د. عبد العظيم رمضان

تطور الحركة الوطنية فى مصر

الجزء الرابع - «مع كشافات»

١٩٣٩ - ١٩٤٥





الهيئة المصرية العامة للكتاب

عبد العظيم محمد رمضان

تطور الحركة الوطنية في مصر

الجزء الرابع



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٩

من سنة ١٩٣٧ - إلى سنة ١٩٤٨

الفصل الرابع



مصر في الحرب العالمية الثانية

١ ــ مصر بين الحرب والحياد

سبتمبر ١٩٣٩ ــ سبتمبر ١٩٤٠

(أ) مصر بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية

وضع القوات البريطانية في مصر عند قيام الحرب

كانت القوات البريطانية عندما اندلع لهيب الحرب العالمية الثانية في يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ ، لا تزال تعسكر في مواقعها السابقة التي كانت فيها قبل المعاهدة : في العباسية ، وقصر النيل ، والحلمية ، والقلعة ، ومصطفى باشا ، ومصر الجديدة ، وحلوان ، وأبي قير وغيرها من المعسكرات والمراكز الحيوية في القاهرة والاسكندرية وما حولها (١) •

وكانت المعاهدة في الحقيقة قد قررت انتقال هذه القوات الى ثكنات تبنيها الحكومة المصرية في المناطق التي حددتها المعاهدة في منطقة القنال على نفقتها ، مع مساهمة الحكومة البريطانية في التكاليف بنسبة الربع • وكان قد قدر لاتمام هذه الأعمال ما لا يزيد على ثلاث سنوات، الا فيما يختص بالقوات المرابطة في الاسكندرية ، التي قدر أن تنتقل بعد ثماني سنوات ، ريثما ينتهي اتمام باقي الثكنات وتحسين الطرق المحددة (٢) •

على أن الجدل ثار في مصر حول ضخامة تكاليف انشاء هذه الثكنات ، وخصوصا بعد أن ارتفعت من خمسة ملايين من الجنيهات وقت ابرام المعاهدة ، الى اثني عشر مليونا من الجنيهات في عهد حكومة محمد محمود باشا ــ وهو مبلغ تنوء به ميزانية لم تكن تتجاوز حينذاك ٣٥ مليونا من الجنيهات • لهذا ارتفعت بعض الصيحات تنادي باعادة

التفاوض مع بريطانيا حول هذه النفقات ، كما ارتفعت صيحات أخرى تنادي بعدم اقامة هذه الثكنات اطلاقا ــ وكان المطلب الأخير تنادي به مصر الفتاة . على ان هذه الصيحات كانت تلقي هجوما شديدا من الوفد ، الذي كان يندد بعدم بناء الثكنات الى ذلك الحين ، ويرى أن ذلك انما يعطل أهم نقطة في المعاهدة ، وهي الجلاء التدريجي للقوات البريطانية من مدن القطر الى منطقة القناة .

وقد رأى محمد محمود باشا لحل هذه المشكلة أن يفاوض الحكومة البريطانية في تعديل النص الخاص بالثكنات في المعاهدة ، فطار لذلك الى لندن حيث عقد ما عرف باسم « اتفاقية الثكنات » التي وقعها هو بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ووقعها اللورد هاليفاكس عن الحكومة البريطانية ، والتي قضت بأن تدفع بريطانيا نصف التكاليف بدلا من ربعها ، وقدرت قيمة هذه التكاليف بنحو اثني عشر مليونا من الجنيهات.

بيد أن هذه الاتفاقية تعرضت لنقد شديد من الوفد الذي رأى أن محمد محمود باشا قد زاد بهذه الاتفاقية التكاليف التي كان ينبغي على مصر أن تدفعها بمقتضى المعاهدة . كيف ؟ لقد رد الوفد على ذلك فقال إنه كان مفهوما أيام المفاوضات أن على مصر أن تدفع ثلاثة ملايين وثلاثة ارباع المليون من الجنيهات ، ولكنها بناء على الاتفاقية الجديدة سوف تدفع ستة ملايين من الجنيهات أو أكثر حسبما تبلغ نصف التكاليف . وقد رأى الوفد أنه كان من الواجب على محمد محمود باشا أن يتمسك بأن تدفع مصر التكاليف التي كان مفهوما أن تدفعها وقت المعاهدة ، خصوصا أن الثكنات انما تبنى للجنود الانجليز ، ولأن المفاوض المصري رفض ــ وقت المفاوضات ــ ان يدفع قيمة بناء الثكنات وحده لضخامة المبلغ ، ولما فيه من الارهاق ، فشاركت الحكومة البريطانية بنسبة الربع، فكيف تدفع مصر أكثر مما رفضته قبلا ؟ ومن الغريب أن هذا أيضا كان رأي السعديين شركاء محمد محمود باشا ، الذين اتخذوا به قرارا في

يونية ١٩٣٨ ، أي قبل ان يتفاوض محمد محمود باشا مع الحكومة البريطانية ، ومع ذلك جاءت الاتفاقية تكلف مصر بهذه النفقات الباهظة في بناء الثكنات (٣) •

ومما لا شك فيه ان بريطانيا كان يهمها لحد بعيد ألا تتمكن مصر اطلاقا من بناء الثكنات ، حتى تبقي جنودها منتشرة في جميع أرجاء البلاد • وقد اتضح ذلك من موقفها في مفاوضات ١٩٣٦ ، فقد أصرت ــ كما قالت جريدة المصري ــ على أن تبقى القوات البريطانية على ما كانت عليه ، فرفض الجانب المصري ، وطالت المفاوضات لهذا السبب شهرين، وهددت بالقطع، ثم انتهت بقبول انسحاب الجنود البريطانيين الى منطقة القنال (٤) • فلما دخل محمد محمود باشا في المفاوضات حول تعديل النص الخاص بالثكنات ، قبلت انجلترا التعديل بالشكل الذي يجعل من الصعب على الحكومة المصرية أن تقوم ببناء هذه الثكنات الا بتضحيات جسيمة • ثم، عندما نشبت الأزمة العالمية بسبب استيلاء المانيا على تشيكوسلوفاكيا في مارس ١٩٣٩، طلب الجانب البريطاني من حكومة محمد محمود باشا العدول مؤقتا عن انشاء الثكنات قرب السويس، بحجة ان وجود القوات البريطانية في مكان واحد، بأسرهم وأولادهم ، في حالة بناء الثكنات، فيه كل الخطر على هذه القوات ، اذ يصبح من السهل أن تكون هدفا للغارات الجوية في أي وقت • وقد ذكرت جريدة المقطم أن الحكومة المصرية اقتنعت بوجهة النظر البريطانية ، وأن حجة الحكومة المصرية في العدول ، هو أنه سيوفر على الدولة أموالا وفيرة كان مقررا صرفها لهذه الغاية ! وقد رحبت جريدة مصر الفتاة بهذا النبأ الذي نقلته عن المقطم وقالت انها كانت أول من نادى بعدم بناء الثكنات منذ اللحظة الأولى ، على أساس أنه من « العار والمذلة أن تبني مصر من أموالها ومن دماء الفلاح ثكنات للجيوش البريطانية المحتلة ، فتجعل الاحتلال الذي قاومه المصريون ستين سنة امرا مشروعا » ، كما قالت الجريدة

ان بناء هذه الثكنات لينتقل اليها الجيش الانجليزي بعد ثماني سنوات، يعتبر عبثا ، « لأن جهادنا القومي يجب أن يتجه الى اجلاء الانجليز عن القطر المصري قبل انقضاء هذه الثماني سنوات » (٥) ٠

وعلى كل حال ، فقد ترتب على عدم بناء الثكنات، بقاء القوات البريطانية ــ كما ذكرنا ــ مرابطة في جميع أنحاء البلاد عند قيام الحرب، مما ترتب عليه بدوره عدة آثار هامة : أولها ، أن شعور المصريين بوطأة الاحتلال البريطاني لم يخف بعد المعاهدة عما كان عليه قبل المعاهدة ، لأن المشهد الذي تعودوا عليه من انتشار هذه القوات في كل مكان لم يتغير ٠ ثانيا ــ ان القوات البريطانية ظلت في المركز الذي تستطيع أن تتحرك منه بسهولة وسرعة لتتدخل في الشئون المصرية الداخلية عند الحاجة ــ كما حدث اثناء الحرب ــ أو لضرب التحركات الوطنية الجماهيرية ــ كما حدث بعد الحرب ٠ ثالثا ــ التضحيات الجسيمة في الأرواح والممتلكات التي نتجت عن الغارات الجوية الالمانية وتحملتها مصر دون مبرر أثناء الحرب بسبب تغلغل القوات البريطانية في جميع الأحياء الوطنية ٠

معاهدة ١٩٣٦ في دور التطبيق

كان الحكم في مصر عند قيام الحرب في يد القصر ، وفي يد علي ماهر باشا بالذات الذي كان يتولى حينها رياسة الحكومة ٠ وكانت العلاقات بين علي ماهر باشا والسفير البريطاني قد تحولت الى علاقة مودة وتقارب ، بعد أن استعان به في الضغط على فاروق لطرد البنداري باشا من القصر ٠ وكان قد استطاع أثناء وجوده في لندن لحضور مؤتمر المائدة المستديرة أن يزيل ما علق بأذهان الساسة البريطانيين من شكوك نحوه ، وأن يزيل ما قد ينشأ من اعتراض من جانبهم على توليه الحكم بالذات ٠ ولم يكد يؤلف وزارته في ١٨ اغسطس ١٩٣٩ حتى اضطربت

الحالة الدولية بعد أسبوع واحد ، ثم أعلنت الحرب بعد أسبوع آخر ، فبدا كأنما كان تأليف الوزارة واعلان الحرب على ميعاد .

ومنذ يوم ٢٤ اغسطس ، أخطرت السلطات البريطانية علي ماهر باشا رسميا بقيام « حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » بالمعنى الوارد في المادة ٧ من المعاهدة ، وطلبت اليه تنفيذ الالتزامات الواقعة على مصر (٦) . وبناء على ذلك شرع علي ماهر منذ اليوم التالي في اتخاذ الاجراءات الادارية واصدار التشريعات اللازمة . وفي يوم ٢٥ اغسطس أصدر المرسومين رقمي ٩٥ ، ٩٦ لسنة ١٩٣٩ ، وأولهما خاص بالتدابير الاستثنائية التي تتخذ لتأمين سلامة البلاد ، والثاني خاص باحصاء المؤن اللازمة لرجال الجيش والسكان المدنيين (٦م) . وفي ٢٧ اغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٩ ، بحماية الأسرار العسكرية (٧) . وفي ٢٩ أغسطس أصدر المرسوم رقم ٩٩ لسنة ١٩٣٩ بانشاء نظام لتفتيش السفن بميناء الاسكندرية لحماية الميناء (٨) . وفي يوم ٣١ اغسطس اصدر مرسوما بقانون بانشاء القوات المرابطة من المجندين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل، ولم تنقض مدة التزامهم بالخدمة العسكرية ، وجعل مهمة هذه القوات في زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميدان القتال (٩) . وفي نفس الوقت دعا فريقا من الضباط الاحتياطيين الى الانضمام لفرق الجيش العامل (١٠).

كان السير مايلز لامبسون عندما تدهورت الحالة الدولية في زيارة لوطنه انجلترا ، فعاد مسرعا الى مصر في يوم أول سبتمبر ١٩٣٩ ، اليوم الذي هاجمت فيه ألمانيا النازية بولندا . وفي مساء هذا اليوم زار ، وفي رفقته المستر بيزلي ، المستشار القانوني للسلطات البريطانية ، علي ماهر باشا ، وطلبا منه اعلان الأحكام العرفية . وقد استجاب علي ماهر باشا على الفور ، فأصدر في نفس اليوم مرسوما بفرض الأحكام العرفية على البلاد ، وعين نفسه حاكما عسكريا (١١) . وفي ٣ سبتمبر أعلنت انجلترا

أنها في حالة حرب مع المانيا ، فأعلن علي ماهر باشا في نفس اليوم قطع علاقات مصر السياسية مع ألمانيا ، وأصدر بوصفه حاكما عسكريا قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعايا ألمانيا ، وقام على الفور باعتقال الرعايا الالمان تمهيدا لابعادهم الى بلادهم ، ووضع الممتلكات الألمانية تحت الحراسة • كذلك وضع علي ماهر باشا الموانىء المصرية تحت رقابة السلطات البحرية البريطانية ، وفرض الرقابة على البريد والتلغرافات والتليفونات والصحف بالاشتراك مع السلطات البريطانية (١٢) •

الجدال في البرلمان حول اعلان الأحكام العرفية

بهذه الاجراءات والتدابير التي اتخذها علي ماهر باشا ، وخاصة قطع العلاقات السياسية مع المانيا ، أصبح وضع مصر الدولي في مركز وسط بين الحرب والحياد (١٣) • ولقد أثار اصداره مرسوم اعلان الأحكام العرفية ، خصوصا بعد المرسومين الخاصين بالتدابير الاستثنائية وحماية الأسرار العسكرية ، دهشة المراقبين السياسيين ، لأن انجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية في بلادها أو في مستعمراتها (١٤) ، فكأن علي ماهر باشا قد تجاوز ببعض الاجراءات ما اتخذته الدول المحاربة نفسها في بلادها من اجراءات •

وفي الحق اننا لا نجد دليلا على مدى تعاون علي ماهر باشا مع السلطات البريطانية في ذلك الحين أقوى من موقفه من الأحكام العرفية• ذلك أن المادة ٤٥ من الدستور كانت تنص على وجوب عرض اعلان الأحكام العرفية على البرلمان فورا ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو الغاءها ، فاذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد ، وجب دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة لاتخاذ القرار • ولقد كان البرلمان عند نشوب الحرب في غير دور الانعقاد ، فكان من الواجب دعوته على

وجه السرعة ، ولكن علي ماهر باشا تباطأ ، فلم يجتمع البرلمان لمناقشة المرسوم الا بعد شهر كامل ، أي في يوم ٢ اكتوبر ١٩٣٩ • وفي الوقت نفسه فان مرسوم دعوة البرلمان للانعقاد غير العادي الذي أصدره علي ماهر باشا قد جاء بحيث فرق بين اعلان مرسوم الأحكام العرفية والمراسيم الأخرى التي صدرت بعد فض الدورة العادية ، فاستعمل في حالة الأحكام العرفية كلمة «ابلاغ» ، وفي حالة المراسيم الاخرى كلمة «عرض» ، في حين أن المادة ٤٥ من الدستور كانت تقضي «بعرض» اعلان الأحكام العرفية على البرلمان لا «ابلاغه» •

ولقد كان غرض علي ماهر باشا من هذه التفرقة، أن يسلب من البرلمان حقه في أن يقرر استمرار الاحكام العرفية أو الغاءها • وقد أعلن ذلك صراحة عبد الحميد بدوي باشا الذي بين أن مرسوم اعلان الأحكام العرفية قد صدر « تنفيذا لقانون المعاهدة » ، ولم يصدر تنفيذا لقانون نظام الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الذي صدر تنفيذا للمادة ٤٥ من الدستور • وقد أوضح أنه في الحالة الثانية يتعلق المرسوم بحالة ذاتية لمصر تنشئها الحكومة بمحض ارادتها ، أما في الحالة الاولى ، فان اعلان المرسوم يتعلق بحالة ذاتية لدولة أخرى يراد قضاء حاجتها بهذا النظام • « فالأحكام العرفية التي تعلن تطبيقا لقانون المعاهدة، تقوم وتسقط بقدر ما يتعلق بها شرط الطلب أو العدول من جانب الحكومة الانجليزية بصفتها تنفيذا للمعاهدة ، وليس بقدر اصدار قرار بالاستمرار أو الالغاء من البرلمان » • وانه لذلك فقد أريد استظهار الفرق بين «العرض» الذي مفهومه قرار باستمرار الأحكام العرفية أو بالغائها ، وبين «عرض» أمر الأحكام العرفية باعتباره تنفيذا لمعاهدة « لا يسع الحكومة الا تنفذها » (١٥) •

كانت الغالبية في مجلس الشيوخ لحزب الوفد • وبطبيعة الحال لم تمر هذه المسألة بسهولة ، فقد أعلن رئيس مجلس الشيوخ أنه تلقى

اقتراحا بتأليف لجنة خاصة للنظر في المرسوم الخاص بالأحكام العرفية وتقديم تقرير عنه الى المجلس ، على أن تؤلف اللجنة من اربعة من الوفديين، وواحد من السعديين ، وواحد من الدستوريين ، وثلاثة من المستقلين ، وأسندت رياسة اللجنة لعبد الفتاح يحيى باشا . وقد وافق المجلس على الاقتراح .

وقد أخذت اللجنة في دراسة موضوع الأحكام العرفية ، وانتهت «بالاجماع» الى أن الدستور صريح في أن اعلان الأحكام العرفية ، سواء أكان تنفيذا للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ أم لقانون المعاهدة ، « لا بد من عرضه على البرلمان لاصدار رأي قاطع، إما باستمرار الاحكام العرفية، وإما بالغائها » . وازاء هذا الاجماع، لم يجد علي ماهر باشا بدا من الاذعان، فأعلن أن «الموضوع المطروح ، هو عرض مرسوم الأحكام العرفية ليقرر المجلس استمراره أو عدم استمراره » .

عند ذلك أخذت اللجنة تتوافر على بحث الموضوع ، فاستفسرت أولا من الحكومة عن الكيفية التي طلب بها اعلان الأحكام العرفية ، وحدود الطلب . وقد أجاب عبد الحميد بدوي باشا بأن الطلب « جاء من السفارة البريطانية بطريقة رسمية كتابة تطلب فيه من الحكومة المصرية ، بصفة المعونة المنصوص عليها في المادة السابعة من المعاهدة ، اعلان الأحكام العرفية وتنفيذها مباشرة بصورة الرقابة على المطبوعات والصحف، وبصورة ايجاد نظام لتفتيش السفن » (١٦) . عندئذ رأى بعض أعضاء اللجنة أنه نظرا لأن الأمن والنظام مستتبان في البلاد، فان اعلان الأحكام العرفية يجب أن يقتصر على « التدابير التي تقتضيها حماية المصالح العسكرية » . ولكن علي ماهر باشا رفض هذا الرأي بحجة أنه كان يود من صميم قلبه ان يجيب هذا الطلب ، « غير أن تنفيذ الأحكام العرفية يستدعي السرعة ولا يمكن تجزئة الاجراءات العسكرية عن غيرها حفظا

لسلامة الجيش وسرعة تموينه وما يتعلق بهـذا مـن اجراءات كثيـرة متنوعة » (١٧) •

بناء على ذلك تداولت اللجنة في أمر الأحكام العرفية ، ثم انقسمت قسمين : القسم الأول ، ويتكون من أغلبية اللجنة ، وقد رأى عدم الموافقة على استمرارها ، أما القسم الثاني ، فقد رأى استمرارها بشروط • وقد شرح الفريق الاول رأيه على النحو الآتي : فقد بين أن المرسوم قد خول الحاكم العسكري سلطات متنوعة ، لا يستطيع العقل أن يحدد مداها مهما أوتي من قوة التصوير ، وهي سلطـات شـاملة للمسائل التشريعية والادارية ، وحتى بعض الأمور القضائية ، في حين أن ظروف طلـب اعلان الأحكام العرفية وأسباب هذا الطلب لا تبرر أن تكون هذه الأحكام بهذا النطاق الواسع المدى، خصوصا أن الامن والنظام مستتبان في البلاد ولم يقع فيها أي اضطراب داخلي • ثم قال : « ان مصر التي أظهر شعبها في كل الظروف والمناسبات أنه يدين دائما بمبادىء الحرية والديموقراطية، لتأبى أن تجعل مصائر أمورها ، أمة وافرادا ، في يد أسبغ عليها مثل هذا السلطان ، وان من الخير ألف مرة للقضية المشتركة التي تحالفت مصر وانجلترا في الدفاع عنها ، أن تدافع عنها هذه البلاد وهي حـرة طليقة ، من أن تدافع عنها وأمورها تحت امرة سلطان مطلق • علـى أن البلاد فوق ذلك لا تطمئن اطلاقا أن يجعل تنفيذ الأحكام العرفية في يد ليست موضع الرضاء عنها » • ثم قال تقرير الأغلبية ان الأحكام العرفية أمر خطير ، ويكفي تصور ما عانته البلاد في الحرب الماضية من جرائها للوقوف على ما قد يصيب المصالح العامة والخاصة من الضرر من جرائها اذا ما أسيء استعمالها (١٨) •

أما رأي الأقلية ، فقد استند الى أن القيود والشروط التي شرعت لاعلان الأحكام العرفية قد توفرت عند الاعلان ، ولا تزال متوفرة • فقد اشتبكت بريطانيا في حرب مع دولة أخرى ، وهي لا تزال مشتبكة فـي

هذه الحرب ، « ولهذه الدولة الأخرى في مصر رعايا ، ولها فيهـــا مصالح » ، فهل مستطاع تحت ظل الأحكام العادية ان تقوم مصر بالوفاء بعهدها الذي قررته المادة السابعة من المعاهدة ؟ فان كل ذلك مستطاعا، وجب ألا تكون الأحكام العرفية ، أما اذا لم يكن ذلك مستطاعا ، وجب ان تكون الاحكام العرفية ، على ألا تتجاوز الغاية الموجودة من اعلانها ، وهي تسهيل السبل لقيـــام مصر بتعهداتها التي قطعتها لانجلترا ، ولكنها ترى ان توجه نظر الحكومة الى الأمور الآتية :

١ ـ العمل على حصر تطبيق هذه الاحكام جهـد الطاقة عنـد الضرورات العسكرية التي تقتضيها سلامة البلاد ، وتقضي بها المعاهدة •

٢ ـ الرجوع الى البرلمان في الشئون الخطيرة ، مراعاة لحرج الموقــف •

٣ ـ تخفيف الرقابة على الصحف بحيث تقتصر على الأنباء التي يترتب على نشرها اضرار بسلامة البلاد وبالقــوات المصرية وبالقوات الحليفة والصديقة (١٩) •

وازاء هذا الموقف من جانب اللجنة بقسميها ، كان على علي ماهر باشا أن ينتهج أحد سبيلين : اما ان يذعن لما يقرره المجلس في شــأن الأحكام العرفية ، أيا كان هذا القرار ، ولا تثريب عليه من جانب الانجليز، نظرا لانه لم يكن صاحب حزب في البرلمان يستند اليه ، كما لم تكن له أغلبية في المجلسين • واما ان يخوض معركة حامية في المجلس لحمله على الموافقة على استمرار الأحكام العرفية لصالح انجلترا • على أن علي ماهر باشا آثر الطريق الثاني ، فدافع دفاعا بليغا عن بقاء الاحكام العرفية ، حتى استطاع ان يحصل على موافقة المجلس على استمرارها ، بأغلبية ٦٨ صوتا ضد ٥٩ • وقد أعلن عبد الفتاح يحيى باشا ، رئيس اللجنة ، رأيه في المجلس بأن استمرار الاحكام العرفية واجب، وفاء للعهد ، وان لا غضاضة

على الحكومة ان تنزل على ارادة المجلس بالرجوع اليه في كل ما ليس له مساس بالمسائل العسكرية البحتة .

الحكومة المصرية بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية

كانت المسألة الثانية التي أثارت الجدال ، هي مسألة اعلان الحرب على ألمانيا . فقد طلبت السلطات البريطانية من حكومة علي ماهر باشا اعلان الحرب على ألمانيا بعد دخولها الحرب في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ (رغم ما أنكرته في ٢٠ يونية ١٩٤٠) (٢٠) . وقد أكد علي ماهر باشا هذه الحقيقة في حديثه للصحفيين بعد استقالته بناء على تبليغ ١٩ يونيو ١٩٤٠ ، فقد صرح بأن الحكومة البريطانية قد «طلبت عند بدء الحرب مع ألمانيا اشتراك مصر في الحرب، واستمرت المناقشات في أمر هذا الطلب خمسة عشر يوما » (٢١) . وكان قد أجاب على هذا السؤال أيضا حتى من قبل أن تنشب الأزمة بينه وبين الانجليز — ففي يوم ١٦ يناير ١٩٤٠ سئل عما اذا كانت انجلترا قد طلبت «اخيرا» اعلان الحرب على المانيا ؟ فأجاب بقوله : « لم يحدث منذ ثلاثة اشهر كلام عن اعلان الحرب على ألمانيا . وقد حدث كلام في هذا الموضوع عقب اعلان الحرب بأسبوعين ، وانتهت المسألة عند هذا الحد » (٢٢) . ولم تكذب المصادر البريطانية هذا الكلام في حينه .

وفي الواقع أن دخول مصر الحرب كان قائما في تقدير العسكريين البريطانيين عند نشوب الحرب . فقد كتب اللورد ولسن في مذكراته المعروفة المنشورة تحت عنوان : « ثمانية أعوام فيما وراء البحار » ، يقول بالحرف الواحد : « لقد كان من المتوقع في حالة قيام الحرب أن مصر سوف تشترك فيها الى جانب بريطانيا كحليفة ، وتعلن الحرب على المحور » (٢٣) . كما كتب بالحرف الواحد أيضا : انه « كان من المتوقع،

طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، أن يشترك الجيش المصري في الحرب كحليف تحت القيادة البريطانية » (٢٤) .

فما عسى ان يكون موقف وزارة علي ماهر باشا من هذه المسألة ؟ كانت هذه الوزارة في ذلك الحين مكونة من أنصار علي ماهر باشا من المستقلين ، ومن السعديين . وكان عدد الوزراء السعديين في الوزارة خمسة هم : محمود فهمي النقراشي باشا ، ومحمود غالب باشا ، والدكتور حامد محمود ، وسابا حبشي بك ، وابراهيم عبد الهادي. أما المستقلون، فأبرزهم محمد علي علوبة باشا ، وعبد الرحمن عزام بك، ومحمد صالح حرب باشا ، وعلى رأسهم علي ماهر باشا . وقد عرف عن الأربعة اشتغالهم بالقضايا العربية والاسلامية ، وخصوصا مسألة فلسطين . والى جانب هؤلاء خمسة آخرون من غير ذوي الاتجاهات المعروفة ، أبرزهم حسين سري باشا (٢٥) . وطبقا للمصادر المصرية فقد انقسمت الوزارة في موضوع اعلان الحرب الى ثلاثة أقسام : قسم يؤيد اعلان الحرب على ألمانيا ، وقسم ضد الحرب ، وقسم يقبل بالحرب ولكن يقول بالانتظار . ومن مذكرة لرئيس الديوان بالنيابة بعث بها الى الملك فاروق عقب اجتماع مجلس الوزراء السابق ، يفهم منها أن وزيرا واحدا هو الذي وقف ضد اعلان الحرب ، وهو مصطفى الشوربجي بك، الذي رأى ان ما تم من اجراءات اتخذتها الوزارة هو «فوق الكفاية» ، « وان المعاهدة لا تلزمنا بشيء أكثر من ذلك ، وليس لمصر شأن في الخلاف القائم الآن». كذلك يفهم أن وزيرا واحدا أيضا هو الذي قال بالانتظار ، وهو عبد الرحمن عزام بك ، وزير الأوقاف ورئيس القوات المرابطة . فقد أبدى أنه « مع موافقته لرأي الشوربجي بك، يرى الانتظار على الأقل حتى يعود كل المصريين من الخارج، وكذلك البواخر المصرية، لأن في رفعها العلم المصري حماية لها من كل سوء ما دامت مصر ليست في حالة حرب

مع أية دولة اخرى » ـ أي ان عزام بك كان يرى اعلان الحرب بعد عودة المصريين والبواخر المصرية .

أما بقية الوزراء ، فكانوا مع اعلان مصر الحرب . فقد كان من رأي حسين سري باشا وعلوبة باشا وغيرهما انه « ما دامت قد قطعت العلاقات مع المانيا ، وتكدر صفو هذه العلاقات ، فليس هناك داع للانتظار ، ويجب اعلان حالة الحرب، لأن مصر أصبح مصيرها معلقا بمصير انجلترا ، وما دامت انجلترا مسئولة عن الدفاع عن مصر ، فيجب على مصر أن تسير جنبا الى جنب مع انجلترا ، وأما البواخر المصرية فانجلترا تحميها باسطولها كما تحمي بواخرها سواء بسواء . وقد ذكر صالح حرب باشا وزير الدفاع أن الحكومة المصرية تلاقي صعوبات كثيرة في تفتيش البواخر المحايدة بسبب عدم اعلانها الحرب، وضرب مثلا بالباخرة الرومانية التي لم تقف للتفتيش الا بعد ان صوبت النار نحوها ، وهذه الحالة الشاذة هي بسبب الموقف الحالي وعدم اعلان حالة الحرب مع المانيا » . أما علي ماهر باشا ، فقد انضم الى فريق اعلان الحرب، وأبدى استعداده لذلك اذا « جاءه كتاب من السفير البريطاني باسم حكومته بأن اعلان حالة الحرب ضروري جدا لسلامة القوات البريطانية والمصرية ، وانه لا يمكن الدفاع عن مصر بغير ذلك » . ثم كلف الاستاذ كامل سليم السكرتير العام لمجلس الوزراء بالتوجه فورا لمقابلة السفير البريطاني « لاحاطته علما بمختلف وجهات النظر في مجلس الوزراء في هذا الموضوع » . وقد توجه السكرتير العام فعلا في منتصف الليل وأفضى الى السفير بكل ما تقدم (٢٦) .

والمحصلة النهائية لما ورد بهذه الوثيقة السرية التي استقاها عبد الوهاب طلعت باشا من السكرتير العام لمجلس الوزراء، ان فريق السعديين ، والغالبية العظمى من المستقلين ، كانوا مع اعلان الحرب . وان فريق المشتغلين بالقضايا العربية والاسلامية انقسم على نفسه ، فيما

أيد عبد الرحمن عزام بك عدم دخول الحرب فورا وطالب بالانتظار ، كان علوبة باشا وصالح حرب باشا وعلي ماهر باشا مع فكرة دخول الحرب . وهذه ملاحظة جديرة بالنظر ، اذ من المعروف أن العناصر التي كانت على احتكاك بقضية فلسطين كانت ساخطة علي انجلترا لموقفها المتحيز لليهود! وعلى كل حال فقد أنكر علي ماهر باشا وصالح حرب باشا فيما بعد ما ورد في هذه المذكرة عندما سألهما في ذلك محمد صبيح، وكان مما احتجا به أن مداولات مجلس الوزراء لم يكن يحضرها سكرتير مجلس الوزراء ، ولم يكن يدون لها محاضر . وعللا هذه المعلومات بأن سكرتير مجلس الوزراء ربما استقاها من بعض الوزراء الذين لم يعطوه صورة صحيحة عن الموقف (٢٧) .

وفي الواقع أن الوثائق البريطانية تؤكد كثيرا مما ورد في الوثيقة السالفة الذكر فيما يتعلق بموافقة معظم الوزراء على اعلان حالة الحرب، وعلى رأسهم علي ماهر باشا . وهي توضح أنه كان هناك في البداية أربعة وزراء مترددين ، لعدم اقتناعهم بأن مصر في وضع يسمح لها بمواجهة الهجمات الايطالية نظرا لقلة عدد القوات البريطانية التي كانت موجودة في ذلك الحين . وقد ذكر علي ماهر باشا للسير مايلز لامبسون ، انه « وان كان شخصيا مستعدا لاعلان حالة الحرب » ، الا أنه يريد أن يصدر القرار بالاجماع ، لأن هذه أول حالة من نوعها تواجهها مصر وهي دولة مستقلة . ولذلك فقد أصر علي ضرورة ازالة مخاوف زملائه المترددين. وقد وافق على أن يطلب الي عزام باشا مناقشة اعتراضاته مع المستر بيتمان في السفارة البريطانية ، وأن يقابل وزير الحربية القائد العام للقوات البريطانية لبحث مسألة عدد القوات والموقف الاستراتيجي (٢٨) .

وفي مساء يوم ٨ سبتمبر عقدت وزارة علي ماهر باشا اجتماعا دام أربع ساعات ، أرسل بعدها علي ماهر سكرتير عام مجلس الوزراء الي

السفير البريطاني برسالة يخبره فيها بأن « مجلس الوزراء قـد أعلـن بالاجماع حالة الحرب مع المانيا • ولكنه يتوقع خطابا منه (السفير) يذكر فيه أن اعلان الأحكام العرفية في مصر وقطع العلاقات مع ألمانيا ، لا يكفي لتأمين سلامةالبلاد وسلامةالقوات البريطانية، وان المطلوب في اللحظة الراهنة هو اعلان حالة الحرب • فاذا وصل هذا الخطاب لرئيس الوزراء فسيتسلم السفير قرار مجلس الوزراء باعلان حالة الحرب » • وقد ذكر سكرتير عام مجلس الوزراء للسير مايلز لامبسون أن هذا الخطاب ضروري لأن اعلان الحرب الهجومية يقتضي من مصر دعوة البرلمان للانعقاد فورا ، ولكن اذا جاءت الخطوة الاولى لاعلان حالة الحرب من جانب الحليفة تحت التزامات المعاهدة ، فان الموقف عندئذ يتغير تغيرا تاما (٢٨م) •

على أن مفاجأة حدثت في تلك الاثناء قلبت الموقف رأسا على عقب• فقد تسلم علي ماهر باشا برقية من السفير المصري في لندن عن مقابلة له مع المستر بتلر في وزارة الخارجية البريطانية ، وفي هذه البرقية ذكر السفير المصري أنه اقترح على المستر بتلر شراء مواد الحرب من الولايات المتحدة عن طريق مصر ، التي « بوصفها دولة غير محاربة » تستطيع أن تقوم بدور الوسيط ، وان المستر بتلر كان سعيدا بهذا الاقتراح وسيقوم بعرضه على اللورد هاليفاكس • فقد غيرت هذه العبارة الموقف كله ، لأن معناها أن الحكومة البريطانية موافقة على بقاء مصر دولة غير محاربة • ولذلك فقد أطلع علي ماهر باشا السير مايلز لامبسون على هذه البرقية، وقال انها قد غيرت الأمور، وان زملاءه قد أصروا على أنها قد أثرت بشكل اساسي على قرار الليلة السابقة ، كما ذكر علي ماهر ان الملك فاروق قد أرسل رسالة عاجلة بهذا المعنى للوزارة (٢٩) •

وقد كانت تلك نهاية قرار مجلس الوزراء في الواقع، فمع أن بعض الوزراء ، مثل حسين سري والنقراشي، كان متحمسا لاعلان حالة الحرب، كما أن علي ماهر باشا كان ــ كما ذكر النقراشي للسير مايلز لامبسون ــ

صادق العزم على اعلان حالة الحرب (٢٩م)، الا أن اجماع الوزارة انفرط، كما ان الحكومة البريطانية لم تصر على ضرورة اعلان مصر حالة الحرب كما كان يلح بذلك السير مايلز لامبسون ، الذي كان يقف في هذه المسألة موقفا صلبا، ويرى فيها مسألة «ضرورية وحيوية» ، على خلاف حكومته التي كانت ترى فيها مسألة «مرغوبا فيها جدا وهامة » وهو ما يبين الفارق في وجهتي النظر .

موقف القوى السياسية من الحرب

تعرض موقف الأحزاب والفرق السياسية في مصر من مسألة دخول مصر الحرب للاختبار على مدى تطورات الأزمة العالمية ابتداء من أزمة سبتمبر ١٩٣٨ الى تاريخ اعلان الحرب في ٣ سبتمبر ١٩٣٩ . وهذه القوى تنقسم الى ثلاثة معسكرات : معسكر القصر ، ويضم فاروقا وبطانته من الطليان ، وبعض المستقلين ، وحزب مصر الفتاة ، وجماعة الاخوان المسلمين . ومعسكر أحزاب الأقلية . ومعسكر الوفد .

وفيما يتصل بالمعسكر الأول ، فان علاقته بالانجليز كانت سيئة ومحفوفة بالريب والشكوك، بسبب التيارات الفاشية التي كانت تسوده، والشبهات حول اتصالاته بالمحور . وكان القصر في ذلك الحين مصدر قوة ونفوذ للجالية الايطالية في مصر التي كانت غالبيتها ــ كما ذكرنا ــ تؤيد الفاشية ، كما كان عضدا وسندا، وربما ملهما لبعض الشخصيات المصرية المستقلة التي كانت تعلن عطفها على المحور ، وعلى رأسها اسماعيل صدقي باشا ، الذي كان يتصل بصلة النسب مع الأسرة الملكية ، ويحتفظ بمكانة قريبة من السراي حينئذ ، كما كان عضوا بمجلس ادارة بعض الشركات الألمانية ، ومن الذين طلب السفير البريطاني اعتقالهم أثناء الحرب (٣٠) .

ويعتبر صدقي باشا أول سياسي مصري أعلن رأيه بصراحة في وجوب عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا Pacte de non agression وقد أوقعه ذلك في شباك عنيف مع الوفد • وكان صدقي باشا قد قدم هذا الاقتراح للنحاس باشا حين كان الأخير يتولى رياسة الوزارة ، وذلك بمناسبة ما أذيع من أنمسألة الاعتراف بالامبراطورية الحبشية الجديدة سوف تثار في اجتماع عصبة الامم ، وأن انجلترا ترغب في التفاهم مع ايطاليا • فقد كتب اليه يوم ٢٨ اغسطس ١٩٣٧ ، يقول انه فهم منه (أي من النحاس باشا) أنه سوف يحضر هذا الاجتماع لعصبة الامم ، ولذلك فانه يرغب في أن يلفت نظره الى أن « الفرصة سانحة، والانجليز الآن يرغبون في التفاهم مع ايطاليا ، للمفاوضة في عقد معاهدة عدم اعتداء » بين مصر وايطاليا • ثم قال : انه يعتقد أن المحالفة المصرية البريطانية « لا تحول دون ابرام مثل هـذا العقد ، لأنها انما أبرمت للدفاع لا للهجوم » (٣١) •

فلما قامت أزمة سبتمبر ١٩٣٨ العالمية ، التي هددت بقيام حرب كبرى ؛ أكد صدقي باشا اتجاهه بخطاب مشهور في مجلس النواب يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ ، وصف فيه الخصومات الناشبة بين الدول الكبرى بأنها « بعيدة عن شئوننا ومصالحنا » ، وطلب الى الساسة المصريين ان يمعنوا النظر في الخطر المترتب على تطبيق مادة الطوارىء في المعاهدة ، « ذلك التطبيق السريع المفاجىء الذي لا يدع لمصر الفرصة الكافية لتبين مركزها الحقيقي من تلك الخصومات » • وأبرز أن المعاهدة لا تلزم مصر بالاشتراك في حرب تدخل انجلترا غمارها ، ولكن ما فرضته على مصر من تسليم مرافقها بمجرد حدوث خلافات تفضي الى خطر قطع العلاقات ، سوف يعرض البلاد بداهة، عند نشوب الحرب ، للعدوان عليها من الدولة التي تدخل انجلترا في خصومتها ، وبعبارة أخرى أن مصر قد تتأثر بالحرب دون أن تكون طرفا في الخصومة • ثم وصل

صدقي باشا في نهاية المطاف الى هدفه فقال : « ان الاستمساك بما تفرضه المحالفة من واجبات نحو الحليفة ، يجب ألا يتعارض مع كل مسعى سياسي تبذله مصر ، ومع كل موقف تريد أن تتقه ويكون مقصودا بـه استتباب السلام وتأمين حدود البلاد من كل عدوان . ونحن اذا فعلنا ذلك ، فلا يمكن لانجلترا الا ان تسلم بصحة موقفنا وبسلامته » (٣٢) .

وفي هذا الخطاب أبدى صدقي باشا صراحة اعجابه بالنظام النازي فـي ألمانيا : « لقد رأيت في ألمانيا مثلا أن الفرد قد فني في سبيل المجموع ، أي في سبيل الدولة . رأيت التضحية ، رأيت الحرمان المقصود بهما أن يحقق من ورائهما قوة المجموع ومجد المجموع ، الأمر الذي رأيتم نتائجه ولمستم مظاهره » (٣٣) .

ولقدووجه هذا الخطاب فورا بهجوم شديد من الصحف الوفدية التي رأت في ثناياه نفس الاقتراح الذي اقترحه صدقي باشا على النحاس باشا منذ عام مضى ، ولما كان من مقتضيات عقد معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا ، ألا تساعد مصر أية دولة تعتدي على ايطاليا ، في مقابل عدم مساعدة ايطاليا أية دولة تعتدي على مصر ، فقد رأت جريدة المصري أن هذه المعاهدة تتعارض مع نصوص معاهدة ٣٦ ، لأن المادة السابعة منها تنص على أنه « اذا اشتبك أحد الطرفين في حرب .. فان الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفا .. الخ » ، وهذه المادة ليس فيها ما يدع بابا للشك في أن واجب مصر هو المبادرة في الحال الى انجاد حليفتها في أي حرب تشتبك فيها مع دولة أخرى ، ولو كانت ايطاليا ، على أن تكون هذه المساعدة « في داخل الأراضي المصرية » . فمن الخروج الصريح على هذه المادة اذن ــ كما قالت المصري ــ أن يدعو صدقي باشا الى عقد معاهدة مع ايطاليا تجعل المساعدة التي تقدمها مصر الـى حليفتها بريطانيا قاصرة على حالة الدفاع ، وتقضي بامتناع مصر عن هذه المساعدة اذا كانت انجلترا هي المهاجمة . وانه لو صح ادعاء صدقي باشا

بأن المحالفة المصرية البريطانية انما ابرمت للدفاع لا للهجوم ، لكان معناه ان انجلترا تضع مصر تحت حمايتها ، اذ تتعهد بالدفاع عنها دون أن يكون هنالك ما يقابل هذا التعهد بمثله من ناحية مصر . وأضافت المصري ان نص المادة الخامسة من المعاهدة الذي يقضي بتعهد كل من الطرفين « بألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية » ، يمنع عقد المعاهدة التي يروج لها صدقي باشا (٣٤) .

وقد استهول صدقي باشا ما وصفت به جريدة المصري المحالفة المصرية البريطانية من أنها ليست دفاعية بل دفاعية ــ هجومية ، وقال : انه « يستعيذ بالله أن يكون هذا اتجاهنا . وقد طالما صرحنا بأننا من الراغبين في السلام ، ومن العاملين له . وأستعيذ بالله أن تكون المحالفة كذلك ، وما كان لها أن تكون كذلك ، وقد قصرت واجبات مصر داخل حدودها » . وعاد فأكد ضرورة التفاهم مع ايطاليا قائلا : « ان انجلترا نفسها رأت ان تسوي ما بينها وبين ايطاليا من مواطن الخلاف ، وبلغ من حرصها على ذلك ورغبتها في استقرار السلام ، أن اوفدت رئيس وزرائها لاستئناف المفاوضات المؤدية الى تفاهم نهائي بين البلدين» (٣٥).

ووجه المغالطة في كلام صدقي باشا أنه يتجاهل عمدا الفرق بين أن تساعد مصر انجلترا « داخل حدودها » في حرب هجومية تشنها انجلترا على دولة أخرى ، وان تشن مصر حربا هجومية « خارج حدودها » لمساعدة انجلترا . فالحالة الأولى توجبها المعاهدة ، والحالة الثانية لا توجبها .

. . .

كان موقف حزب مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين أقل شجاعة من موقف صدقي باشا . وبالنسبة لحزب مصر الفتاة ، فان التذبذب والانقسام في الرأي كان طابعه العام . فحين نشبت أزمة سبتمبر ١٩٣٨،

كتبت مصر الفتاة تقول : « يجب أن تعرف مصر ثمن وقوفها الى جوار انجلترا ، ولا ثمن هناك أقل من الجلاء المطلق عن أرض مصر اذا انتهت الحرب • فبعد الفراغ من الحرب لن يكون ثمة داع لوجود هذا الجيش، اذ لم يكن وجوده في مصر حتى الآن الا اغتصابا ، ويجب أن يرجع السودان الى حظيرتنا ، حتى يصبح وادي النيل وحدة لا تتجزأ • » ، ثم قالت : « يوم أن يعاهدنا الانجليز على ذلك ، يوم أن يوقع الانجليز لنا هذا العهد ، فعندها سوف يرون المصريين يندفعون الى ميادين القتال الى جوار انجلترا فرحين مستبشرين » (٣٦) • وفي أزمة مارس ١٩٣٩، أعلن حزب مصر الفتاة أنه « في حالة الاعتداء على أرضنا ، تدخل مصر الحرب الى جانب حلفائها محتفظة باستقلالها وحقوقها ، وأن يكون أعضاء مصر الفتاة أول من يحملون السلاح ويحاربون في الميدان دفاعا عن الوطن والعرش » (٣٧) • ولم يذكر شروطا أو ثمنا لهذا الاشتراك في الحرب، كما فعل في الأزمة الاولى •

فلما بدت نذر الحرب العالمية الثانية في الثلث الاخير من اغسطس ١٩٣٩ ، كتب مصطفى الوكيل مقالا عنيفا وصف فيه معاهدة ١٩٣٦ بأنها عبء ثقيل ألقاه الجيل القديم على أكتاف مصر ليعرقل تقدمها ونهوضها»، وقال انالمصريين يجبألا يقفوا «بلهاء مكتوفيالأيدي» ازاء هذهالمعاهدة، « فوجب اذن أن نلقيها جانبا عند بحث موقفنا من الحرب القادمة ، وان نبحث وراء مصلحة مصر والبلاد العربية» • ثم قال : « ان سياسة انجلترا الآن وفرنسا معها في فلسطين والشرق الأدنى ، سياسة لا يرضى عنها مصري واحد أو مسلم واحد ، الا اذا كانت مصريته ادعاء واسلاميته خداعا ورياء • هذه السياسة العرجاء العوجاء التي تسير عليها انجلترا في فلسطين ، وفرنسا في سوريا ، يجب أن تحملنا على أن نقف ، على أقل تقدير في موقف عدم التعاون مع الانجليز والفرنسيين في الحرب المقبلة » • ثم قال : « لسنا نهدد أو نتوعد ، وانما نبحث خلف صالحنا

وصالح المسلمين ، ونرد على من أساءوا الينا واعتدوا علينا » (٣٨) .

بيد أن هذا الموقف لم يلبث أن نقضه أحمد حسين بعــد أسبوع واحد ، وعلى نحو ذهب فيه الى أبعد مما ذهب اليه أي حزب سياسي آخر ، فقد أعرب عن ايمان حزبه « بضرورة الاشتراك في هذه الحرب والاضطلاع فيها بنصيب كبير ، حتى ولو لم تدخل ايطاليا الحرب ، أو دخلتها الى جوار انجلترا ، فحتى في هذه الحالة ينبغي علينا أن نشترك في الحرب الى جوار الانجليز ضد ألمانيا لنساهم في تحطيم هذه القوة الغشوم » . ثم برر هذا الكلام بقوله انه اذا انتصرت انجلترا في الحرب بمساعدة مصر والعرب ، فسوف يكون ذلك نصرا لمصر وللعرب وتحقيقا لكل المطالب » ، « وذلك هو ما لا نشك فيه لحظة واحدة » ! (٣٩) .

ومن العسير في الواقع أن تتصور وجود رأيين على طرفي نقيض على هذا النحو في حزب واحد ، دون أن يقسمه ذلك على الفور الى حزبين متطرفين ، وخصوصا اذا كان الخلاف على مسألة خطيرة كمسألة دخول البلاد الحرب أو عدم دخولها . واذا تذكرنا أن الرأي الذي أدلى به مصطفى الوكيل ينسجم مع موقف حزب مصر الفتاة منذ البداية بالنسبة لقضية الديموقراطية ومعسكر الديموقراطية على السواء ، وأن الرأي الذي أذاعه أحمد حسين يتناقض مع ايديولوجيته ومواقفــه السابقــة واللاحقة ، خصوصا وقد نحى هذا المنحى المتطرف ، فقد يحملنا هذا على تقرير أن الدافع وراء اتخاذ هذا الموقف هو الخوف من الآثار التي تترتب على اتخاذ غيره (رأي مصطفى الوكيل) في وقت تفرض فيه ظروف الحرب اجراءات أمن استثنائية قد تلحق بالحزب أفدح الاضرار .

. . .

أما موقف الاخوان المسلمين من الحرب، فكان محسوبا بدقــة ومشوبا بالحذر الشديد . وقد تحاشوا فيه التناقض الصارخ الذي وقع

فيه حزب مصر الفتاة . فبينما أوضحوا عدم تأييدهم لمعاهدة ١٩٣٦ ، الا أنهم رأوا أن تفي مصر بالتزاماتها دون زيادة ، ثم أيدوا دخول مصر الحرب اذا اعتدي على اراضيها . وهذا الموقف عبر عنه حسن البنا في مذكرته التي قدمها الى علي ماهر باشا بعد اعلان الحرب وقال فيها : « ان موقف مصر الدولي يجب أن يكون واضحا صريحا ، ويجب ألا تتورط الحكومة في شيء لا شأن لها فيه ولا صلة لها به . اننا أمة مستقلة تمام الاستقلال بحكم القانون الدولي ، وبيننا وبين انجلترا معاهدة تحالف ، قبلها من قبلها تحت ضغط ظروف وأحوال خاصة ، لا على أنها غاية ما ترجوه مصر ، ولكن على أنها خطوة في سبيل تحقيق الأهداف المصرية السامية . وتقضي المادة (٧) من هذه المعاهدة على أن مساعدات مصر لانجلترا انما تكون في داخل البلاد المصرية ومحصورة في حدود معينة ، ولقد ظلت مصر وفية كل الوفاء بهذه التعهدات ، وعملت في ذلك أقصى ما يمكن أن يعمل ، فكل زيادة على هذا لا يمكن أن يقبلها مصري أيا كان لونه الحزبي أو السياسي . وكل زيادة على هذا تفريط وتضييع لحقوق هذا الوطن وجناية على هذه الأمة الناهضة الفتية . فالاخوان المسلمون ، وهم الذين يرون في المعاهدة المصرية الانجليزية اجحافا كبيرا بحقوق مصر واستقلالها الكامل ، يريدون من حكومة مصر ألا تتجاوز هذه الحدود المرسومة على ما فيها من اجحاف بأية حال ، ومهما كانت الدوافع اليه، وان تنتهز كل فرصة للاستفادة من الظروف الحاضرة وتكسير القيود والأغلال التي تقيد حريتنا واستقلالنا وحقوق نهضتنا ، فان اعتدت علينا أية دولة ونحن في أرضنا ، فكل شبر من مصر الغالية فداؤه الدماء والأرواح والأموال والأبناء » (٤٠) .

. . .

كان المعسكر الثاني هو معسكر أحزاب الاقلية ، ونعني به معسكر

السعديين والأحرار الدستوريين ، لأن حزب الاتحاد الشعبي كان قد أصبح اسما على غير مسمى (٤١) • وبالنسبة لهذين الحزبين ، فان مسألة دفاع مصر عن نفسها اذا غزيت أراضيها لم تكن موضع خلاف اطلاقا • وقد ظهر ذلك منذ أزمة سبتمبر ١٩٣٨ ، فقد أعلن محمد محمود باشا في مجلس النواب أنه « اذا دعت الظروف مصر الى القيام بتعهداتها الدولية، فستقوم بها • ولن يتردد الشعب المصري في اجابة داعي الوطن للدفاع عن سلامته ، بما عرف عنه من صدق العزم وقوة الايمان » (٤٢) •

وكذلك كان موقف السعديين من هذه الأزمة ، وكانت وجهة نظرهم ــ كما عبر عنها العقاد ــ أن مصر عليها العبء الاكبر في الدفاع عن نفسها : « علينا أن نستعد على اعتبار واحد ، وهو أننا أصحاب النصيب الأول في حماية بلادنا والدفاع عن حدودنا داخل أراضينا ، وعلى الحليفة او الحلفاء بعد ذلك بقية المجهود » (٤٣) • وكان السعديون واثقين من ان الحرب لو قامت فسيكون النصر للمعسكر الديموقراطي، لأن هذا المعسكر ــ كما كانوا يرون ــ أقدر على مواصلة الحرب من المعسكر الدكتاتوري : « ان المسألة في الحروب لا تعدو أن تكون مسألة عدد وثروة وموارد طبيعية وسلاح وتضامن بين المحكومين والحاكمين ، بحيث لا يخشى منهم غزو أو انتقاض • فأين هذه القوة التي تضارع فرنسا وانجلترا وروسيا والولايات المتحدة ومعهم الصين في اتساع آفاقها ووفرة مواردها ، ومعهم غير الصين أمم كثيرة متوسطة أو صغيرة في العدد والعدة ؟ » (٤٤) • وقد حذر بعض شباب السعديين في هذه الأزمة ، ممن كانوا يتلقون دروسهم في فرنسا ، من أن تقف مصر « موقفا سلبيا في الحرب ، كما حدث في سنة ١٩١٤ » ، « بل ينبغي في حالة اشتراك مصر في الحرب ، كحليفة لانجلترا، أن يكون اشتراكها فيها كدولة محاربة • وفي هذه الحالة يجب على الحكومة أن تعلن التعبئة العامة » (٤٥) •

وقد انقسم الأحرار الدستوريون فيما بينهم ، كما انقسم السعديون كذلك ، حول مسألة الحرب الهجومية • وقد ظهر ذلك في موقفهم من ميثاق سعد أباد ، الذي كان يضم أربعة من دول الشرق الاوسط ، هي : تركيا والعراق وايران وافغانستان ، والذي أوعزت به انجلترا • ذلك أن هذا الانضمام كان يترتبعليه دفع القوات المصرية مئات الأميال بعيدا عن أراضيها للدفاع عن أية دولة من دوله يعتدى عليها (٤٦) • ويقول الدكتور هيكل ان من الوزراء الدستوريين من قبله ، وكان منهم من رفضه • وكان من الوزراء السعديين من قبله ، وكان منهم من رفضه • وان رئيسي الحزبين كان يبدو ميلهما للانضمام الى الميثاق ، ولكن محمد محمود باشا استبعد الموضوع من جدول أعمال مجلس الوزراء حين تساوت أصوات القبول والرفض قبل أن يدلي هو بصوته (٤٧) •

وقد استمر هذا الموقف حتى قامت الحرب العالمية الثانية ، وكان السعديون وحدهم يشتركون في وزارة علي ماهر باشا ، فأبدى محمود فهمي النقراشي باشا ، عن حزبه ، رأيه بالاشتراك في الحرب (٤٨) • وهي حرب هجومية كما رأينا • كما أعلن الدكتور أحمد ماهر في ذلك الحين رأيه باعلان الحرب على ألمانيا (٤٩) • أما الأحرار الدستوريون ، فلم يفصحوا عن رأيهم في ذلك الحين ، وحذوا حذو الوزارة في التريث والانتظار ، ذلك أنهم كانوا خارج الحكم •

• • •

أما الوفد ، فواضح من حديث للنحاس باشا في شهر نوفمبر ١٩٣٧ أدلى به لمراسلة احدى وكالات الأنباء الأجنبية ، أن الصورة القائمة في ذهنه في حالة حدوث اعتداء من ناحية ليبيا ، أن يدافع الجيش المصري عن البلاد ، وتساعده في ذلك القوات البريطانية • « سيحارب أولئك الجنود (الانجليز) معنا بصفة حلفاء لنا اذا طرأ طارىء كهذا » • وقد

فرق في هذا الحديث بين هدف مصر من الحرب وهدف بريطانيا فقال : « اذا حاربت مصر فستحارب دفاعا عن سلامة أراضيها ، وستحارب بريطانيا العظمى دفاعا عن سلامة امبراطوريتها » (٥٠) •

فلما وقعت الأزمة العالمية في سبتمبر ١٩٣٨ ، لم تتحدث احدى الصحف الوفدية عن مسألة دخول مصر الحرب ، على الرغم مما كانت تهاجم به الحكومة لاهمالها اتخاذ اجراءات الدفاع عن البلاد • والفرق بين الموقفين ان النحاس باشا عندما أدلى بتصريحه السابق ، كان في الحكم ، وكانت علاقته مع انجلترا على ما يرام، ولكن في سبتمبر ١٩٣٨ كان في المعارضة ، وكانت علاقته بانجلترا على درجة كبيرة من السوء • ومع ذلك فعندما تحدث صدقي باشا عن ابرام معاهدة عدم اعتداء بين مصر وايطاليا ، اعتبرت الصحف الوفدية ـ كما بينا ـ أن هذا الاجراء يعد انتهاكا لمعاهدة ٣٦ التي رأت أنها تلزم مصر بالمساعدة داخل اراضيها سواء أكانت الحرب التي ستخوضها انجلترا دفاعية أم هجومية •

وقد اتضح موقف الصحف الوفدية من مسألة الحرب الدفاعية عندما قدم المارشال بالبو الي مصر في مايو ١٩٣٩ ، فقد انتقدت هذه الصحف زيارة المارشال ، وهاجمت تصريحاته التي أعرب فيها عما « ينعم به مسلمو طرابلس تحت الحكم الايطالي » • وكان مما قالته انه اذا تصور بالبو أن خصومة المصريين مع بريطانيا سوف تجعلهم يرتمون في أحضان ايطاليا ، فانه يكون مخطئا، وهو على ما نظن يعرف أن المصريين على استعداد لأن يريقوا دماءهم الى آخر قطرة في سبيل الدفاع عن استقلال بلادهم ، أيا كان المعتدي » (٥١) •

ويمكن القول ان موقف الوفد كانت تتنازعه جملة عوامل : أولها تأييده لقضية الديموقراطية ، والثاني عداوته للاستعمار ، والثالث كراهيته للفاشية • فلقد كانت انجلترا دولة ديموقراطية ، ولكنها كانت دولة استعمارية أيضا ، لهذا كان الوفد يشدد الهجوم عليها بسبب ما كان

يعتبره تأييدا منها للحكم الاوتوقراطي في مصر ويعتبر أن الحكومة القائمة مدينة بمقاعدها للنفوذ البريطاني • ولكنه من جانب آخر كان يكره المعسكر الفاشي بدرجة أكبر ويدرك مدى الخطر الذي يحيق بمصر في حالة انتصاره ، ولهذا كان يرى ضرورة وقوف مصر الى جانب المعسكر الديموقراطي •

ولقد كان العامل المسيطر على الوفد قبل اعلان الحرب العالمية الثانية ، هو عامل العداء لبريطانيا الاستعمارية • ففي خطاب للنحاس باشا في الاسكندرية يوم ١٦ يولية ١٩٣٩ ، قال : « على من يعتمد أولئك الحكام في تطويق الشعب بكل هذه الأطواق وتكليفه ما لا يطاق ؟ ان عمادهم على الذين يتغنون بالديموقراطية ويتشدقون بالعدالة والمساواة ونشر لواء الحرية بين الشعوب •• هم أولئك الانجليز الذين رأوا في « الحكم الصالح » بقرة حلوبا تجلب لهم الخير الجسيم والنفع العميم، فنقضوا ما أبرموا ، وأنكروا ما وقعوا ، وأخذوا باليسار ما أعطوه باليمين • وكما فعلوا بمصر فعلوا بفلسطين الشهيدة المستبسلة ، فقسموها باسم الانتداب تقسيما هو القضاء عليها والفناء لها • ولما رفضت ما فرضوه عليها أخذوا يسومونها سوء العذاب •• ، يفعل الانجليز هذا في مصر وفلسطين ، ثم لا يتورعون عن أن يتغنوا بالحرية ويعزفوا لحن العدالة والمساواة » (٥٢) •

وقد انفجر عداء الوفد للانجليز عندما سقطت وزارة محمد محمود باشا وألف علي ماهر باشا وزارته على أنقاضها • وكانت الأنباء قد استفاضت قبل ذلك في الصحف الوثيقة الصلة بعلي ماهر باشا عن الاتفاق الذي عقده في لندن مع اللورد هاليفاكس أثناء حضوره مؤتمر المائدة المستديرة ، وكان معروفا أن علاقاته بالسفير البريطاني قد توطدت بعد تحالفهما ضد البنداري باشا • فقد اعتبر الوفد اعتلاء علي ماهر باشا الحكم ثالثة الأثافي بعد أن تحمل المصريون من حكم محمد محمود باشا

ما تحملوا ، ونشأ في ذلك الحين اتجاه خطير في الوفد نحو عدم الاعتراف بالمحالفة ، فقد كتبت المصري تقول : « اذا ما كانت السياسة الانجليزية موجهة ضد حرية الشعب المصري وكيان الشعب المصري ، حتى انه اذا ما بدأ الانقلاب الحالي يتهدم أركانه ، قام الأنجليز يسندونه ويدعمونه ، نقول اذا ما كانت هذه سياسة الانجليز وسارت على هذا المنوال ، فاننا نقولها كلمة صريحة هي أنه يخشى من السير في هذه السياسة ولو خطوة واحدة أمران خطيران : أولا ــ أن يبدد جو الصفاء والتحالف بين الشعبين ، وينتقل شعور الاستياء من عدم تنفيذ المحالفة ، الى المحالفة ، ثم الى الحليف • ثانيا ــ انه اذا قامت الحرب، وهي الحرب المدمرة الهائلة ، فلن يجد الشعب من روحه المعنوية دافعا يدفعه الى الاستبسال والتضحية ، وفي هذا الخطر كل الخطر في الحروب الحديثة التي تتكون الجيوش فيها من الشعوب، وتستمد قوتها من روحها المعنوية • ان خطة الوفد ليست موجهة ضد المعاهدة ، اذ من الخبل أن يحارب الوفد عملا من صنعه ، بل من مفاخره ــ ولكنها موجهة الى اساءة تنفيذ المعاهدة والى تدخل حلفائنا الديموقراطيين ضد الديموقراطية المصرية والاستقلال المصري » (٥٣) •

وقد هدد النحاس باشا الانجليز فيخطابه الذي ألقاه فيالاسكندرية يوم ١٣ اغسطس ١٩٣٩ قائلا : « بيننا وبينكم معاهدة ، فاذا كانت تنفذ حسب نصوصها ، وعلى قدم الاخلاص والمساواة ، واعطاء كل ذي حق حقه، فأهلا بها ومرحبا، والا فلا كانت محالفة ، ولا كانت صداقة، اذا كان من ورائها الجوع والعري والدمار لمصر، والغنم والكسب لكم وحدكم » • ثم مضى النحاس باشا في كلامه خطوة أخرى ، فهدد المعسكر الديموقراطي كله قائلا : اذا استمر الانجليز على هذا الارهاق لمصر وفلسطين ، وأصرت فرنسا صديقتهم على ما تفعله في سوريا، فلا يلبثون أنيجدوا من بلاد الشرق والغرب جميعا قوة تتألب عليهم ، واتحادا لا

يستهان به يدافع عن مصالحهم وكيانهم .. أيها الانجليز ! إما صداقة وصفاء ، وإما جفاء وعداء. فاختاروا لأنفسكم ما تريدون » (٥٤) .

وكانت جريدة المصري قد عبرت منذ أزمة مارس ١٩٣٩ عن تمزق الوفد بين تأييده لقضية الديموقراطية من جانب ، وعداوته لانجلترا الاستعمارية من جانب آخر ، فقالت : « ليس ينكر أحد من المصريين أننا مرتبطون بمحالفة يقضي الشرف علينا بالمحافظة عليها، ولكن كيف يمكن أن ندخل الحرب اذا كان حلفاؤنا ينقضون العهد نقضا ويستخفون بالمعاهدة بندا بندا ؟ نحارب للدفاع عن الديموقراطية التي يحارب حلفاؤنا من أجلها ، والديموقراطية في بلادنا شوهت وجني عليها ، ألا يصح للمصريين أن يعودوا الى ضمائرهم فيسألوا هذا السؤال الخطير ؟ » (٥٥) .

على أن المسألة في الحقيقة كانت أكبر من العلاقات بين مصر وبريطانيا ، فقد كانت مسألة الخيار بين الديموقراطية والفاشية، ولهذا فحين أعلنت الحرب العالمية بعد نصف شهر تقريبا من خطاب النحاس باشا الذي توعد فيه الانجليز والمعسكر الديموقراطي كله ، لم يتردد الوفد في ابتلاع تهديداته السابقة ، فكتبت المصري تقول ان مصر ستكون مع حليفتها انجلترا في هذا الموقف الدقيق ، قلبا وقالبا ، وانها ستكون وفية لعهدها ، مؤيدة بكل قوتها الديموقراطية ضد الدكتاتورية ، مدافعة عن كيانها ووطنها » (٥٦) . وفي مقال آخر قالت : « ان مصر انما وقفت من الحرب القائمة موقفها المعروف دفاعا عن الحق ضد أساليب العنف والقوة، وهي تصدر في هذا عن مبدأ قبل أن تصدر عن مصلحة » ، ثم قالت : ان الايمان بالديموقراطية هو الذي بعث المصريين على النفور من الهتلرية (٥٧) .

تسليح الجيش المصري وبنــاؤه

رأينا كيف أحجمت وزارة علي ماهر باشا عن اعلان الحرب الهجومية على ألمانيا لأنها تتطلب موافقة البرلمــان ، واستعرضنا موقف الأحزاب والفرق السياسية المختلفة من دخول الحرب ، وكلها قد أجمعت ــ بما فيها الأحزاب الفاشية كمصر الفتاة والاخوان المسلمين ــ على دفاع مصر عن نفسها اذا غزيت أراضيها • وبناء على ذلك أخذ علي ماهر باشا يستعد للحرب الدفاعية بالعمل على تسليح الجيش المصري وبنائه •

وقصة تسليح الجيش المصري على يد بريطانيا بعد معاهدة ١٩٣٦ ، من القصص الشائقة التي تبين بوضوح مدى اخلاص بريطانيا في تنفيذ المعاهدة • وتتكون من حلقات ثلاث : الأولى ، من ابرام معاهدة ١٩٣٦ الى نشوب أول أزمة عالمية في سبتمبر ١٩٣٨ ، وكانت سياسة بريطانيا وضع العقبات والعراقيل في سبيل التسليح • والثانية ، من الأزمة العالمية المذكورة الى صيف عام ١٩٤٠ ، وكانت سياستها امداد الجيش المصري بكل ما تستطيع من سلاح ومهمات وتدريب • أما الثالثة ، وهي ما تلي ذلك ، فكانت سياستها استرداد الاسلحة التــي أمــدت بهــا الجيش المصري !•

وكنا قد ذكرنا أن تسليح الجيش المصري ووصوله الى درجة الأهلية للدفاع وحده عن القنال ، كان هو الشرط الذي اشترطته معاهدة ١٩٣٦ لجلاء القوات البريطانية عن مصر • ولهذا فقد اتجهت سياسة الوزارة الوفدية بعد ابرام المعاهدة مباشرة الى العمل على رفع عدد الجيش المصري ، الذي لم يكن يزيد على اثني عشر ألف جندي وصف ضابط وستمائة ضابط تقريبا ، الى عشرين ألفا ــ وبمعنى آخر تكوين فرقة على نظام الجيوش الحديثة تكون نواة للجيش المصري (٥٨) • ونظرا لأن هذا الجيش لم يكن مسلحا الا بالبنادق فقط ، عدا ٢٦ مدفعا فقط من طراز

«هاوتزر» ، كما أنه لم يكن يحوي شيئا من الأسلحة الحديثة كالبرن والهاون والمدافع الكبيرة وغير ذلك من المعدات الميكانيكية واللاسلكي والذخائر والمهمات الواجب توافرها لجيش حديث ــ فقد كانت المشكلة الأولى في نظر الحكومة الوفدية هي مشكلة تسليح الجيش (٥٩) •

على ان حل هذه المشكلة لم يكن بالسهولة المرغوبة ، فقد كان يعوقه ضخامة تكاليف الطرق والثكنات التي حرصت بريطانيا على تحميلها لمصر لتعطيل بناء جيشها بالسرعة المطلوبة • وقد أدركت الحكومة الوفدية ذلك متأخرة ، ففي تصريح لمصدر مسئول في وزارة الحربية المصرية في ذلك الحين قال : لولا هذه الأعباء السالفة الذكر ، « لاستطعنا في خلال سنة أو سنتين أن يكون لنا جيش قوي كامل العدد والآلات » (٦٠) •

على أنه لما كانت الحكومة الوفدية تعلق أهمية كبيرة على بناء الثكنات ، للاسراع في اجلاء الجنود البريطانية عن مدن القطر ، فقد كانت المشكلة العويصة في ذلك الحين هي مشكلة التوفيق بين هذين الهدفين ، والوفاء بهذين الالتزامين في وقت واحد •

وهذا في الواقع سبب الدعوة التي ظهرت في ذلك الحين لفتح باب الاكتتاب للجيش المصري، وهو الاكتتاب الذي وقفت منه الارستقراطية المصرية موقفا مخزيا للغاية ، اذ تضاءلت حجم التبرعات لحد كبير ، وبلغ الأمر أن بعض ذوي الثراء الفاحش ، مثل السيدة هدى شعراوي والأمير عمر طوسون ، رفض التبرع بحجة عدم الموافقة على المعاهدة ! (٦١) •

على ان موقف بريطانيا لم يلبث أن دل على سوء النية • فقد حرصت على الا تقدم لمصر الا أردأ أنواع الاسلحة ، والا الأنواع التي يريد أن يتخلص منها الجيش البريطاني • فقد طلبت مصر ، على سبيل المثال ، من أحد المصانع البريطانية ثماني عشرة طائرة حربية ، فلم يصلها الا ست طائرات فقط ، ولم يكد يمضي اسبوع واحد حتى تحطمت اثنتان منها ، وثبت من الفحص الفني أن عيوبا فنية في الطائرات تجعلها تدور

حول نفسها عند هبوطها فتميل على أحد جانبيها وتتحطم • وكان ثمن هذه الطائرات الست ٤٢ ألف جنيه ، ومع ذلك أخطر المصنع وزارة الحربية بأنه لن يستطيع اجابة اكثر من ١٠ في المائة مما تطلبه منه الحكومة المصرية ، لأنه مشغول (٦٢) • ولم يقتصر الأمر على ذلك، فقد لاحظ الفنيون المصريون أن الأسلحة التي تصل الى الجيش المصري، هي من الأسلحة التي عدل الجيش البريطاني عن استعمالها لظهور ما هو أحدث منها وأكثر صلاحية • وعلى سبيل المثال، فان الدبابات التي بيعت لمصر كانت لا تحمل غير سائق ومدفعي، فاذا أصيب أحدهما بطل عمل الدبابة• كما أن بعض أنواع المدافع التي وردت للجيش المصري قد عدل ايضا عن استعمال بعضها لظهور ما هو أجدى منه، وبعضها الآخر كان قصير المدى ــ الى غير ذلك من العيوب • وقد دفع ذلك جريدة الأهرام الى مناشدة الحليفة في ذلك الحين « أن تقابل اخلاص مصر بما يماثله ، وأن تكون الصلة بينهما قائمة على الثقة المتبادلة والتعاون الصحيح (٦٣) •

• • •

على أن سياسة الحكومة البريطانية ازاء تسليح الجيش المصري لم تلبث ان تغيرت بعد أزمة سبتمبر ١٩٣٨ العالمية • وخصوصا بعد أن ظهر من سياسة محمد محمود باشا تسليمه بفكرة اشتراك مصر في الحرب اذا اعتدي على أراضيها ، وهو ما آكده في أزمة مارس ١٩٣٩ حين أعلن في مجلس النواب أنه يقبل توحيد قيادة الجيشين الانجليزي والمصري في حالة الحرب ، وان تكون القيادة لأقوى الدولتين ، متذرعا بأن انجلترا تركت قيادة الجيشين الانجليزي والفرنسي في الحرب العظمى لقائد فرنسي دون أن تجد غضاضة في ذلك (٦٤) • فقد أدركت الحكومة البريطانية أن تقوية الجيش المصري انما هو لصالحها بالدرجة الأولى، لأنه سيكون عضدا قويا يساعدها في الحرب ، ويحمل عنها بعض الأعباء•

ولهذا غيرت سياستها من ناحية تسليحه .

ففي ظروف أزمة سبتمبر ١٩٣٨ ، أعدت وزارة محمد محمود باشا مشروع خمس سنوات ضخما للنهوض بالجيش المصري ، أقره مجلس الدفاع الأعلى ، وبلغ مجموع نفقاته ثمانية وأربعين مليونا من الجنيهات. وقد تقرر في هذا البرنامج الكبير زيادة عدد الجيش ليبلغ خمسين ألفا، وزيادة سلاح الطيران ليبلغ عدد طائراته ٣٨٠ طائرة حربية من مختلف الأنواع ، عدا ٤٧ طائرة للتعليم . وأما الأسطول البحري، فقد رأت وزارة الحربية أن تبدأ بشراء قطع للدفاع عن السواحل، منها باخرة واحدة للحراسة ، وأربع من قاذفات الطوربيد ، وأربع من لاقطات الالغام . كما تقرر انشاء مصنعين ، أحدهما للذخيرة ، والثاني للأسلحة الصغيرة (٦٥). وقد وافقت الحكومة البريطانية على اطلاق الحرية لمصر في استيراد الأسلحة التي تريدها للجيش المصري من غير مصانع انجلترا ! نظرا لانشغال هذه المصانع في اجابة مطالب الوطن بسبب توقع نشوب الحرب. وبناء على ذلك اتفق حسن صبري باشا عند زيارته لمصانع فرنسا على استيراد ١٢٠ مدفعا من مدافع « المورتر» (٦٦) . وفي مايو ١٩٣٩، قررت وزارة محمد محمود باشا اعادة تنظيم البعثة العسكرية البريطانية وزيادة عدد أعضائها ، نظرا للتوسع الذي طرأ على الجيش ، فأصبح عدد أفرادها ١١٩ عضوا بدلا من ٩٣ (٦٧) . وقد ترتب على كل ذلك أن قطع الجيش شوطا لا بأس به في تسليحه ، ففي الأسبوع الاول من أبريل ١٩٣٩ كتبت النيويورك تايمز تقول ان مصر قد أصبح لديها ثلاثون ألف جندي، وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز ، ووحدات ميكانيكية، وقوة جوية . وقالت الصحيفة ان هذه القوات كلها تزيد شهرا بعد شهر (٦٨) .

وعلى هذا النحو ، عندما تسلم علي ماهر باشا زمام الحكم في سبتمبر ١٩٣٩ ، كان الجيش المصري يعد للاشتراك في الحرب الى جانب

الانجليز • ومن هنا كان اللورد ولسن ، كما ذكرنا ، يتوقع أن يحارب تحت قيادته (٦٩) • ولكن الوزراء المصريين عدلوا عـن اعلان الحرب الهجومية للاسباب التي بيناها ، فكان الاتجاه اذن الى الحرب الدفاعية اذا تخلت ايطاليا عن حيادها واشتركت في الحرب الى جانب الألمان • وهذا ما استقر عليه رأي الوزارة ، وما ظلت عليه حتى زحزحتها عنـه هزيمة فرنسا وتسليمها في يونية ١٩٤٠ •

ولعل هذا يفسر أن التعاون بين الجيشين المصري والبريطاني في عهد علي ماهر باشا قد بلغ مدى لا يتحقق الا بين جيشين يقاتلان جنبا الى جنب فعلا ، وحتى كتبت جريدة «الديلي تلغراف» تقول : « ان مصر على اكتفائها رسميا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ، قـد تصرفت بالتمام كما لو كانت في حالة حرب معها » (٧٠) • وقد دفع هذا الموقف جريدة « أوبسرفاتوري رومانو » الايطالية الى القول بأن سياسة مصر منذ ابتداء الحرب قد مكنت انجلترا من أن « تنتفع بمزايا التعاون الكامل بين الدولتين من الوجهتين العسكرية والاقتصادية » ، وقالت ان مصر تقف موقفا خاصا ، فهي لم تعلن الحرب على ألمانيا ، وفي الوقت نفسه لم تعلن حيادها ، وان تنفيذ المعاهدة الانجليزية المصرية يعد في حد ذاته عملا عدائيا لألمانيا من شأنه أن يؤدي الى أعمال لا يقوم بها في الواقع الا دولة تعد نفسها في حالة حرب مع المانيا (٧١) •

وفي الواقع أن الجيش المصري اشترك مع الجيش البريطاني في كل شيء تقريبا ، عدا الهجوم • فقد اشترك في المناورات الحربية على جميع الأسلحة ، واشترك في التدريب ، واشترك في أعمال الدفاع ، وبعد مضي شهرين تقريبا على ابتداء الحرب، أعلن الجنرال «مكريدي Macready » رئيس البعثة العسكرية البريطانية أن الدفاع الساحلي كله قد أصبح في أيدي الوحدات المصرية ، بعد أن كانت تقوم به القوات البريطانية البحتة• كما أعلن أن الوحدات المصرية تقوم بمهمتها خير قيام ، جنبا الى جنب مع

الوحدات البريطانية في الصحراء الغربية (٧٢) • وفي أول ديسمبر ١٩٣٩ كتبت المصور تقول ان القيادة البريطانية قد أصدرت أمرا لجنودها بأن يؤدوا التحية العسكرية للضباط المصريين ، كما أصدرت القيادة المصرية أمرا مماثلا • كما نظمت الاستعراضات العسكرية المشتركة في شوارع القاهرة والاسكندرية (٧٣) •

وفي الوقت نفسه لم يدخر علي ماهر باشا وسعا في تسخير موارد الدولة المالية في خدمة المجهود الحربي • فقد طالب بتعديل ميزانية الدولة بزيادة اعتماد الدفاع الوطني ٦٧٥ ألف جنيه ، فاعترض صدقي باشا على أساس أن هذه النفقات المطلوبة « انما ترجع الى طوارىء ليست من التزامات مصر بمقتضى المعاهدة ، وانما هي من التزامات الحليفة العظيمة » ، وأضاف انه يعتقد أن الحليفة « هي صاحبة المصلحة الاولى في مثل هذه الشئون ، وانها سوف تقوم بها على أكمل وجه ، بحيث يصبح لا لزوم للاعتمادات التي تطلب اليوم » • وقال : « يجب أن تكون الاعتمادات لتقوية جيش ثابت ، لا جيش طوارىء يعمل على عجل »(٧٤)• وعلى أثر ذلك نشرت الأهرام أن الدوائر المختصة ترى أنه في الوسع عقد قرض لشئون التسليح ، حتى لا تثقل النفقات التي تتطلبها هذه الشئون كاهل الميزانية • وبعد أسبوع واحد أكد حسين سري باشا ، وزير المالية ، ما نشرته الأهرام ، وصرح بأن المفاوضات تدور بين مصر وبريطانيا بشأن تبسيط نفقات التسليح » (٧٥) •

وفي ٥ ديسمبر ١٩٣٩ نوه عزيز المصري باشا بمجهود البعثة العسكرية البريطانية في تنظيم الجيش وتسليحه وتعليمه (٧٦) • وفي حديث لصالح حرب باشا ، وزير الحربية ، تعليقا على بعض المناورات التي اشترك فيها الجيش المصري مع الجيش البريطاني ، قال : ان القوات المقاتلة لدينا الآن قد استكملت تدريبها ، وفي استطاعتها أن تقاتل في خط الدفاع الأول (٧٧) • وفي ٧ مايو ١٩٤٠ أدلى علي ماهر باشا لجريدة

النيويورك تايمز بتصريح قال فيه : « سندافع عن أراضينا المقدسة دفاع الأبطال » ، وقد أصبح الدفاع عن مصر مضمونا « بتعاوننا الوثيق مع حليفتنا بريطانيا » (٧٨) • وعندما وقع الاعتداء الألماني الجديد على بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج ، سأل مندوب الأهرام علي ماهر باشا عن صدى هذا الاعتداء ، فقال : ان صداه هو زيادة الاستعدادات ومضاعفة النشاط في الدفاع عن أنفسنا (٧٩) • وقد عبر مدير الشئون العامة بوزارة الدفاع في ذلك الوقت عن مدى تعاون الجيشين المصري والبريطاني فقال: ان أركان الحرب في الجيشين يعملان ويضعان الخطط الحربية كهيئة أركان حرب واحدة ، وهمنا الأول الدفاع عن مصر (٨٠) • وفي ٥ مايو ١٩٤٠ أعلن مراسل الديلي تلغراف في الاسكندرية أن السلطات البريطانية العسكرية مرتاحة الى كفاية الجيش المصري ووحدات المدافع المضادة للطائرات التي تحتاج الى دقة عظيمة ، ورجال المدفعية الذين أظهروا مهارة فائقة (٨١) •

وهكذا كان كل شيء يدل في وضوح على أن مصر كانت متجهة الى الدخول في الحرب اذا وقع اعتداء على اراضيها •

ب ــ مذكرة الوفد المصري في أول ابريل ١٩٤٠

السيطرة البريطانية على اقتصاديات البلاد

رأينا كيف شاءت ارادة بريطانيا أن يتم تنفيذ المعاهدة في وقت الحرب في ظل الأحكام العرفية ، في الوقت الذي لم تعلن هي نفسها فيه هذه الأحكام في بلادها أو في مستعمراتها • وقد كان الغرض من ذلك أن تملك يدا مطلقة على مصر في كل ما يتصل بشئونها السياسية والاقتصادية والعسكرية • وبينما كان علي ماهر باشا يتفانى في تنفيذ المعاهدة نصا وروحا، كانت انجلترا تستغل ظروف الحرب لتحقيق مصالحها الاقتصادية على حساب مصر • وقد تمثل ذلك بصفة خاصة في مسألة القطن ، التي أثارت غضب البورجوازية الكبيرة وجماهير الفلاحين •

وكان قيام الحرب قد ترتب عليه توقف بيع كميات الأقطان التي كانت تصدرها مصر الى ألمانيا ــ وفيما بعد الى البلاد التي احتلتها ــ ، مما أدى بطبيعة الحال الى تكدس بالات القطن في مصر وتهديد البلاد في محصولها الرئيسي • وكان من المتوقع، ومن المأمول أن الحليفة سوف تبادر الى شراء كميات الأقطان التي كانت مصر تصدرها الى بلاد الأعداء، فتحمي أسعاره من الهبوط، وتبرهن على تقديرها للمحالفة وما تؤديه مصر من خدمات ، ولكن الحليفة الكبيرة آثرت في تلك الآونة ، وآثرت بيوت المال فيها ، أن تنتهز الفرصة للكسب غير المشروع على حساب مصر ، وفرض سياسات بعينها على البلاد •

فلقد حالت أولا بين مصر وبيع الفائض من أقطانها الى البلاد

المحايدة ، بحجة « عدم المساس بالضغط الاقتصادي أو الحصار التجاري ضد ألمانيا » ! ولم تقبل الا تصدير مقادير القطن التي صدرت في العام السابق الى تلك الدول ، حتى لا تذهب بطريق مباشر الى أيدي الأعداء. ولم تكتف بذلك ، بل عمدت في كثير من الأحيان الى ترك مقادير القطن المصري في الميناء مدة طويلة دون أن تسمح بتصديره بأي حال الا باذن الأميرالية البريطانية . ولم تقتصر هذه التصرفات على القطن، بل تعدته الى المحاصيل الأخرى كالأرز والعدس والذرة ، مما أدى الى أن فقدت مصر أسواقها في الخارج وهبطت أسعار القطن الى ما دون العشرين ريالا بكثير، وكسدت سوقه وسوق الأصناف الأخرى بعد أن استغنت عنها البلاد المحايدة .

وبينما كانت هذه سياسة بريطانيا في مصر ، كانت سياستها في البلاد المحايدة تختلف لحد كبير. وكانت هذه البلدان المحايدة، مثل أمريكا وايطاليا وتركيا ، قد انتهزت فرصة ظروف الحرب ووقوفها على الحياد ، في الاثراء وتصريف كل ما لديها بأحسن الأسعار . وفيما يختص بأمريكا بالذات، فقد أفادت من حيادها في مضاعفة صادراتها من محصول القطن الى البلدان المحايدة الأخرى ، دون أن تفرض عليها انجلترا بطبيعة الحال ما تفرضه على مصر من قيود . فقد بلغت صادرات القطن الأمريكي الخام الى البلدان المحايدة في المدة من سبتمبر الى نوفمبر ١٩٣٩ أضعاف ما كانت عليه في السنين السابقة ، مثال ذلك أن صادرات القطن الامريكي الى أسوج في تلك الفترة زادت أربعة اضعاف ما كانت عليه في مثلها من عام ١٩٣٨ ، وزادت فيالنرويج الى الضعف ، وفي هولندا الى أكثر من ثلاثة أضعاف ، وفي يوغوسلافيا الى ما يقرب من خمسين في المائة، وفي المجر الى عشرين ضعفا . وبينما انخفضت أسعار القطن في مصر الى ما دون العشرين ريالا بكثير ، فقد زادت في الأسواق الخارجية ، كسويسرا وغيرها الى ٣٥ ريالا للقنطار ، وارتفعت أسعار القطن الأخرى

التي هي دون القطن المصري مرتبة وجودة الى ٣٠ ريالا تقريبا ٠

وفي الوقت الذي كانت أسعار القطن المصري تنخفض وتكسد تجارته في مصر، بينما ترتفع في الخارج وتروج ، وفي الوقت الذي كانت مصر تخسر من حيادها لتدخل انجلترا ، على حين تكسب الدول الأخرى من هذا الحياد ــ كان المصريون يرون العجيب من سياسة انجلترا في نواح اقتصادية أخرى ، فقد رأوها تعاون رومانيا ، التي لم تكن حليفة لها ، باقراضها بنحو ٦٠ مليونا من الجنيهات ، كما عاونت تركيا قبل ان تتعاهد معها وأقرضتها مثل هذا المبلغ ٠ كما عاونت الهند وأقرضتها ٣٧ مليونا من الجنيهات ٠ وقد فعلت ذلك مع تلك الأمم ، بينما اتخذت موقفها السالف الذكر من مسألة القطن في مصر ، فلا هي اشترت، ولا هي تركت الآخرين يشترون٠

وفي الحق أن الاحتكارات الانجليزية في ذلك الحين كانت تعتصر الفرصة التي أتيحت لها بمقتضى الحرب ، حيث أصبحت تتحكم في ثروة البلاد الرئيسية لا شريك لها فيها ٠ فبعد أن اخذت انجلترا تتباطأ تباطؤا مؤلما ، وتظهر ترددا كبيرا في أمر شراء القطن المصري، أو على الأقل شراء الكميات التي تعادل ما كانت مصر تستطيع بيعه الى بلدان الأعداء أو البلدان المحايدة ، الأمر الذي أغضب المصريين غضبا شديدا ــ عادت فأعلنت استعدادها لشراء حوالي مليون ونصف مليون قنطار من القطن بأسعار هي ــ على حد تعبيرها ــ أعلى بكثير من المستوى السابق للحرب! أو كما قالت : « طبقا لاسعار يوم ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ » ، وهي تتراوح بين ١٢ر٢٧ ريالا للأشموني ، و١٣ر٢٩ ريالا للجيزة سبعة ، و١٤ر٤١ ريالا للسكلاريدس ، متناسية ما أحدثته الحرب من ارتفاع كبير في الأسعار ٠ ولم تكتف بذلك، بل اشترطت لشرائها بهذه الأسعار الموافقة على نظام الحصص ، وهو النظام الذي رفضته مصر من قبل لأنه يكبلها ويكبل اقتصادها القومي بأغلال من حديد (٨٢) ٠

ولم يقتصر الأمر على القطن،، بل تعداه الى بذرة القطن ، التـي هبطت أسعارها حتى وصلت بعد شهرين من قيام الحرب الـى أدنـى متوسط أسعارها في السنوات الخمس السابقة • وكان السبب في ذلك أن وزارة التموين البريطانية ، التي وضعت يدها على معاصر بلادها، قد حددت ثمن الطن من البذرة بسعر ١٢٧ شلنا و٦ بنسات، يتحمل البائع منها مصاريف الشحن التي جعلتها الحكومة البريطانية بسعر ٢٥ شلنـا للطن، داخلا فيها مصاريف التأمين عليها • وبهذا أصبح صافي سعـر البذرة ٥٣ قرشا للأردب فقط ـ أي بعجز قدره ٢٧ قرشا عن السعر الذي ينبغي أن يباع به دون أي يسبب غبنا للمنتجين • وبهذا السعر البخس، وعن طريق احتكار هذا الصنف لبلد واحد ، بل لمستهلك واحد هـو الاتحاد الانجليزي الذي يشتري لجميع المعاصر الانجليزية ، اشترت انجلترا أكثر من مائة ألف طن من مجموع ما تصدره مصر الى الخارج وقدره نحو ٣٥٠ الف طن (٨٣) •

ولقد كان من الطبيعي ان تسبب هـذه السياسة ارهاقا شديـدا لقطاعات عريضة في المجتمع المصري، تتدرج الى الأسفل من كبار الملاك الزراعيين والتجار المصدرين ، الى الفلاح المصري الذي كانت ترتفـع تكاليف انتاج محصولاته وتتصاعد أيضا أسعار حاجاته ، بينما تنخفض في الوقت نفسه أسعار أقطانه ومحاصيله بفعـل السيطـرة الانجليزية الاقتصادية •

فاذا اضفنا الى ذلك خضوع البـلاد لوطأة الأحكـام العرفية ، وانتعاش الاحساس بوطأة الاحتلال بسبب تدفـق القـوات البريطانية والاسترالية والنيوزيلاندية والهندية المستمر على مصر ، فان هذا يفسر أسباب تقديم الوفد مذكرته المشهورة الى الحكومة البريطانية في أول ابريل ١٩٤٠ ، التي أحدثت ـ كما يقول الرافعي ـ رجة كبرى في البلاد،

لانها كانت أول صيحة بالخروج على معاهدة ١٩٣٦ من احدى الهيئات التي وقعتها ، ومن الهيئة التي اعتزت بها وروجت لها وحثت الناس على قبولها (٨٤) .

مذكرة الوفد المصري

والمذكرة في الحقيقة تعتبر وثيقة اتهام وادانة لبريطانيا بسبب سياستها الانتهازية وتجاهلها مقتضيات التحالف ، وسعيها للاستفادة من ظروف الحرب في الكسب غير المشروع على حساب مصر وفرض سيطرتها الاقتصادية على البلاد . وقد بدأها الوفد بالاشارة الى خطورة الساعة التي كانت تجتازها البلاد ويجتازها العالم وتجتازها المحالفة ، قائلا ان هذه العوامل توجب مصارحة الحكومة البريطانية بالحقائق التي لا تجدي فيها ولا يتسع لها الا الصراحة الكاملة . ثم تعرض لمظاهر التعاون الودي الشريف الذي سار الشعب المصري على هديه منذ ابرام المعاهدة ، وحتى بعد الانقلاب الدستوري «الذي باركته الحليفةواستغلته لصالحها رغم أحكام المعاهدة في نصها وروحها » ! وقال : ان هذا الموقف من جانب الطرف المصري يعطي لمصر الحق في أن تطلب من الحليفة أن تحدد موقفها منها ، وأن تقوم بنفس النصيب الذي تقوم به من المحالفة وتنفيذها ، وأن تقدر لمصر ، الدولة الصغيرة ، ما حملته وتحمله عن حليفتها الكبيرة من أعباء الحرب وأوزارها ، « مما كاد يودي بمرافقها وينقض ظهرها » . ثم طلب الوفد من الحكومة البريطانية الاستجابة للمطالب الآتية التي قررها وقررتها هيئته البرلمانية ، وهي :

١ ــ أن تصرح « من الآن » بجلاء القوات البريطانية عن مصر بعد انتهاء الحرب وعقد مؤتمر الصلح . وتبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

٢ ــ اشتراك مصر اشتراكا فعليا في مفاوضات الصلح ، « للدفاع

عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أو مادية » .

٣ ــ الدخول في مفاوضات مع مصر ، بعد انتهاء مفاوضات الصلح، « يعترف فيها بحقوق مصر كاملة في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا » .

٤ ــ التنازل عن الأحكام العرفية التي أعلنت بناء على طلبها ، واخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل .

٥ ــ حل مشكلة القطن بعدم الحيلولة دون تصديره الى البلاد المحايدة ، أو بشرائه بالأسعار والشروط المناسبة .

وقد تناولت المذكرة بعد ذلك كل مطلب من هذه المطالب بالشرح والتفصيل ، فقالت ، فيما يختص بمطلب جلاء القوات البريطانية ، انه لا يعتبر في الحقيقة الا « تتيجة منطقية وحتمية للظروف القائمة لأن ما تنفقه مصر من ملايين الجنيهات على الاستعدادات الحربية الهائلة تعضيدا لبريطانيا ، وما تنفقه على شراء الأسلحة الحربية للجيش المصري والتدابير العسكرية بمشورة العسكريين البريطانيين أنفسهم ، يجعل من المستحيل تنفيذ نص المعاهدة ببناء الثكنات » . يضاف الى ذلك ان ما أنفق على الجيش المصري لتقويته وزيادة عدده واستكمال أسلحته قد جعله في حالة « يستطيع معها منذ الآن ، والى نهاية المدة المحددة في المادة ٨ من المعاهدة ، أن يقوم مقام القوات البريطانية في وقت السلم ــ تلك القوات التي لا يزيد عدد رجالها على العشرة آلاف كما نصت المعاهدة » . يضاف الى ذلك أيضا أن ما ظهر من تعاون الجيشين المصري والبريطاني في أعمالهما العسكرية وكذا تعاون الأمتين على تنفيذ المحالفة وتحقيق أغراضها في تلك الظروف الاستثنائية الخطيرة قد جعل بقاء القوات البريطانية في مصر بعد الحرب مظهرا لانعدام الثقة بين الحليفين بعد أن وضعت المحالفة بينهما موضع التجربة فنجحت .

ثم تناولت المذكرة بعد ذلك المطلب الخاص بالأحكام العرفية، فقالت

ان بقاءها انما يفسح المجال لاستغلالها من الحكومة القائمة ضد ارادة الشعب ، فضلا عن ان انجلترا نفسها لم تعلن الأحكام العرفية لا في بلادها ولا في مستعمراتها ، ورغم اشتباكها في حرب لا تزال مصر بعيدة عنها • ومن ثم فلا معنى اذن لتنفيذ المعاهدة في ظل الأحكام العرفية التي لا ضابط لها ، كما هي مفروضة على مصر • ولا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى رقابة على كل الشئون المصرية ، « حتى أصبح المصريون في عهد الاستقلال ، وكأنهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت في تصريف شئون بلادهم » •

وتعرضت المذكرة لمسألة القطن، فصورت الأحوال الاقتصادية في داخل البلاد تصويرا خطيرا ، وقررت أنها قد تطورت تطورا سريعا الى « خراب شامل في الأموال العامة والخاصة ، وتدهورت الثروة الأهلية الى ما دون الحضيض » ، وقالت : ان ما ساعد على ذلك، فوق النفقات العسكرية ومطالب الحرب الباهظة ، ما عمدت اليه بريطانيا من الحيلولة دون تصدير القطن وتصريف الحاصلات الزراعية الأخرى الى الخارج، مما أدى الى انخفاض أسعار القطن المصري، بينما هو يباع في الأسواق الأجنبية بسعر أكبر ، وبينما تباع الأقطان الأخرى الأقل مرتبة بأسعار أعلى • وبعد ان شرحت المذكرة موقف بريطانيا من شراء المقادير السابق ذكرها ، ومحاولتها فرض نظام الحصص قالت :

« حيال هذا كله ، لا يسع الوفد والهيئة الوفدية الا أن يلفتا نظر الحكومة الحليفة الى خطورة هذا التصرف وغيره من التصرفات الأخرى التي ترمي الى استغلال الظروف الحاضرة بغية الوصول الى فرض نظام كنظام الحصص على حكومة مصرية غير ممثلة للشعب المصري، أو لكي تقيم من بنك انجليزي بنكا مركزيا للدولة •• أو غير ذلك من المشاريع الخطيرة التي للحليفة فيها كل الغنم ، وعلى مصر فيها كل الغرم ، والتي تودي بثروة البلاد الأهلية واستقلالها الاقتصادي ، خصوصا بعد ان

فقدت الميزانية توازنها ، وتفد الاحتياطي الحكومي بل الاحتياطي الأهلي، وأصبحت البلاد تعاني أزمة مالية تكاد تقرب من الكارثة التـي لا تبقـي ولا تذر •• » (٨٥) •

اثر المذكرة في مصر وبريطانيا

كان أثر هذه المذكرة في كل من مصر وبريطانيا خطيرا في مثـل الظروف التي قدمت فيها • وفيما يختص بمصر، فيفهم من المناقشة التي دارت في مجلس الشيوخ حول هذه المذكرة أن برقيات التأييد لطلبـات الوفد قد انهالت على الصحف من مختلف طبقات الشعب ، ولكن الحكومة منعت نشرها • وقد أراد عبد القادر حمزة أن ينشر مقالا في جريدتـه (البلاغ) يقول فيه : ان مـا فـات مصر بين سنتي ١٩١٤ و ١٩١٨ قد استدركه الوفد في المذكرة التي تقدم بها للسفير البريطاني،ولكن هذا المقال منع من النشر (٨٦) • ومن الواضح أن الحكومة أدركت خطأها في نشر مذكرة الوفد ــ وقد يكون ذلك بايحاء من السلطات البريطانية ــ لانها لم تكتف بمنع نشر برقيات التأييد من طبقات الأمة المختلفة ، بـل وعمدت الى منع نشر رد الحكومة البريطانية عليها أيضا ، كما عمدت الى منع نشر رد الوفد على الرد البريطاني ، وذلك للحد من تأثير هــذه الحركة، ولولا أن تقدم الشيوخ الوفديون باستجواب الى الحكومة حول هذا المنع ، لما عرف في ذلك الحين شيء عــن الـرد البريطاني أو رد الوفد عليه •

ويكاد يكون من المحقق في اعتبارنا ، أنــه لو وقفت الحكومة والأحزاب المعارضة للوفد الى جانب المذكرة التي قدمها والمطالب التي تضمنتها ، وتكونت جبهة وطنية قوية تصر على هذه المطالب، لما كان أمام انجلترا الا أن تنتهج أحد سبيلين : الاول ، الاصرار على رفض مذكرة

الوفد، مع ما يستتبع ذلك من احتمالات ومضاعفات تؤثر بالحتم على مجهود انجلترا الحربي، والثاني ، الاستجابة لهذه المطالب أو لبعضها لتفادي متاعب لم تكن ظروف انجلترا في ذلك الحين تسمح لها بتحمل أعبائها . ونعتقد أن حكمة الساسة الانجليز كانت قمينة بتوجيههم الى اختيار السبيل الثاني . على أن موقف الحكومة والمعارضة المتخاذل أضاع على البلاد فرصة الاستفادة من دروس الحرب العالمية الأولى ، بل وأجهز على كل احتمال في المستقبل لمعاودة الكرة مع الانجليز ، بعد أن أدركت انجلترا موقف القوى السياسية في مصر .

فقد وصف علي ماهر باشا مذكرة الوفد بأفحش النعوت، وقال ان هذا العمل « خروج على الدستور ، خروج على قوانين البلاد، خروج على النظم القائمة ، هو ثورة ، هو خروج على العرش ، خروج على الحكومة وعلى البرلمان » ! ثم تفادى بمهارة «مضمون» المذكرة الى « شكلها » فتساءل « كيف يسمح فريق لنفسه أن يتقدم لدولة أجنبية ، وأن يدعي أنه يتكلم باسم الأمة ؟ بأي وجه يدافع هؤلاء الناس عن تصرفهم في تقديم هذه الأوراق التي تقدموا فيها بشكواهم للسفير البريطاني قائلين انهم هم الذين يمثلون الشعب ، وان الحكومة لا تمثله؟. أؤكد لحضراتكم أن هذا هو أشنع صور الازدراء بالاستقلال .. » .

ثم عمد علي ماهر باشا الى مناورة أخرى، فاتهم مذكرة الوفد بأنها محاولة للدخول في « مناقشات بيزنطية » مع بريطانيا في وقت محفوف بالمخاطر ، وقال ان « ضربة الالمان في شمال البحر الشمالي كانت تجهز ، ولو أن تلك الضربة نجحت، ربما كانت الضربة الثانية في البحر الأبيض المتوسط . فهل يجوز لمن يقدر العواقب أن يدخل في مناقشات بيزنطية في هذا الوقت المحفوف بالمخاطر ؟ » (٨٧) . وقد أراد علي ماهر باشا بهذا القول أن يتهم الوفد بتناسي قضية الديموقراطية في سعيه

وراء القضية المصرية • وهي نفس الفكرة التي بني عليها اللورد هاليفاكس رده على الوفد كما سوف نرى •

وقد اتفق رأي السعديين والدستوريين على عدم مناسبة الوقت لمطالبة انجلترا بأي شيء • وقد زاد عبد السلام عبد الغفار بك (من الدستوريين) على ذلك بقول يعد قمة في السذاجة السياسية ، فقد اعتبر أنه لو امتنعت مصر عن التقدم بأية مطالب لانجلترا ، فعندئذ « ستتحاسب معا حساب الكرام ! » « أما أن أتقدم اليها الان بطلبات مربكة ، فعمل غير جائز ، خصوصا في الوقت الذي تتجه فيه عناية اللورد هاليفاكس الى أقوال وأعمال أخرى أهم وأعظم !! » (٨٨) •

ولا تعليق للباحث على كلام عبد السلام عبد الغفار بك وعلى موقف الحكومة والأحزاب المعارضة للوفد ، أفضل مما رد به وهيب دوس بك (وهو غير وفدي) على ذلك، فقد قال : « أنا لا أقبل أن يقول عبدالسلام عبد الغفار بك ان اللورد هاليفاكس ليس لديه من الوقت ما يسمح له بأن يعير مطالبنا اهتماما • يا سيدي، لو تتبعت ما يرد من الأخبار ، لعلمت أن اللورد هاليفاكس يؤدي عمله ومن حوله أعوان تفرغ كل منهم لجميع ما هان من الأمور وما عظم • وهم الآن يفاوضون سفير السوفييت في لندن لعقد اتفاق تجاري ، كما يتفاوضون مع الطليان بعد أن وجهوا لهم الانذار الأخير لتحديد موقفهم من الفريقين المتحاربين ، وكان لديهم أيضا من الوقت ما يسمح لهم بأن يبعثوا البعوث الى رومانيا وتركيا ودول الشرق الأدنى ليفاوضوهم في مختلف الشئون ! بعد هذا لا يجوز مطلقا أن نقول ان الاعتماد على شرف الحليفة يمنعنا من السعي من طريقه المشروع لتحقيق مطالبنا • أقول لحضراتكم ان هذه المطالب يجب أن تكون محل عناية الحكومة الآن ، والا ننتظر حتى تنتهي الحرب ، ويجب ان نأخذ العهود الآن بكل ما في طاقتنا • ان أنسب الأوقات لهذا، هو ذلك الوقت الذي نطالب فيه بتحمل أعباء ما كانت تخطر لنا على بال

سنة ١٩٣٦ ، ولا في أي سنة من سني المفاوضات » • ثم تعرض وهيب دوس بك الى ما وصف به بعض الأعضاء محاولة الوفد بأنها «ابتزاز» ، فقال : « سمعت بعد ذلك لفظا لا يوجد في اللغة العربية ما يؤدي معناه بالدقة ، فقد سمعت أن كبيرا من رجالنا قال ان مذكـرة الوفـد هـي blackmail ، ومعنى هذا أنها استغلال الفرصة • من قال هذا ؟ ان كل العلاقات الدولية تقوم على انتهاز الفرصة المناسبة • ونحن فعـلا مطالبون بانتهاز الفرص » • على أن وهيب دوس بك مع ذلك انتقـد مذكرة الوفد للسفير البريطاني ووصفها بأنها «كبوة شكلية» (٨٩) •

ولم يلبث أن جاء الرد البريطاني على مذكرة الوفد ، وهو لا يخرج في كثير عن الموقف الذي اتخذته الحكومة والأحزاب المعارضة للوفد ، فقد ورد فيه ما ترجمته :

« ١ ــ أبلغوا النحاس باشا في الحال أن الحركة التي قام بها ونشرت على الناس فعلا ، قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية• ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفـد كمحـاولة مقصودة للعب دور في السياسة الداخلية ، في حين أن بريطانيا مشتبكة في صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها •

٢ ــ أما فيما يختص بالمسائل التي أثارها النحاس باشا، فمن المحقق أنها تؤدي الى :

(أ) اعادة النظر في المعاهدة البريطانية المصرية •

(ب) تدخل من جانبنا في السياسة الداخلية المصرية •

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادي في الحرب ضد ألمانيا •

٣ ــ لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلي بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق الا قليل احتمال

في مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية ، فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصري، ومنهم النحاس باشا ، سيواجهون المسئوليات التي تجابههم في ساعة خطيرة من تاريخ العالم •

٤ ــ اننا نحارب لسلامة الامم الصغيرة واحترام العهد المقطوع • فقل للنحاس باشا ــ وانا احد الموقعين على المعاهدة ــ يبدو لي انه من غير المفهوم ان يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية • وانه ليسعدني ان اتأكد ان النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف اثر هذه الحركة التي لم تقترن بالسداد » (٩٠) •

وقد لوحظ ، الى جانب شدة لهجة الرد البريطاني ، ان اللورد هاليفاكس لم يذكر النحاس باشا بلقبه (حضرة صاحب المقام الرفيع) ، وانما باسمه المجرد • وقد ظهر من رد حسين الجندي على ملاحظة أبديت في مجلس الشيوخ بشأن هذه النقطة ، انالوفد كان يتوقع اجراء أشد من ذلك : « اننا كنا نتوقع اكثر مما حدث • واذا كانت الحكومة البريطانية تتعمد اهانة النحاس باشا ، فنعمت الاهانة في سبيل الدفاع عن المطالب الوطنية القومية » (٩١) • وعلى الرغم من ذلك ، فقد اتخذ الوفد في رده على الرد البريطاني موقفا اكثر صلابة ، فقد اكد ما ورد في مذكرته الاولى من قرارات ومطالب ، وزاد عليها قوله : « ما من قرارات صورت ما استقر في قرارة نفسها (الامة) من احساس ، وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء بل وحماسة ــ كهذه القرارات التي جاءت في مناسبتها وحينها » وقد رد على تأويل بريطانيا للقرارات بأنها تدعو للتدخل في الشئون الداخلية المصرية ، فقال انها على العكس من ذلك قد اتخذت « للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له ، سواء في مسألة الاحكام العرفية ، او في مسألة القطن التي طالبنا الحكومة

البريطانية بوقف تدخلها فيها فتمتنع عن اقامة العراقيل دون تصديرها أو دون ايجاد أسواق حرة لها وأثمان تتناسب وتكاليف انتاجها » •

ثم رد على قول الجانب البريطاني ان المسائل التي أثارها النحاس تؤدي الى اعادة النظر في المعاهدة فقال : ان الحكومة البريطانية آخر من يصح لها الاعتراض على فكرة التعديل في ذاتها • وقد لجأت هي الى تعديل نص عام من نصوص المعاهدة في اتفاقها الأخير مع محمد محمود باشا ، وجاء في صلب هذا الاتفاق أنه تعديل لاحدى مواد المعاهدة المصرية الانجليزية • فليس مفهوما اذن : لماذا تسمح الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عندما يكون التعديل في مصلحتها وفي غير ما ضرورة ماسة ، بينما يكون ما نطالب به من تعديل غير مسموح به رغم أن الظروف القاهرة تدعو اليه ، ومصلحة البلدين ترتكز عليه ؟•

ثم تناول الوفد ما وصفت به المذكرة البريطانية مطلبه الخاص بتصريف الأقطان المصرية من أنه يتضمن مساسا بالضغط الاقتصادي أو الحصار التجاري ضد ألمانيا ، فأبدى تعجبه لذلك وقال : « اننا طالبنا وما زلنا نطالب الحليفة بأن تشتري هي منا ، أو تترك غيرها من المحايدين يشترون • وحسبنا أن تتخذ الحليفة في هذا الشأن من الاحتياطات ما اتخذته مع غيرنا، وأن تعامل أقطاننا ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التي تضاعفت صادراتها واتسعت أسواقها وارتفعت أثمانها ، بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقنا وانخفضت أسعارنا بحيث اصبح السعر الذي يباع به القطن والمحاصيل الأخرى لا يكاد يفي بمصاريف انتاجها ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة اسعار السماد والفحم وباقي أنواع الوقود والواردات ، مما أثقل كاهل الفلاح المصري وكاد يقصم ظهره » •

أما الاحكام العرفية ، فقد استشهد فيها الوفد بموقف العراق

(حكومة الكيلاني) التي ألغت الأحكام العرفية في ارجائها دون أن ترى بريطانيا مبررا لمطالبتها باستمرارها . وقال ان بريطانيا وقفت هذا الموقف من العراق « رغم ارتباطها بمصالح جوهرية وحربية كارتباطنا ، وبمحالفة كمحالفتنا . فلا معنى اذن لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية في مصر وهي تعلم أن المصري ليأبى ان يساق الى واجبه سوقا ، وأن يناضل عن الديموقراطية والحرية فيختنق في جوهما خنقا » (٩٢) .

• • •

ج ـ أزمة يونية ١٩٤٠

كشفت مذكرة الوفد الأولى ، التي عززها بمذكرته الثانية ، أن المعركة العالمية التي تدور رحاها بين المعسكرين الديموقراطي والفاشي، هي معركة لا تخص مصر وليست طرفا فيها . فمن ناحية المعسكر الديموقراطي ، فان الشعب المصري لم يكن ليستطيع أن يعتبر نفسه جزءا منه الا اسما ، فلم يكن يتمتع بأية ميزة من مميزات الديموقراطية في بلاده : فالبرلمان زائف ، والحكومة حكومة « أقلية في الأقلية » ـ كما وصفها الوفد ـ . والاحكام العرفية تبسط ظلها على البلاد ، والحريات مخنوقة ، وشئون البلاد السياسية والاقتصادية في يد دولة أجنبية . وأما انجلترا ، وهي على رأس المعسكر الديموقراطي ، فلم يكن الشعب المصري يرى فيها الا وجهها الاستعماري والاحتكاري ، كما كشفت عنه مذكرة الوفد ، والا تشبثها باستبقاء نفوذها ، والاحتفاظ بجيش الاحتلال بعد الحرب ، وابتلاع السودان ، واستغلال اقتصاديات البلاد لمصلحتها . ومن ثم فان القتال في سبيل المعسكر الديموقراطي كان في الحقيقة قتالا في سبيل استبقاء علاقات ما قبل الحرب الى ما بعد الحرب أيضا !

وأما من ناحية المحور ، فعلى الرغم من أن انتصار هذا المعسكر كان يشكل خطرا أكيدا على مستقبل الديموقراطية السياسية والاجتماعية في مصر ، الا أن هذا الخطر كان مجهولا حينذاك ، ولم يكن مؤكدا بالموازنة مع الخطر القائم فعلا والمتمثل في القوات الحليفة . ففيما يختص بألمانيا ، لم تكن هناك حدود مشتركة بينها وبين مصر يخشى على الأخيرة منها ، وأما ايطاليا فان العلاقات بينها وبين مصر في ذلك الحين

كانت علاقات طيبة ، وكانت ايطاليا لا تفتأ تعلن حسن نواياها بالنسبة لمصر • يضاف الى ذلك أن انتصار ألمانيا لو تم فانه كان يحمل في طياته حل قضية فلسطين لصالح العرب، وازاحة احتلال بريطاني كريه ظل يجثم على صدر مصر قرابة ستين عاما • وبناء على ذلك ، فقد بـدا مؤكدا لغالبية المصريين في ذلك الحين أن الاندفاع في التعاون مع بريطانيا الى أكثر من القدر الذي حددته المعاهدة لن يكون من الوطنية في شيء ، إن لم يتناقض مع مصالح البلاد، لأن هذا التعاون، في الوقت الذي لن يحقق لمصر أي غنم في حالة انتصار انجلترا في الحرب، فانه سوف يلحق كـل غرم بها في حالة انتصار ألمانيا ، الذي كانت جميع الدلائل تـدل علـى قرب وقوعه •

ومن هنا كـان بداية تكوين الاتجـاه في مصر الى عدم خوض الحرب الدفاعية ، أو ما اصطلح على تسميته في ذلك الحين « بتجنيب مصر ويلات الحرب » • لأنه اذا كان قد رسخ في ضمير الغالبية العظمى من الشعب أن الحرب الدائرة تخص انجلترا وألمانيا وحدهما ، وليس لمصر فيها ناقة ولا جمل ، فهل تعتبر مطـاردة الألمان أو حتى الايطاليين للجيوش البريطانية في الأراضي المصرية ، اعتداء علـى استقلال البلاد تهب لدفعه بقواتها المسلحة ؟ او أن ذلك يعد حربا بين دولتين على أرض دولة ثالثة ؟•

• • •

كانت سياسة وزارة علي ماهر باشا في ذلك الحين ـ كما رأينا ـ تقوم على بذل أقصى جهد ممكن لمساعدة بريطانيا ، وعلى الدخول في الحرب اذا هوجمت الحدود المصرية • وعلى الرغم من تدهور الموقف في أوروبا بعد اجتياح النرويج في النصف الأول من شهر ابريل ، ثم اجتياح هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج بعد شهر واحد ، فقد ظـل علي ماهر باشا على

ولائه لانجلترا وعلى موقفه مـن دخول الحرب في حالة الاعتداء على الأراضي المصرية . ولهذا لما سأله مندوب الاهرام عن صدى الاعتداء الألماني الجديد على هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج في مصر قال عبارته السابقة : ان صدى هذا الاعتداء سيكون زيادة الاستعدادات ومضاعفة النشاط في الدفاع عن أنفسنا .

بل لقد ظل علي ماهر باشا على ولائه لبريطانيا حتى حـين علم بأن ايطاليـا سوف تدخـل الحرب ضد الحلفاء . ففي شهـادته في قضية الاغتيالات السياسية ، اعترف بأنه قبل دخـول ايطاليا الحرب بسبعة أسابيع ، وصلت اليه معلومات دقيقة بأنها داخلـة الحرب حتما . وبناء على ذلك استحضر السفير البريطاني والجنرال ولسن وأفضى اليهما بهذه المعلومات ، وأخذ يعد الاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف. ولما كان يوجد عدد ٧٠٫٠٠٠ ايطالي في مصر ، منهم ١٢٫٠٠٠ في سن الخدمة العسكرية، فقد اخبر السفير أنه ، تسهيلا لاعتقالهم ، سوف يصدر أمرا بنزع السلاح الموجود من يد جميـع السكان ، بحيث يشمل هـذا الأمر البريطانيين والفرنسيين واليونانيين كما يشمل الايطاليين . وقد شجع حجم الأسلحة المضبوط عند الايطاليين علـى تفتيش كـل بيت أو نـاد ايطالي حتى القنصليات (٩٣) .

فلما أعلنت ايطاليا الحرب على انجلترا وفرنسا في ١٠ يونية ١٩٤٠، أعلن علي ماهر باشا في مجلس النواب سياسته الخاصة بموقف مصر في هذه الظروف ، وكانت هذه السياسة تقضي بدخـول مصر الحرب في حالة اعتداء ايطاليا عليها باحدى الطرق الثلاث الآتية :

١ ـ اذا توغلت الجنود الايطالية في الأراضي المصرية مبتدئة .

٢ ـ اذا ضربت المدن المصرية بالقنابل .

٣ ـ اذا أرسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصري (٩٤) .

ومعنى ذلك أن علي ماهر باشا قد اعتبر مطاردة الجيوش الايطالية

للجيوش البريطانية في داخل الاراضي المصرية اعتداء على مصر بموجب مقاومتها له ، وليس حربا بين ايطاليا وبريطانيا تخصهما وحدهما •

ومن الغريب ، مع ذلك ، أن يسمي علي ماهر باشا سياسته هـذه سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، مـع أنها استمرار لسياسته القائمة على الحرب الدفاعية • ومن الطريف أيضا أن عـددا كبيرا مـن اعضاء البرلمان ، وبعضهم من هو في أعلى مراتب الفهم السياسي ، مثل صدقي باشا ، قد فهم أن هذه السياسة التي أقرها البرلمان في ١٢ يونية ١٩٤٠ تقضي بعدم دخول مصر الحرب اطلاقا مهما كانت الظروف • على أنه من الانصاف أن نذكر أن عددا آخر ، على رأسه الدكتور احمد ماهر ، قد فهم حقيقة هذه السياسة على نحو ما ذكرناه ، وهي أنها تقضي بخوض الحرب الدفاعية (٩٥) •

مع ذلك فقد فوجئت البلاد في يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ ، أي بعـد أسبوع واحد ، بتبليغ من الحكومة البريطانية الى الملك فاروق عن طريق سفارتها تطلب فيه « تغيير الحكومة باعتبار أنها لا تعبر عن رأي الشعب ولا عن شعور المصريين ، ولا تصدر عن مصلحة مصر ، ولا تعمل بروح المعاهدة » •

فما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا التبليغ البريطاني ؟• ان الاجابة على هذا السؤال نجدها في المصادر والدراسات الانجليزية التي تعكس وجهة النظر البريطانية في سياسة علي ماهر باشا وفي الاجراءات التـي اتخذتها حكومته خلال حكمه ، كما نجدها في بعض ما أدلى به علي ماهر باشا في شهادته في قضية الاغتيالات السياسية ــ وان كنا نلاحظ فيما يختص بالدراسات الانجليزية عن هذا الموضوع ، وأهمها الدراسة التي أعدها « جورج كيرك » عن « الشرق الاوسط في الحرب » أنها متأثرة بانكار الحكومة البريطانية فيما بعد أنها طلبت الى علي ماهر باشا اعلان الحرب على المحور ، كما أنها متأثرة بانحياز علي ماهر باشا الى جانب

المحور بعد طرده من الحكم . فان « كيرك » يلجأ في مهــارة شديدة ، وعن طريق استخدام الحواشي المناسبة ، الى تصوير سياسة علي ماهر باشا أثناء حكمه على النحو الذي يبرر التبليــغ البريطاني في ١٩ يونية ١٩٤٠ . مــع ذلك فان متابعة المناقشات البرلمانية بعــد دخول ايطاليا الحرب سوف يحسم المسألة .

ويمكن تحديد النقاط التي أثارتها المصادر البريطانية وحدث حولها الاحتكاك بين علي ماهر باشا والسلطات الانجليزية في مصر فيما يلي :

اولا ــ احــالة أمين عثمان باشا ، وهو الشخصية المصرية الموالية لبريطانيا ، الى المعاش . وكان علي ماهر باشا قد سارع بعد ايام قليلة من توليه الحكم ، الى احالة عدد من وكلاء الوزارات الى المعاش ، منهم امين عثمان باشا . فيقول كيرك ان هذا الاجراء قد أثار الهواجس في نفوس السلطات البريطانية (٩٦) . على أن هذا الاجراء في الحقيقة ، لم يكن يستهدف الانجليز ، وانما كان يستهدف الوفد . لان امين عثمان باشا كان صديقا للوفديين ، وقد أراد علي ماهر باشا باستبعاده ان يحرم الوفد من عين له داخــل وزارته . ولا شك أن السلطات البريطانية في ذلــك الوقت قد شهدت ثورة الصحف الوفدية لطرد امين عثمان باشا وما نشرته من المقالات المطولة في ذلك ، حتى كتبت جريدة المصري تقول : ان علي ماهر باشا يفتتح أعماله باحالة هذا الموظف الممتاز الكفء الى المعاش ، فيضرب بذلك الرقم القياسي في شهوة الانتقام ، ويأتي بما لم يستطعه أخوه وزير المالية السابق (الدكتور احمد ماهر) (٩٧) .

ثانيا ــ تعيين عزيز المصري باشا في منصب رئيس هيئــة اركــان حرب الجيش . وكان علي ماهر باشا قد عينه في هــذا المنصب في ١٩ اغسطس ١٩٣٩ بدلا من اللواء محمود شكري . فيذكر الجنرال ولسن ان هذا التعيين قد أثار الذهول والعجب ، لأن عزيز المصري باشا ، الذي كان في الستينيات الأخيرة من عمره ، كان قد فقد الصلة بالجيش المصري

لعدة سنين ، كما أن سجل خدمته كان حافلا بالمؤامرات والمشاغبات مع رؤسائه ، وكان يعترف بأنه يعرف كل شيء عن أساليب الألمان التكتيكية على يد البعثات الألمانية في تركيا ، وزياراته لألمانيا (٩٨) .

وفي الواقع أن تعيين عزيز المصري باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصري في ظروف الوفاق الذي كان قائما بين علي ماهر باشا والسلطات البريطانية في مصر ، لم يكن بسبب ميوله الالمانية ، وانما كان لأنه أكفأ ضابط مصري في تلك الظروف العالمية الخطيرة ، وكان تعيينه في هذا المنصب مطلبا قوميا ، اذ كانت الصحف المصرية لا تفتأ تتساءل عن سبب حرمان البلاد من كفاءته الممتازة في وقت تبني فيه جيشها . وقد أراد علي ماهر باشا بتعيينه في هذا المنصب كسب ود الرأي العام والنهوض بالجيش ليدافع عن البلاد في حالة نشوب الحرب وخدمة قضية الحلفاء بالتالي .

ومن الثابت أن عزيز المصري باشا قد تعاون مع السلطات العسكرية البريطانية الى أقصى حد قبل طرده من الجيش ، وذلك باعتراف علي ماهر باشا . فقد اشترك مع هذه السلطات في وضع الخطط للدفاع عن مصر وكان صاحب الفضل في ابراز موقع العلمين للقيادة البريطانية . ففي بيان أذاعه علي ماهر باشا عام ١٩٤٦ أمام مجلس الشيوخ ، ذكر أن القيادة البريطانية كانت قد قررت اتخاذ مرسي مطروح أساسا للدفاع البريطاني ، وكانت لقلة الجنود ، قد قررت اخلاء سيوة ، ولكن نظرا لان سيوة كانت هي التي تحمي الجناح الأيسر لمرسى مطروح ، فقد رأى علي ماهر باشا ان تركها يعد « عورة » في الدفاع عن مرسى مطروح وبالتالي عن مصر . وقد أبدى استعداده لأن يحمل الجيش المصري عبء الدفاع عنها . ولهذا اجتمع هو واللواء صالح حرب باشا وزير الدفاع ، والفريق عزيز المصري ، والجنرال ولسن ، والجنرال أوكونور ، والجنرال هيرت ، على ظهر الطرادة فوزية في أثناء زيارة الملك فاروق لمرسى مطروح

لتفتيش الجيش المصري في أكتوبر ١٩٣٩ ، وذلك لبحث الموضـوع • وظهر من استطلاع الخرائط أن الدفاع عن مرسى مطروح لا يمكن معه اخلاء سيوة • ويقول علي ماهر باشا إنه في أثناء هذا الاجتماع ، أبدى عزيز المصري باشا انه وان لم تكن مرسى مطروح وسيوة ، فليكن العلمين بين البحر المتوسط ومنخفض القطارة • على أن الجنرال ولسن لم يأخذ بفكرة العلمين ، ولكنه زار وبصحبته صالح حرب باشا سيوة ، واتفقا على المنشآت اللازمة لمرابطة قوة مصرية بهذه النقطة الأمامية (٩٩) •

على أن السلطات البريطانية ، وهي التي كانت تريد مـن الجانب المصري خضوعا مطلقا ، قد ساءها اعتراض عزيز المصري باشا على بعض طلبات البعثة العسكرية البريطانية • وكانت هذه السلطات قد اتفقت مع الحكومة المصرية على ان يخضع الجيش المصري ، في حالة اشتراك مصر في الحرب ، للقائد العام للجيوش البريطانية في مصر ، فلما لم تعلن مصر الحرب وآثرت الانتظار ، استمر الاتصال بين القوات البريطانية والقوات المصرية في يد البعثة العسكرية البريطانية • على أن نصائح هذه البعثة ـ كما يقول كيرك ـ لم تكن تجـد الترحيب دواما مـن عزيز المصري باشا (١٠٠) • وقد اتهمه الجنرال ولسن بأنـه كان أثناء زيارته لبعض المواقع المصرية يتحدث أمـام الضباط مشيدا بعظمـة الجيش الالماني ، ومصغرا من شأن الجيوش البريطانية والفرنسية (١٠١) •

ومما لا شك فيه أن السلطات البريطانية لم تكـن في ذلك الحين تطيق اي مظهر من مظاهر الاستقلال المصري • وكانت تستقبل كل تصرف يحمل هذا المظهر بالشك والتبرم • ولهذا فقد رأت في عزيز المصري باشا شخصية غير مرغوب فيها ، وطلبت الى علي ماهر باشا اخراجه من الجيش، فاستجاب ومنحه أجازة مرضية مدتها ثلاثـة أشهر ونصف في ٥ فبراير ١٩٤٠ (١٠٢) ، وقد جددت بعد ذلك لمـدة أخرى • وقـد دفعت بهذا الاجراء عزيـز المصري باشا الى أحضان الألمان ، كما دفعت علي ماهر

باشا بعده اليهم ، مع أن عزيز المصري باشا قـد أعطى الانجليز خلاصة خبرته العسكرية دون تحفظ ، وكان في جانب دفاع مصر عن نفسها في حالة الاعتداء على أراضيها ــ كما رأينا •

وقد نسبت السلطات البريطانية لعزيز المصري باشا ، بعد اخراجه من الجيش ، وبعـد طرد علي ماهر باشا مـن الحكم ، تهمـة الاتصال بالطليان • ففي يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٤٠ أبلغت السلطات البريطانية رئيس الوزراء حسن صبري باشا أنه ضبطت بين أوراق أحد القواد الايطاليين الذين أسروا في الصحراء الغربية ، ترجمة ايطالية لمذكرة خاصة بالدفاع عن سيوة كان قد وضعها الجنرال ولسن مـن قبل بالانجليزية وأبلغها بخطاب سري مؤرخ ١٠ اكتوبر ١٩٣٩ الى وزير الدفاع وقتئذ (صالح حرب باشا) ، وان ترجمة ايطالية لهذا الخطاب قد ضبطت فـي اوراق هذا القائد •

وقد أجرت السلطات المصرية تحقيقا قضائيا في ذلك الحين بواسطة النيابة العمومية في أوائل سنة ١٩٤١ أخذت فيه اقوال علي ماهر باشا وصالح حرب باشا وعزيز المصري باشا • وقـد تبين مـن التحقيق ان الخطاب المذكور هو الخاص بالمنشآت الخاصة بالقوة المصرية الصغيرة التي نقرر مرابطتها في سيوة ، والتي أشرنا الى موضوعها منـذ قليل ، ولم يكن يتضمن أية تصميمات بريطانية ، ولم يكن من المعقول أن يعرض مسئول مصري موقعا مصريا للخطر • كما تبين أن هذه المذكرة لم تكن ذات خطورة خاصة ، لأن وجود قوات حربيـة في سيوة ــ كما ذكر عزيز المصري في التحقيق ــ لم يكن ليبقى سرا خافيا على الأعداء ، فضلا عن أن وجودها مما يجب أن يدخل في حسابهم • يضاف الى ذلك أن احتمال حصول تسرب هذه المذكرة عن طريـق الجانب المصري لم يكن هو الاحتمال الوحيد ، بل قد يكون منطقيا أبعد الاحتمالين ــ كما قرر عزيز المصري باشا ــ فقد لاحظ أنه لو وقع التسرب عن طريـق الجانب

المصري ، لتناولت المذكرة تأشيرته عليها ، وقد كان لها وزنها ، لأنها كانت تقضي بتعديل المشروع • وقد أثار علي ماهر باشا الشكوك حول ادعاء السلطات البريطانية تسرب هذه المذكرة الى القائد الايطالي ، فقد ذكر أن تحقيقا ما لم يجر في الجانب البريطاني يتوازى مع التحقيق الذي كانت تجريه السلطات المصرية ، كما أن السلطات البريطانية لم تذكر اسم الجنرال الايطالي الذي قيل ان الخطاب قد وجد معه ، مع أنه كان أسيرا في أيديها حسب قولها ، فضلا عن ذلك فانه لم يقدم الى المحقق لاستجوابه ، بل لم يقدم للمحقق محضر بريطاني باستجوابه ، ولم يظهر هذا الجنرال الايطالي بأي حال (١٠٢) •

كانت المشكلة الثالثة التي أوردتها المصادر البريطانية ، هي زيارة علي ماهر باشا للسودان • وكان علي ماهر باشا قد زار السودان ومعه صالح حرب باشا زيارة رسمية في النصف الأخير من شهر فبراير ١٩٤٠ ، وهي اول زيارة لمسئول سياسي مصري كبير للسودان بعد معاهدة ١٩٣٦ • ومع ان هذه الزيارة تمت بناء على دعوة من الحاكم العام للسودان ، الا ان السلطات البريطانية أرادت أن يسافر علي ماهر باشا « كسائح » ، ولا يسافر بصفته الرسمية • وقد رفض علي ماهر باشا بطبيعة الحال هذا التسلط البريطاني • فقد أخبر السفير أنه سوف يزور السودان بوصفه رئيس الوزراء ، ولن ينيب عنه أحدا ، لأنه يعتبر نفسه في أرض مصرية • وبالفعل كانت الأعمال ترد اليه هو وصالح حرب باشا بالطائرة فيتولى تصريفها (١٠٤) • وقد ذكر « كيرك » ان الصحافة المصرية قد هللت عندما أعلن عن زيارة علي ماهر باشا للسودان ، واعتبرتها تأكيدا للوحدة الوطنية بين مصر والسودان • وبالطبع لم تستقبل السلطات البريطانية بارتياح التصريحات التي ألقى بها علي ماهر باشا وصالح حرب باشا في السودان • أو البرقيات المثيرة للحماس التي بعثا بها الى مصر • فيقول « كيرك » ان صالح حرب باشا طلب الى

الموظفين المصريين في بور سودان الدفاع عن مياه النيل الى آخر قطرة في دمائهم ، ولكنه لم يحدد ضد من يقومون بهذا الدفاع ! كما ان علي ماهر باشا بعد عودته الى مصر ، قارن في مجلس النواب بين زيارته للسودان وزيارة محمد علي عام ١٨٣٩ ، ولذلك لم يكن غريبا في تلك الظروف حين ذهبت احدى المجلات المصرية الى حد المطالبة بتغيير وضع السودان « أي بالامتزاج الكامل » مع مصر ، وازالة « الغموض » من جو الصلات السودانية المصرية (١٠٥) ٠

وواضح في ذلك كله أن السلطات البريطانية لم تكن ترضى من وزارة علي ماهر باشا بأقل من الخضوع التام لمطالبها ٠ وكان يشجعها على اتخاذ هذا الموقف في الحقيقة ادراكها أن هذه الوزارة ليست الا وزارة قصر لا تعبر عن ارادة الشعب ولا تحوز ثقته ، ولهذا فعلى الرغم من أن هذه الوزارة قد عملت ــ باعتراف علي ماهر باشا نفسه ــ « بما توجبه المعاهدة وما يزيد عليه » ، وعلى الرغم من أنه كان ــ على حد قوله أيضا ــ « على ولاء تام لهم ، والمجاملات الشخصية كانت لأقصى الحدود » (١٠٦) ، الا أن السلطات البريطانية كانت تطلب المزيد بما يهدر السيادة المصرية ــ ففي مايو ١٩٤٠ ، على سبيل المثال ، جددت طلبا بتعيين حكام عسكريين بريطانيين لمناطق الصحراء الغربية وقناة السويس والاسكندرية ، وكان هذا الطلب قد عرض على محمد محمود باشا ، ثم عرض على علي ماهر باشا ، واتفق الأخير مع الجنرال ولسن على أن يكون حكام هذه المناطق مصريين ٠ ولكن السلطات البريطانية عادت فذكرت أن هذا الاتفاق مع علي ماهر باشا انما كان اتفاقا مؤقتا ، لأن الحرب كانت بعيدة ، ولكنها صارت قريبة ، واقترحت لهذه المناطق الأميرال « فرنك ميت » للاسكندرية ، والبريجادير « بروك » لقناة السويس ، والجنرال « ولسن » للصحراء الغربية ٠ ولكن علي ماهر باشا لم يوافق على هذا المطلب الخطير (١٠٧) ٠

وواضح أن هذه الخلافات البسيطة بالنسبة لألوان التعاون كانت منبعثة من تعارض المصلحة المصرية مع المصلحة البريطانية ، ولم تكن ناتجة عن ميول لعلي ماهر باشا نحو المحور ـ كما أرادت المصادر البريطانية أن تصور ـ وكان الجنرال ولسن يفهم هذه المسألة على وجهها الصحيح ، فعندما علم بالأزمة التي أطاحت بعلي ماهر باشا ، كتب اليه خطابا شخصيا شكر له فيه معوناته التي قدمها • وقد كشف علي ماهر باشا عن مضمون هذا الكتاب في شهادته في قضية الاغتيالات السياسية، وقال ان الجنرال ولسن أعرب له فيه عن أسفه الشديد لوقوع تلك الأزمة السياسية ، وانه ليس لهم (أي العسكريين) يد فيها ، وان تقدير المسألة في نظره هو أنه حصل « تعارض بين ولاءين » ، وكل طرف كان يقدم دولته على الأخرى ، وهذا أمر طبيعي ، ثم شكره شكرا جزيلا على المعاونة القيمة والسريعة التي لقيها من الحكومة المصرية ، واستقباله على الدوام في كل مرة كان يطلب فيها مقابلته ، وتمنى له استمرار العلاقة الطيبة وأن يكون له الحق في مقابلته والتحدث معه في المسائل العامة (١٠٨) •

• • •

فما هي الأسباب المباشرة للتبليغ البريطاني في ١٩ يونية ١٩٤٠ ؟ لقد حدد علي ماهر باشا سببا واحدا عند اخراجه من الحكم، هو أن الحكومة البريطانية طلبت منه اشتراك مصر في الحرب، ولكنه لم يقبل ذلك • ففي بيانه المطول الذي ألقاه في مجلس الشيوخ في يوم ٢٤ يونية ١٩٤٠ قال : « لقد عرضت على حضراتكم سياسة الحكومة بالنسبة للحرب التي وقعت بين حليفتنا وايطاليا • وكانت هذه السياسة مستمدة من روح الشعب ورغباته ، فوافقتم عليها بالاجماع • وكان لا بد لي قبل اتخاذ أي قرار خطير أن الجأ الى حكمة شيوخ الأمة ، كما كان لا بد لي، وقد

أراد لنا حلفاؤنا الاشتراك في الحرب ، ان اقدر المصلحة العليا للبلاد ، وان أحترم دستورها ، وأتقدم اليكم بالرأي ، وخصوصا بعد ان اعلنت ايطاليا انها لا تريد أن تجر مصر وغيرها من الدول الى الحرب. فلو أنني وافقت ممثل الحليفة على طلبه اشتراك مصر في الحرب من غير أن ارجع الى البرلمان ، لكنت معتديا على دستور البلاد ، فضلا عن ان السياسة التي أوحتها التجارب والحوادث كانت تحتم علي تجنيب البلاد ويلات الحرب، سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر .

« فلما صدر قرار البرلمان بتأييد سياسة الحكومة ، قضى هذا القرار على طلب اشتراك مصر في الحرب .. وقد وضعت الحكومة نصب عينيها المصلحة العليا للبلاد ، متوخيه اجابة طلبات الحليفة ما دامت هذه الطلبات لا تجر مصر الى حالة تخالف السياسة التي أقررتموها ، ولكنها رأت في بعض هذه الطلبات أنها تؤدي بذاتها او بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف . وفي الوثائق الرسمية المودعة في محفوظات رياسة مجلس الوزراء وفي وزارة الخارجية الكثير من هذه المطالب .

« ويتلخص جوهر الخلاف الحالي في التعارض بين مصلحة الدولتين . فكل منا كان يعمل بما يمليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه .. ليس تجنيب مصر الحرب أمرا قد أوحاه الخوف أو أملاه الجزع أو الاطمئنان الى نوايا الدول الاخرى، كلا ، بل الحقيقة الواضحة أنه ليس على هذه البلاد المستقلة أي التزام لحليفتها أكثر مما ورد في المعاهدة ، فهي وحدها ـ حكومة وبرلمانا ـ التي تقدر مصلحتها ، وقد قالت كلمتها في هذا الشأن بعد امعان وتفكير طويل . فلا يظنن أحد أن المصريين يرغبون عن التضحية والفداء دفاعا عن حريتهم واستقلالهم ، والتاريخ حافل باستبسالهم في الدفاع عن وطنهم » (١٠٩) .

وقد أتبع علي ماهر باشا هذا البيان بتصريح لمندوبي الصحف عدد

فيه الحالات التي طلبت السلطات البريطانية فيها منه الاشتراك في الحرب، وهي حالتان : الأولى، عند بدء الحرب مع المانيا. والثانية بعد دخول ايطاليا الحرب • وأضاف أنه في كلتا الحالتين استمرت المناقشات في هذا الشأن اياما (١١٠) • على أن الحكومة البريطانية كذبت، بلسان مصدر بريطاني رسمي في لندن يوم ٢٠ يونية ١٩٤٠ أنها كانت تعمل لارغام مصر على اعلان الحرب • وقالت انها ليس لها غرض كهذا . وكل ما تطلبه من مصر هو أن تراعي معاهدتها مع بريطانيا بولاء نصا ومعنى، وأن تعمل على عدم تشجيع أي شيء من شأنه عرقلة العمليات الحربية البريطانية في مصر (١١١) •

ويفهم من هذا البيان البريطاني المقتضب، الذي صدر بعد تبليغ ١٩ يونية بيوم واحد . وعلى أثر الاشاعات التي اجتاحت مصر عن طلب بريطانيا من الحكومة دخول الحرب. ان السبب الذي بنت عليه الحكومة البريطانية تبليغها هو أن حكومة علي ماهر باشا لم تراع تنفيذ معاهدتها مع بريطانيا نصا وروحا. وأنها كانت تشجع على عرقلة العمليات العسكرية في مصر • وهو سبب غامض فوق أنه غير صحيح، لأنه يتناقض مع رسالة الشكر التي وجهها الجنرال ولسن الى علي ماهر باشا بعد اقالته، وهي الرسالة التي يقول الجنرال ولسن عنها في مذكراته انها أحدثت اضطرابا شديدا في الدوائر الدبلوماسية البريطانية •

وفي الواقع أن الأسباب المباشرة للتبليغ البريطاني نجدها في وثائق وزارة الخارجية البريطانية . وبصفة خاصة في المراسلات المتبادلة بين السفير البريطاني ، السير مايلز لامبسون ، واللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية • وتبدأ هذه الأسباب المباشرة قبيل اعلان ايطاليا الحرب على الحلفاء ، وعلى وجه الدقة يوم ٢٥ مايو ١٩٤٠ ، وكان الذي أثارها السير مايلز لامبسون ، بسبب سياسته في حمل مصر على دخول الحرب ، وهي السياسة التي لم تكن حكومته تشاركه فيها تماما كما

رأينا . ففي ذلك اليوم ، أبلغ علي ماهر باشا السير مايلز لامبسون بفحوى حديث دار بينه وبين الوزير الايطالي المفوض في مصر ، الكونت ماتزوليني ، وفي هذا الحديث سأل الوزير الايطالي علي ماهر باشا عما اذا كانت مصر لديها نية في مهاجمة ايطاليا ؟ وقد اجابه علي ماهر باشا بأن مصر ، كما هو واضح ، ليس لديها نية من هذا القبيل ، وانها انما ترغب في تحاشي الحرب مع ايطاليا ، ولكنها مع ذلك سوف تدافع عن نفسها ضد أي هجوم يقع عليها . وقد انتهز السير مايلز لامبسون هذه الفرصة ليفضي الى علي ماهر باشا بما اعتبره «افتراضا طبيعيا» ، وهو انه اذا وجدت انجلترا نفسها في حرب مع ايطاليا ، فان مصر سوف تقف بطبيعة الحال الى جانبها كدولة محاربة . ولكن علي ماهر باشا رد بأنه اذا حدث هجوم على الأراضي المصرية ، فان الحرب في هذه الحالة ستكون حربا هجومية من وجهة النظر المصرية ، ويلزمه طبقا للدستور أن يلجأ الى البرلمان . وقد حاول لامبسون أن يثني علي ماهر عن هذا الرأي بنظرية ان الهجوم خير وسيلة للدفاع ، وأنه لا حاجة من ثم لموافقة البرلمان ، ولكن علي ماهر تمسك برأيه بأن موافقة البرلمان أمر ضروري، ودعا السفير البريطاني الى عدم استعجال الأمور ، وأن ينتظر التطورات لأنه ربما لا تثور هذه المسألة ابدا . على أن لامبسون رد بأنه وان كان ذلك يبدو رأيا صائبا، الا أنه يرى من الضروري أن يحذر رفعته من المناورات والحجج التي تقوم بها ايطاليا ، وهي التي يعرف أنها في تلك الأثناء كانت تروج بنشاط لنظرية ان مصر تستطيع أن تبتعد عن الحرب بسلام اذا دخلت انجلترا الحرب ضدها. وقال أن مثل هذه الحجج تعتبر مضللة تماما ، كما أنها على جانب كبير من الخطورة ، وأن المثل أمام مصر واضح في ليبيا والحبشة لتعرف ما الذي ينتظرها على يد ايطاليا (١١٢) .

وقد مضى أسبوع كامل على هذه المحادثة قبل أن ينتهز لامبسون مناسبة تقديم مارشال الجو الجديد للملك فاروق ، ليختلي به ويحدثه

بخصوص الاستعدادات لمواجهة الهجوم الايطالي ، ويسترعي انتباهه الى المؤامرات الايطالية المتزايدة ، ويندد بما سمعه في ذلك الحين من أن مسألة الحياد المصري كانت تتردد في الدوائر العليمة ! وقد تخلص الملك فاروق من هذا الموقف بالحديث عن الأمر الذي أصدره بتحديد اقامة عم الملكة فريدة بسبب تصرفه الطائش ، وقال ان ذلك يثبت أنه فيما يختص بأعضاء الأسرة المالكة فانه مستعد لاتخاذ أشد الخطوات! وقد رد لامبسون متسائلا عما اذا كان في وسع فاروق ايضا ان يواصل هذا العمل الطيب ويطبقه على صدقي باشا وابنته باعتبارهما من أبرز عملاء الطليان ؟ (١١٣) •

على أنه لم يكد يبرق السير لامبسون الى اللورد هاليفاكس بهذه المقابلة وما دار فيها ، حتى وصله الرد منه وفيه يعرب هاليفاكس عن تقديره للجهود التي يبذلها (لامبسون) لضمان أنه في حالة مهاجمة ايطاليا للحلفاء، فان مصر سوف تتفانى في تنفيذ التزامات المعاهدة، ولكنه أوضح أنه يشك فيما اذا كان مثل هذا الضغط على علي ماهر باشا والملك فاروق للحصول على تعهدات منهما بدخول الحرب سوف يكون ضرره أكثر من نفعه ، وقال ان الضغط الايطالي والعوامل الداخلية من شأنها دون شك أن تجعل فاروق وعلي ماهر قلقين بخصوص اتخاذ مثل هذه الخطوة الكبيرة ، التي سوف تثبت الأحداث المقبلة أنهما بالكاد يستطيعان تحاشيها ، وانه ليبدو لي أن خير ما يمكن اتباعه هو القول بأن حكومة صاحب الجلالة تثق كل الثقة في أنالقرار الذي ستتخذه الحكومة المصرية هو أن تحارب جنبا الى جنب مع الحلفاء دفاعا عن الحرية التي تتمتع بها، وانه لا يمكن أن يخالج هذه الحكومة وهم فيما يتصل بمدى الأطماع الايطالية في البحر المتوسط وشمال افريقيا ، وانها تعرف حق المعرفة ان القوات البريطانية في مصر هي في الحقيقة حاميتها الوحيدة • ثم قال هاليفاكس انه ، كما سبق أن ذكر في برقيته رقم ٣٧٦ يفضل أن يحذر

السير مايلز لامبسون من أن ينصح بتأليف حكومه مصرية جديده . اذ من الواضح أن الملك فاروق ربما يستاء ويسيء فهم هذه الخطوة من جانبه، وخصوصا المناقشات مع الوسطاء • وقال انه يدرك الوضع الخاص لسفارة صاحب الجلالة ، ولكنه قد يبدو من المرغوب فيه أن يظل نفوذها في الوقت الحاضر في حالة سكون ما لم تبدأ الأمور تسير في الطريق الخاطىء بدرجة خطيرة (١١٤) •

على أن السير مايلز لامبسون ، الذي كانت فكرة دخول مصر الحرب مشتعلة في ذهنه ، والذي كانت تزعجه لحد كبير فكرة الحياد ؛ لم يلبث أن كتب في نفس اليوم الى اللورد هاليفاكس يقول ان الموقف فيما يتعلق بموقف مصر من وقوع الحرب بين بريطانيا وايطاليا يتدهور تدهورا سريعا ، فان نظرية الامتناع عن دخول الحرب، وحتى احتمال اعلان حياد مصر قد أخذا في الانتشار ، وان مقالات الصحف المصرية قد ساهمت في ذلك ، وقال انه لذلك رأى أن يتحرك بسرعة ، فقابل رئيس الوزراء، وسأله دون مواربة عما اذا كان يتبع معه سياسة ذات وجهين؟ وعندما أنكر علي ماهر هذا الاتهام بحرارة ، أشار لامبسون الى ما كتبته جريدة البلاغ الحكومية مما يبدو واضحا منه أنها تقصد تهيئة الرأي العام المصري لفكرة عدم دخول الحرب، وطلب الى علي ماهر ان يتذكر ما سبق أن قاله الأخير له من أنه لا يتصور كيف لا تصل الحرب الى مصر مع وجود الأسطول والجيش البريطاني فيها، فلم اذن يضلل الرأي العام بالسماح ، بل وبما يبدو أنه تشجيع ، الآراء المخالفة ؟• وهنا أكد علي ماهر مرة أخرى وبقوة وقوفه الى جانب الانجليز بكل ولاء، وقال انه يأمل في عدم اعارة الاشاعات المضللة أي اهتمام، وانه اذا ترك يعمل بطريقته الخاصة ، فان كل شيء سيكون على ما يرام • ولكن لامبسون عاد مرة أخرى الى مسألة السياسة ذات الوجهين ، فسأل علي ماهر باشا عما اذا كان يعرف ما يفعله وزيره المفوض في ايطاليا ؟ وعندما أجابه علي

ماهر بالايجاب ، سأله : اذن هل يعرف ما وصل اليه من تقارير موثوق بها بأن هذا الوزير في روما يعمل من أجل حياد مصر ، وأنه يظهر عدم ولائه للمعاهدة ؟ وهنا أخذ علي ماهر لسماع هذا القول ، وانكر امكانية حدوث ذلك على أساس أن السفير « ليست لديه سلطة لمناقشة مسألة الحياد » ، ولكن لامبسون قال انه في هذه الحالة ينصح علي ماهر باشا بأن يكبح جماح وزيره في روما (١١٥) ٠

وقد لقي هذا التحرك الأخير للامبسون تأييد هاليفاكس، فكتب اليه يوم ١٠ يونية ، وهو اليوم الذي دخلت فيه ايطاليا الحرب ، يعلن موافقته على اللهجة المتشددة التي اتخذها مع علي ماهر باشا ، وقال انه يأمل في ألا يترك لدى رئيس الوزراء المصري أي وهم بخصوص ضرورة أن يعتبر جميع الاقتراحات بخصوص حياد مصر مضللة ٠ « حيث أننا سوف نجعل مصر قاعدة للعمليات الحربية ٠ وان حكومة صاحب الجلالة لترغب في أن تترك لك حرية التصرف كاملة في اتباع ما تراه لمعالجة الموقف معه ، وستؤيدك في أية مباحثات لجعل هدف حكومة صاحب الجلالة واضحا للحكومة المصرية » (١١٦) ٠

وقد قابل لامبسون في اليوم التالي علي ماهر باشا بينما كان في طريقه الى اجتماع مجلس الوزراء ، ليعيد عليه الضغط بشأن دخول مصر الحرب ٠ فقد سأله عما سوف يقوله للنواب في تلك الليلة ؟ وعندما أراد علي ماهر التهرب منه بالقول بأنه لم يرتب ذهنه بعد على ما يقول، رد لامبسون قائلا انه في هذه الحالة يمكنه أن ينعش ذاكرته من واقع الأحاديث التي سبق أن جرت بينهما ، فقد سبق أن قال له علي ماهر انه اذا وقع هجوم على مصر من أي نوع فيمكنه الاعتماد على أن مصر سوف تصبح في حرب مع ايطاليا ، واذا كانت الحرب خارج الاراضي المصرية فان الحكومة المصرية يجب أن تحصل على موافقة البرلمان ٠ وقال ان هذا القول قد أبلغ لوزير الخارجية البريطانية واعتبره كافيا ، واننا

تتوقع ، واثقين من هذه التأكيدات السابقة ، أن مصر سوف تفعل الشيء الصواب بجانب حليفتها ، وسوف تدخل الحرب مباشرة . ولكن علي ماهر رد بأنه قد أمطر طوال اليوم بأسئلة الناس يسألون : اذا كانت مصر لا تستطيع أن تدفع الى الميدان بأكثر من ٥٠٠٠ جندي ، فما الذي يدعوها الى أن تجلب كارثة باعلان الحرب ؟ وقد أجاب لامبسون بأن علي ماهر فيما يبدو يتناسى أمرين : اولهما، ان القوات البريطانية موجودة. والثاني، أن الجيش المصري أكبر عددا من ذلك بكثير وان كان جزء كبير منه ليس قوات على خط الجبهة . وقال انه على كل حال فان القيادة العامة والحكومة البريطانية تعلقان أهمية على مساعدته ، وهذا في حد ذاته يجب أن يعتبر تفنيدا كافيا لهذه الحجة السخيفة . ثم طلب لامبسون من علي ماهر أن يسلم الوزير المفوض الايطالي جواز سفره فورا . فوعد علي ماهر باتخاذ قرار بذلك مع زملائه في تلك الليلة ، وان يتم التنفيذ في اليوم التالي ، كما طلب لامبسون ايضا احاطة المفوضية الايطالية والقنصليات الايطالية بالكردون ، وعدم السماح بأي اتصال بها (١١٧) .

حتى ذلك الحين، وقبل هذه المقابلة بين السير مايلز لامبسون وعلي ماهر باشا يوم ١١ يونية ، لم تكن فكرة تغيير الحكومة قد ظهرت في الأفق بعد ، ولكنها لم تلبث أن ظهرت في أعقاب هذه المقابلة . فقد كتب لامبسون الى وزير خارجيته في نفس اليوم يقول انه « بعد مقابلتي الليلة مع رئيس الوزراء ، فاني بعيد عن أن أكون سعيدا من ناحية حسن اخلاصه ، وان أخوف ما أخافه هو أنه ما لم تتبع أسلوبا قويا حقيقيا معه ، وهو ما يعني أيضا مع الملك ، فاننا قد نجد أنفسنا وقد غرر بنا ». ورجا لامبسون هاليفاكس ألا يعتبرهمتشائما ، « ولكن اذا ظهرت الحاجة للعمل فستظهر سريعا ، واني أعتقد أن هذا العمل يكمن في الاصرار على تأليف حكومة موسعة على رأسها رئيس وزراء جديد ، وتكون مستعدة للوقوف الى جانبنا باخلاص ، وفيما بعد للوقوف بشكل حاسم وبقوة ضد

ايطاليا » ، واقترح لتأليف الوزارة كلا من حسن صبري وحسين سري وحافظ عفيفي ، « وربما آخرون غيرهم » ، وقال : « ان الملك سوف يرفض بالتأكيد ، ولكني أشعر بأنه يجب أن نكون مستعدين عند الحاجة لمواجهة ذلك ، وأن نخبره بأنه يجب ان يذعن أو يخرج، ولدينا في الامير محمد علي مواليا مخلصا يمكننا الاعتماد عليه بثقة ، واني أعتقد أن غالبية الشعب المصري سوف تتنفس الصعداء (١١٨) ٠

يتضح من ذلك أن الخلاف الناشب بين السفير البريطاني وعلي ماهر حتى ذلك الحين كان خلافا حول مسألة دخول مصر الحرب ٠ فبينما كان علي ماهر يفرق بين الحرب الدفاعية والحرب الهجومية ، ويرى أن دخول الحرب الدفاعية يلزم فيه اعتداء ايطاليا على مصر ، وأن دخول الحرب الهجومية يلزم له موافقة البرلمان ، كان السير مايلز لامبسون لا يفرق بين الحربين ، فقد كان يرى أن الحرب الهجومية تدخل في اطار الحرب الدفاعية ، طبقا للنظرية التي تقول بأن الهجوم خير دفاع ، ولما رأى لامبسون ان علي ماهر لا يريد أن يذعن للضغط الواقع عليه ، وفي الوقت نفسه كانت الصحف الحكومية تروج لفكرة الحياد ، بينما كانت التقارير ترد من روما بأن الوزير المصري المفوض فيها يفاوض بخصوص الحياد ، اعتبر لامبسون ذلك علامة على أن علي ماهر يلعب على الحبلين، وأنه يماطل في اعلان الحرب تمهيدا لاعلان الحياد ٠ ومن ناحية أخرى فقد وقف اللورد هاليفاكس موقف المعارضة من لامبسون بخصوص الضغط على علي ماهر والملك فاروق للتعهد باعلان الحرب، على اعتبار أن ذلك من سبق الحوادث ، وأنهما لن يستطيعا تحاشي اتخاذ هذه الخطوة في الوقت المناسب، ورأى من الضروري أن يظل نفوذ السفارة البريطانية في حالة سكون ما لم تتخذ الأمور شكلا خطيرا ٠ ولكنه ، تحت المعلومات التي أرسلها اليه لامبسون بخصوص اتجاه علي ماهر نحو الحياد ، عدل عن موقفه وطلب الى لامبسون ان يحذر علي ماهر من هذه الخطوة ، لأن

انجلترا تنوي أن تجعل من مصر قاعدة للعمليات الحربية ، وهو ما يتعارض مع الحياد • ومن هذا يتضح الى أي حد كان السير مايلز لامبسون يسوق الحوادث ، ويدفع الأمور الى أزمة للتخلص من وزارة علي ماهر باشا وتأليف وزارة جديدة موالية ، وبذلك يضمن اعلان مصر الحرب على ايطاليا ويتخلص من فكرة الحياد •

وواضح أن أزمة الثقة في علي ماهر باشا ، كانت وراء تصرفات السفير البريطاني ، على الرغم من أنه لم يكن هناك في الحقيقة ما يبررها، حيث أن موقف علي ماهر الى ذلك الحين كان موقفا صريحا، وهو أنه اذا اعتدت ايطاليا على الأراضي المصرية فانها تكون حربا دفاعية لا تحتاج الى موافقة البرلمان ، أما اذا كانت الحرب خارج حدود مصر ، فانها تكون حربا هجومية تتطلب موافقة البرلمان • ونظرا لأن القوات الايطالية لم تكن حتى ذلك الحين قد دخلت الاراضي المصرية ، وبالتالي فلم تكن نية علي ماهر باشا قد وضعت موضع الاختبار بعد ، فان طلب السير مايلز لامبسون تغيير هذه الحكومة لا يمكن تفسيره الا بخوفه من أن يتكرر ما حدث عند اشتعال الحرب في سبتمبر ١٩٣٩ ، حين تملص علي ماهر من اعلان الحرب على ألمانيا كما كان يريد لامبسون ، حينما رأى أن الحكومة الانجليزية لا تصر على ذلك • وسنلمس أثر هذا الخوف في المراسلات التالية •

ففي اليوم التالي لاقتراح لامبسون على اللورد هاليفاكس تغيير الحكومة المصرية، قابل علي ماهر باشا وأخبره أنه علم لتوه أن الايطاليين قد دخلوا موقعا مصريا على الحدود عند سيدي عمر جنوب السلوم ، وأن هجوما ايطاليا آخر متوقع على السلوم ، وقال ان ذلك فيما يبدو له يحل مشكلة علي ماهر باشا فيما يتعلق بالحرب الدفاعية (١١٩) • ولكن علي ماهر في نفس اليوم (١٢ يونية) حدد أمام النواب، في الجلسة السرية التي أشرنا اليها، الحالات التي تفضي الى دخول مصر الحرب، وفي

أولها ــ كما ذكرنا ــ : اذا توغلت الجنود الايطالية في الأراضي المصرية مبتدئة ، وثانيها ، اذا ضربت المدن المصرية بالقنابل ، وثالثها ، اذا أرسلت غارات جوية على مواقع الجيش المصري • وقد سئل علي ماهر باشا في هذه الجلسة السرية عما اذا كان وقوع غارات جوية علــى المطــارات البريطانية أو على الاسطول البريطاني الموجود في الميــاه المصرية الاقليمية يعتبر هجوما على مصر ، فأجاب رئيس الوزراء بالنفي (١٢٠) •

ومعنى ذلك أن الخلاف قد انتقل الى نقطة أخرى ، هي تحديد معنى الاعتداء الايطالي على الأراضي المصرية • ففي الوقت الذي كان لامبسون يعتبر مجرد اختراق الحدود واحتلال بعض النقاط اعتداء ايطاليا يوجب على مصر اعلان الحرب الدفاعية ، فقد حدد علي ماهر معنى هذا الاعتداء « بالتوغل » في الاراضي المصرية ، وهــو مــا يعني الغزو• ونلمس الأسباب التي حدت بعلي ماهر باشا الى هذا التحديد لمعنــى الاعتداء الايطالي فيما ذكره أمام النواب في الجلسة السرية ردا على مطالبة الدكتور أحمد ماهر الحكومة بمنح انجلترا مزيدا من التسهيلات أكثر مما تستوجبه المعاهدة • فقد رد بغضب قائلا : انه أخبر المندوب السامي انه لو كان لدى مصر قوات كافية للتأثير على مجرى الحرب، لما تردد في اعلان الحرب على ايطاليا وعلى المانيا ، ولكن لسوء الحظ فان مصر ليس لديها على الحدود سوى ٥٠٠٠ جندي تنقصهم وسائل النقل الكافية ، وان اعلان الحرب على هذا النحو سوف يسبب هلاك ١٦ مليونا من السكان (١٢١) • من ذلك يتضح أن الغرض الأساسي من تحديد علي ماهر باشا لمفهوم الاعتداء الايطالي انما هو كسب الوقت حتى يتضح سير الحرب، فاذا صمد الحلفاء أعلن علي ماهر باشا الحرب طبقا للشروط التي أعلنها في البرلمان ، واذا انهارت مقاومتهم تجنب علي ماهر باشا هذا الاعلان •

وهذا يفسر الخطوة التي خطاها علي ماهر باشا عند انهيار مقاومة

فرنسا وطلبها للهدنة يوم ١٧ يونية ، وهي الخطوة التي تعتبر نكوصا عن قرار ١٢ يونية السالف الذكر الذي وافق عليه النواب • فقد أصدر أوامره الى القوات المصرية المرابطة على الحدود بالارتداد الى داخل البلاد منعا للاشتباك مع الطليان وتوريط البلاد في الحرب • وعندما سئل عن ذلك في مجلس النواب ، أكد هذا الاجراء وقال : ان الحكومة « مصممة على الاستهانة بكل الصعاب في سبيل تجنيب مصر ويلات الحرب » ، وانها اتخذت هذا الاجراء « كيلا تتعرض لتوريط البلاد في حالة حرب قبل أن تتاح للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما يراه المصلحة العليا للبلاد » (١٢٢) •

فما هو مدى ارتداد القوات المصرية وفقا لأوامر علي ماهر باشا ؟ أن هذا الارتداد يبلغ مساحة هائلة تبلغ ٢٣٠ كيلومترا ، وهي المسافة بين السلوم ومرسى مطروح • وهذا واضح من القرار الذي اتخذته وزارة حسن صبري باشا ، التي خلفت وزارة علي ماهر باشا ، بعدم محاربة الطليان الا اذا تقدموا الى مرسى مطروح • فقد أشار الدكتور هيكل الى هذا الموقع باعتباره « أول مركز للقوات المصرية المسلحة في صحراء مصر الغربية » (١٢٣) •

على كل حال ، ففي يوم ١٣ يونية ، أي في اليوم التالي لاعلان علي ماهر باشا في الجلسة السرية لمجلس النواب شروطه لدخول مصر الحرب ، وهي التي نقلت الخلاف بينه وبين السفير البريطاني الى مسألة تعريف الاعتداء الايطالي الموجب لاعلان الحرب ، تقابل لامبسون مع أحمد حسنين باشا ، وأبلغه ان الموقف دقيق ، وأنه يجب عليه أن يحذر الملك فاروق من الأخطار القادمة ، وأنه من الخير أن يتلقى الملك هذه التحذيرات من الداخل بدلا من أن يتلقاها من الخارج • ثم لخص لامبسون المناقشات التي جرت بينه وبين رئيس الوزراء ، وانتهى بالتعرض للمناقشات التي دارت في الجلسة السرية لمجلس النواب « حيث تصرف

رئيس الوزراء تصرفا غريبا ، كأقل ما يمكن أن يقال » ، وأشار الى المصادفة الغريبة أيضا الخاصة بعدم ولاء وزير مصر المفوض في روما ، ثم غموض موقف علي ماهر باشا الذي لا شك فيه ازاء الصحافة المحلية، وقال : « ان خلاصة ذلك كله أن عملنا العسكري لا يجب ان يعوقه عائق، وان الحكومة المصرية يجب أن تتخذ كل الاجراءات الضرورية التي تطلبها السلطات العسكرية ، واننا لسنا في حالة نفسية نسمح فيها لأحد أن يحبط عملنا أو يلعب بنا » (١٢٤) .

وفي نفس اليوم ، كان لامبسون يكيل التهم لعلي ماهر في برقية له الى وزير الخارجية اللورد هاليفاكس ، لاثبات عدم رغبته في التعاون باخلاص . فقد ذكر أنه طلب اليه في أول يونية ، ومرة أخرى في السادس من يونية ، اعتقال جميع الالمان فورا ، رجالا ونساء ، الذين ما زالوا مطلقي السراح في مصر ، ومنذ ذلك الحين اعتقل ٧٣ ألمانيا فقط . وقد ألح عليه مرة أخرى بضرورة اتخاذ اجراءات فورية وفعالة ، ولكنه « لا هو أعطى التعليمات ولا هو تابع تنفيذها » ، وأنه طلب اليه عمل حملة دعائية مضادة لايطاليا في الصحافة والاذاعة ، ولكن على الرغم من تأكيداته الشفوية فانه يعوق ذلك بانتظام ، وانه سمع أن بعض المعتقلين من الايطاليين قد أطلق سراحهم على الرغم من الأوامر التي تخالف ذلك ، وان هناك علامات تشير الى عدم الرغبة في العمل طبقا للرغبات الانجليزية فيما يختص بقطع المعاملات التجارية والمالية مع ايطاليا وقفل البنوك الايطالية والحجز على الشركات الايطالية ، كما ان رئيس الوزراء يعارض في تعيين قواد بريطانيين في ثلاث مناطق حربية ، وانه لا يوجد أدنى شك في أنه يسوي الأمور مع الطليان ويحاول تسهيل الأمور عليهم ، كما أنه يبدد امكانية الاعتماد على الجيش المصري ، الذي تصل بشأنه التقارير المزعجة من الجنرال مكريدي (١٢٥) .

وفي يوم ١٥ يونية ، أجهز لامبسون على علي ماهر باشا ببرقية الى

اللورد هاليفاكس قال فيها انه يخشى « أنه لم يعد هناك مجال للشك في أننا قد وصلنا الى المرحلة التي ذكرتها في الفقرة الثانية من برقيتك رقم ٤٠١ وهي : أن « الأمور بدأت تسير في الاتجاه الخاطىء بدرجة خطيرة». فان جميع الشواهد تشير الى ان الموقف يتدهور بسرعة ، وقد تسلمت رسالتين يائستين تقريبا من كل من محمد محمود باشا والنحاس باشا بأنه اذا أريد انقاذ البلاد ، فمن الضروري أن يذهب علي ماهر وبسرعة . ويؤسفني أن هذه النتيجة هي التي توصلت اليها بنفسي أيضا » . ثم قال لامبسون : انه لم يعد يوجد الآن ظل من الشك في ان علي ماهر باشا ليس متعاونا ولا يعول عليه، ولم يعد من الممكن بالنسبة لنا أو بالنسبة لمصر ان يستمر في منصبه أكثر من ذلك . وقال لامبسون انه أصبح مقتنعا هو ومستشاروه في السفارة بأن أحسن ما يمكن اتباعه هو ان يسأل النحاس باشا ، باعتباره « والد المعاهدة ، والرجل الذي يقود غالبية الرأي العام » ، عما يعتبره أنسب وزارة تحل محل وزارة علي ماهر باشا ، مع انتهاز الفرصة للتأكيد على جسامة المسئولية التي ستلقى على هذه الوزارة. والفائدة التي يمكن الحصول عليها بالتالي من وزارة تنضم اليها عناصر اخرى الى جانب الوفد . على أنه اذا فضل النحاس وزارة وفدية خالصة، فنتقبل رغبته ، « لان النحاس باشا ، مع كل أخطائه ، سوف يعمل ، من وجهة نظري ، بولاء معنا ، لانه حقيقة يؤمن بالخطر الايطالي ويكره الدول الدكتاتورية ، كما أنه — كما أعتقد — يتطلع الى بريطانيا العظمى باعتبارها « أمل مصر الوحيد » . ثم تعرض لامبسون لما قد يبديه فاروق من معارضة فقال : « اننا يجب أن نكون حازمين مع الملك فاروق ، وان الجنرال ويفل ، الذي يشاركني رأيي في ضرورة تغيير الحكومة بسرعة ، لمستعد لمساندتي عند الضرورة ، وان كان أي منا لا يعتقد أنه سوف يصمد ضدنا ، وعلى أي حال فان شعبيته قد تدهورت تدهورا كبيرا ، وغالبية الشعب قد أصبحت تعاف حيله الصبيانية غير المسئولة » . ولم

ينس لامبسون في هذه البرقية معالجة احتمال انتقال علي ماهر من رئاسة الوزارة الى القصر مرة أخرى ، فقال انه « من الضروري بطبيعة الحال منع عودة علي ماهر الى القصر ، حيث سيكون في هذا المنصب أكثر خطورة مما هو عليه في منصبه الحالي » • وفي ختام برقيته الى اللورد هاليفاكس ، اقترح لامبسون الموافقة على أن يجري اتصالا مع النحاس باشا بعد ظهر اليوم التالي على الأسس المقترحة ، وفي هذه الحالة ، واذا تم ذلك ، فلا سبيل الى النكوص • وقال انه يأسف لأنه يضيف الى أعباء اللورد هاليفاكس هذه المشكلة ويواجهه بالحاجة الى اتخاذ مثل هذا القرار بسرعة ، ولكن عمل الشيء في وقته المناسب أفضل من الندم بعد ذلك لعدم فعله (١٢٦) •

ولم يلبث لامبسون ان ألحق هذه البرقية ببرقية اخرى في نفس اليوم يكرر فيها الالحاح على هاليفاكس • فقد أبلغه أن حسين سري باشا قد حثه بقوة على أن يتخذ هذا الاجراء على الفور اذا أريد انقاذ الموقف قائلا : ان علي ماهر باشا لا يعمل بولاء مع الانجليز، وانه « لولا الخوف من تأثر البلاد سياسيا ، لقدم هو وبعض زملائه استقالاتهم من مناصبهم» • ثم ذكر لامبسون ان فاروق قد عاد في تلك الليلة من الاسكندرية ، وأنه يشعر بأن خطر التأخر في اتخاذ قرار قد أصبح عظيما • وقال ان الاشاعات حول الاخبار السيئة الواردة من فرنسا قد جعلت الحاجة أشد الحاحا لاتخاذ اجراء فوري (١٢٧) •

وواضح ان لامبسون كان يبالغ في خطورة الموقف ، مستندا الى الصراعات الحزبية والشخصية ، والى رغبة الوفد في التخلص من حكومة القصر الممثلة في وزارة علي ماهر باشا وتأليف وزارة جديدة تكون أكثر ادراكا للخطر الايطالي من تلك الوزارة وأكثر عزما على مقاومته ، وهو ما أصبح يمثل الآن الحاجة الملحة الأولى •

وقد جاء الرد من اللورد هاليفاكس في اليوم التالي، ١٦ يونية ،

وهو يستجيب لطلب لامبسون بخصوص تغيير الوزارة ، ولكنه يختلف معه في الرأي بخصوص الوزارة المقترحة . فقد بدأ هاليفاكس برقيته بالقول بأنه فيما يبدو فان علي ماهر باشا لم يعد يملك الشجاعة لمواجهة المصاعب والأخطار التي يحتوي عليها الموقف ، وأنه حتى وهو يوافق على الطلبات المقدمة اليه ، فانه يجعل ذلك يبدو كما لو كان ضد رغبته ورأيه . ومن ثم فاني أوافق معك على أن ذلك لا يمكن أن يستمر . ثم قال هاليفاكس انه لذلك يمنح السير لامبسون كامل السلطة في ان يقول للملك فاروق انه في وقت الحرب فان أسوأ سياسة تتبع هي السياسة التي تتسم بعدم الاستقرار ، وان تقلب علي ماهر باشا لا يتفق مع روح المعاهدة ولا يمثل مشاعر الشعب المصري ولا يحقق مصالح مصر العظمى. وعلى ذلك فقد أصبح من الضروري تأليف حكومة جديدة . ثم اخذ هاليفاكس يشرح رأيه في هذه الحكومة الجديدة فقال : « ولمعلوماتك الخاصة ، فان هدفنا هو أن تكون هذه الوزارة بحيث تمثل أكبر عدد ممكن من العناصر السياسية ، واني أرى من الحكمة ، اذا كان ذلك ممكنا ، أن نجد رئيس وزراء غير وفدي يحظى بتأييد النحاس باشا ، بدلا من أن تتقدم الى النحاس مباشرة . فبجانب عجز الوفد الاداري، فاني متأكد أنك سوف تقدر أن تأليف وزارة وفدية خالصة سوف يثير، ليس فقط عداء القصر ، وانما عداء الدوائر السياسية الاخرى ايضا ، التي يعتبر تعاونها معنا ذا قيمة لنا . وختم هاليفاكس برقيته بالاشارة الى الجيش المصري ، فقد عبر عن اهتمامه به قائلا ان موقفه على جانب عظيم من الاهمية ، وابدى امله في ان تتمكن الحكومة الجديدة من احراز ولائه وولاء الشعب المصري (١٢٨) .

على أن جس نبض النحاس باشا في تلك الأثناء لم يلبث أن أسفر عن التقاء في وجهة النظر مع اللورد هاليفاكس، فقد كتب لامبسون في نفس اليوم الذي تسلم فيه رسالة هاليفاكس يقول انه قد تم أخذ رأي

النحاس ومحمد محمود عن طريق وسيط في الموقف ، وكان رأي النحاس انه يفضل تأليف حكومة وفدية خالصة ، مع انشاء «مجلس حرب» من زعماء الأحزاب الأخرى • والا فأنه ، كبديل لهذا الحل، يوافق على تأليف وزارة غير حزبية برئاسة عبد الفتاح أو سيف الله يسري • وقد رفض كل من النحاس ومحمد محمود قبول حافظ عفيفي وحسن صبري رئيسا للوزراء ، كما اعترض محمد محمود على عبد الفتاح •

وبذلك لم يعد ثمة خلاف في الرأي حول ازاحة وزارة علي ماهر باشا أو حول نوع الحكومة الجديدة • ونلاحظ أن لامبسون قد انضم الى رأي هاليفاكس بخصوص استبعاد فكرة تأليف وزارة وفدية خالصة، وان جعل ذلك يبدو كما لو كان بعيدا عن تأثير رأي هاليفاكس ، ففي نفس اليوم الذي تسلم فيه برقية الأخير السالفة الذكر أرسل اليه برقية ضمنها تعليقا على آراء النحاس بخصوص تأليف وزارة وفدية خالصة او وزارة غير حزبية ، فعدد مساوىء تأليف وزارة وفدية قائلا انها ستثير عداء القصر وكل القوى السياسية الأخرى ، كما انها ستعني التخلي عن أصدقاء مثل حسين سري أو أحمد ماهر اللذين أبديا استعدادهما للتعاون، هذا فضلا عن قلة كفاءة الوفد الادارية ، وما سوف يبدو مضحكا حين نحاول اغراء زعماء الأحزاب على العمل معه في «مجلس الحرب» الذي يظهر بوضوح عدم جدواه • ثم تحدث لامبسون عن مزايا تكوين وزارة غير حزبية على نحو ما اقترح النحاس كبديل للوزارة الوفدية ، وعلى نحو ما اقترح محمد محمود ايضا ، فقال انها بذلك سوف تحرز تأييد الوفد والاحرار الدستوريين وربما السعديين أيضا ، وان كانت نقطة الضعف فيها تكمن في أن الشخصين المقترحين لرئاسة الوزارة لا يعتبر أي منهما مواليا لنا ، كما أن خبرة سيف الله يسري قاصرة فقط على الخدمة الدبلوماسية في الخارج (١٢٩) • ثم انتهى لامبسون قائلا انه قد قرر أن ينصح الملك باستشارة كل من محمد محمود باشا بوصفه زعيما

للمعارضة الرسمية ، والنحاس باشا بوصفه زعيم أكبر حزب جماهيري في البلاد ، وأن يعمل بما ينصحانه به •

على كل حال ، فعلى هذا النحو أصبح الاتفاق قائما بين جميع الأطراف المعادية لوزارة علي ماهر باشا • وهي في الطرف الانجليزي : وزارة الخارجية البريطانية والسفارة البريطانية في مصر ، وفي الطرف المصري : الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ــ على تأليف وزارة محايدة برئاسة سيف الله يسري باشا • وقد نشط لامبسون لتنفيذ ذلك فور تلقيه برقية هاليفاكس المشار اليها • فقد طار الى الاسكندرية يوم ١٧ يونية وقابل الملك فاروق حيث قرأ عليه الفقرتين الأوليين من برقية هاليفاكس ، وقدم له ، بناء على طلبه ، مذكرة مكتوبة بهما • ثم طلب اليه أمرين : الأمر الأول ، أن « علي ماهر يجب أن يخرج ، ويخرج بسرعة » • والثاني ، ألا يعود علي ماهر الى القصر مرة أخرى ، « لأن التجربة أثبتت بما فيه الكفاية ان وجوده في القصر يجعل عمل أي حكومة أمرا مستحيلا » • وقد طلب فاروق فسحة من الوقت يتخذ فيها قراره ، ثم سأل عما اذا كان السفير سوف يوصي بحكومة معينة تحل محل علي ماهر باشا ؟، فلم يوص لامبسون بشيء ، ولكنه قال انه من الواضح أن مثل هذه الحكومة يجب أن تكون بحيث تنفذ المعاهدة بولاء لفظا ومعنى وتحظى بموافقة الشعب • واستطرد قائلا : انه لا يجعل اعلان الحرب شرطا مسبقا لتأليف الوزارة • وأوضح هذه النقطة ــ حسب قوله ــ « عدة مرات » خلال المحادثة • ثم نصح لامبسون فاروق باستشارة محمد محمود باشا باعتباره زعيم المعارضة الرسمية ، وكذا النحاس باشا باعتباره زعيم الحزب الذي يحظى بتأييد الجماهير ، وكرر هذه النصيحة « ثلاث مرات » ــ حسب قوله ــ • ولكن فاروق اعترض في اصرار على استدعاء النحاس باشا ، بحجة أنه ، أي النحاس ، قد « سبق له أن أهانه من نفس الكرسي الذي يجلس عليه لامبسون » • فرد لامبسون قائلا ان ما يطلبه

من الملك هو أقل بكثير مما يمكن أن يعمله الملك لمصلحة بلاده « ولمصلحة عرشه بالذات » !٠ وقد أخذ فاروق عند ذلك يصخب لبعض الوقت، ولكن لامبسون واجهه قائلا : « اننا جادون لحد الموت ، واننا ننوي أن نحصل على رئيس وزراء صديق وحكومة تقف الى جانبنا بولاء وتتعاون معنا في كل ما نطلبه، ولو أنه ليس من الضرورة أن تعلن هذه الوزارة الحرب»٠ ثم أشار بلباقة الى أن الجنرال ويفل « سوف يكون قلقا وهو في انتظار عودته ذلك المساء لمعرفة « أي مدى سوف يذهب اليه جلالته في استعداده للعمل وفقا للخطوط التي نريدها » ، ورجا فاروق « ألا يلعب بالنـار ، وأن يسرع في اتخاذ قراره ، وألا تضلله نصائح علي ماهر باشا الخطرة »٠ وتلى ذلك مناقشة بين الرجلين قال فاروق فيها انه بوصفه ملكا على مصر فان واجبه يقتضيه أن يبتعد عن الحرب طالما كان في الجانب الخاسر ٠ وقد أجابه لامبسون بقوله « ان مصر سوف تغرق معنا أو تعوم معنا ، ومـن الأفضل لها أن تعوم وأن تبذل قصارى جهدها في ذلك ٠ اننـا سوف ننتصر في النهاية ٠ ومن الأفضل للملك ألا تضلله الآراء حول هـذا الموضوع » ٠ وقد فسر لامبسون للورد هاليفاكس عبارة فاروق الأخيرة بأنه ، أي فاروق ، فيما يبدو كان متأثرا لحد كبير بآخر الاخبار عن فرنسا (طلبها الهدنة) ، التي يبدو أنه كان قد سمعها ، وان كان لامبسون نفسه لم يكن قد عرفها بعد ٠ وقال لامبسون في ختام برقيته الى هاليفاكس أنه طالما لا يملك أن يوجه انذارا نهائيا الى الملك ، فانه يشعر بأنه لا يمكنه أن يضغط عليه بأشد ممافعل٠ وانه أخبر حسنين باشا بكل ما جرى، وقد ألح هذا عليه في اعطاء علي ماهر باشا فرصة أخرى ، ولكنه رد عليه بأن ذلك مستحيل ، لأن الرجل لا يستطيع أن يلعب بأمانة ! (١٣٠) ٠

٠ ٠ ٠

وما حدث بعد ذلك كان مفاجأة للامبسون ، وقد عطل لحد كبير مشروعاته ٠ فقد قرر فاروق وعلي ماهر فجأة المقاومة ، وعلى نحو غريب،

هو استعداء ملك انجلترا والحكومة البريطانية على السير مايلز لامبسون. ففي اليوم التالي ١٨ يونية ، زار حسنين باشا السفير البريطاني حيث أبلغه أن الملك فاروق قد أبرق الى ملك انجلترا بالأمر ، وأنه الىأن يرد رد جلالته ، فلن تتألف أية حكومة جديدة . وفي اليوم التالي ١٩ يونية ، سلم السفير المصري في لندن ، حسن نشأت باشا ، رسالة فاروق الى ملك انجلترا ، وفيها أكد فاروق مساندة مصر لقضية الديموقراطية ، وشكا من تدخل السفير البريطاني في شئون مصر الداخلية بطلبه تغيير الحكومة وتشدده في اتخاذ اجراءات قد تؤدي الى اثارة تعقيدات يؤسف لها في مصر (١٣١) .

وفي نفس اليوم ، قابل السفير المصري اللورد هاليفاكس وقرأ عليه رسالة مطولة من علي ماهر باشا يوضح فيها أن الحكومة المصرية قد اتخذت جميع الاجراءات المطلوبة التي تستوجبها المعاهدة ، ولكن لا الجيش ولا الرأي العام في مصر مستعد لخوض حرب هجومية ، وانه اذا حاولت انجلترا أن تعجل بالأحداث ، فان الرأي العام سوف يتحول ضدها . ثم عرض علي ماهر باشا لبعض الاجراءات التي طلبتها السفارة البريطانية والتي هي موضع شكوى الحكومة المصرية وهي :

١ ــ اعتقال الأطباء الايطاليين وحرمان المرضى من رعايتهم .

٢ ــ تفتيش المفوضية الايطالية .

٣ ــ اعتقال ١٢,٠٠٠ ايطالي .

٤ ــ قطع الاتصال بالوزير المصري في روما .

٥ ــ تفتيش الوزير الايطالي المفوض وتفتيش حقائبه .

٦ ــ اعتقال موظفي القنصليات الايطالية .

٧ ــ هذا بالاضافة الى الفشل في اعلان القاهرة مدينة مفتوحة (١٣٢) .

وقد سارت الامور بعد ذلك في شكل سباق بين فاروق وعلي ماهر

باشا من جانب ، وبين السفير البريطاني من جانب آخر ، كل منهما يريد أن يحرز النصر على الآخر • فقد كانت خطة فاروق وعلـي ماهر التراجع الشكلي عن طريق سحب علي ماهر من رئاسة الوزارة وتعيينه بالقصر حيث يستطيع من داخله أن يحكم بأكثر مما كان يحكم وهو في الوزارة • بينما كان السفير لامبسون يدرك هذه الخطة جيدا ويعمل على احباطها والحيلولة دون موافقة حكومته عليها • فقد أبرق الى اللورد هاليفاكس يوم ١٩ يونية يبلغه بأن الموقف يتدهور بسرعة ، ومن الضروري أن يصل رد الملك في أقرب دقيقة ممكنة ، لأن القصر في القاهرة يعلق الأمور في انتظاره • وقال انه من الواضح في تلك اللحظة أن علي ماهر باشا مشغول في اذاعة الأخبار بأن المحاولات تجري لاخراجه من الحكم ظلما، ولكنه لا ينوي الخروج • ورجا لامبسون وزير الخارجية البريطانية أن يكون رد ملك انجلترا بحيث يعتمد الاجراء الذي اتخذ والنصيحة التـي قدمت لفاروق طبقا للتعليمات التي وصلته منه ، وأن يتضمن الرد أيضا اصرارا على عدم عودة علي ماهر باشا الى القصر • وقال لامبسون انه يأسف للقول بأن هذا الأمر هام بشكل حيوي، « فان نفوذنا ومركزنا هنا في خطر الضياع » • ثم تحدث عما يمكن اتباعه في حال عدم موافقة فاروق على ذلك ، فاقترح التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية ، وقال انه لا هو ولا القائد العام يودان ذلك ، لأنه ولو أن الاستعدادات قد اتخذت والقوات أصبحت جاهزة ، الا أن ذلك قد يعني حجز قوات كبيرة للمحافظة على الأمن الداخلي ، فضلا عـن الصعوبات الادارية المحتملة ــ ولكن من الواضح أن مركزنا سوف يكون أسوأ بكثير اذا سمح لعلي ماهر بالبقاء في القصر بعد الاجراء الذي اتخذناه • ثم قال انه فيما يتصل به ، فانه يعتقد أن مجرد التهديد سوف يكون كافيا ، وان كان من الواضح انه لن يستطيع استخدام هذا التهديد الا بموافقة هاليفاكس التي يرجو أن يكون ممتنا لحصوله عليها • واستطرد قائلا ان الامير

محمد علي قد زاره صباحا وألح في ضرورة أن يستقبل وزير الخارجية البريطانية بتحفظ كبير أية اعتراضات تقدم له بواسطة السفير المصري في لندن ، الذي قال عنه انه « غير أهل للثقة » (١٣٣) • وفي نفس اليوم (١٩ يونية) عاد لامبسون فأبرق الى اللورد هاليفاكس قائلا ان علي ماهر باشا ينشر الأخبار بأنه ، أي هاليفاكس ، عندما قدم اليه نشأت باشا الاعتراضات على اجراء طلب ابعاد علي ماهر باشا ، رد عليه بأنه سوف يتناقش مع زملائه قبل الاجابة عليها • وقال لامبسون ان غرض علي ماهر من اذاعة مثل هذه الاخبار هو الايحاء بأن الانجليز قد يتراجعون عن موقفهم وأنه سوف يظل في منصبه • ثم أشار لامبسون الى المناقشات التي جرت في مجلس النواب في ذلك اليوم ، وما صرح به علي ماهر من أن القوات المصرية قد صدرت اليها التعليمات بعدم الهجوم ، وبأن تتقهقر قليلا اذا هوجمت ، وقال انه « من الواضح أن علي ماهر يدبر تحركا ضدنا ، وأن أي مزيد من التأخير في طرده سوف يؤدي الى موقف خطير • ولذلك فاني أرجو بحرارة مرة أخرى ان يرسل رد الملك الى الملك فاروق على وجه السرعة ، وان يكون واضحا فيه ان علي ماهر يجب ان يستقيل ولا يعود الى القصر » (١٣٤) •

على ان التجاء فاروق وعلي ماهر الى السلطات العليا في لندن ، لم يلبث أن أسفر عن نتائج طيبة ، وهي نتائج مخالفة لما كان ينصح به السفير البريطاني في القاهرة • فحين قابل نشأت باشا اللورد هاليفاكس لتقديم اعتراضات علي ماهر باشا على تدخل السفير البريطاني ، أبدى هاليفاكس رغبة في التفاهم • فقد صرح بأنه يدرك « الصعوبات التي يواجهها علي ماهر باشا ، خصوصا فيما يتعلق بمسألة اعلان الحرب، ونحن لم نضغط من أجل ذلك ، ولكن القوات المصرية كانت جديرة بأن تضعف معنويتها وتوهن عزيمتها بسبب ميوعة الموقف في مصر بأكثر مما لو اتخذت موقفا أكثر شجاعة • ومع أن هاليفاكس أفهم نشأت باشا أن السفير البريطاني

كان يتصرف بمقتضى السلطة الكاملة المفوضة له ، الا أنه كتب الى لامبسون يطلب اليه التخلي عن المطالب التي قدمها لعلي ماهر بخصوص التعامل مع الوزير الايطالي المفوض في مصر وأعضاء المفوضية الايطالية، وهي المطالب التي شكا منها نشأت باشا باسم علي ماهر باشا . فقد ذكر أنه بخصوص هذه المطالب « فانك (لامبسون) سوف تضع في اعتبارك بطبيعة الحال انه من المستحسن تحاشي الاستفزاز غير الضروري في المسائل الصغيرة نسبيا والتي ربما تعطي فرصة لحدوث اضطراب ضد سياستنا العامة » (١٣٥) . وفي اليوم التالي كتب هاليفاكس الى لامبسون بتنازل آخر ، فقد أبلغه أنه يفضل كثيرا عدم استخدام التهديد بفرض قانون الأحكام العسكرية البريطانية ، « نظرا لما يبدو لي من أننا يجب أن نتجنب موقفا تتيح فيه للملك ولرئيس الوزراء الادعاء بأنهما كانا يدافعان عن استقلال مصر ضدنا » ، وقال انه يدرك تماما أن معظم السياسيين المصريين في الظروف الراهنة غير ميالين لتوريط بلادهم أكثر من اللازم ، ولكن من الضروري أن يكون هناك نوع من الحكومة في مصر لا تكون على الأقل أضعف في تأييدنا من حكومة علي ماهر باشا. ثم طلب اليه أن يبذل قصارى جهده لضمان عدم اساءة فهم الدوافع الانجليزية ، والا تبقى البلاد بدون حكومة . وأما بخصوص عودة علي ماهر الى القصر ، فقد أبدى هاليفاكس استعداده أيضا للتنازل عن طلب عدم عودته ، فقد أبلغ لامبسون بأنه اذا اشترط فاروق تعيين علي ماهر في القصر لتأليف حكومة جديدة ، « فاني لن أكون مستعدا لأن أدع هذه المسألة تسد الطريق ، لأن النقطة الأساسية هي الحصول على حكومة جديدة . واذا كان الموقف كما تصفه ، فاني سوف أسمح لعلي ماهر بالعودة مؤقتا الى القصر ، على أمل أن تتمكن الحكومة الجديدة بعد أن يتم تشكيلها من التخلص منه بعد ذلك بالتعاون معنا » . ثم قال هاليفاكس انه لا يقلل من قدر الضرر الذي يمكن أن يحدثه علي ماهر

باشا باتصاله بفاروق ، ولكنه يعتبر ذلك أقل ضررا من استمرار الأزمة وبقاء البلاد بدون حكومة ، أو وجود حكومة يكون عداؤها مكشوفا بما قد يدفع بنا الى اعلان قانون الأحكام العسكرية البريطانية ، واني لموقن بأنه « بالحزم مقترنا بالمهارة سوف تكون قادرا على احراز حكومة صديقة » (١٣٦) .

وفي تلك الاثناء كانت المفاوضات تدور بين اللورد هاليفاكس والسفير المصري في لندن ، نشأت باشا ، لحل الأزمة . فمن جانب، فقد أقنع نشأت باشا اللورد هاليفاكس بمخاطر حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة حرة ، على أساس أن مثل هذه الانتخابات سوف تأتي ببرلمان وفدي مائة في المائة ، وهو ما سوف يسبب مصاعب كبيرة في وقت عاجل ، وأن الشيء المطلوب انما هو حكومة جبهة متحدة ، وهو ما يعتقد أنه ليس من المستحيل تأليفها . ومن ناحية أخرى ، فقد أفهم اللورد هاليفاكس نشأت باشا بأنه لا يهمه أي حكومة تتألف بشرط أن تكون « قوية ولها صفة تمثيلية وان يتم تأليفها بسرعة » . وقد حث نشأت باشا اللورد هاليفاكس على الابراق الى السير لامبسون بهذه الخطوط (١٣٧). وقد أبرق نشأت باشا الى فاروق بفحوى ما دار بينه وبين اللورد هاليفاكس ، وقال ان هاليفاكس أبدى امله في أن يكون تغيير الحكومة بدون جلبة وبدون حل البرلمان ، وانه رد عليه بأن حل البرلمان سوف يكون صعبا في الظروف القائمة ، وان هاليفاكس اضاف بأن الحكومة الجديدة يجب ان تحصل على أكبر قدر من التأييد بين الأحزاب السياسية (١٣٨) . وفي يوم ٢٠ يونية تسلم نشأت باشا رسالة ملك انجلترا ، وكان أهم فقرة فيها تلك التي وردت بها هذه العبارة : « يجب علي أن أبلغ جلالتكم ان سفيري انما كان يعمل بتعليمات من الحكومة بنصح جلالتكم بكل اخلاص بأنه في الأزمة الحاضرة فان مصالح الشعب المصري من الأفضل أن تخدم عن طريق ايجاد حكومة في مصر تكون لها

صفة تمثيلية بقدر الامكان ، حكومة تتخذ موقفا حازما في وجه الخطر الايطالي » (١٣٩) • وعلى هذا النحو سقطت فكرة تأليف وزارة وفدية أو وزارة يرضى عنها الوفد ، ولم تشترط الحكومة البريطانية أكثر من أن تكون الحكومة الجديدة ذات صفة تمثيلية بقدر الامكان •

على أن هذا الموقف المعتدل للخارجية البريطانية الذي يتناقض مع موقف لامبسون المتطرف ، لم يلبث أن أطمع فاروق وعلي ماهر في بقاء الوزارة ، بعد أن كان مخططهما يدور حول انتقال علي ماهر من الوزارة الى القصر • وقد استفاد لامبسون من هذا التباطؤ في تغيير الحكومة في اثبات نية القصر وعلي ماهر في التلاعب ، والتأكيد مرة أخرى على الخطة المتطرفة التي تنازل عنها اللورد هاليفاكس • ففي اليوم التالي لمحادثة هاليفاكس مع نشأت باشا في لندن ، كتب السير مايلز لامبسون الى الأول يبلغه أن علي ماهر لم يخرج من الحكم بعد ، وأنه يظهر نيته على عدم الخروج ، وأن الملك لم يقبل نصيحتنا ، ولم يظهر الى الآن ميله الى قبولها • ثم قال ان أحمد ماهر قد أبلغه أن الملك فاروق يهدد بالتنازل عن العرش دون التفريط في علي ماهر باشا ، وأنه لم يبق الا أن نعرف ما اذا كان رد الملك على الملك فاروق سوف يأتي بأي تغيير الى الأحسن، وان كان هذا من المشكوك فيه في نظري • واستطرد لامبسون قائلا ان مصر كلها تعرف ، وليس علي ماهر وحده فقط ، أننا قد طلبنا طرده من الحكم ، وفي هذه الظروف فمن المستحيل تماما بالنسبة لنا أن نستمر في التعامل معه ، سواء أكان رئيسا للوزارة او في القصر ، ولذلك فان البلاد تعتبر الآن من الناحية العملية بدون وزارة يمكن التعاون معها • ثم قال لامبسون ان كل ساعة تأخير في استبدال علي ماهر سوف تضعف من مركزنا وتعرض سلامة قواتنا للخطر ، كما تنقص سريعا من عدد هؤلاء الذين ما زالوا الى الآن يثقون فينا • وعلى سبيل المثال فان الأمير محمد علي يتحدث عن مغادرة مصر • واني أخشى أن نكون قد تجاوزنا

النقطة التي يمكننا فيها بمحض استخدام لهجة حازمة الحصول على حكومة صديقة أو حتى أي تغيير في الحكومة على الاطلاق • ثم قال لامبسون انه سوف يرسل الى هاليفاكس برقية تالية تحتوي على برنامج للعمل مكون من عدة مراحل ، وهذا البرنامج يمثل ، باعتراف الجميع ، الطريق الوحيد لمعالجة الموقف ، واني أطلب السلطة المباشرة لوضعه موضع التنفيذ ، والا فلن يكون هناك قريبا بديل عن اعلان قانون الأحكام العسكرية البريطانية وأن تتولى زمام البلاد (١٤٠) •

وقد انقسم البرنامج الذي أرسله لامبسون في نفس اليوم ، الى ثلاث مراحل • المرحلة الاولى ، وتتضمن ان يتحقق لامبسون أولا من موقف فاروق بعد تسلمه رد ملك انجلترا ونصيحة السفير ، فاذا تبين انه سوف يقيل علي ماهر باشا ويؤلف وزارة جديدة تكون مستعدة لتنفيذ المعاهدة وتحظى بالتأييد الكافي في البلاد ، فان الأزمة سوف تمر دون حاجة الى استخدام القوة (وهذا ما قال انه يفعله في ذلك الحين) • أما المرحلة الثانية ، فهي في حالة ما اذا أصر فاروق على الاحتفاظ بعلي ماهر باشا • وقد ذكر لامبسون أنه في هذه الحالة سوف يرسل في طلب النحاس باشا ويسأله اذا ما كان مستعدا لتأليف حكومة وفدية أو غيرها ، فاذا كانت الاجابة بالموافقة ، فيجب عندئذ الترخيص له (أي للامبسون) في أن يعده بالتأييد الكامل ، بما في ذلك تهديد الملك فاروق باعلان الاحكام العسكرية واستخدام القوة المسلحة عند الضرورة• أما المرحلة الثالثة ، فهي اذا لم يقبل النحاس باشا تأليف وزارة على الاطلاق ، او اذا لم يؤلف الوزارة لأن التهديد بقانون الأحكام العسكرية البريطانية لم يكن فعالا ولم يعد مفر من اعلان هذه الأحكام • وعندئذ فسيكون علينا أن ندير البلاد تحت الأحكام العسكرية البريطانية بمعاونة أية عناصر صديقة ترغب في التعاون معنا بعد أن نكون قد اتخذنا هذا الاجراء • ثم قال لامبسون انه قبل ان يرسل في طلب النحاس فانه يحتاج

لأن يرخص له في التهديد ، وعند الضرورة ، بالتنفيذ واعلان الأحكام العسكرية ، اذ ربما يتأثر موقف النحاس باشا لحد كبير بما حدث للامبراطورية الفرنسية • وانتهى لامبسون بالقول بأن كلا من القائد العام لقوات الشرق الاوسط وقائد الطيران قد وافقا على ذلك (١٤١) •

وقد رد اللورد هاليفاكس في اليوم التالي مباشرة بالموافقة على البرنامج المقترح • فقد ذكر أنه وان كان يجهل الى ذلك الحين نتيجة محادثاته الأخيرة مع الملك فاروق ، الا أنه اذا كانت غير مرضية فانه يوافق على المرحلتين التاليتين ، بما فيهما التهديد ، وعند الضرورة التنفيذ بفرض الأحكام العسكرية • ثم ابدى هاليفاكس رأيه بأنه من المستحسن، قبل الاتصال بالنحاس ، ان يفهم الملك بصفة نهائية أننا نعتبر استمرار العلاقات بين علي ماهر والطليان ، مقترنة باستمرار وجود المفوضية الايطالية في القاهرة ، انتهاكا للمادة الخامسة من معاهدة الصداقة والتحالف ، وبينما ننوي أن نحافظ على مبادىء المعاهدة ، فان هذا الانتهاك من جانب الحكومة المصرية يبرر تبريرا كاملا اجراءاتنا • ثم قال هاليفاكس انه اذا تحدث الملك عن التنازل عن العرش فان لامبسون لديه السلطة لقبول هذا التنازل ، وعندئذ سيكون من الضروري الا يترك فاروق طليقا في البلاد ، والا يبعد عن الرقابة البريطانية ليصبح «مطالبا بالعرش» في أيدي الايطاليين • واستطرد هاليفاكس قائلا انه يترك للامبسون تقرير اللحظة المناسبة لطرد الوزير الايطالي وأعضاء المفوضية الايطالية ، ولكن اذا ألف النحاس الوزارة ، فيكون هذا الاجراء أول ما يتخذه • وانتهى هاليفاكس الى النصح للامبسون بأنه اذا أصبح اعلان الأحكام العسكرية البريطانية أمرا ضروريا ، فيجب عليه أن يبين فيه بوضوح أن الحكومة المصرية قد انتهكت أحكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف ، وأننا لم نطلب من مصر أن تقاتل معركتنا ، ولكن أن تستعد ، بوصفها حليفة مخلصة ، للقتال عند الضرورة من أجل استقلالها الذي

لا تهدده انجلترا وانما تهدده ايطاليا ، وان قانون الأحكام العسكرية سوف يكون اجراء مؤقتا أملاه الهجوم الايطالي واعتبارات الأمن العام فيمصر، ولكنه لن يتدخل في الحياة العادية الا بأقل قدر ممكن (١٤٢)٠

على ان فاروق كان في تلك الاثناء يعد العدة للتراجع فيما يختص بابعاد علي ماهر من الحكم ، وذلك على نحو يحفظ له كرامته ٠ فقد جمع الزعماء السياسيين مساء يوم ٢٢ يونيو حيث اتخذوا قرارا بالموافقة على فكرة استقالة الوزارة (١٤٣) ٠ وعلى ذلك فعندما زار لامبسون فاروق في اليوم التالي تنفيذا للمرحلة الأولى من برنامجه ، أي ليرى ما اذا كان فاروق سيوافق على ازاحة علي ماهر وتأليف وزارة جديدة ، فاجأه فاروق بتقديم نسخة من قرار الزعماء بعد أن قرأه عليه ، ثم عقب على ذلك بقوله انه سوف يؤلف وزارة تمنح الفرصة كاملة ويأمل أن تنجح في مهمتها لمصلحة البلدين ٠ على ان لامبسون لم ترضه هذه النتيجة تماما ، فقد رد على فاروق بقوله انه وان كان مرتاحا لسماع البيان المذكور ، الا أن هذا البيان لم يمض الى الحد المطلوب ٠ ثم قرأ عليه عبارة اللورد هاليفاكس لنشأت باشا التي يشترط فيها أن تكون الوزارة الجديدة « وزارة قوية على استعداد لتنفيذ المعاهدة وتحظى بتأييد البلاد » ، وقال ان النحاس يجب أن يستدعى وأن تتبع نصيحته بشأن تأليف الوزارة (١٤٤) ٠

وقد كان معنى ذلك في الحقيقة التعارض بين سياستين انجليزيتين متعارضتين : الأولى ، سياسة الحكومة الانجليزية التي تميل للاعتدال ، والتي تقوم على الاكتفاء بابعاد علي ماهر باشا من الوزارة فقط وعدم المعارضة في عودته الى القصر ، وتكتفي في الوزارة الجديدة بأن تكون لها « صفة تمثيلية بقدر الامكان » ، أو بعبارة أخرى تحصل على « أكبر قدر من التأييد من الأحزاب السياسية » ــ كما ورد في رد الملك جورج على الملك فاروق وحديث اللورد هاليفاكس لنشأت باشا ــ بما يحتمله

هذا المعنى من استبعاد تأييد الوفد للوزارة الجديــدة اذا تعذر هــذا التأييد ، بل وعدم الحاجة لحل البرلمان • والسياسة الثانية ، سياسة السير مايلز لامبسون المتشددة ، التي تقوم على ضرورة ابعاد علي ماهر باشا من الوزارة والقصر معا وتأليف وزارة وفديــة أو وزارة يرضى عنهــا الوفد • وكان من الواضح أن فاروق قد استسلم للحل المعتدل للحكومة البريطانية ، وأن لامبسون لم يلتزم بهذا الحل ، وكان موقف لامبسون يقوم على أساس أن تأييد غالبية الأحزاب للوزارة الجديدة لا يوفر لها « أكبر قدر من التأييد » اذا لم يكن على رأسها الوفد ، وعلى العكس من ذلك فان تأييد الوفد للوزارة ، ولو كان وحده ، يوفر لها هذا القدر الأكبر من التأييد ، لأنه الحزب الذي يحرز أكبر أتباع في البلاد ، ومن ثم كان تمسكه بضرورة استدعاء النحاس •

على أن فاروق لم يلبث ، عند هذا الحد مــن الحديث بينه وبين لامبسون ، أن ابدى تردده في قبــول استدعاء النحاس باشا ، ولكــن لامبسون أصر على ضرورة حصوله على جواب منه بالرفض أو بالقبول • وبعد مساومة أمهله الى ساعة الغروب من ذلك اليوم حيث وعده فاروق بأن يوافيه بالرد قبل ذلك بعــد أن يأخذ رأي مستشاريه ، وهنا أكد لامبسون على ضرورة أن يكون الرد بالايجاب ، وفهم فاروق الاشارة ، ولذلك كتب لامبسون الى هاليفاكس يبدي تفاؤله بأنــه « قد يمكننا التغلب على هذه المشكلة دون حاجة لتغيير الملك هنــا ، وان كنت أشك جديا فيما اذا كان ذلك سوف يستمر طويلا ، ولذلك فسيكون علينا أن نراقبه طوال الوقت (١٤٥) •

وقد أفلحت مناورة لامبسون • ففي مساء ذلك اليوم ، ٢٣ يونية ، زاره أحمد حسنين باشا حيث أخبره بأن فاروق قد وافق على خروج علي ماهر باشا من الوزارة وعلى عدم عودتــه الى القصر (وبذلك أصبحت المشكلة تتركز في تأليف الوزارة الجديدة) • وفي هذه المسألة الأخيرة

قال حسنين باشا ان النحاس باشا كان قد أبدى رأيه في اجتماع الزعماء في الليلة السابقة بتأليف وزارة محايدة تتمتع بتأييد الأحزاب وتجري انتخابات حرة في الوقت المناسب ، ولذلك فان الملك يقترح استدعاء النحاس مع رؤساء الأحزاب للاتفاق على رئيس وزارة محايد • وقد وافق لامبسون على عقد هذا الاجتماع ، ولكنه أصر على ضرورة أن يحرز رئيس الوزارة الجديد تأييد النحاس باشا بوصفه زعيم الغالبية ، كما ألح في ضرورة الاسراع في اتخاذ هذه الخطوة في صباح اليوم التالي ، وحذر من اختيار شخص مثل صدقي باشا ، وقال ان المطلوب هو اختيار رجل له قدرة حسن صبري باشا أو حافظ عفيفي باشا (١٤٦) •

وقد سارت الامور بعد ذلك على النحو الآتي :

١ ــ فقد عقد الملك فاروق اجتماعا للزعماء في صباح اليوم التالي حضره النحاس باشا • وقد رفض الزعماء ما اقترحه النحاس باشا من فكرة الوزارة المحايدة ، على أساس أنها لن تكون قوية بما فيه الكفاية ، وعرضوا تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب يرأسها النحاس باشا ، ولكنه اشترط حل البرلمان القائم واجراء انتخابات جديدة حالما تسمح الظروف بذلك ، وهو ما رفضه الزعماء •

٢ ــ وقد أبلغ حسنين باشا السير مايلز لامبسون بما جرى في الاجتماع من موقف النحاس باشا ، وطلب اليه التأثير عليه نحو حل وسط • وقد وافق لامبسون على الاقتراح ، ولكنه أكد لحسنين باشا أن مطالبه ما زالت قائمة وهي :«حكومة تتمتع بتأييد الوفد وتعمل بولاء معنا طبقا لنص المعاهدة وروحها » (١٤٧) •

٣ ــ وقد جرت مفاوضات بعد ذلك بين السفارة والنحاس باشا ، الذي كان قد توجه عقب اجتماع عابدين الى كفرعشما ، أسفرت عن ابداء النحاس باشا استعداده لقبول وزارة محايدة على شرط أن يعطيه رئيسها تعهدا في خطاب خاص بأنه سوف يطلب حل البرلمان في نهاية

الدورة البرلمانية في نوفمبر من ذلك العام على أن تجري بعدها انتخابات حرة فور أن تسمح الظروف بذلك •

٤ ــ وقد أبلغ لامبسون اللورد هاليفاكس بأنه يقترح أن يقابل الملك في أسرع وقت ممكن ، ويخبره « دون ابهام » أنه من الضروري أن يرسل في طلب النحاس باشا ويقبل نصيحته بتأليف وزارة محايدة ، « وسوف أضيف أنه اذا ثبت أن مثل هذه الوزارة المحايدة غير عملية ، فان البديل هو وزارة تتكون من الوفد وحده • وسأشير الى أنه في كلتا الحالتين فان هذه الوزارة سوف تتمتع بتأييد رئيس الوفد المصري الذي أبرم المعاهدة ، وأن الحوادث الأخيرة قد بينت أن تنفيذ المعاهدة لفظا ومعنى يتطلب أن تحظى الوزارة بتأييد أكبر حزب في البلاد وهو الوفد » ؛ واذا أبدى الملك العناد ، فان الامر سوف يتطلب اللجوء الى القوة وفرض الأحكام العسكرية بصفة مؤقتة • وقد أخبر لامبسون حسنين باشا ، عندما زاره ذلك المساء بناء على تعليمات فاروق ، بهذا الكلام ، وأكد له أنه لن يسمح باستمرار الموقف على هذا النحو لأبعد من ذلك ، ولكنه لم يستخدم التهديد ، وان كان قد أشار الى الأخطار الكامنة في الموقف اذا لم يوافق فاروق (١٤٨) •

على أن الواقع أن الموقف كان قد تبلور لصالح فاروق • فمن ناحية ، فان استجابته لابعاد علي ماهر باشا من الوزارة والقصر ، كان فوق ما كان يطمع فيه اللورد هاليفاكس الذي رأينا أنه كان يكتفي بابعاد علي ماهر من الوزارة دون القصر ، بل رأينا أنه كان يسلم بعدم حل البرلمان مع أنه شرط أساسي من شروط النحاس ، وكان يرى الاكتفاء بحصول الوزارة الجديدة على «أكبر قدر من تأييد الأحزاب السياسية» • ومن ناحية اخرى ، فان المرشحين اللذين اقترحهما لامبسون وهما حسن صبري باشا وحافظ عفيفي كانا من رجال القصر وعلى ولاء له • ومن ثم فان حرية الحركة كانت مفتوحة أمام فاروق للتحرك نحو تأليف وزارة

يرأسها أحد هذين المرشحين ، وتحصل على أكبر قدر من تأييد الأحزاب السياسية ، دون أن يكون الوفد من بينها بالضرورة ، وبذلك يكون قد استجاب لوجهة نظر الخارجية البريطانية ، وان لم يستجب لوجهة نظر السفير البريطاني .

وقد جرى هذا التحرك بالفعل ، على نحو ما يرويه محمد التابعي نقلا عن أحمد حسنين باشا ، على النحو التالي :

« رأيت (والكلام لحسنين باشا) أن نقوم بمناورة تمويه وتضليل ذرا للرماد في عيون السفير البريطاني ، فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت (وكيل الديوان الملكي) لمقابلة النحاس باشا في كفرعشما (١٤٩) لكي ألفت أنظار السفارة وعيونها الى كفرعشما وأصرفها عما يجري في القاهرة . وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت في كفرعشما ، كنت أنا قد اتصلت بحسن صبري وأعضاء وزارته ،وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة . وقد فوجىء السفير البريطاني بوزارة حسن صبري وبالأمر الواقع . صحيح أن حسن صبري باشا صديق للسفير وللانجليز ، ولقد اخترناه لهذا السبب كسرا لحدة التحدي ، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطاني تحديا منا لا شك فيه » (١٥٠) .

وعلى هذا النحو انتهت ازمة يونية ١٩٤٠ ، التي كانت دون شك تمهيدا لحادث ٤ فبراير . فصحيح أن علي ماهر قد أبعد من الوزارة والقصر ، ولكن عناصر الموقف السياسي التي أدت الى الأزمة ظلت على ما هي عليه . وقد فسر لامبسون عدم مقاومة الاجراء الذي اتخذه فاروق بفرض وزارة حسن صبري باشا على النحو الآتي :

« لقد نجح الملك فاروق بارشادات علي ماهر باشا الذكية ، وبفضل تكتيكات زعماء الوفد الخاطئة ، في هزيمة هدفنا جزئيا بتعيين حسن صبري باشا رئيسا للوزراء . ولقد كان من المحتمل أن يؤدي الاصرار على اجابة مطالبنا اصرارا تاما الى أزمة أكبر ، وربما جر الى عزل الملك

فاروق واعلان قانون الأحكام العسكرية البريطانية . ومثل هذا التقدير كان من شأنه تحويل عدد لا يستهان به من قواتنا مــن جبهة القتال الى العمل في حفظ الامن الداخلي . ونظرا لعدم كفاية قواتنا في مصر ، فان سلطاتنا العسكرية لم تكن مستعدة لمثل هذه الأزمة الكبرى طالما كان من الممكن تحاشيها . وعلى ذلك فقد قبلنا تعيين حسن صبري باشا ووزارة مؤلفة مــن السعديين والأحرار والمستقلين ممن اشتهر معظمهــم بالميل الينا » (١٥١) .

. . .

هـ ـ مصر بين الحرب الدفاعية والحياد

الجدال حـول تجنيب مصر ويلات الحرب

مراوغة حسن صبري باشا في خوض الحرب الدفاعية

في الفترة منذ اعتلاء وزارة حسن صبري باشا الحكم في ٢٨ يونية الى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ ، وهي الفترة نفسها تقريبا التي كان مجرى الحرب يتحول فيها في أوروبا : باصرار بريطانيا (أولا) على مواصلة الحرب رغم عروض السلام من جانب هتلر • وبعدول هتلر (ثانيا) عن غـزو الجزر البريطانية تحت نتائج «معركة بريطانيا» • ثم انتقال أفكار هتلر (ثالثا) الى الهجوم على الاتحاد السوفيتي (١٢٦م) ــ في هذه الفترة كانـت القضية الرئيسية على مسرح السياسة المصرية هي قضية دخـول مصر الحرب الدفاعية أو عدم دخولها ، أو ما أطلق عليه في ذلك الحين «تجنيب مصر ويلات الحرب » •

وقد أثيرت هذه المسألة في أول اجتماع عمل لوزارة حسن صبري باشا • وقد تم الاتفاق في هذه الجلسة ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ على أن تحارب مصر الطليان ، اذا تقدموا الى مرسى مطروح ، التي هي أول مرفأ مصري محصن على البحر المتوسط ، واول مركز للقوات المصرية المسلحة في صحراء مصر الغربية (١٢٧ م) •

واذا نحن تذكرنا أن بين السلوم ومرسى مطروح مسافة تبلغ ٢٣٠ كيلومترا ، فان لنا أن نتساءل : الا يعد هذا القرار استمرارا في سياسة علي ماهر باشا التي أخرجته من الحكم، عندما أمر القوات المصرية المسلحة بالارتداد داخل البلاد حتى لا تتورط في حالة الحرب دون أن تتـــاح

للحكومة والبرلمان فرصة القرار فيما يراه المصلحة العليا للبلاد ؟» في الواقع أن الامر لكذلك • فقد ذكر الدكتور هيكــل فــي تبرير اتخاذ الوزارة هذا القرار قوله : « لم يكن لمصر أن تعلن حربا لمجرد اجتيــاز الطليان الحدود عند السلوم ، لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك • وبين السلوم ومرسى مطروح ثلثمائة كيلو متر من الصحراء لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها • فلا مسوغ لأن تعلن مصر الحرب دفاعا عن هذه المنطقة ، وهي لا تملك هذا الدفاع، ولا تريد أن تجعل من الحرب مظاهرة كلامية ، لا حربا بالفعل » (١٢٨ مكرر) •

ومن الواضح أن هذا التعلل من جانب وزارة حسن صبري باشا بعدم وجود قوات مصرية عند السلوم ، تعليل فاسد • لأن عدم وجود قوات مصرية عند السلوم انما كان بناء على أوامر رئيــس الحكومــة المستقيلة ، فلو أن الوزارة الجديدة كانت تريد خوض الحرب الدفاعية، لكان في وسعها أن تلغي هذا الأمر ، وتأمر بتقدم القوات المصرية الــى الحدود للاشتراك مع القوات البريطانية في الدفاع عن البلاد ، خصوصا أن العبرة في اعلان الحرب بين الدول ليست بوجود أو عدم وجود قوات مدافعة على الحدود ، وانما بانتهاك هذه الحدود من جانب دولة معادية• على أن حسن صبري باشا لم يكن ليستطيع أن يتخذ هذا القرار ، لأنه لم يل الوزارة من قبل القصر الا ليقود في الحقيقة هذه السياسة ــ سياسة عدم الاشتراك في الحرب ــ كما أن القرار كان من شأنه أن يعرضــه لمواجهة خطيرة مع الشعب المصري ، الذي كانت معظم فرقه وأحزابــه وطوائفه في ذلك الحين ضد فكرة اعلان الحرب • ومن ثم فان قرار وزارة حسن صبري باشا بعدم محاربة الطليان الا اذا تقدموا الى مرسى مطروح انما كان استمرارا في سياسة علي ماهر باشا الذي أُخرج بسببها مــن الحكــم •

وفي الواقع أن غالبية الشعب المصري كانت قد انتهت منذ مذكرة

الوفد في ابريل ١٩٤٠ ، التي كشفت وجه بريطانيا الاستعماري في جلاء ما بعده جلاء ، الى أن المعركة التي تدور بين المعسكرين الديموقراطي والفاشي ، هي معركة لا تخص مصر وليست طرفا فيها • وقد ساعد على تكوين هذا الاتجاه وبلورته بصورة واضحة ، طرد علي ماهر باشا من الحكم تحت التبليغ البريطاني في ١٩ يونية ١٩٤٠ • فلقد بدا هذا التدخل، الذي أطاح بوزارة قصر تريد أن تقف على قدميها في وجه الانجليز ، وأتى بوزارة اخرى لا تمثل الشعب ، أشبه ما يكون بانتقال الحكم من يد القصر الى يد الانجليز • وقد قاد هذا الاحساس تلقائيا الشعب الى الوقوف الى جانب القصر والى جانب علي ماهر باشا ، فقد بدت وزارة علي ماهر باشا ، وبدا القصر من ورائها ، في صورة المناضل عن ارادة الشعب المصري في عدم خوض حرب لا ناقة له فيها ولا جمل ، فاكتسب علي ماهر باشا بين يوم وليلة من التأييد الشعبي ما لم يحلم به طيلة حياته، وما ظل يعتمد على رصيده البقية الباقية من حياته السياسية •

ترويج احمد ماهر باشا لفكرة دخول مصر الحرب

على أن هذا الاتجاه العام نحو عدم اعلان الحرب، لم يكن مما يتفق مع سياسة الدكتور أحمد ماهر وزملائه أعضاء الحزب السعدي في داخل الوزارة وخارجها • فمع أن الوزراء السعديين قبلوا رأي غالبية الوزارة بعدم الدخول في حرب مع الطليان الا اذا تقدموا الى مرسى مطروح ، الا أن ذلك لم يكن عن اقتناع منهم بالذريعة التي تذرعت بها الوزارة ، وهي عدم وجود قوات مصرية على الحدود ، وعدم حساب الدفاع عن المسافة بين السلوم ومرسى مطروح ــ وانما قبلوا هذا القرار لأنه كان يؤدي في نهاية المطاف ، ومع توغل القوات الايطالية في الأراضي المصرية ، الى اشتراك مصر في الحرب، وهو بيت القصيد عندهم •

وكان ميزان القوى على الحدود المصرية الليبية بين البريطانيين والايطاليين لا يجعل فقط من توغل القوات الايطالية في الأراضي المصرية وتقدمها الى مرسى مطروح مجرد احتمال ، بل شبه حقيقة مؤكدة . فقد كان الجيش البريطاني في مصر في ذلك الوقت يتكون من الفرقة السابعة المدرعة والفرقة الرابعة الهندية ومجموعة لواء نيوزلندي ولواء بريطاني و١٤ كتيبة مشاة بريطانية ، بينما كان لايطاليا الجيش الخامس في طرابلس وهو مكون من ٨ فرق ، والجيش العاشر في برقة أمام مصر وهو مكون من ٤ فرق ايطالية وفرقتين ليبيتين . وكان الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية في الشرق الأوسط ، قد قرر ، نظرا لعدم امكان حشد قوة كافية على حدود مصر الغربية عند السلوم ، تحويل مرسى مطروح الى قاعدة رئيسية للدفاع ، والاكتفاء بحشد قوة من ثلاثة أفواج من المشاة وفوج من الدبابات وثلاث بطاريات وسريتين من السيارات المدرعة على حدود مصر الغربية عند السلوم بغرض الاشتباك مع العدو في قتال انسحابي (١٢٩م) .

وفي تلك الأثناء حتى وقوع الهجوم الايطالي في سبتمبر ١٩٤٠ ، كانت تصرفات حسن صبري باشا توحي للسعديين بأنه ينوي النكوص عن القرار الذي اتخذته وزارته في اجتماعها الأول بخوض الحرب عند تقدم الايطاليين الى مرسى مطروح . ففي يوم ٣ يولية ١٩٤٠ ألقى خطابا في مجلس النواب آكد فيه « أن الحكومة مقدرة مسئوليتها في المحافظة على استقلال البلاد ، حريصة على تجنيبها شرور الحرب » . وقد قوبل هذا البيان بتصفيق حاد من النواب (١٣٠ م) . وفي يوم ١٧ يولية ١٩٤٠ سأل أحد النواب رئيس الوزراء ، ألا يرى أن مصر أحرى باعلان أن القاهرة مدينة عزلاء (مفتوحة) وهي عاصمة بلاد غير محاربة ، من فرنسا التي أعلنت باريس مدينة مفتوحة ، وهي دولة محاربة ؟. وقد رد عبدالمجيد ابراهيم صالح بك ، بالنيابة عن رئيس الوزراء ، قائلا بالحرف الواحد :

« ليس هناك ما يمنع من أن تكون القاهرة مدينة عزلاء ، ولكن اعلان هذا يجب أن يسبقه اتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة الحليفة ، حتى يكون له الأثر المطلوب » ، ثم أضاف ، « والحكومة المصرية تفاوض الحكومة البريطانية للوصول الى هذا الاتفاق » ! (١٣١ م) •

وازاء هذه المظاهر المتزايدة لتباعد مصر عن فكرة خوض الحرب ، رأى أحمد ماهر باشا أنه من الضروري الوقوف في وجه هذا التيار ، والدعوة علانية لاشتراك مصر في الحرب دفاعا عن نفسها • وهنا نقف عند بواعث هذه السياسة لدى السعديين : هل كانت نابعة من ايمان صادق بقضية الديموقراطية ؟ أم أنها صدرت عن مصلحة مصرية صميمة ؟ أم أوحت بها مصلحة حزبية للاستئثار بالحكم • وفي البداية يجب أن نستبعد ايمان الدكتور احمد ماهر وحزبه بقضية الديموقراطية ، لأنه كان يشترك بحزبه في ذلك الحين في الحكم على جثة الحياة الديموقراطية في مصر • وأما الافتراضان الآخران فيمكن الحكم عليهما من دراسة حجج ومبررات الدكتور احمد ماهر لدخول الحرب •

ففي يوم ٧ اغسطس ١٩٤٠ عقد الدكتور أحمد ماهر مقارنة بين الاستعمار البريطاني والاستعمار الفاشي والنازي خلص منها الى أن الانجليز لا يستهدفون في مصر مصلحة اقتصادية ، وانما غرضهم الأكبر هو الطمأنينة على سلامة قناة السويس فقط ، طريقها الى الهند والمستعمرات البريطانية ! وقد برهن على نظريته بقوله ان «الانجليز» من أقل الجاليات الأجنبية عددا . وقليلون منهم من يملكون بيوتا تجارية ، وأقل من ذلك كثيرا من يستوطنون البلاد » ، أما الايطاليون فهم « أكبر الجاليات الأجنبية عددا ، وأكثرها مزاحمة للمهن التجارية حتى الوضيعة منها • ثم انهم يجعلون من مصر موطنا دائما لهم ويزاحمون المصريين في ارزاقهم واقواتهم » • وقد ضرب الدكتور أحمد ماهر مثلا آخر بما جرى في ليبيا ، فقال انه على الرغم « من ضيق موارد الرزق في ليبيا ،

فانهم قد نزعوا الأرزاق من الأهلين ، وأرغموهم على تـرك الأراضي الخصبة القليلة التي بأيديهم ، والتوغل في الصحراء حيث الموت جوعا •• وقد حملت الحكومة الايطالية آلافا من العائلات الايطالية على المهاجرة الى ليبيا لاستثمار هذا الرزق الضئيل ، بعد أن نزعوه من أيدي اخواننا الطرابلسيين » • ثم ضرب مثلا ثالثا بالحبشة ، وقال ان السعي وراء الرزق كان رائد الايطاليين في غزو الحبشة وتشتيت أهليها في الجبال الوعرة ونزع ما بأيديهم من املاك وارزاق • وذلك على قلة موارد الحبشـة وضعف مصادر الارتزاق بها • « فاذا كان هذا أمرهم في مثل هذه البلاد الضئيلة الموارد ، فتصوروا كيف يكون الحـال فـي مصر ذات الموارد المستفيضة والثروات الكبرى والمركز القريب من بلادهم ، اذا كان لهم ــ لا سمح الله ــ شأن فيها ؟ » (١٣٢ م) •

وقد عاد الدكتور ماهر الى تعزيز نظريته الغريبة في تجريد الاستعمار البريطاني في مصر من صفته الاقتصادية فقال في يوم ٢٢ اغسطس ١٩٤٠ : « قد جربنا ، فوجدنا أن الانجليز كانـوا يقنعون بمحـاولة السيطرة السياسية دون ان يشاركونا أرزاقنا أو يسلبـون أموالنـا ، أما البلاد الأخرى ، فقد عملت جالياتها على التغلغل في حياتنـا ومشاركتنا فـي وسائل العيش » (١٣٣ م) • ثم كرر الدكتور أحمد ماهر هذه النغمـة في مناسبة أخرى ، فقال : « لو لم تكن انجلترا حليفتنا لاضطررنا، ونحن ضعاف ، أن نختار لنا حليفا • ولو خيرنا لما وجدنا خيرا من انجلترا ، فان مطامعها سياسية لا مطامع ارزاق، وأعظم ما يهم انجلترا هو المحافظة على قناة السويس ؛ وهذا يوافق مصلحتنا . أما ألمانيا مثـلا فتبحث عـن المستعمرات ، لأن بلادها تضيق بأهلها • وايطاليا شأنها شأن ألمانيا • وقد حظرت أمريكا هجرة الايطاليين اليها لما قاسته من منافسة الايطاليين ... بل ها هم الآن بلا احتلال ولا استعمار يزاحموننا في كل بـاب مـن أبواب ارزاقنا » (١٣٤ م) • وقد استخلص من ذلك كله قوله : « مـن

هذا يتبين ان لنا مصلحة كبرى في أن تنتصر انجلترا . واني أقول ذلك بوحي من مصلحة مصرية خاصة ، بصرف النظر عما هنالك من النظريات الكثيرة التي تحكم كلها بعدالة القضية التي تدافع عنها انجلترا» (١٣٥م).

وقد أظهر الدكتور أحمد ماهر ايمانه العميق بانتصار انجلترا استنادا الى سوابق التاريخ ، في الوقت الذي كان الشك يعتور الانجليز أنفسهم بالنسبة لنتيجة الحرب ! ففي خطابه الذي ألقاه يوم ١٦ اغسطس ١٩٤٠ اعلن أن « الزمن ضد دولتي المحور اللتين بلغتا أقصى قوتيهما في بداية الحرب ، خلافا لانجلترا التي بدأت غير مستعدة ثم أخذت تستغل مواردها الاقتصادية الهائلة ومواردها من الرجال وسيادتها في البحار ، في العمل لكسب النصر والزمن حليفها » . ثم أبدى رأيه بأن الهجوم على انجلترا لا ينجح أبدا ما دامت سيادة البحار باقية لها . وقال : « والواقع أن التاريخ يعيد نفسه . فقد انتصر نابليون على اوروبا كلها قديما ، كما انتصرت المانيا اليوم ، ثم عجز عن قهر انجلترا لتفوقها في البحر ، وأخيرا هزمته في ووترلو كما تعلمون . وهذا ما تدل الشواهد على أنه نصيب ألمانيا » (١٣٦م) .

وقد تذرع الدكتور أحمد ماهر في الترويج لدعوته بما يمكن أن تجنيه مصر من دخولها الحرب الى جانب انجلترا ، فقال : « في المعاهدة قيود ثقيلة ، فاذا كان النصر حليف الانجليز ، وكان شعورهم من ناحيتنا أننا وفيناهم حق الصديق في إبان شدته ، كان هذا هو أكبر مساعد لنا على تخفيف هذه القيود » (١٣٧م) . وفي خطاب آخر أعرب عن اعتقاده بأن الحرب انما هي «فرصة لتقصير أمد المدة المنصوص عنها في المعاهدة، لأنها ستدعونا الى الاسراع في العمل وتقوية جيشنا في أقرب وقت والى أقصى حد . وبعد مدة من الزمن ، اذا أثبتت مصر قدرتها على الدفاع عن نفسها ، أمكن عند ذلك النظر في أمر القوة الانجليزية فيها » (١٣٨م). وقد بالغ في تفاؤله في خطاب آخر ألقاه يوم ١٦ اغسطس فقال : « تبين

لي بالبحث أن تمسك الانجليز بما في المعاهدة من قيود ، يرجع الى عدم اطمئنانهم الينا ، وانهم في الوقت الذي يثقون فيه باخلاصنا ، يسبقوننا الى رفع تلك القيود ، ويعملون على تقويتنا حتى تكون محالفتنا ذات قيمة حقيقية. فازالة عيوب المعاهدة تتوقف على ثقة الانجليز بنا » (١٣٩م).

وقد ذهب الدكتور أحمد ماهر في الضغط لدخول مصر الحرب الى الوقوع في غلطة سياسية فاحشة ، فقد حذر من أن الاعتماد على انجلترا في الدفاع عن البلاد ، سوف يترتب عليه ، وبحق ، استمرار الاحتلال البريطاني بعد انتهاء الحرب . « تأكدوا أننا لو قبلنا هذا الوضع، سندفع ثمنه غاليا ، لأننا نكون قبلنا حماية فعلية . وما الذي يمكن أن نقوله لحلفائنا اذا انتهت الحرب؟ أنقول لهم : اتركونا ندبر شئوننا ؟ أليس من المعقول أن يقولوا لنا : لن تستطيعوا أن تقوموا بواجب الدفاع عن بلادكم ، وقد أثبتت التجارب ذلك . فكيف نترككم لتتعرضوا لهجوم آخر ؟ اننا باقون لمصلحتكم وللمحافظة عليكم . ألا ترون بعد هذا أننا ندفن مستقبلنا بأيدينا ؟ (١٤٠م) . وقد رد الدكتور أحمد ماهر على الرأي الذي يقول بعدم اشتراك مصر في الحرب ، لأن استعدادها للدفاع لم يستكمل بعد بقوله : « ان الأمم الحية لا تفكر في النتائج عندما تنفر للدفاع عن نفسها اذا تعرض كيانها للخطر .. ولقد أصبح من المسلم به ان نصيب الدول من الحياة أو الموت انما يقدر بمقدار نصيبها من الدفاع عن نفسها والتضحية في سبيل هذا الدفاع » (١٤١ م) .

وقد أورد الدكتور صلاح العقاد أن الدكتور أحمد ماهر كان يتذرع بأن الحرب هي الفرصة الوحيدة لتسليح الجيش المصري بأحدث الأسلحة وتدريبه على القتال بحيث يكون مستعدا بعد الحرب لخدمة القضايا الوطنية . وقد رد على هذه الحجة بالتشكيك في اقدام انجلترا على توفير السلاح للجيش المصري ، لأنها لا بد أن تكون قد حسبت نفس الحساب الذي انتهى اليه الدكتور احمد ماهر ، وهو أن تسليح

الجيش المصري قد يستخدم ضدها في يوم ما • وأضاف الدكتور صلاح العقاد قائلا ان مثل هذه الخطة كانت تصلح للحركة الصهيونية لوجود ثقة متبادلة بينها وبين بريطانيا ، بينما كانت هذه الثقة منعدمة في حالة مصر (١٤٢ م) •

وفي الواقع أن ما ذكره الدكتور صلاح العقاد غير صحيح بشقيه • فأولا لم يتذرع الدكتور أحمد ماهر في ترويجه لفكرة دخول مصر الحرب بأن الحرب فرصة لتسليح الجيش المصري ليكون مستعدا بعدها لخدمة القضايا الوطنية ــ وانما اعتبر الدكتور ماهر تسليح الجيش فرصة لتقصير أمد المدة المنصوص عنها في المعاهدة (عشرين سنة ، أو عشر سنوات برضاء الطرفين) وبشرط « أن تثبت مصر قدرتها على الدفاع عن نفسها » • وكان يعتمد على ثقة بريطانيا بمصر في استجابتها لتقصير أمد المدة • وبمعنى آخر أن فكرة استخدام الجيش المصري في خدمة القضية الوطنية بعد الحرب لم تكن في ذهن الدكتور أحمد ماهر ، وانما الحصول على ثقة بريطانيا للاستجابة لتعديل المعاهدة وازالة عيوبها بعد الحرب هو الذي كان قائما في ذهنه • ونلاحظ أن الوفد كان قد قرر في مذكرة أول ابريل ١٩٤٠ أن الجيش المصري قد وصل الى الحالة التي يستطيع فيها « منذ الآن ، والى نهاية المدة المحددة في المادة ٨ من المعاهدة (عشرين سنة) ، أن يقوم مقام القوات البريطانية في وقت السلم ــ تلك القوات التي لا يزيد عدد رجالها على العشرة آلاف كما نصت المعاهدة »• ومعنى ذلك أن الوفد كان يرى أن غرض الدكتور أحمد ماهر قد تحقق فعلا بعد ما ناله من تدريب وسلاح وبعد أن زاد عدده على نحو ما ذكرناه •

أما افتراض الدكتور صلاح العقاد أن انجلترا كانت تحسب حساب أن الجيش المصري قد يستخدم ضدها في يوم ما ، وأنها لذلك لم تكن لتقبل تسليحه وتدريبه ، ففي الحقيقة أن انجلترا لم تحسب هذا الحساب،

فقد قامت فعلا بتسليح الجيش المصري وتدريبه دون تحفظ ، عندما كانت تعتقد أنه سوف يدخل الحرب الى جانبها ــ وقد دللنا على ذلك ، ولم ينشأ هذا التفكير عندها الا بعد أن تبينت أن الحكومة المصرية لن تدخل الحرب ، فعندئذ طلبت شراء بعض ما زودت به الجيش المصري من أسلحة ومهمات ، ولكن قيادة الجيش رفضت ذلك ، ولم تملك الحكومة المصرية الا الموافقة ، بعد أن كان مفهوما ــ كما يقول كيرك ــ أنها رحبت بذلك ، وفي يوم ١٧ يولية ١٩٤٠ صرح وزير الدفاع بأن الحكومة قد وافقت على ضرورة احتفاظ الجيش بكل ما زود به من عتاد ومهمات (١٤٣م).

وعلى كل حال ، فيتضح مما أورده الدكتور أحمد ماهر في خطبه الدعائية من حجج لدخول الحرب، أنه كان يركز على عدة أمور: الأمر الأول، أن اقتحام الايطاليين حدود مصر ، هو عدوان على شعبها يستهدف « التسلط علينا ، والقضاء على وجودنا واستقلالنا » ، وبالتالي فان واجب كل فرد أن « يعمل بل ينفر للدفاع عن بلاده ، بغض النظر عما تملكه من قوة ومن أسلحة ومن ذخائر » (١٤٤ م) . الأمر الثاني، وهو مترتب على الأول ، أن مصر طرف أصيل في الحرب بحكم أطماع الفاشية فيها ، فايطاليا تريد انشاء امبراطورية ايطالية في افريقية تشمل طرابلس ومصر والسودان والاريتريا والحبشة والصومال وأوغندة ، « فكيف نشهد الصراع الدائر في بلادنا كالمتفرجين ، و لا نحرك ساكنا في شأن يتعلق به مصيرنا وكياننا » (١٤٥ م) . أما الأمر الثالث ، فهو أن دخول مصر الحرب سوف يؤدي ، عند انتهاء الحرب الى ازالة القيود التي فرضتها المعاهدة ، لأن الازمة بين مصر وانجلترا ــ في نظره ــ أزمة ثقة ، فاذا وثق الأنجليز بنوايا المصريين ، سبقوا مصر الى رفع قيود المعاهدة .

ومما لا شك فيه أن الدكتور أحمد ماهر قد أصاب في بعض آرائه، ولكنه أخطأ في البعض الآخر . أصاب في تصوير أطماع الفاشية ، وفي تقدير انتصار المعسكر الديموقراطي في النهاية ، وفي اعتبار انتصار هذا

المعسكر مصلحة مصرية صميمة • ولكنه أخطأ عندما نفى عن الاستعمار البريطاني أغراضه الاقتصادية بحجة عدم وجود جالية انجليزية كبيرة تزاحم المصريين في أرزاقهم ـ فهذا القول إما أنه مغالطة متعمدة ، وإما أنه جهل مشين ، لأن انجلترا لم تكن تبغي من وراء سيطرتها السياسية المباهاة ، وانما كانت السيطرة السياسية في خدمة الأغراض الاقتصادية • ومن العجيب أن يذهب الدكتور ماهر هذا المذهب بعد مذكرة الوفد التي قدمها في أول ابريل ١٩٤٠ والتي كانت تدور حول محور أساسي هو الشكوى من السيطرة الاقتصادية البريطانية ، ومحاولة التخلص منها عن طريق التخلص من السيطرة السياسية (تقديم المطالب الوطنية) •

كذلك أخطأ الدكتور أحمد ماهر حين تصور أن القيود التي تضمنتها المعاهدة هي وليدة أزمة ثقة بين بريطانيا ومصر ، وأن هذه القيود تزول تلقائيا اذا وثقت بريطانيا بمصر • وكان ثروت باشا قبله يعتنق هذه النظرية ، وقد ذهب في ذلك الى حد أن ترك لبريطانيا ـ في مفاوضاته مع السير أوستن تشمبرلن ـ مطلق الحرية والتصرف في تقرير يوم الجلاء عن مصر بعد أن تتأكد من أن مصر أهل للثقة! ولكن السير أوستن تشمبرلن أفهمه أن الأمر أمر مصالح : ان « لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلي عنها » ! وقد برهنت بريطانيا على أن المسألة ليست أزمة ثقة في موقفها من مذكرة الوفد في ابريل ١٩٤٠ ، فقد رفضت رفضا باتا الارتباط بأي وعد بجلاء الجيوش البريطانية بعد الحرب، أو الدخول في مفاوضات بعد انتهاء مفاوضات الصلح يعترف فيها بحقوق مصر في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا •

كذلك أخطأ الدكتور أحمد ماهر خطأ سياسيا كبيرا حين اعتبر دخول مصر هو العامل الوحيد الذي يؤهلها للحصول على حقوقها الطبيعية بعد الحرب، وحين قرر أن احجامها عن اعلان الحرب يعطي انجلترا الحق في ابقاء قواتها في الأراضي المصرية لحماية مصر وحماية مصالحها

الامبراطورية • فقد ذهب الدكتور أحمد ماهر في ذلك الى ما لم يكن في وسع الانجليز أنفسهم أن يذهبوا اليه علانية ، لأن حق مصر في الاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها حق طبيعي لا يتعلق بمصالح بريطانيا الامبراطورية • ويتضاعف خطأ الدكتور احمد ماهر اذا أدركنا أنه كان يعرف أن اتجاهات الرأي العام ومواقف جميع الفرق والأحزاب كانت ضد الحرب ، فكأنه حكم مقدما على أبناء وطنه بعدم أحقيتهم في الحرية والاستقلال ، وسلم مقدما بعدم أحقية مصر في المطالبة بتعديل المعاهدة وازالة ما بها من قيود بعد انتهاء الحرب •

ولقد كان تزلف أحمد ماهر لانجلترا على حساب مصر خطأ كبيرا ، فقد ذهب الى حد قوله : « تصوروا أن الانجليز قالوا لنا في سنة ١٩٣٦ انهم سيجلون عن بلادنا • فهل كنا نقبل ذلك؟ انني شخصيا ما كنت أقبل ذلك ، بل أقول لهم ان سياستكم العقيمة قضت بعدم تسليح بلادنا ، فيجب أن تبقوا حتى تتمم تقوية جيشنا » (١٤٦م) • وخطورة هذا الكلام أنه لا يمنح الانجليز حق ابقاء قواتهم في مصر طالما كان الجيش المصري ضعيفا فحسب ، وانما يحرم على المصريين المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر قبل تقوية الجيش المصري !

ومما يشكك في اخلاص الدعوة التي أطلقها الدكتور أحمد ماهر لاشتراك مصر في الحرب ، انها صدرت في وقت كانت نتيجة الحرب تبدو فيه محققة الى جانب المحور • فقد صدرت بعد استسلام فرنسا ودخول ايطاليا الحرب ، وفي وقت كانت انجلترا تمر فيه بأحلك أوقاتها ، وفي ظروف كانت المصلحة الوطنية العليا تقتضي التريث قبل دخول المعركة ، والاكتفاء بتقديم المساعدات المنصوص عنها في المعاهدة دون جر مصر الى عداوة صريحة مع دولتي المحور ، وخصوصا بعد أن كشفت انجلترا عن وجهها الاستعماري البغيض بموقفها السابق من المحصول

الرئيسي للبلاد ، ورفضها اعطاء أي وعد بازالة قيود الاستقلال بعد انتها ءالحرب .

وفي الواقع أن رغبة الدكتور أحمد ماهر في رئاسة الوزارة كانت عاملا أساسيا في حملته لاعلان مصر الحرب ولم يكن هذا العامل بعيدا عن ادراك داهية محنك مثل السير لامبسون . ففي تحليله لدوافع الدكتور أحمد ماهر على حملته قال : « ومن المعتقد بصفة عامة ، وهو اعتقاد صحيح دون ريب ، أن حملته أيضا قد خططت بغرض تمهيد الطريق له الى رئاسة الوزارة » (رسالة لامبسون الى هاليفاكس في ٨ أكتوبر ١٩٤٠ رقم ٩٣٨) .

وعندي أن دعوة الدكتور احمد ماهر باشا قد فشلت ولم تلق استجابة في مصر ، لأنها لم تحو عناصر الاقناع الكافية : فقد فشل في تخويف المصريين بالاستعمار الفاشي ، لأنهم كانوا واقعين فعلا تحت استعمار آخر تحتل جيوشه العسكرية كل بقعة في مصر . وقد فشل في اقناع الشعب المصري بأن انجلترا سوف تسبق مصر الى الغاء قيود المعاهدة بعد الحرب ، لأن انجلترا نفسها لم تشأ أن تلتزم بأي وعد من هذا القبيل . وقد فشل في اقناع مصر بالوقوف الى جانب المعسكر الديموقراطي والمحاربة معه ضد المعسكر الفاشي ، لأن الشعب المصري لم يكن يرى في المعسكر الديموقراطي سوى وجهه الاستعماري ، وسوى أن انجلترا وفرنسا كانتا الدولتين اللتين تتقاسمان النفوذ والسيطرة في في مصر والسودان والشام والعراق وشبه الجزيرة العربية وشمال افريقيا . كذلك فشل الدكتور أحمد ماهر في استنفار الشعب المصري للدفاع عن بلاده ، لأن الشعب المصري لم يكن يرى في دخول قوات المحور الأراضي المصرية اعتداء يستهدف سيادة مصر وحريتها ويستوجب دفعه بكل قوة ، وانما كان الشعب المصري يفهم أن القوات الايطالية والألمانية انما كانت تستهدف هزيمة القوات البريطانية وحدها ، وان

الحرب انما كانت تدور بين الدولتين الكبيرتين الفاشيتين وبريطانيا فقط ، ولا تدور بينهما وبين مصر • وقد فشل الدكتور ماهر على وجه العموم في دفاعه عن قضية الديموقراطية ، لأن الديموقراطية ، حتى في شكلها الليبرالي ، لم تكن مطبقة في مصر ، ولأن اعتداءات الدكتور ماهر وحزبه على الحياة الديموقراطية كانت تجعله آخر من يدافع باسم الديموقراطية •

الاقلاع عن خوض الحرب الدفاعية ، وخروج السعديين من الوزارة

بدأ الدكتور أحمد ماهر يروج لدخول مصر الحرب في أوائل اغسطس ١٩٤٠ ، وحينما كانت الحرب على الحدود لا تتعدى المناوشات بين الجيوش الايطالية والجيوش البريطانية • وفي يوم ٢١ اغسطس وجه صدقي باشا سؤالا الى الحكومة تعرض فيه للدعوة التي يروجها الدكتور أحمد ماهر ، قائلا انها تتلخص في نقطتين : « الأولى ، أن يكون موقف البلاد في الظروف الحاضرة بحيث تشعر منه الحليفة بأن روحا من المحبة والصداقة والمعاونة تسود علاقات هذه البلاد بها • والثانية ، أن يكون معروفا ومتفقا عليه بين الجميع أنه متى دقت ساعة الخطر ، فان البلاد تنفر الى الدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة • ومعنى هذا بالطبع أن تدخل الحرب • واذا كانت النقطة الأولى ليست مما يثير بين المصريين أي جدل ، بل هي محل اتفاق جماعي تتحد فيه المصلحة مع العاطفة •• وخصوصا بعد الاجراء الكريم المتعلق بالقطن (١٤٧ م) ،فان في دعوة سعادة رئيس مجلس النواب الى موقف قد يؤدي بالبلاد الى اتخاذ صفة المحارب ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج معروفة ، ما ينافي الرأي الصريح الذي بدا من البرلمان بهيئتيه ، ومن الحكومة من وجوب تجنيب مصر ويلات هذه المغامرة التي أعلنت الحليفة نفسها أنها لا تطلبها ، وهي لا تستند في الوقت ذاته الى نصوص المعاهدة ، ولا الى استعداد حربي

كاف » (١٤٨ م) • ومعنى ذلك أن صدقي باشا كان يعتقد أن سياسة ١٢ يونية ١٩٤٠ كانت تقضي يتجنب الحرب الدفاعية !

وقد رد حسن صبري باشا على هذا السؤال بقوله انه « لم يطرأ ما يدعو لأي تعديل في سياسة الحكومة التي أشارت اليها في بيانها الذي أدلت به في مجلسي البرلمان بمناسبة ولايتها الحكم » (١٤٩ م) • ولكن الدكتور أحمد ماهر رأى أن جواب الحكومة « قد يؤدي الى اللبس ، وقد يفهم البعض من اجابتها على سؤال صدقي باشا بأنها باقية على رأيها ، ما يفيد موافقتها على رأيه من عدم دخول الحرب اطلاقا ولو للدفاع عن البلاد ، وهذا ما نريد أن نعرفه ، فان هي أجابتنا بما نعتقده ، وبما فهمناه من بياناتها وخطتها السابقة ، كان بها ، وان لم تجبنا ، كان للمجلس شأن آخر » • وقد فسر الدكتور أحمد ماهر هذا الـ « شأن الآخر » بقوله : « اذا كانت سياسة هذه الحكومة ترك الدفاع عن البلاد، فواجبنا اذن أن نسحب منها ثقتنا » (١٥٠ م) •

كان القرار الذي اتخذته الوزارة الى ذلك الحين ــ كما ذكرنا ــ يقضي بعدم اعلان الحرب الا اذا بلغ الطليان مرسى مطروح ، ولما لم يكن قد جد جديد في هذا الشأن يدفع حسن صبري باشا للافصاح عن نواياه ، فقد أدلى ببيان ــ تحت الحاح الدكتور أحمد ماهر ــ أكد فيه قرار ١٢ يونية الذي يقضي بخوض الحرب الدفاعية في حالة اعتداء ايطاليا على مصر باحدى الطرق الثلاثة التي حددها القرار • وبعد المناقشة وافق المجلس بأغلبية الآراء على الاقتراح المقدم من الدكتور أحمد ماهر ومن معه ونصه : « بعد سماع المناقشات التي دارت في المجلس بمناسبة البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء ، يعلن المجلس ثقته بالحكومة وتأييده للقرار السابق الصادر من المجلس في ١٢ يونية ١٩٤٠ ، والذي قصد به الى أن مصر التي لا تضمر عداء أو كراهية لأية دولة ، لا يمكن لها الا

أن تقوم بالدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة اذا اعتدي على أراضيها أو جيوشها » (١٥١ م) •

كان معنى هذا القرار الذي صدر في ٢١ اغسطس ١٩٤٠ أن موقف مصر الرسمي من دخول الحرب قد عاد الى سياسة ١٢ يونية ١٩٤٠ ، أي الى ما قبل اصدار علي ماهر باشا أمره الى القوات المصريــة بالارتداد داخل البلاد في ١٧ يونية السابق لتجنب الحرب الدفاعية ، ولكن الأيام القليلة التي تلت هذا القرار أثبتت أن أحدا ممن شارك في اصداره ، فيما عدا السعديين ، لم يكن يعنيه أو ينتويه ، وأن الجميع قد دفعــوا اليه تحت كلمات الدكتور أحمد ماهر الحماسية عن « الوطنيــة والشجاعة والشرف » • ففي يوم ١٣ سبتمبر بدأ الجيش الايطالي بقيادة الماريشال جرازياني زحفه من ليبيا على مصر ، فاحتل السلوم ثم بقبق ثم سيدي براني في منتصف الطريق بين السلوم ومرسي مطروح ، وبذلك أصبح القرار الذي صدر منذ عشرين يوما فقط ينتظر التنفيذ •

فماذا كان موقف وزارة حسن صبري باشا ؟ يقول الدكتور هيكل انه عندما تواترت الأنباء ببلوغ الجيش الايطالي سيدي براني ، « أراد الوزراء السعديون مناقشة موقف مصر من الحرب لهذه المناسبة • فدعا حسن صبري باشا مجلس الوزراء الى جلسة عقدت يوم الخميس ، ودار الحديث عن هذا التقدم الايطالي لأول ما انعقدت الجلسة ، فذكر الوزراء السعديون أن الوقت قد حان لتحديد سياسة مصر وهل تعلن الحرب او لا تعلنها • عند ذلك قلت : ولكنا اتفقنا على ألا نثير هذا الموضوع قبل أن يبلغ الايطاليون مرسى مطروح ، وبين سيدي براني ومرسى مطروح شقة تزيد على المائة من الكيلومترات • ولم أكد أتم كلامي ، حتى تدخل رئيس الوزراء قائلا : لعل مــن الخير أن نفصل منذ اليــوم في هــذا الموضوع بعد أن نتناوله بالمناقشة • وكان رأي السعديين صريحا في ان مصر يجب أن تعلن الحرب دفاعا عن أراضيها بعد أن تقدم الطليان فيها •

أما حسن صبري فقال : « أنا لا أرى أن تعلن مصر الحرب حتى لو أن الايطاليين بلغوا القاهرة ! فموقفنا في هذه الحرب موقف معاونة لحليفتنا انجلترا في حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين • وايطاليا تحارب انجلترا ولم تعلن الحرب على مصر • وقد تحدثت الى السياسيين والى العسكريين البريطانيين ، واتفقنا رأيا على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على انجلترا من اعلانها الحرب على ايطاليا أو المحور • وما دام الأمر كذلك ، فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا • وكل اعتبار لا يمكن أن ينهض الى جانب هذا الاعتبار » •

ويضيف الدكتور هيكل أن « المسألة انتقلت بهذا التصوير الجديد عما كانت عليه حين اتفاقنا الأول بألا نناقش اعلان الحرب قبل بلوغ القوات الايطالية مرسى مطروح ، وعما كانت عليه حين أعلن علي ماهر باشا أن موقف مصر سيكون موقف دفاع عن نفسها اذا اعتدى الطليان على أراضيها • وهذا التصوير الجديد يجعل مصر تقف موقف الدولة غير المحاربة الى النهاية ، فاذا ألقت الطائرات الايطالية أو الطائرات الألمانية على منشآتها المدنية أو على مدنها قنابل دمرتها أو فتكت بأبنائها ، كان هذا العمل اعتداء غير مشروع ضد دولة مستقلة غير محاربة ، وبخاصة بعد أن أعلن الألمان وأعلن الطليان أنهم يحترمون استقلال مصر وأنهم اذا اضطروا الى دخول أراضيها لمطاردة الانجليز فيها ، فلن يكون ذلك بقصد الاعتداء عليها ، بل لتعقب العدو فيها • ومن شأن هذا التصوير أن يستهوي نفوس كثرة المصريين ، لا نفورا من الحرب لذاتها ، بل لأنهم لا مطمع لهم من ورائها ، ولأن خوضهم غمارها قد يعرض منشآتهم الحيوية ، وفي مقدمتها خزان أسوان ، الى دمار لا سبيل الى تعويضه قبل سنوات عديدة » (١٥٢ م) •

وبافصاح حسن صبري باشا عن نيته في عدم دخول الحرب « حتى لو أن الايطاليين بلغوا القاهرة » ! انتقلت المسألة بينه وبين السعديين من

مستوى الخلاف في الرأي الى مستوى الأزمة • فيقول الدكتور هيكل ان حسن صبري باشا عرض الأمر للتصويت، فكان السعديون وحدهم • فأبدى حسن صبري باشا أن هذه مسألة جوهرية لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأي فيها ، فهي تتقدم كل ما سواها ، وتتصل بشئون الحكم كلها • فلما رأى السعديون ذلك منه ، وأن لا مفر من تركهم مناصبهم في الوزارة ، خرجوا منصرفين يقدمون استقالاتهم (١٥٣) •

خرج الوزراء السعديون من الوزارة في ١١ سبتمبر ١٩٤٠ ، وكان لهذا الخروج نتائجه المحتومة بالنسبة للموقف الداخلي • فعلى حد قول لامبسون في رسالة الى اللورد هاليفاكس يوم ٨ اكتوبر ١٩٤٠ ، فان هزيمة حزب معروف بميوله للبريطانيين واستعداده للتعاون العسكري الكامل معنا ، كان من الطبيعي أن يثبط همـة أصدقائنا ، وأن يشجع العناصر المعارضة في اشتراك مصر في الحرب بأي ثمن • وقد ترتب على ذلك هبوط الروح المعنوية لدى الرأي العام وفي الجيش ، مما أصبح يشكل عاملا خطيرا في الموقف الداخلي، في لحظة كان الخطر العسكري الايطالي فيها قد أصبح وشيكا • كما أنه قد زاد من احتمال ألا يشتبك الجيش المصري في الحرب بتوجيه من القصر اذا هاجم الايطاليون مواقع مثل سيوة التي عهد الى القوات المصرية بالدفاع عنها ، وزاد من احتمال أن يصبح الجيش معاديا لنا في حالة حدوث زحف ايطالي ناجح داخل البلاد (١٥٣ م) •

وفي الفترة التي أعقبت خروج السعديين ، شهدت البـلاد معركة حامية حول مسألة دخول مصر الحرب • وقد انقسمت الأحزاب والفرق السياسية من هذه المسألة على النحو الآتي :

أولا ــ الوفد • وموقف الوفد من هذه المسألة لم يصدر به قرار رسمي من هيئته ، وانما عبرت عنه صحفه المتحدثة باسمه • ويتضح منها أن الوفد لم يكن يستبعد من تفكيره فكرة دخـول مصر الحرب أصلا ،

وانما كان الامر في نظره متوقفا على ظروف وشروط • أو كما عبرت عنه « المصري » قائلة : « ان مدار الفكرة في الحقيقة كان حول الوقت الذي يجب فيه اتخاذ الخطة الحاسمة (الحرب) ، ومتى يكون الظرف موجبا ، وعند أية مرحلة تروح الدوافع والاعتبارات الوطنية حافزة الـى تقرير الأسلوب والالتجاء الى العمل القاطع والاجراء المكين » • « ان الذين ينظرون الى الأمر هذه النظرة ، هم بلا شك على الجانب السليم ، والناحية الحكيمة • بل هذه هي في الحق الوطنية الصادقة والحرص الصائب على الاستقلال • والذين يعجلون بها ويحاولون الدفع اليها دون تريث ولا أناة، يخطئون خطأ جسيما في حق الوطنية المصرية •• ، ليس في الصبر بلا شك أي خسائر ، وانما الخير فيه ضمين مكفول• وقد رأينا الأمم المحاربة ذاتها استأنت قبل الاعتزام ، وتمهلت قبل الاقدام، فأجدت عليها الأناة ، وتقدمت حين وجب التقدم قوية ثابتة ، موفورة الاستعداد » (١٥٤) •

وقد هاجمت «المصري» استخدام السعديين لكلمـات الوطنيـة والشجاعة والواجب وغيرها في الاستنفار للحرب ، بقولها :.« ما أرخص الكلام على هذا النسق في الوطنية واعلائها والواجب الوطني ومقتضاه•• ولكن الوطنية هي غير ذلك : هي الوجه العملي في البحث ، والدقـة في النظر ، وحمل العلل والنتائج الـى كفتي الميزان » (١٥٥) • وقـد استنكرت من الدكتور احمد ماهر قوله : « ان الامم الحية لا تفكر في النتائج عندما تنفر للدفاع » ، فقالت : « لعل أسوأ دعاية لدعوة الماهريين أن يلجأوا للتدليل عليها بهذا القول وأشباهه ، وهذا المنطق العجيب فـي المحاجة والتعليل » ، واستطردت : « ان الماهريين يدعون دعوتهم بلا نظر الى العواقب ولا اكتراث بالنتائج ، وهو مسلك يتجافى عن الحكمة كـل التجافي ، ويتأبى عن السياسة والمنطق والتدبر الواجب قبل الاقدام •• ان الموقف لا يحل بهذه الحجج المنفرة ، وانما يقتضي التريث ــ كما قيل لهم ــ ويستوجب الحزم والأناة » (١٥٦) •

وقد ربطت الصحف الوفدية بين الخطر الخارجي الماثل في الهجوم الايطالي والخطر الداخلي الماثل في حكم القصر ، واعتبرتهما متساويين وتعجبت : لم يهتم السعديون بأحدهما دون الآخر : « ليس الخطر الذي تصوره الماهريون أو اتخذوا منه شفيعا الى القيام بدعوتهم التي يدعون اليها ، بأكبر من الخطر ذاته الذي لا يفكرون فيه ، خطر التلكؤ وترك الموقف الداخلي معلقا على هذا النحو دون علاج سريع يزيل العلة ويعد البلاد لما قد تأتي به الحوادث أو تتمخض عنه الأيام » (١٥٧) •

وهذا الموقف من الصحف الوفدية يبين بوضوح أن الوفد لم يكن يرفض فكرة دخول الحرب أصلا ، وانما كان يقبل بها في الوقت المناسب، وحينما يكون هذا التدخل في مصلحة مصر • ولكن الوفد كان يشترط الى جانب ذلك ، استجابة انجلترا للطلبات التي قدمها في مذكرته المشهورة يوم أول ابريل ١٩٤٠ • وهذا ما أوضحه مكرم عبيد في مقال هام نشره بدون توقيع بعنوان : « لقد تكلمنا فلم يسمعوا » ، وقد ذكر فيه أن سياسة الوفد تقوم على الآتي : أولا ــ التورع عن طعن انجلترا في الظهر • ثانيا ــ مذكرته التي قدمها في أول ابريل، ورده على خطاب اللورد هاليفاكس الذي أكد فيه موقفه من المذكرة • ثالثا ــ حل الموقف الداخلي على أساس وزارة محايدة (١٥٨) • وقد كان منطق الوفد في ضرورة اجابة انجلترا للطلبات التي وردت في المذكرة ، ان أي «وعد» يصدر من الأنجليز بذلك ــ وخصوصا فيما يختص بجلاء الانجليز بعد الحرب ــ يخلق للمصريين « مثلا أعلى » يحركهم بقلوبهم وأجسامهم الى دخول الحرب في أي ظرف وبالاجماع (١٥٩) •

ويعتبر موقف الأحرار الدستوريين الذي أعلنوا عنه مشابها لموقف الوفد من ناحية عدم استبعاد فكرة دخول مصر الحرب أصلا • والفارق بينهما هو أن الأحرار الدستوريين كانوا يعلقون دخول الحرب على توفر الظروف الملائمة لذلك ، مع تجاهل مذكرة الوفد وما تضمنته من

شروط . ففي حديث للدكتور هيكل لمجلة المصور في يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠ عبر عن رأيه ورأي حزبه بقوله : « ان تقرير حالة الحرب في الآونة الحاضرة ليس في مصلحة دفاعنا العسكري .. ورأينا أنه لا مبرر لنا ان نحمل البلاد ويلات الحرب في الآونة الأخيرة . وخير لنا أن نستعد ونرقب تطور الحوادث ، حتى تأذن الساعة التي يفرض فيها على كل مصري أن يقوم بواجبه في الدفاع عن كرامة قومه واستقلال بلاده » (١٦٠) .

وهذا الرأي يختلف عن رأي حسن صبري باشا بعدم دخول الحرب حتى لو بلغ الطليان القاهرة ، واذا كنا نعرف أن الأحرار الدستوريين كانوا يشتركون معه في الحكم وقد صوتوا معه ضد السعديين ، فان الأمر يحتاج الى تفسير . وفي الواقع أن قرار حسن صبري باشا بعدم دخول الحرب اطلاقا لم يعلن الا داخل مجلس الوزراء فقط ، ولم يكشف عنه الا الدكتور هيكل . وانما كان الرأي الذي أذاعه وحمله كتابه بقبول استقالة الوزراء السعديين ، هو أن « التريث أحجى وأخلق حين البت في مصائر البلاد وأقدارها ، حتى تنكشف خفايا النيات ، وتتأكد بوادر الغايات » (١٦١) . ومعنى ذلك أن حسن صبري باشا كان يتظاهر بأن سياسته هي نفس السياسة التي قررها البرلمان في ١٢ يونية وأكدها في ٢١ اغسطس ١٩٤٠ دون تبديل . ومن الطريف أن البرلمان نفسه لم يعلن عدوله عن هذه السياسة رسميا ، وقد ذهب في ذلك الى حد أن أكدها في ٢٥ ديسمبر ١٩٤٠ (١٦٢) . وعلى ذلك فان الرأي الذي أعلنه الدكتور هيكل كان يتفق مع الرأي الذي كان يجاهر به رئيس الوزراء، ولذلك فاننا نجد الدكتور هيكل يعلن في حديثه السالف الذكر أن رأيه ورأي حزبه هو رأي الوزارة ، « ورأي الوزارة هو ما أذاعه دولة رئيسها حسن صبري باشا من أن الحالة الحربية الحاضرة لا تدعو الى اعلان الحرب ، وانه يجب التأني والتريث ما دام الطليان لم يهاجموا خطوطنا الدفاعية

ولم يتوغلوا في الأراضي المصرية ولم يعتدوا على أهداف مصر العسكرية» .
ومع ذلك فلا يجب أن ننسى حقيقة مؤكدة هي أن حسن صبري باشا انما كان ينفذ سياسة القصر في عدم دخول الحرب مهما كانت الظروف ، وهذه السياسة لم تكن تلزم الأحرار الدستوريين الا بقدر بقائهم في الوزارة واستمرارهم في تحمل مسئولية الحكم .

أما رأي الحزب الوطني في مسألة اعلان الحرب فهو الرفض الصريح .
وقد عبر عن هذا الرأي ثلاثة من اقطابه هم : فكري أباظة ومحمد حافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعي . وكان فكري اباظة يستخدم مجلة المصور في مهاجمة رأي السعديين بدخول الحرب ، وفي احدى المقالات تساءلت الجريدة : « لماذا هذه الحماسة الفياضة ، والانجليز لم يطلبوا ذلك ولم يريدوه ؟ ولو كان من حقهم ، أو من مصلحتهم أن يطلبوه ، لما ترددوا ؟ »
ثم قالت : ان رئيس مجلس النواب (الدكتور أحمد ماهر) يعمل لحساب الشجاعة والشهامة وبذل الدماء في سبيل الأوطان . هذا جميل جـدا وواجب جدا ، « ولكن التكتيك الحربي قد يجعل هذه الشجاعة نكبة وكارثة لو دفع بها في غير محلها » . وعندما هاجم الدكتور احمد ماهر فكري أباظة لهذا الهجوم ، تراجع فكري اباظة قائلا : ان هجوم الدكتور أحمد ماهر على زملائه واخوانه وأنداده يقوم على أساس غير صحيح ، وهو انهم لا يريدون الحرب أصلا ، مع أنهم جميعا ينادون بالحرب ولكن عندما تتوافر شروط القرار الذي أصدروه (١٦٣) .

وقد تناول حافظ رمضان باشا المسألة من زاوية أخرى . ففي كتاب نشرته الأهرام بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٤٠ تساءل : « ما مصلحة مصر في أن يدفعها فرط الحذر والاحتياط الى أن تشهر الحرب على ايطاليا ، التي ما فتئت تعلن أنها لا تحارب المصريين ، وانما تقاتل أعداءها المتخذين من مصر حصنا يهاجمونها فيه ؟ ان مصر اذا أعلنت هذه الحرب ، بالرغم من هذه التأكيدات المتكررة ، وشاءت الأقدار بعد ذلك — لا سمح الله —

لن تنتصر ايطاليا ، فان مصر تكون قد أكسبتها حق الفتح الذي ينهار أمامه كل حق لنا في الاستقلال، ويبرر مسلك الدولة الفاتحة أن أرادت احتلال بلادنا أو ضمها الى مستعمراتها ، أو فرض غرامات عليها » • وقد رد الدكتور أحمد ماهر على هذا الرأي برأي قانوني مضاد ، فقد ذكر أن « حق الفتح لا يسقطه استسلام البلاد ، وانما هو على العكس يزيده قوة ، ويشعر المغيرين برضاء أصحاب البلد وترحيبهم بهم، على حين اذا قاومتهم البلاد ، فانما تستطيع أن تقول ان ذلك الفتح كان رغم ارادتها وكان قائما على القوة القاهرة التي لم يمكن دفعها » (١٦٣ م) •

ويعتبر موقف كل من الشيخ مصطفى المراغي ، واسماعيل صدقي باشا ، وعبد الرحمن الرافعي من أكثر المواقف صراحة وأقواها تعبيرا عن موقف سواد الشعب من الحرب الدائرة بين المعسكرين الاستعماريين ، فقد وصفها الشيخ مصطفى المراغي بأنها « حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل » (١٦٤) • أما صدقي باشا فقد كتب صراحة في الاهرام يقول : « ان ايطاليا في حرب مع انجلترا وليس مع مصر • ولنا أن نعتبر ، حتى مع افتراض مخالفة ذلك لحقيقة النوايا ، أن الاعتداء الواقع الأن هو حرب عدو لعدوه في أرض للغير يحتلها ، فادا ما تبين العكس ، وأوضحت ظروف الحال أن الاعمال الحربية قد اتخذت من الشكل ما يجعلها موجهة ضد مصر بالذات ، وهي تلك الصور التي حددها البرلمان تحديدا منذ عهد وزارة علي ماهر باشا ، اذن تكون الكرامة قد مست مساسا بليغا اذا نحن أحجمنا في هذه الحالة عن الاشتراك في الحرب • ولكن هذه الحالة لم تحدث بعد ، ولم تتخذ الاغارة الايطالية شكل الاعتداء على المدن المصرية والجيوش المصرية » (١٦٥) • ونلاحظ هنا أن صدقي باشا قد تجاهل عمدا الصورة الأولى من الصور التي حددها البرلمان في عهد علي ماهر باشا لدخول الحرب ، وهي توغل القوات الايطالية في الأراضي المصرية مبتدئة ، لان هذا الشرط كان قد تحقق فعلا !

وقد تناول عبد الرحمن الرافعي موقف مصر بين المعسكرين المتحاربين في تحليل طريف . فقد ذكر ان قوام ذلك الوضع هو « ان انجلترا قد اتخذت من مصر قاعدة حربية وبحرية لجيشها ولاسطولها ، وهي الان في حالة حرب مع ايطاليا ، وبالتالي قد اتخذت الدولتان من مصر ميدانا لقتالهما على غير ارادتنا . فاذا هاجمت ايطاليا انجلترا في هذا الميدان ، فليس بواجب علينا ان نحارب ايطاليا لهذا السبب ، لانه ليس مفروضا على دولة مستقلة ان تحارب دولة اجنبية لمجرد أن هذه الدولة هي ودولة اخرى قد اختارتا اراضيها ميدانا لقتالهما . وهب أن سويسرا مثلا قد اجتازت دولتان متحاربتان حدودها لكي تتخذاها ميدانا لقتالهما ، أيكون مفروضا عليها في هذه الحالة أن تحارب الدولتين كلتيهما او احداهما ؟. لا أظن أحدا يقول بذلك . انما يجب علينا ان نحارب ايطاليا اذا اعتدت على استقلالنا ، او اعتدت على الاهداف العسكرية المصرية المستقلة . اما اذا كان هجومها موجها الى الاهداف العسكرية البريطانية ، ولو كانت هذه الاهداف في جزء من ارض مصر ، فلا الوطنية ، ولا الالتزامات التي فرضتها المعاهدة على مصر تحتم عليها في هذه الحالة ان تحارب ايطاليا لرد هذا الهجوم » (١٦٦) .

. . .

فما هو موقف الانجليز من هذه المعركة الدائرة بين السياسيين المصريين حول دخول مصر الحرب ؟ وهل تخلوا عن رغبتهم في اشتراك مصر في الحرب ؟ وهل قبلوا بسهولة عدول حسن صبري باشا عن السياسة التي قررها مجلس النواب في ١٢ يونية ، وأكدها في ٢١ اغسطس بوجوب دخول مصر الحرب في حالة توغل الجيوش الايطالية في الاراضي المصرية ؟. لقد أورد الدكتور هيكل الحجج التي ساقها حسن صبري للسلطات البريطانية لاقناعها بعدم دخول مصر الحرب ،

وهي على النحو الآتي : أولا ، ان عدم اعلان مصر الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والايطاليين الجوية ، حرصا منهم على استبقاء اعتقادها بصحة ما صرحوا به من احترامهم لاستقلالها • ثانيا ، ان أهم ما يعني العسكريين البريطانيين من مصر أن تظل قاعدة حربية آمنة مطمئنة • فلو أن غارات الألمان والايطاليين الجوية أصابت الشعب المصري في مدنه وقراه ، لخيف اضطراب المصريين وبرمهم بالانجليز وقيامهم ضدهم • أما أن تبقى هذه الغارات الالمانية والايطالية موجهة للأهداف الحربية البريطانية وحدها ، فذلك أمر لا يثير الشعب المصري بحال ، بل يستبقيه في طمأنينة ويوفر على القوات البريطانية مؤونة التفكير في انتقاض هذا الشعب ، وما يمكن أن يواجه به الانتقاض • ثالثا ، ان القوات المصرية في الصحراء الغربية وعلى قناة السويس ، سوف تؤدي الواجب الذي عهد به اليها ، بالاتفاق بين القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصري ، فستحمي المنشآت العامة ، وتصد المغيرين على الصحراء في الأماكن التي تعسكر فيها ، وتدفع الغارات عن قناة السويس (١٦٧)•

وقد ذكر الدكتور هيكل أن حسن صبري أخبره بأن الانجليز اقتنعوا بهذه الحجج في ابقاء مصر دولة غير محاربة (١٦٨) • كما ذكر الدكتور أحمد ماهر في خطابه يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٠ انه سمع من حسن صبري أن الانجليز تركوا لمصر تقدير الموقف واتخاذ ما تراه في شأن الحرب (١٦٩) • وقد أثبتت المراسلات السرية بين لامبسون وحكومته صحة هذا الكلام • فقد كتب لامبسون في ٨ اكتوبر ١٩٤٠ يقول أن رأي القيادة البريطانية العليا في الموقف حتى ذلك الوقت هو أن « مصلحتنا المباشرة » تكمن في امتناع مصر عن الاشتراك الفعلي في الحرب ، حتى لا يجر ذلك الى قصف الايطاليين القاهرة « ويورطنا » بالتالي في اجراءات أمن واسعة النطاق (١٧٠) •

على أن الحكومة البريطانية لم تكن من هذا الرأي على الدوام •

فلم تكد تعلم بنجاح الجنرال « أوكونور » في الصحراء الغربية واستيلائه على « سيدي براني » ، حتى كتب اللورد هاليفاكس الى السير لامبسون يوم ١٠ ديسمبر ١٩٤٠ يقول : « بالنظر الى الموقف العسكري ، فقد تراءى لي أن هذه اللحظة قد تكون مناسبة لحمل الحكومة المصرية على اعلان الحرب ، الذي سوف تكون له أصداء طيبة في جهات اخرى » (١٧٠ م) • ثم عزز رأيه ببرقية اخرى يوم ١٢ ديسمبر أوضح فيها أن دخول مصر الحرب سوف يجعلها تتحمل مسئولية أكبر في الدفاع عن نفسها وبالتالي تتفرغ قواتنا للعمل في ميادين اخرى عند الضرورة (١٧١) •

على أن السير لامبسون رد عليه قائلا انه تشاور مع القائد العام لقوات الشرق الأوسط ، وان وجهة نظرهما المشتركة هي ان ذلك الوقت ربما كان أسوأ الأوقات للضغط على الحكومة المصرية لاعلان الحرب ، لأن مثل هذا الاعلان ، في الوقت الذي يطرد فيه الغزاة من الأراضي المصرية ، قد يثير تعليقات تجرح مشاعر المصريين ، وقد يجر الى هجوم جوي ايطالي • وفضلا عن ذلك فمن الزاوية السياسية فان اعلان مصر الحرب سوف يجعلها تشعر بأن لها الحق في التقدم بمطالبها الى مؤتمر الصلح ! وهذه المطالب قد تسبب احراجا ، وقد تشترط الحكومة من الان شروطا • وقال لامبسون ان رئيس الوزراء المصري والحكومة المصرية يبدون الميل لمساعدتنا على متابعة الحرب ، ففي استطاعتهم مثلا ارسال قوات مصرية متحركة وسفن مصرية للمساعدة في اعادة الأسرى الايطاليين ، ولكن قد يكون من الصعب اقناع رئيس الوزراء بدخول الحرب في الوقت الراهن • وانتهى لامبسون الى القول بأنه اذا رأى اللورد هاليفاكس أن الاثر الطيب لاعلان مصر الحرب في البلاد الأخرى سوف يفوق المساوىء التي ذكرها ، فقد تستجيب الحكومة المصرية لمطلب اعلان الحرب بدون معارضة شعبية كبيرة ، ولكن ذلك غير مؤكد ،

وفوق ذلك فقد تحاول وضع شروط من الأن (١٧١ م) • وقــد انتهت المسألة عند هذا الحد •

ويبقى اذن ما اذا كان لقرار مصر بعدم دخول الحرب أي تأثير على مجرى الحرب أم لا ؟• وقد أجاب « نيومان » على هذا السؤال بالشك• فقد ذكر أنه فيما يختص بالغارات الجوية الايطالية والألمانية ، فان هذه الغارات لم يكن يحكمها احترام الدولتين للقانون الدولي ، أو خوفهما من أن تعلن مصر الحرب • وأما فيما يختص بمساعدة مصر الحربية ، فان مجرى الحرب في الصحراء الغربية لم يكن ليتأثر بمثل هــذه المساعدة التي كان يمكن لمصر تقديمها ، لأنه سواء أعلنت مصر الحرب على المحور أو لم تعلنها ، فقد كان واضحا أن الدفاع عنهــا ومحافظة بريطانيا على مركزها في الشرق الاوسط لم يكن ليصبح ممكنا الا بمدى مسانــدة السياسة المصرية لآلة الحرب البريطانية (١٧٢) •

وهذا التحليل الذي ذكره « نيومان » صحيح فيما يختص بتأثــير مساعدة مصر الحربية على مجرى الحرب • ولكنــه خاطىء فيما يتصل بالغارات الجوية • فمن الثابت أن الغارات الجوية الايطالية والالمانية على مصر كانت تستهدف بالدرجة الاولى الأهداف العسكرية البريطانيــة • واذا كانت المباني والمنشآت في المدن المصرية قد أصيبت بسبب هذه الغارات ، فلأن الاهداف العسكرية البريطانية كانت منتشرة ومتغلغلة بين هذه المباني والمنشآت • لذلك فمما لا شك فيــه أن قرار مصر بعــدم الاشتراك في الحرب ، قد أعفاها من ضريبة باهظــة كانت ستتقاضاها قاذفات المحور حتما من مدنها وقراها ومنشآتها العمرانية والاقتصاديــة ــ عدا ما كان على مصر أن تدفعه بسخاء مــن أرواح بنيها في ساحات القتال لغير ما هدف من تحرر او استقلال • وكل ذلك في الوقت الذي لم يكن اشتراك مصر في الحرب ليؤثر علــى مجراها أو علــى نتيجتها المعروفة وهي انتصــار الحلفاء •

٢ ـ حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

١ ـ المقاومة السرية أثناء الحرب

انتهت المعركة حول دخول مصر الحرب بانتصار فكرة عدم دخولها، للعوامل التي تقدم ذكرها ، واستعيض عن ذلك بزيادة التعاون مع بريطانيا الى أقصى حد مستطاع • وقد ظلت هذه هي سياسة الحكومات المتعاقبة، حتى قدر لفكرة دخول مصر الحرب أن تتحقق على يد الدكتور أحمد ماهر نفسه ، ولكن في ظروف جد مختلفة ، ولعوامل خارجية بحتة •

وفي الفترة التي كانت تدور فيها هذه المعركة ، والى آخر يناير ١٩٤٢ ، أخذت تتجمع الأسباب والعلل التي أدت الى وقوع حادث ٤ فبراير المشهور • وكان بعض هذه الأسباب داخلي ، كنشاط المعسكر الموالي للمحور ضد بريطانيا ، وكتخلخل الجبهة الداخلية تحت وطأة الظروف الاقتصادية والسياسية ، وبعضها خارجي يتصل بالموقف الحربي على حدود مصر وفي مناطق العالم الأخرى ، ولكنها جميعا تضافرت على خلق الموقف الذي أدى الى اعتداء بريطانيا على استقلال مصر في التاريخ المذكور •

ولقد رأينا كيف كشفت المعركة السالفة الذكر عن وجود ثلاث فرق تمثل ثلاثة مواقف : الفريق الأول ، فريق السعديين ، وكان موقفه دخول الحرب فورا • والفريق الثاني ، فريق الوفد ، وكان موقفه قبول دخول مصر الحرب في الظرف المناسب بشرط وعد بريطانيا بالاستجابة للمطالب التي تضمنتها مذكرة الوفد في اول ابريل ١٩٤٠ • أما الفريق الثالث ، فهو فريق الوزارة ، وكان موقفه الفعلي عدم دخول الحرب ، « حتى

لو أن الايطاليين بلغوا القاهرة » ـ ولكنه كان يتظاهر بأن السياسة التي أقرها البرلمان في ١٢ يونية ١٩٤٠ ، وعاد فأكدها في ٢١ اغسطس ، ثم أكدها في ٢٥ ديسمبر ، هي سياسته ، وهي السياسة التي تقضي بتنفيذ المعاهدة والدفاع عن الوطن •

والى جانب هذه الفرق الثلاث التي كانت تضمها في الحقيقة جبهة واحدة أو معسكر واحد هو معسكر الديموقراطية ، كان هناك معسكر آخر على رأسه القصر موال للمحور ، ويضم كافة القوى الفاشية والدينية والعسكرية وبعض الشخصيات ذات الصلة بمصالح القصر ومصالح المحور ، وجماعة علي ماهر باشا الذي انضم الى معسكر المحور بعد طرده من الحكم على يد الانجليز ـ وكان نشاط هذا المعسكر أحد الاسباب التي أدت الى وقوع حادث ٤ فبراير •

الاخوان المسلمون

وفيما يختص بالاخوان المسلمين ، فلقد رأينا صلتهم الوثيقة بعلي ماهر باشا الذي رأى الاعتماد عليهم بعد أن توترت العلاقات وساءت بينه وبين حزب مصر الفتاة بسبب البنداري باشا • وكانت وزارة علي ماهر باشا مناخا طيبا للاخوان المسلمين نمت فيه حركتهم في أحلك الظروف والأوقات • ومع أن حسن البنا فشل في الاستيلاء على قيادة الجيش المرابط والسيطرة على وزارة الشئون الاجتماعية في عهد علي ماهر باشا ، الا أنه استطاع في عهد هذه الوزارة نفسها تطوير جيشه الخاص (فريق الرحلات) تحت ستار الكشافة • فكما يقول محمد شوقي زكي ، بدأ حسن البنا يفكر جديا في عام ١٩٤٠ في الانضواء رسميا تحت تشكيل النظام العام لجمعية الكشافة ، حتى تستفيد هيئة الاخوان المسلمين ، وفريق الرحلات على الاخص ، من التسهيلات والمزايا التي

تستفيد بها الفرق من تسجيلها رسميا بالجمعية ، والاستفادة أيضا من وجود بعض شباب الاخوان الذي يعمل رسميا بالجمعية أو خارجها في محيط الحركة الكشفية ، وقد تكون مجلس أعلى للجوالة من سبعة أعضاء وعلى رأسهم حسن البنا ، وعين الصاغ محمود لبيب مفتشا عاما ، وهو ضابط بالجيش • وبدأ المجلس بافتتاح مدرسة للمدربين خرجت ٣٥ مدربا بعد شهرين على أيدي صفوة من رجال الكشف ، وتكونت المجموعات في محيط القاهرة مبدئيا ، وأشرف عليها هؤلاء المدربون ، وبعد نجاح المشروع في القاهرة بدىء بتنفيذه في الاسكندرية ، ثم أخذ ينشر في أحضان الريف • وتحت هذا الستار المشروع بلغ تعداد الجوالة عند نهاية الحرب ٤٥٫٠٠٠ جوال (١٧٢ م) •

ومن الطريف أن قانون الكشافة كان يحظر حظرا باتا على الكشافة ان تنتمي الى جماعات سياسية أو دينية ، كما أن القانون الذي أصدره محمد محمود باشا في ٨ مارس ١٩٣٨ كان يحظر الجمعيات أو الجماعات التي يكون لها ، سواء من حيث تأليفها او عملها أو من حيث تدريب أعضائها أو نظامهم أو زيهم أو تجهيزهم ، صورة التشكيلات شبه العسكرية (١٧٣) • وبمعنى آخر أن جوالة الاخوان المسلمين كانت ضد القانون العام والخاص على السواء ، ومع ذلك فقد سمح ببقاء هذا الجيش وقت الحرب، في الوقت الذي طبق فيه هذا القانون على فرق القمصان الزرق وفرق القمصان الخضر لمصر الفتاة •

ولقد كانت الخطوة الطبيعية التالية هي الحصول على الأسلحة • وهناك شاهد عيان على أن هذه العملية كانت تتم في المراحل الأولى من الحرب ، هو أنور السادات • فقد أورد أن حسن البنا كان في ذلك الوقت المبكر يجمع السلاح ويشتريه ويخزنه ، ولكنه لم يكن يطلع أقرب الناس اليه من كبار الاخوان المسلمين ، وانما كان يستعين في هذه العمليات باخوان من الشبان الصغار • وقد ذكر أنه عرف ذلك حين كان يجلس

مع البنا في يوم من الايام ، فدخل عليه جندي متطوع يحمل في يديه صندوقين مغلقين ، ولما رآه أُجفل ، ولكن البنا أمره بأن يفتحها ، وكان فيهما عشرات من أنواع المسدسات (١٧٤) ٠

وهذه الواقعة اذا أضفنا اليها وجود الصاغ محمود لبيب على رأس الجوالة في ذلك الحين ، فاننا يمكن ان نخرج منها بحصيلة أن التنظيم السري للاخوان قد نشأ في ذلك الوقت، ذلك أن الصاغ محَمود لبيب ـ كما تكشف من محاكمات الاخوان عام ١٩٥٤ ـ كان صاحب الفكرة في تكوين هذا النظام (١٧٥) ٠ وفي الواقع أن النظام الذي وضع للجوالة كان يجعل الانتقال منها الى النظام السري تطورا تدريجيا وطبيعيا ، لان الجوال لم يكن ليصبح جوالا الا اذا أقسم يمينا ، والا اذا بايع على السمع والطاعة ، والا بعد تدريبات وتمرينات وامتحانات ينتقل منها من مرحلة الى مرحلة ، ومن طور الى طور ٠ ولقد صور عبد المجيد أحمد حسن ، قاتل النقراشي باشا ، هذه النقطة جيدا حين قال ، في أثناء محاكمته ، بأن انتقاله من الجوالة الى النظام الخاص (التنظيم السري) قد تم دون أن يحس بأن تغييرا كبيرا قد طرأ عليه (١٧٦) ٠ وقد حدد محمد خميس حميدة ، نائب مرشد الاخوان المسلمين ، نشأة هذا النظام بأنه كان « حوالي سنة ١٩٤٢ أو قبل كده » (١٧٧) ، وهو تاريخ يناسب مجرى الأحداث التي نحن بصددها ٠

على كل حال ، فان عين الانجليز لم تغفل عن حسن البنا ، وقد ملكوا يدا أكثر حرية وانطلاقا في عهد حسين سري باشا بالذات ، فبايعازهم صودرت مجلتا التعارف والشعاع الأسبوعيتان ومجلة المنار الشهرية ، ومنع طبع أي رسالة من رسائل الاخوان المسلمين أو اعادة طبعها ، وأغلقت مطبعتهم ، وحرم على الجرائد أن تذكر شيئا عنهم ، كما منعت اجتماعاتهم (١٧٨) ٠ ثم ابلغت السلطات البريطانية حسين سري باشا أن حسن البنا يعمل في أوساط جماعته لحساب ايطاليا ، ورغبت اليه في

العمل على الحد من نشاطه ، فنقله حسين سري باشا الى الصعيد ، ولكنه لم يلبث أن اضطر الى اعادته ــ أغلب الظن ــ بتدخل الملك فاروق ، الذي استخدم في ذلك بعض نواب الاحرار الدستوريين للضغط واثارة الموضوع في البرلمان (١٧٩) • على ان السلطات البريطانية لم تلبث ان عادت فطلبت اعتقال البنا وأحمد السكري وعبد الحكيم عابدين وكثيرين من الاخوان ، فقبض على البنا وأحمد السكري في ١٩ اكتوبر ١٩٤١ ، كما قبض على عبد الحكيم عابدين وغيره من الاخوان المسلمين وأودعوا معتقل الزيتون • ولكن حسين سري باشا اضطر في هذه المرة ايضا الى الافراج عن حسن البنا وأحمد السكري في ١٣ نوفمبر ، كما افرج عن عبد الحكيم عابدين (١٨٠) • ونرجح أيضا أن ذلك تم بايعاز من الملك فاروق الذي استخدم في هذه المرة السعديين ، بعد أن تحسنت علاقته بهم لاقلاعهم عن فكرة دخول الحرب واشتراكهم لذلك في وزارة حسين سري باشا ، فقد ذكر أحمد حسين ، في مرافعته في قضية مقتل النقراشي باشا ، أن حامد جودة ، وزير التموين السعدي ، زار الشيخ حسن البنا في معتقله قبل الافراج عنه بأيام ، وجلس معه عدة ساعات ، وأعلمه أنه يعمل على الافراج عنه • وكان أحمد حسين في تلك الاثناء معتقلا في نفس المعتقل مع البنا (١٨١) •

ومما يشير أيضا الى أن الافراج عن حسن البنا لم يكن بفضل الضغط البرلماني وحده ، وانما كان بتدخل القصر بكل ثقله ، أن هذا الضغط البرلماني لم يفلح وحده في الافراج عن احمد حسين او محمد صبيح أو غيرهما من زعماء مصر الفتاة ، لأنه كان يفتقر الى هذا التدخل• فقد طلب الشيخ عبد الرحمن الرافعي من وزير الداخلية البحث في المسائل المنسوبة الى أحمد حسين وابراهيم زيادة وابراهيم طلعت ومحمد صبيح وغيرهم والتعجيل بتقديمهم الى المحاكمة في حالة ثبوت اداناتهم (١٨٢) ولكن الحكومة لم تعر هذا الطلب أية أهمية ، وظل احمد

حسين وأعضاء مصر الفتاة معتقلين الى نهاية الحرب •

وكان الانجليز على كل حال يشعرون بدور القصر في الافراج عن حسن البنا • ففي كتاب «كيرك» : «موجز تاريخ الشرق الاوسط» ، تحدث عن مسئولية الاخوان عن تيار الدعاية للمحور والكراهية لبريطانيا الذي اجتاح البلاد في خريف سنة ١٩٤١ ، وقال انه عندما وافقت الوزارة على ما طلبه الانجليز من اعتقال حسن البنا ، لم تلبث أن اطلقت سراحه بعد بضعة ايام ، وكان ذلك على مايظهر « بضغط القصر الذي ساد الاعتقاد بأنه يمده بعونة سخية » (١٨٣) • وقد وافقني الأستاذ محمد صبيح في لقائي به يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ على أن حماية فاروق للاخوان المسلمين وتخليه عن أحمد حسين ورفاقه أيام الحرب كان عاملا هاما في انقلاب رئيس حزب الفتاة عليه بعد الحرب •

وواضح أن فاروق كان قد أخذ يدرك أن المستقبل للاخوان المسلمين، الذين كانت الدلائل تشير الى أنهم سوف يصبحون تكتلا شعبيا من الدرجة الأولى يمكن استغلاله في مقاومة الوفد ، على العكس من حزب مصر الفتاة الذي أثخنته المعارك التي خاضها ضد جميع القوى السياسية في مصر ، وبخاصة ضد علي ماهر باشا • ومن الواضح أن علي ماهر باشا كان صاحب الفضل في اقناع فاروق بالانصراف عن حزب مصر الفتاة الى الاخوان المسلمين الذين كانوا يمدونه بتأييدهم، فبالاضافة الى أن فاروق كان قد أسلم قياده لعلي ماهر باشا بعد خروج البنداري من القصر ، وقد ظهر ذلك في اسناده رياسة الوزارة اليه في ١٨ اغسطس ١٩٣٩ ، فان خروج علي ماهر باشا من الحكم على يد التبليغ البريطاني في ١٩ يونية ١٩٤٠ قد وثق ما بينه وبين مولاه لحد كبير بسبب عدائهما المشترك للانجليز ، وسوف تلعب هذه العلاقة دورا هاما في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ •

فما هو نشاط حزب مصر الفتاة في هذه الفترة قبل القبض على زعمائه ؟• لقد رأينا كيف وقف هذا الحزب عندما أعلنت الحرب موقفــا خاصا ينادي باعلان الحرب الهجومية على ألمانيا ! وقد تمكن بفضل هذا الموقف المتطرف في الولاء للانجليز من تجنب مصادرتهم لنشاطه طــوال عامين تقريبا من بداية الحرب ، وخصوصا بعد أن تخلى عــن اسمــه واستبدل به اسم « الحزب الوطني الاسلامي » • وكان هــذا الموقف محل تنويه الصحف البريطانية ، حتى أن جريدة الايفننج نيوز الانجليزية استشهدت به ــ بعد عام من اندلاع نيران الحرب ــ في مقــام التدليل على ولاء الدول الاسلامية لبريطانيا ، فقالت : « وقد صرح زعماء جماعة مصر الفتاة بأنهم ضد النازي ، وأنهم يؤيدون البريطانيين ، وأن غرضهم اعزاز شأن الاسلام » ، ثم ابرزت الجريدة أن هذه الجماعة « تضم أناسا من جميع الطبقات » (١٨٤) •

ويتضح مما أورده أحمد حسين في قصته «الدكتور خالد» ، والتي تحوي مذكراته الشخصية ــ كما روى لي محمد صبيح ــ أن الحزب أخذ يعد نفسه للعمل ضد الانجليز بعد سقوط فرنسا ، وحين كان متوقعا هزيمة انجلترا (١٨٥) • وقد أورد محمد صبيح في كتابه الهام « صفحات من الحرب العالمية الثانية » ، ان الحزب أخذ في تلك الأثناء يجمــع الأسلحة من كل مكان ، ويشتريها عــن طريــق الأعراب مــن القوات الانجليزية ويخزنها • وكان يحصل على الأموال التي يشتري بها السلاح ويدبر المخابيء ويعد المنشورات ويزاول بها نشاطه من مصدرين : الأول ما يجود به المصريون من أنصاره، والثاني ما يأتي عن طريق الانجليز أنفسهم • فيذكر أن في أثناء الحرب كثر الرواج ، وزادت النقود فــي أيدي الناس ، وكان في وسع العامل العادي أن يعطي جنيها من ايراده

كل شهر دون أن يتأثر أو يضار به • وفي الوقت نفسه فان مخـابرات الانجليز كانت قد حسبت أن في وسعها شراء الحركات الوطنية بالمال ، فكانت تبعثره هنا وهناك، وكان يخص حزب مصر الفتاة جانبا منه، فكان يذهب في عمليات شراء السلاح (١٨٦) •

وكانت أول جناية عسكرية من نصيب مصر الفتاة ، فقد قبض على الشيخ توفيق الملط وهو متوجه الى أسيوط لتنظيم المقاومة فيها وجمع الأسلحة والذخائر وقطع مواصلات الصعيد وقت القيام ضد الانجليز ، ولكنه ضبط في محطة الجيزة ومعه بعض الديناميت وطرف من الخطة، وقدم الى المحاكمة بتهمة احراز ديناميت لأغراض ثورية (١٨٧) •

وعلى كل حال ، فيروي أحمد حسين في قصته « الدكتور خالد » انه أعد خطة للعمل ضد الانجليز في اللحظة التي يشرع فيها الألمان فـي الهجوم على الجزر البريطانية ، وتقوم على الاستفادة من الحالة النفسية التي يكون فيها الشعب في تلك اللحظة، في تفجير ثورة شاملة • وتتلخص الخطة في ايفاد بعض المنظمين المسلحين بالمسدسات الى القرى المحيطة بمراكز الأقاليم ، والاستيلاء على البنادق والذخيرة الموجودة في سلاحليك القرية القائم في بيت كل عمدة ، ثم حشد أهالي كل قرية للزحف على المراكز ، التي سيكون بها هي أيضا في تلك الأثناء بعض المنظمين الآخرين للقيام بهجوم مماثل • وبعد الاستيلاء على المراكز يعلـن الثوار مباشرة السلطة باسم « قيادة الشعب الثورية » •

ونظرا لأن عدد المراكز التي يمكن أن تقوم فيها هذه الحركة يتوقف بطبيعة الحال على عدد المنظمين الذين يمكن حشدهم ، فلذلـك اتصل أحمد حسين بالشيخ حسن البنا وعقد معه اجتماعا حضره مصطفى الوكيل وأحمد السكري للاستفادة بالامكانيات الكبيرة لدى الاخوان والشباب الكثير العدد الملتف حول لوائهم • على أن الشيخ حسن البنا ، بعد أن ناقش الخطة ، تبين له عـدم صلاحيتها لسببين ذكرهما لأحمد حسين :

أولهما ، أن بنادق الخفر التي تطلق الخرطوش لا تصلح كبسلاح يشهر في وجه الانجليز • ثانيا ، ان الخطة تفتقر الـى المال الذي لا يجب أن يقل عن مائتي الف جنيه • وهذان الشرطان لم توفرهما الخطة • وقال البنا : اننا لا نبحث عن مغامرة قد تخيب وتفشل ، وانما نعد أنفسنا لعمل قوي ناجح ، لأن الفشل يكون كارثة لا على حركتنا أو مصر فحسب ، بل على العالم الاسلامي كله (١٨٨) •

وعلى كل حال ، فان موقف حزب مصر الفتاة لم يلبث ان انكشف عندما اندلعت ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق في مايـو ١٩٤١ • فقد انضم اليها فورا مصطفى الوكيل الذي تصادف وجوده هنـاك في ذلك الحين استاذا بكلية المعلمين ببغداد ، وأذاع بيانا في الراديو باسم رئيس الحزب يعلن فيه تأييده للثورة (وكان دور رئيس الحزب في هذا البيان أنه سمعه فقط !) ثـم انضم مصطفى الوكيـل متطوعا بالجيش العراقي • ولما فشلت الثورة وهرب الكيلاني والمفتي من العراق ، سافر معهما وظل ينتقل معهما من قطر الى قطر ، والانجليز يلاحقونهم باحتلال هذه الأقطار ، حتى استقر بهم الحال في برلين (١٨٩) •

وبطبيعة الحال وبسبب موقف مصطفى الوكيل ، فقد قبض علـى أحمد حسين بعد مطاردة طويلة اختفىفيها عن الانظار ، وأودع المعتقل ومعه محمد صبيح وحسن جريو وحسن سلومة وتوفيق الملط وابراهيم طلعت وزكريا حنفي والزيادي وفتحي أبو الوفا وغيرهم ولم يفرج عنهم الا في نهاية الحرب في عهد حكومة الوفد (١٩٠) •

الجماعات السريـة

في تلك الأثناء كانت روح الكراهيـة للانجليز والاعجاب بالألمان تحرك نفرا من صغار الشباب البعيـد عن الأحزاب التقليديـة والفرق

الفاشية ، الى العمل منفردا في شكل جماعات مستقلة . وأهم هذه الجماعات جماعة حسين توفيق التي تحدث عنها وسيم خالد في مذكراته ، وروى أنها نجحت أثناء الحرب في احراق ما يقرب من ثلاثين عربة من عربات الجيش الانجليزي وبعض منازلهم ، وقتلت عددا من الجنود الانجليز (١٩١) .

ومن هذه الجماعات أيضا جماعة كمال الدين رفعت ، وكانت تضم صلاح الدسوقي وحسن التهامي ومراد غالب وكمال حسنين وطلعت يوسف وأحمد الروزنامجي ، وتربط أفرادها أواصر الصداقة منذ عام ١٩٣٨ في مدرسة القبة الثانوية . وكان لهذه الجماعة مع الجنود الانجليز ــ كما يقول كمال الدين رفعت في مذكراته ــ معارك كثيرة شهدتها شوارع مصر الجديدة والقاهرة ، من اعتداءات باليد عليهم واغتيالهم ، حتى الهجوم على معسكراتهم بضواحي القاهرة . وقد قامت جماعة أخرى من طلبة الثانوي ، تربطها صلة قرابة وصداقة بجماعة كمال الدين رفعت وعلى علم بنشاطها ، وتتكون من ضياء حسنين (شقيق كمال حسنين) واسماعيل مرزوق ورؤوف أسعد بالهجوم على معسكر للانجليز بالهرم ، واستولت على بعض الأسلحة (١٩٢) . على أنه من الواضح أن نشاط هذه الجماعات كان نشاطا محدودا لحد بعيد ، ولم يكن له أي أثر عام . ولا يوجد دليل على أن الانجليز قد أخذوه على محمله السياسي الوطني ، وربما اعتبر من حوادث السطو العادية وجرائم الاغتيال .

ضباط الجيش

فما هو موقف ضباط الجيش في ذلك الحين ؟. ان الحقيقة الثابتة هي أن هؤلاء الضباط ، بما فيهم الضباط الأحرار ، كانوا يؤيدون فاروق بكل قوتهم . وتأييد ضباط الجيش لفاروق يرجع لعدة أسباب :

أولها ، تبعيتهم المباشرة للتاج • فلقـد رأينا كيف خاض فاروق معركة حامية مع حكومة الوفد حول اليمين التي يحلفها الضباط ، حين أرادت أن تغير صيغة هذا اليمين بحيث تكون الطاعة للدستور ويكون الاخلاص للملك ، فلما أقيلت وزارة الوفد ، وبعد أن مضت أيام قليلـة ، أقيمت حفلة كبيرة حلف فيها الضباط اليمين للملك بصيغتها القديمـة ، وتوجه الملك بعدها الى الجامع الأزهر ، وفي رفقته كبار الضباط ، حيث أدى معهم فريضة الجمعة • وكتبت « البلاغ » تفاخر باتمام هذا العمل الذي كانت تعارض فيه حكومة الوفد ، وتقول : « لقـد تمت يمين الجيش ، وتمت الصلاة في الجامع الأزهر في يوم واحـد • ولولا خطل الوزارة النحاسية لتمت هذه وتلك قبل ثلاثة أشهر » (١٩٣) • وقد تكرر ذلك في العام التالي ، حين أراد فاروق استغـلال قضية فلسطين للترويج لفكرة الخلافة • فقد ذهب الى جامع قوصون ومعه عدد كبير مـن الضباط ، وهناك أم المصلين الذين كان فيهم الأمير فيصل آل سعود وشقيقه الأمير خالد والأمير سيف الاسلام الحسن ، ثم هتف الضباط بحيـاته خليفة للمسلمين (١٩٤) •

أما السبب الثاني ، فهو موقف فاروق مـن كادر الموظفين الذي أرادت وزارة محمد محمود باشا تطبيقه علـى ضباط الجيش • وكانت هذه المحاولة قد قوبلت بمعارضة شديدة مـن الضباط ، لأنهـا تهبط بمرتباتهم بنسبة الربع تقريبا • وحدثت حوادث تذمر في الجيش تمثلت في طلبات ومذكرات تقدم بها الضباط ، ومن بينهـا مذكرة أعدتها لجنة مكونة من ٤١ ضابطا علـى رأسهم اسلام باشا والزيدي باشا ، تضمنت ما وصف بأنه الحد الأدنى من الطلبات التي لا يقبل تعديلا • وهنا قدم حسن صبري باشا ، رجل القصر المعروف ، استقالته من الوزارة تأييدا للضباط ، ولأن الوزارة رفضت تطبيق كادر خاص على الضباط بالجيش• وكانت هذه الاستقالة المسببة سببا في عدول الوزارة عن تطبيـق كادر

الموظفين على ضباط الجيش ، ووضع كادر خاص لهـم (١٩٥) • وكان الغرض من هذه الحركة التي قام بها القصر مـن ناحية ايعـازه لحسن صبري باشا بتقديم استقالته واثارة ضجة حول الموضوع ، هو أن يشعر الضباط أن القصر هو النصير لهم دون الأحزاب القائمـة في الحكم ، لينصرفوا الى تأييده دون تحفظ • وهذا ما حصل فعلا ، ففي يـوم ٣ فبراير ١٩٣٩ أعلن فكري أباظة في المصور بالحرف الواحد ، أن الجيش « ارتمى في أحضان عابدين » ، واعتبر ذلك في الظروف الدولية القائمة، مع تذمر فئات الشعب وسخطها على حكومة محمد محمود باشا ، مـن الأسباب التي تجعل الحكومة غير صالحة لمواجهة الخطر الدولي •

أما السبب الثالث ، فهو موقف فاروق المناوىء للانجليز ، ومنازعاته مع السفير البريطاني • فقد كان من الطبيعي أن ينحـاز ضباط الجيش ، خاصة صغارهم ، بحكم حماسهم الوطني ، للملك الشاب الذي يقـاوم السيطرة الأجنبية ويحرص على تأكيد السيادة القومية • وكانت جرائد القصر ، وعلى رأسها جريدة « مصر الفتاة » ، تبرز هذا الصراع علـى صفحاتها للمتاجرة به في سوق التأييد والمناصرة •

هذه العلاقة بين ضباط الجيش والقصر ، كان لا بد أن يكـون لها انعكاساتها علـى موقف ضباط الجيش مـن بريطانيا إبان الحرب • ويقسم الدكتور محمد أنيس ضباط الجيش في ذلك الحـين ، وبحق ، الى فئتين : الأولى ، هي فئة الضباط العظام ، وهؤلاء يرى أنهم مـن أعـوان الانجليز في جملتهم (١٩٦) • ويرجـع ذلك لسببين هامين : الأول ، أن هؤلاء الضباط كانوا يخافون على مناصبهم أن تطوح بهـا اشارة بريطانية ، فكانـوا حريصين علـى ابداء كـل مظاهر التعـاون والخضوع ، والثاني ، ان هؤلاء الضباط كانوا من رجال المدرسة القديمة الذين تربوا على الولاء لبريطانيا والاعتراف لها بالهيمنة والقوة •

أما الفئة الثانية من ضباط الجيش ، فهي فئة الضباط الصغار الذين

دخلوا الكلية الحربية في أعقاب معاهدة ١٩٣٦ وبعد حركة التوسع في الجيش التي زادت بعد قيام الحرب • فقد أتاح هذا التوسع لعدد ممن ينتمون لأبناء الأسر المتوسطة والصغيرة دخول الجيش كضباط ، وهؤلاء الضباط كانوا بحكم أصولهم الاجتماعية عناصر وطنية وشعبية شديدة الحماس لقضية تحرير بلادهم والادراك بمسئوليتهم في هذا التحرير ، وبالتالي فهي عناصر كارهة للاحتلال البريطاني (١٩٧) •

من هذه الفئة الأخيرة نشأ التجمع الجنيني الاول للضباط الاحرار عام ١٩٣٨ ، في صورة مجموعة من الضباط الصغار الاصدقاء ، من بينهم جمال عبد الناصر وأنور السادات • وكان يجمع أفراد هذا التجمع شعور عميق بالكراهية للقواد الانجليز في البعثة العسكرية من جانب ، والكراهية لقوادهم المصريين الخاضعين للقيادات الانجليزية من جانب آخر ، « وشهدت تباب الشريف ، والنار الموقدة عليها ، عهدا مقدسا ربط مجموعة من الشباب الصغار لم يربطهم بعمل معين ، ولا بزمن محدد ، ولكن ربطهم بفكرة الحياة » (١٩٨) •

ويلاحظ على هذا التجمع الاول أنه (أولا) كان تجمعا حول فكرة، ولم يكن تجمعا حول عمل معين • يقول أنور السادات : « لم نكن نعرف على وجه التحديد ماذا سوف نعمل ، لقد كان هدفنا أن نقوم بدورنا في تخليص البلاد من جنود الانجليز ، ولم تكن الفرصة لذلك تسنح أثناء الحرب ، وقد سيطر الانجليز على كل مرفق من مرافقنا ، واحتلوا قواعدنا وطرق مواصلاتنا ، بل لقد كنا نحارب الى جانبهم أيضا » (١٩٩)•

ثانيا ـــ لم يكن خلع فاروق داخلا في اطار فكرة هذا التجمع ، أو حتى قريبا منها • بل ان الأمر كانعلى العكس ، فقد كان فاروق في ذلك الحين محل ولاء الضباط ، ورمز المقاومة في نفوسهم • وفي ذلك يقول السادات : « كان الملك في نظر الشعب ، وفي نظر الجيش أيضا ، شابا

وطنيا محبوبا » ، « وقد اعتبرناه فعلا رمزا لمصر » (٢٠٠) • وعلى ذلك فلا أهمية لما أورده الماجور سانسوم في كتابه «I spied spies» من أن الضباط كانوا « يكرهون فاروق ، ولكنهم يكرهوننا أكثر » (٢٠٠ م) • وتظهر هذه الحقيقة من رد فعل حادث ٤ فبراير في نفوس الضباط ، ففي الوقت الذي كانت الغالبية الساحقة من الشعب تظهر شماتتها في فاروق وفرحتها بتولي الوفد الحكم ، فقد « طاش صواب الضباط » — على حد تعبير أنور السادات — لهذه الضربة ، « وفي فورة الحماسة وعنف الشباب بدأت الاجتماعات تعقد علنا في نادي ضباط الجيش لمناقشة الموقف» (٢٠١)• وكان الجنرال ولسن هو الذي يعرف تأثير فاروق على الضباط في تلك الفترة ، وان رد الفعل في نفوسهم لهذا الحادث سوف يكون مختلفا عنه عند الشعب ، ولذلك فقد أحس « بالذعر » — على حد قوله — عند سماعه بهذا النبأ وهو في سوريا ، وخشي ان يكون لرد الفعل عند الضباط تأثير خطير على مجهود بريطانيا الحربي ، وذكر أنه لولا جهود ابراهيم عطاالله باشا رئيس الأركان لحدث ما لا تحمد عقباه (٢٠٢) •

أما الملاحظة الثالثة على هذا التجمع الاول ، فهو أنه لم يستمر طويلا ، بل تفرق سريعا • يقول أنور السادات : « مرت أيام قليلة كنا فيها لا نزال في فترة تكويننا الأول • واذا بالشيء الذي نسيناه جميعا يقع •• فان ضابط الجيش لا يستقر في مكان واحد طويلا ، وان هي الا لحظة مفاجئة ، حتى كنا قد تفرقنا شعاعا : واحد في الاسكندرية ، والثاني في طنطا ، والثالث في القاهرة ، والرابع في مرسى مطروح • وكانت الحرب اذ ذاك قد بدأت ، والأعصاب توترت ، ورأينا حلمنا الكبير يذوب ويتساقط كما تتساقط حبات الندى عالقة بزهرة ، أو تذوب في شعاع الصباح » • ونقل جمال عبد الناصر الى السودان ، وظل هناك عامين كاملين بين ديسمبر ١٩٣٩ وديسمبر ١٩٤١ (٢٠٣) •

والجزء الثـاني الخاص بالفترة التـي أعقبت تفرق هـذا التجمع الاول : فـي مذكرات أنور السادات ، مقتضب . فهو يذكر أنـه بعد استقالة علي ماهر باشا ، وفي شهر سبتمبر ١٩٤٠ ، وحينما كانت جيوش ايطاليا تغزو مصر ، صدرت الأوامر الى فرقته بالانسحاب مـن مرسى مطروح ومعها الفرقة المصرية الأخـرى ، وأن يتركا أسلحتهما للقوات البريطانية التي تقرر أن تنفرد بالدفاع عن المنطقة كلها . وقـد غضب الضباط لمسألة ترك الأسلحة ، ووضعوا خطة لاحتلال المرافق العامة في الطريق الى القاهرة وفرض حكومة علي ماهر باشا مرة أخرى . ولكن لأكثر من سبب تبين أن تنفيذ هذه الخطة لن ينجح الى النهاية ، فاكتفى بالعودة بجميع الأسلحة كاملة . وفي القاهرة التقى أنور السادات بجميع أصدقاء منقباد ، فيما عدا جمال عبد الناصر الذي كان فـي السودان ، وبدأت الاجتماعات تتوالى وتتركز للقيام بعمل كبير . وكان في خيالنا رجلان نريد أن نتصل بهما ، وأن نشركهما معنا في عملنا الكبير : علي ماهر ، صاحب البيان المشهور والاستقالة المدويـة . وعزيز المصري ، رئيس هيئة أركان حرب الجيش ، وهو الرجل الذي وقع اختيارنا عليه عندئذ ، لكي يقود ثورتنا . وحاولنا أن نتصل بعلي ماهر فلم نستطع ، وحاولنا أن نتصل بعزيز المصري ، فاستطعنا . ولكن اتصلنا في طريقنا اليه بالاخوان المسلمين أيضا » (٢٠٤) .

وهذا النص يكشف النقاب عن نقطـة أخرى هامة ، هي انسحاب الفرقتين المصريتين من مرسى مطروح . وكنا قد ذكرنا أن علي ماهر باشا قد أمر القوات المصرية بالارتداد الى هذا الموقع حتى لا تتورط البلاد في الحرب مع ايطاليا دون تدبر ، وان حكومـة حسن صبري باشا قد أقرت هذا الامر ، واتخذت قرارا بألا تخوض مصر الحرب الا اذا بلغ الطليان مرسى مطروح بحجة أن بـين السلوم ومرسى مطروح مسافـة شاسعة لم يحسب حساب الدفاع عنها ــ فلما قرر حسن صبري باشا ألا

يعلن الحرب على المحور حتى لو بلغ الطليان القاهرة ، وأقره الانجليز على ذلك ، ففيما يبدو أنه حصل أيضا اتفاق بينه وبين السلطات البريطانية على سحب القوات المصرية من مرسى مطروح الى القاهرة ، حتى تنفرد القوات البريطانية وحدها بالدفاع عن مصر • وكان الدفـاع عن هذه المنطقة ، كما يروي أنور السادات ، منقسما بين ثلاثة قطاعات : قطاعين بريين ، يحتلهما الجيش المصري ، وقطاع بحري يدافع عنه الانجليز • وقد أراد الانجليز ــ كما ذكرنـا ــ أن يترك الجنـود المصريون أسلحتهم للقوات البريطانية التي ستتولى الدفاع ، ولكن الضباط المصريين رفضوا الاذعان لهذا الأمر • وهذه القصة نصدقها ، لأنها تتفق مع ما ذكرناه من أن السلطات البريطانية سعت الى استرداد جزء من السلاح الذي زودت به الجيش المصري بعد أن قررت مصر عدم دخول الحرب ، وأن الحكومة المصرية رفضت هذا الطلب بناء على رفض الجيش المصري له •

على كل حال ، فيمكننا أن نستكمل المعلومات التـي يقدمها أنور السادات ، فيما يختص بلقاءاته مع الاخوان المسلمين أو عزيز المصري ، فان لدينا مصدرا آخر من الضباط الاحرار تتضح معالم هذه الفترة في ذاكرته بأكثر مما اتضحت في ذهن أنور السادات ، وهـذا الضابط هو قائد السرب حسن عزت ، الذي أصدر مذكراته في عام ١٩٥٣ ، بعد أن قدم لها عدد كبير من المدنيين والعسكريين ، منهم أنور السادات نفسه ، وعبد اللطيف البغدادي ، وخالد محيي الدين ، ومجدي حسنين ، وثروت عكاشة • يقول حسن عزت :

ذهب علي ماهر ، وحل محله حسين سري ، وكنا قـد ألفنا تشكيلا من الطيار وجيه اباظة ، والطيار أول : أحمـد سعودي ، وعبداللطيف بغدادي ، وأنا • « وبدأنا نجتمع اجتماعات دورية في الخيام بالمعسكرات لنبحث عما نستطيع عمله لانقاذ الموقف • وانضم الينـا اليوزباشي أنور السادات من سلاح الاشارة ، وكان قـد ضاق ذرعا بالسياسة المصرية

وعبيدها من المصريين • واجتمعنا نحن الخمسة لنكون أول لجنة من الضباط الأحرار • وكانت علينا تقع تبعة خلاص مصر وتحريرها ، وكان علينا أن نضع الخطط المحكمة وننتهز الفرص ••، وأسندنا الى بغدادي مهمة تنظيم الصفوف • وكان على كل منا ضم خمسة من الضباط لجماعة الأحرار ، بحيث لا يعرف بعضهم بعضا ، وكان كل فرد من الخمسة عليه أن يجمع خمسة آخرين • وأسند اليّ واجب الادارة والانتاج والناحية المالية ، ولوجيه أباظة الدعاية ، ولسعودي ادارة عمليات الارهاب ، ولأنور السادات واجب الاتصال • وهكذا وزعنا العمل والمسئوليات فيما بيننا •• واشترينا ورشة صغيرة بها مخرطة ومقشطة وبعض الآلات والعدد ، واستأجرنا فيللا بكوبري القبة أقمنا بها أنا وسعودي ، وجعلناها وكرا للانتاج والاجتماعات • وامتلأت الورشة بالكتب الوطنية، وأخذت الجماعة تنشط ، ولم تمض ستة أشهر حتى بلغ عددنا ثلاثين ضابطا • وكانت الطريقة أن نضع كل ضابط يرشح تحت المراقبة والاختبار الدقيق لفترة من الزمن ، فاذا اجتاز فترة المراقبة بنجاح ، اختبرناه بتكليفه بأعمال خفيفة فيها مسئولية ، فاذا اجتازها كلفناه بأعمال أخطر ، وهكذا حتى نتأكد منه ، وهنا نطلب اليه ضم خمسة ممن يثق بهم ويصبح رئيسا لهم ، وبهذا نزيد مسئولياته • وكنا نراقب بعض الضباط من زملائنا ممن كانت لهم صلة بالانجليز • ونشط أنور نشاطا عظيما ، وأخذ بدوره يضم ضباطا من الاشارة والبيادة وغيرهم • ونشطنا نحن في سلاح الطيران وفي كل مكان • وكان أنور مندوبنا فوق العادة ، كما كان همزة الوصل بيننا وبين عزيز المصري وغيره • ونجحنا في اعداد أنواع بسيطة من القنابل اليدوية التي تنفجر بالالقاء ، وألغام توضع على شريط السكة الحديد فتنفجر بمرور القطار عليها ، وألغام أخرى تنفجر تحت السيارات بمرور عجلاتها عليها » (٢٠٦) •

في ذلك الحين أخذ هذا التشكيل من الضباط يتعرف ويتصل

بالجماعات السرية التي تقوم بنشاط عدائي ضد الانجليز • وكان أول ما تعرف عليه جماعة من شباب الحزب الوطني يتزعمهم من يدعى عبد العزيز علي ، وهو كما يصفه حسن عزت ، من أعضاء الحزب الوطني المتطرفين (٢٠٧) • وقد قرر أنور السادات ان تشكيل الضباط قد أفاد من معونته كثيرا (٢٠٨) •

وعلى كل حال ، فيذكر حسن عزت في مناسبة التعرف على هذا الرجل ، أن « وجيه أباظة حضر ذات يوم وقال انه تعرف برجل يرأس عصابة من المدنيين ، وهو من أعضاء الحزب الوطني المتطرفين • وذهبنا وتعرفنا بالرجل ، وكان يسكن في شقة بميدان الأوبرا كانت تحمل يافطة عليها اسم « بيت المغرب » • ووضعنا الرجل تحت مراقبة دقيقة دون أن يشعر ، فوقفنا على معلومات خطيرة ، فالرجل يتخذ هذه الشقة تحت اسم بيت المغرب كناد يؤمه أبناء المغرب ومكتبة للاطلاع ومحل للاجتماع ، حيث كان يجتمع بأفراد العصابة لتلقي التعليمات وطبع واخراج المنشورات الثورية التي تشعل حماس الناس وتوضح لهم حقيقة الحالة» • ويقول حسن عزت انه تعرف من أفراد هذه الجماعة على الشيخ احمد حسن الباقوري ، وانه عرض الأمر على الضباط الأحرار « وارتحنا لهذه العصابة وهذه الوجوه الجديدة ، وقررنا الاندماج معها ، وانضم عشرة منا الى العصابة الجديدة واندمجوا فيها ، ودفعنا الاشتراك الشهري وقدره جنيه واحد لكل عضو » •

ويذكر حسن عزت أن الضباط الاحرار قد التقوا في جماعة عبد العزيز علي « بوجوه عديدة وطنية متطرفة من المدنيين والعسكريين • ورأيت هناك وجها وطنيا معروفا لدينا جيدا ، وهو معلم قديم من معلمي المدفعية كان يعلم فن المقذوفات مختلطا بالوطنية ، وكانت له سمعة عطرة بين الضباط •• كان الضابط رشاد مهنا • والتقينا هناك بكثير من الشبان الوطنيين بينهم المجاهد محمد أبو سالم وكان قد تخرج حديثا من

الجامعة ، والمحامي سعيد عبد المعطي ، ومحمد عبـد الرحمن حسين ، وأحمد شاهين وغيرهم ، والذين جمعتهم هذه العصابة التي يرأسها ويديرها عبد العزيز علي ويجمع فيها العناصر المتطرفة » (٢٠٩) .

وفي هذه الفترة وقع الاتصال بـين جماعـة الضباط والاخوان المسلمين . ورواية حسن عزت عن الاتصال بحسن البنا تختلف عن رواية أنور السادات . ففي رواية حسن عزت أن الضباط هم الذين قرروا هذا الاتصال ، وأن وجيه أباظة هو الذي أعد المقابلة مع حسن البنا في عيادة طبيب في السيدة زينب ، وأن الذي قام بالمقابلة مع البنا « طالبة بكلية الآداب كانت مـن عصابة وجيه » ، نظرا لمراقبـة البوليس السياسي للحركة (٢١٠) . أما رواية أنور السادات فتقوم على أن الذي سعى الى الجيش هو حسن البنا ، وأنه تعرف اليـه حين حضر الأخير الى سلاح الاشارة بالمعادي ليلقي حديثا دينيا بمناسبة مولد الرسول سنة ١٩٤٠ ، « وانتحى الرجل بي ناحية ، وتجاذب معي حديثا قصيرا أنهـاه بدعوتي الى زيارته فـي دار جمعية الاخوان المسلمين قبـل حديث الثلاثاء .. وتكررت زياراتي بعد ذلك للرجل ، وبدأنا نتحدث في كثير من الشئون العامة ، وبدأت أوقن بأن الرجل يطوي صدره فعلا علـى مشاريع كبيرة وخطيرة لا يريد أن يفصح عنها ، كما أيقن الرجل أيضا أنني لا أنتوي الانضمام الى جمعيته ، كما أنه لم يحاول أن يسألني عن أيـة صلة لي بآخرين . ولكنني فهمت أنه كان يدرك أشياء كثـيرة مـن الحقيقة في مناسبة جاءت بعد ذلك بأيام مقابلة عزيز المصري » (٢١١) .

ولا يوجد في الواقع تناقض كبير بين روايتي حسن عزت وأنور السادات . اذ يمكن أن تكون رواية حسن عزت قد وقعت بعد تعرف انور السادات بحسن البنا . كما أن رواية حسن عزت مقتضبة ولا يبدو منها أنه كان يحيط بكافة الظروف المحيطـة بالاتصال بالاخوان ، على العكس من رواية أنور السادات التي تحوي تفاصيل هامة لا توجد في

رواية حسن عزت . عدا ذلك فانه باشر الاتصال بنفسه ، أما حسن عزت فلم يدع ذلك .

على كل حال فيجب علينا ان نأخذ هذه الاتصالات من جانب البنا ، على أنها محاولة منه لمد نفوذ جماعته داخل الجيش ، بعد أن مده داخل الجامعة . وانه أراد أن يستخدم أنور السادات في ذلك . ففي سؤال له لأنور السادات قال : « هل لديك زملاء في الجيش يشتركون معك في هدف معين » ؟، ويقول أنور السادات ان السؤال كـان في ظاهره بريئا ، ولكنه كان يريد أن يعرف من ورائه ان كان هناك تشكيل معين يضمني ويضم غيري ! ولم أخف عنه الحقيقة ، ولكني لم أبح له بأسماء اخواني ، قلت : « اني لست أعمل وحدي ، وان هنـاك تشكيلا معينا موجودا ، واننا جميعا نؤمن بالكلام الذي قاله لي عزيز المصري ، ونعرف أن البلد لن تتخلص من الاستعمار الا بانقلاب عسكري يقوم به رجال الجيش » (٢١٢) .

أما من جانب الضباط ، فان التحالف مـع الاخوان المسلمين كان ضروريا للاستناد الى قوة شعبية تساند الحركة عند قيامها . وهذا الغرض نلمسه بوضوح عند حسن عزت وأنور السادات ، ففي رواية حسن عزت يقول : « قررنا ان نتصل بهم كقوة شعبية نعتز بها » . وفي رواية أنور السادات ، عند حديثه عما شاهده مـن أن حسن البنا يخزن السلاح ، يقول : « فرحت في نفسي بذلك . فسيأتي اليـوم الذي نضرب فيـه ضربتنا كرجال عسكريين ، وسيكون من أهم ما نستعين به أن نجد قوة شعبية تقف في الصف الثاني ، مسلحة ومدربة » (٢١٣) . ومن سخرية الأقدار أنه عندما ضرب الضباط الأحرار ضربتهم فعلا في يوم ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، كانت قوة الاخوان المسلمين هي القوة المسلحة المدربة الوحيدة التي ظلت تناوئهم وتتآمر ضدهم دون هوادة أو كلل علـى مدى ثلاثة عشر عاما من الثورة !

على كل حال ، فان الاتصالات بين أنور السادات والبنا لم تثمر في ذلك الحين الثمرة المرجوة لشدةحذر الطرفين. فكما يقول أنور السادات، « فهم المرحوم حسن البنا مني أنني لست أعمل وحدي، وفهم أننا نريد أن نقيم حكومة عسكرية في البلاد تحارب الانجليز الى جوار المحور . وفهم أن الذي ينقصنا فعلا هو جماعة أخرى من الشباب، تستطيع خوض المعركة باسم الشعب عندما يضرب تشكيلنا ضربته كعمل عسكري . وبدأ المرحوم حسن البنا يتحدث الي حديثا طويــلا عــن تشكيلات الاخوان المسلمين ، وأهدافه منها ، وكان واضحا في حديثه أنه يريد أن يعرض علي الانضمام الى جماعة الاخوان المسلمين أنا واخواني في تشكيلنا ، حتــى تتوحد جهودنا العسكرية والشعبية في هذه المعركة . وكنت أنا مستعدا للاجابة على هذا الطلب اذا وجهه الي، فلما رأيته يكتفي بالتلميح، أوضحت له من جانبي أيضا، أنه ليس من وسائلنا أبدا أن ندخل كجماعة أو كأفراد في أي تشكيل خارج نطاق الجيش » (٢١٤) . ويلاحظ أن أنور السادات كان يراوغ البنا في هذه النقطة، لأن حسن عزت ــ كما رأينا ــ قد تحدث عن اندماج عشرة من التشكيل في جماعة عبد العزيز علي !

ولقد حاول أنور السادات ، بعد حادث ٤ فبراير ، وفي أثناء تقهقر الانجليز أمام قوات المحور الى العلمين، أن يحصل على مساعدة حسن البنا لخطة تقضي بابادة الانجليز أثناء انسحابهم، ولكن حسن البنا تهــرب بطريقته الخاصة ، فيقول أنور السادات انه (البنــا) بعد أن استمع لشرح دقائق الخطة العسكرية الموضوعة ، وفهم حقيقة الدور الذي يقوم بــه الاخوان حسب الخطة ، « أطرق طويلا .. ثم سكت فترة طويلة أخرى قبل أن يتكلم . وعندما تكلم أجهش بالبكاء . ومرت فترة وهو يتكلم . وكان واضحا جدا من كلامه أنه يؤثر مصلحة البلاد ، ولكني عندما خرجت من عنده سألت نفسي : هل وعد الرجل بشيء ؟ هل هو سيقوم بتنفيذ نصيب الاخوان منها ؟. وحرت في الاجابة على كــل سؤال مــن هــذه

الأسئلة ، فالواقع أن الرجل تكلم كثيرا ، وأثر في نفسي كثيرا ، وبكى من أجل مصر كثيرا ، ولكنه لم يعد بشيء ، ولا ارتبط بشيء، ولا أفهمني أنه مقبل على تنفيذ نصيب الاخوان من الخطة ! » (٢١٥) .

على هذا النحو يمكن القول ان نشاط الضباط الاحرار في هذه المرحلة ، لم يولد الا خططا وأفكارا غير قابلة للتنفيذ . وقد أورد أنور السادات أنه تم تجهيز مائة الف زجاجة من كوكتيل مولوتوف ، كما أنه أنشئت « ورشة كاملة لصنع المسدسات، وكانت تخرج السلاح فعلا » ، وانه تم استيراد « كميات كبيرة من البارود الذي يصنعه الفلاحون في الريف من زمن بعيد ، واستطعنا أن نحضره تحضيرا علميا ، بحيث يمكن الاعتماد عليه » (٢١٦) . ولكن أنور السادات لم يذكر ان هذه الاسلحة قد استخدمت ضد الانجليز .

. . .

بقيت مسألة اتصالات الضباط بالألمان . وهي تنقسم الى قسمين : القسم الأول، وقد بدأ الاتصالات فيه الجانب المصري . والقسم الثاني ، وقد بدأ الاتصالات فيه الجانب الألماني . وعمدتنا في الكلام عن الاتصالات الأولى حسن عزت ، لاننا لا نجد أثرا لذلك في مذكرات أنور السادات . فيقول حسن عزت انه في أثناء هجوم قوات المحور وتقدمها الى العلمين ، « عقدنا اجتماعا عاجلا لنقرر ماذا نعمل اذا اخترق الألمان عنق الزجاجة وهاجموا الدلتا . واتخذنا قرارا خطيرا باجماع الآراء ، وهو أن نرسل أحدنا بطائرة حربية الى روميل ليشرح له وجهة نظر الوطنيين الأحرار ، واستعدادهم للتعاون معهم ضد بريطانيا اذا كانوا يعطونا سلاحا وعتادا ، وعلى أن نكون معهم على قدم المساواة .. وانتهى الاجتماع ، وكلف كل رجل منا باحضار صور وخرائط ومعلومات معينة ، ونظرنا

لبعض نحن الطيارين الأربعة : أينا يطير للمحور ؟ واختلف وجيه وسعودي كل منهما كان يرشح نفسه لهذه المهمة الخطرة • وفض هذه المشادة أنور السادات قائلا : نعمل قرعة ! وعملها بنصف قرش ، فوقعت على وجيه •• وأصر سعودي على قيامه بالعملية •• فعرضت أمره على الأحرار ، فعادوا وقرروا أن يترك لسعودي هذه المهمة • واستعد الطيار أول أحمد سعودي حسين أبو علي للقيام بهذه المهمة بناء على تكليف الأحرار ، ووضعت المهمات في حقيبة صغيرة ، وانتظرت سعودي في أحد الخنادق بمحطة ألماظة ، وكانت نوبة الطيار حسن ابراهيم في الحراسة ، فقد كانت دوريته هي الدورية المطلوب منها حراسة القاهرة من الجو ضد الطائرات المغيرة •• وكان حسن ابراهيم من رجالنا ، وكان يعلم بطيران سعودي• وفي الدقيقة المحددة حضر سعودي الى الخندق ، وكنت أرتدي زي عسكري طيران ، وصعد الى الطائرة فسلمته الحقيبة داخل الطائرة ، وساعدته في ادارتها ، وانصرف مسرعا للجو ، وبعد دقائق اختفى •• وجن جنون الانجليز وطلبوا محاكمة الطيار ثاني حسن ابراهيم أمام مجلس عسكري ، وأقرت السلطات المصرية وقف الضابط الصغير عن العمل ، ووضعت عليه حراسة ، وقدم للمجلس العسكري الذي أثبت عليه الاهمال في الخدمة والتراخي في تنفيذ الأوامر ، وحكم عليه رأفة بحاله بتنزيله عن زملائه ، وأصبح آخر دفعته » • أما سعودي ، فلم يقدر له النجاح في مهمته ، ولقي حتفه ، اذ ظنته المدفعية الالمانية طائرة قتال انجليزية ، فاسقطته فوق مرسى مطروح (٢١٧) •

ولم تلبث أن جرت محاولة أخرى من نفس النوع قام بها الصول محمد رضوان ، أحد طياري القتال، وكان من «متطرفي الأحرار» ــ كما يقول حسن عزت ــ وقد أمره وجيه أباظة باللحاق بسعودي عن طريق آخر وهو طريق واحة سيوة • وقد طار فعلا الى سيوة ، ثم أقصى الغرب، ثم ذهب الى ألمانيا عندما ارتدت قوات المحور الى أوروبا • وقد قبض

عليه بعد الحرب، وحوكم أمام مجلس عسكري وحكم عليه بالسجن ١٥ سنة (٢١٨) ٠

وقد أثيرت مسألة هذين الطيارين عند عرض قضية مصر على مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ٠ وكانت من بين ما تضمنته الوثائق التي تحدى بهـا السير ألكسندر كادوجان النقراشي باشا ٠ ومع أن السير ألكسندر لم يذع الوثائق ، نظرا لأن النقراشي باشا لم يقبل التحدي ! الا أن كريم ثابت : الذي كان يعمل حينذاك مستشارا صحفيا للملك فاروق ، تطوع باذاعتها بالشكل الذي يساعد على تفنيدها ، وبصورة مختصرة ٠ وفيما يختص بمسألة الطيارين فقد ذكر كريم ثابت أن الوثيقة الخاصة بهما عبارة عن تقرير جاء فيه أن الطيارين المصريين اللذين هربا الى خطوط المحور ، قد فعلا بايعاز من الملك فاروق ٠ وقد رد كريم ثابت على ذلك بقوله ان « هذا كذب ، وحكاية هذين الطيارين معروفة ، وأحدهما قد اختفت أخباره ، ويغلب على الظن أنه مات (يقصد سعودي) ، والآخر قبض عليه الانجليز في ألمانيا ، وحققوا معه طويلا ، ثم أعادوه الى مصر مقبوضا عليه٠ وقد استجوبه النقراشي باشا شخصيا مع سعادة حسن فهمي رفعت باشا، فلم يثبت من أقواله أي شيء من هذا القبيل ٠ وكل ما نسب اليه في حينها قوله : ان هربه « كان بتشجيع أحد العظماء » ٠ ولم تكن صلته بسعادة عزيز المصري باشا مجهولة حينذاك » (٢١٩) ٠

والجديد في الوثيقة الألمانية المذكورة هو ربط هذه المحاولة بالملك فاروق ، لأن حسن عزت في روايته السالفة الذكر لم يشر الى وجود أية صلة بين التنظيم السري والملك فاروق ، وكذلك فعل أنور السادات ٠

على كل حال ، فعلى هذا النحو فشلت محاولات الجانب المصري اقامة اتصال مثمر بالالمان٠ وكان ذلك نصيب المحاولات التي قام بها الألمان للاتصال بالجانب المصري ٠ وهذا الكلام يتعلق بعزيز المصري باشا ٠ فقد ذكرنا كيف اتجه الضباط في بداية الأمر الى الاتصال به « لكي يقود

ثورتنا » . وهذا الاتجاه الى الاستعانة بضابط كبير لقيادة الثورة سوف يظل قائما حتى تتهيأ الظروف للاستعانة باللواء محمد نجيب .

ولقد كانت نقطة الجذب في عزيز المصري باشا بالنسبة للضباط الصغار ، هي أنه ــ كما وصفه الدكتور محمد أنيس ــ كان يمثل القطب النقيض لمجموعة الضباط المصريين الكبار الذين كانوا يمالئون الانجليز ويأتمرون بأوامرهم ، وهو ما أدى الى طرده من الجيش لمقاومته طلبات البعثة العسكرية الانجليزية . على أن ميول عزيز المصري باشا نحو الألمان كانت تختلف عن ميول ضباط التنظيم ؛ فقد كانت القضية الأساسية عند عزيز المصري هي اعجابه المفرط بالعسكرية الألمانية ؛ أما بالنسبة لهذه المجموعة من الضباط ، فهي في الأساس تعبير عن كراهيتهم للاحتلال البريطاني مصحوبة باغفال غير واع بطبيعة الصراع الدولي في الحرب العالمية الثانية ، وبما فعلته ألمانيا في شعوب أوروبا . فعدوهم الرئيسي هو الاحتلال البريطاني ، وهدفهم الرئيسي هو اخراج البريطانيين من مصر . وهمْ في سبيل ذلك يرحبون بكافة القوى الدولية التي تستطيع مساعدتهم حتى ولو كانت ألمانيا النازية (٢٢٠) .

ولعل هذا الاختلاف بين طبيعة ميول عزيز المصري وميول مجموعة الضباط نحو الألمان . وادراك الألمان ذلك ، هو ما دعاهم الى محاولة الاتصال بعزيز المصري في مارس ١٩٤١ للحصول على معاونته . فقد أرسلوا اليه رسالة أعربوا فيها عن احترامهم الكامل لوطنيته ، ورغبتهم في التعاون معه . وقد اقترح عزيز المصري باشا على الألمان أن يأخذوه بغواصة من بحيرة البرلس (شمال الدلتا) لتنقله الى بيروت . لكن الألمان رفضوا الاقتراح لعدم عمق البحيرة ، ولأن الأسطول البريطاني يراقب الشواطىء المصرية . ثم حدثت محاولة ثانية باقتراح من جانب الألمان بأن يأخذوا عزيز المصري باشا على طائرة ألمانية من مطار الخطاطبة هو ومن يصحبه . لكن لما كان هذا المطار قريبا من القوات البريطانية ، فقد عدل

عن الفكرة ، واستبدلت بطائرة تنزل في منطقة جبل رزة على طريق الواحات البحرية . وكان على هذه العملية ان تتم عند غروب الشمس ، لكن المحاولة لم تنجح بسبب حادث وقع لسيارة عزيز باشا وهو في الطريق الى المكان المتفق عليه . ثم كانت المحاولة الثالثة التي اشترك فيها مع عزيز المصري باشا الطياران حسين ذو الفقار صبري وعبد المنعم عبد الرؤوف ليلة ١٥–١٦ مايو ١٩٤١ ، وانتهت بسقوط الطائرة التي هربا بها والقبض عليهم (٢٢١) .

والأمر الذي يهمنا ابرازه هنا ، هو الربط بين هذه الاتصالات والمحاولات وبين نشاط المعسكر الموالي للمحور في مصر . ذلك أنه لم يكد يتصل الألمان بعزيز المصري باشا حتى نشط بدوره الى الاتصال بالعناصر العسكرية والفاشية . وفيما يتصل بالضباط، فقد رأينا كيف سعى أنور السادات الى مقابلة عزيز باشا عن طريق حسن البنا، وقد تمت هذه المقابلة ، ولكنها انتهت الى غير اتفاق معين . فقد نصح عزيز المصري باشا أنور السادات ومجموعته بالاعتماد على أنفسهم . ويبدو أنه أدرك أن الحركة محدودة للغاية ، لأنه قال لأنور السادات ـ حسب روايته ـ « ان كان معك خمسة أفراد مؤمنين ، فاني مستعد اليوم أن أحمل طبنجتي وأتقدمكم لأي عمل لانقاذ البلد » ! على انه لم يلبث حين اتصل الالمان به أن سارع الى الاتصال بأنور السادات للاستفادة بمجموعته في الجيش، والربط بين العمل الخارجي والعمل الداخلي . يقول أنور السادات : « جلس عزيز يروي لي تفاصيل مثيرة الهبت حواسي، وجعلتني أعتقد أن ساعة البدء قد تحددت، واننا في الطريق اليها. قال لي عزيز المصري أن الألمان قد اتصلوا به عن طريق بعض أعوانهم ، وأنهم يرحبون بخبرته في شئون الشرق الاوسط والعرب، وأنهم على استعداد لاختطافه ونقله الى قيادتهم حيث تستطيع خبرته أن تلعب دورا عمليا كبيرا. اذن فقد بدأت

نذر المخاطرة ، ولن يكون العمل داخليا فقط، وانما سيكون هناك تنسيق لخطة من الداخل مع خطة أخرى مع الألمان » (٢٢٢) .

لم يتصل عزيز المصري فقط بأنور السادات، وانما اتصل أيضا بجماعة مصر الفتاة عن طريق محمد صبيح. فيذكر محمد صبيح انه جاءه نبأ « عن طريق عبد القادر رزق، عن طريق أحمد مرزوق ، عن طريق عبد السلام الشريف » أن عزيز المصري باشا يريد مقابلته لأمر عاجل في مكان حدده . وقد لبى محمد صبيح الدعوة على الفور . وفي المقابلة قال عزيز المصري ان ترتيبات « أحسن من ترتيبات رشيد الكيلاني سوف تعد ، وان عونا كبيرا من الأسلحة سوف يأتينا من الخارج ، وسوف تحمله الطائرات في أماكن معينة، وأن اشارات معينة سوف تدل على موعد قدومها ، وسيتصل بنا من يدلنا على كل التفاصيل ، وعلينا أن نستعد ولا نمكن الانجليز منا » . ويقول محمد صبيح أن عزيز المصري أخبره أن محاولة ما ستبذل لكي يسافر الى الخارج ، « واذا نجحت فسيتصل بنا عن طريق الراديو وعن طريق رسل معينين يحملون أمارات معينة أهمها اجتماعنا هذا . وطلب عزيز ان نجتهد في البقاء خارج المعتقلات والسجون، وأن نحافظ على مخازن أسلحتنا ، وأن تتقن أنواع التخفي ونغيرها من حين لآخر » . وقد نشط محمد صبيح على الفور الى الاتصال بأصدقائه وزملائه بشتى طرق الاتصال ، فقد أدرك أن الساعة الحاسمة قد اقتربت، وأن الحركة الوطنية العربية اذا كانت قد أصابتها ضربة أليمة في العراق، فمن الممكن ان تداوي هذا الجرح في مصر (٢٢٣) .

هذه الاتصالات التي قام بها عزيز المصري بمجموعة الضباط ثم بعناصر مصر الفتاة ، نرجح أنه قام بمثلها مع جماعة الاخوان المسلمين ، وان كان الدليل غير موجود الآن . فقد رأينا كيف أن حسن البنا كان هو الذي دبر مقابلة أنور السادات بعزيز المصري، مما يدل على وثيق الصلة بينهما . واذا كان أنور السادات وهو أبعد صلة قد عرف أن حسن

البنا يخزن الأسلحة ، فان عزيز المصري وهو أقرب صلة كان جديرا بأن يعرف أولا • ولا يتصور أن عزيز المصري قد أجرى اتصالات مع جماعة مصر الفتاة وهي أقل استعدادا ، دون أن يجري مثلها بجماعة الاخوان المسلمين ، وهي أكثر استعدادا • فمن الواضح أن عزيز باشا كان يريد الاستفادة من كل القوى المعادية للانجليز والموالية للالمان في مصر لايجاد التنسيق اللازم بين العمل الداخلي والعمل في صفوف الالمان •

وفي الواقع أن التنسيق داخل العمل الداخلي نفسه كان موجودا بشكل ما • فقد تحدث محمد صبيح عن « قيادة رباعية » قامت في تلك الفترة ، وكانت تضم الجبهات المعادية للانجليز وهي : مصر الفتاة ، والاخوان المسلمين ، والحزب الوطني (لعله يقصد جماعة عبد العزيز علي) وعزيز المصري • وكانت هذه القيادة تصدر المنشورات الى قوات الجيش وقوات البوليس • ويقول محمد صبيح انه اتفق على اعداد اختام لهذه القيادة ، وكلف باعدادها « قوقازي مجاهد من اللاجئين الذين يعيشون في القاهرة ، اسمه بكير بك ذو البشر ، كان يحترف النقش على الفضة » (٢٢٤) •

• • •

وعلى كل حال ، فكيف نقيم محاولات عزيز المصري باشا للهرب الى صفوف الألمان ؟ ان قيمة هذه المحاولات هي بمدى الثمن الذي كان ينتظره عزيز المصري من الألمان لقاء تعاونه وتعاون المقاومة السرية معهم، ومدى احتمالات أستجابة الألمان لذلك • وفيما يتصل بالشطر الأول ، فقد روى لي محمد صبيح أن عزيز المصري كان ينوي الحصول من الألمان على اعتراف باستقلال مصر بعد الحرب في مقابل التعاون معهم • ومع أنني لم أعثر فيما كتبه أنور السادات على أثر لمثل هذا التفكير ، الا أننا

اذا سلمنا جدلا بأن هذا صحيح، فمن الغريب أن عزيز المصري لم يشترط هذا الاعلان حين اتصل به الالمان لنقله الى مقر قيادتهم • ومن الغريب أكثر أنه حاول من تلقاء نفسه الهرب اليهم حين فشلت خطة نقله بطائرة ألمانية • فكيف كان يتصور عزيز المصري أن يحمل الألمان على اعلان تصريح لمصر وهو في معسكرهم هاربا من المعسكر الآخر ؟ وهل أعـد نفسه للموقف اذا رفض الألمان اصدار هذا التصريح ؟ أو ان المسألة كانت تسليما ساذجا بحسن نية الألمان تجاه مصر ، واندفاعا الـى التعاون معهم دون نظر الى العواقب ؟•

في الواقع أننا نلمح وجوه شبه بين محاولات عزيز المصري وغيره من زعماء العرب ، مثل جماعة الكيلاني أو المفتي ، للاستفادة بالألمـان والايطاليين في التخلص من الانجليز ، وبين محاولات الشريف حسين ابان الحرب العالمية الأولى للاستعانة بالانجليز في التخلص مـن النير التركي ، مع فارق واحد ، هو أن المحاولات التي جرت خلال الحـرب العالمية الأولى كانت أذكى من المحاولات التي جرت خلال الحرب العالمية الثانية • فعلى الأقل لقد قام الشريف حسين بحركته باستعداد داخلي قوي ، وتنسيق كامل مع الانجليز ، وبعد مراسلات واتصالات ومباحثات واتفاقات مكتوبة بينه وبينهم ــ حتى وان خدع فيها • ولكن المحاولات التي جرت في مصر او في العراق لم تحو أي استعداد عسكري داخلي يذكر ، وكان الأمر في العراق فضيحة مخجلة ، على الرغم من أن ظروفه كانت أحسن من ظروف مصر ، ولم يكن هناك أي تنسيق مع الألمان حتى لقد فوجئوا به (٢٢٥) • ومع ذلك قامت الحركة في العراق ، وقام عزيز المصري بمغامرته في مصر •

• • •

ب ــ تطورات الموقف الداخلي

قبول الوفــد تاليف وزارة قومية

في الوقت الذي كانت قطاعات عريضة من القوى الوطنية تقف فيه موقف العداء الشديد للانجليز، لمختلف الأسباب السياسية والأيديولوجية، وتتزود بالسلاح والذخائر والخطط ، وتتربص للانقضاض عليهــم فــي اللحظة المناسبة لانهاء احتلال ستين عاما ــ كانت عوامل التذمر والسخط عليهم تجتاح بقية القطاعات الشعبية الأخرى، وتجذبها شيئا فشيئا الــى صفوف القطاعات الأولى ، على نحو راح يهدد بتحويل البلاد بكل فرقها السياسية والشعبية الى جبهة متحدة ضد الانجليز ٠ وكنا قد عالجنا موقف الوفد من الانجليز كما تحدد في مذكرة أول ابريل ١٩٤٠ ، وكما تحدد في المجادلات التي دارت حول دخول الحرب الدفاعية ٠ وكان موقفه من القصر والأحزاب الأخرى قد تحدد في اجتماع عابدين الذي عقد للبت في مصير وزارة علي ماهر باشا في ضوء التبليغ البريطاني في ١٩ يونية ١٩٤٠ ٠ وقد ظل الوفد على مواقفه السابقة حتى منتصف ابريل ١٩٤١ حين أخذت رياح التغيير تهب على المسرح السياسي المصري، وتتكشف عن أهم مفاجأتين ، وهما : حدوث تقارب كبير بين الوفد والملك فاروق اتخذ ما اطلق عليه من جانب بعض الصحف المصرية اسم « سيــاسة الوفاق » ، والثانية ، قبول الوفد تأليف وزارة قومية لأول مرة منذ عام ١٩٢٦ ــ وهي المسألة التي نعتقد أن الكشف عنها يضيف بعدا جديدا لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٠

وسياسة الوفاق بين فاروق والوفد بدأت في ابريل ١٩٤١ ، وقد قام

بالخطوة الأولى فيها فاروق • ونرجح ارتباطها بالاتصال الذي كان يجريه فاروق في ذلك الحين عن طريق طهران ، وخصوصا اتصال يوم ١٤ ابريل ١٩٤١ الذي أبدى فيه فاروق على لسان يوسف ذو الفقار باشا للسفير الألماني « ايتل » Ettel في رسالته الشفوية الموجهة الى هتلر ، صعوبة موقفه بين ضعف جيشه وعجزه عن القيام في وجه الانجليز ، وبين احتضان الانجليز للأمير محمد علي، الذي أصبح لعبة في أيديهم • فنرجح أن تحرك فاروق لملاقاة الوفد في نفس التاريخ الذي أجرى فيه هذا الاتصال ، انما يرجع الى رغبته في الاستناد الى قوة شعبية تحميه مما يتخوفه من عزله على يد الانجليز واحلال الأمير محمد علي مكانه — وبمعنى أوضح أن فاروق كان يريد حماية ظهره في الداخل بينما كان يجري اتصالاته بالألمان في الخارج ليحمي عرشه في حالة غزوهم مصر •

ونستبعد تماما أن يكون الانجليز قد دفعوا القصر الى فكرة الوزارة القومية في ذلك الحين، بسبب ظروف الهجوم الالماني والايطالي بقيادة روميل الذي حمل قوات المحور الى الحدود المصرية يوم ١٢ ابريل ١٩٤١ ثم اختراق هذه الحدود واحتلال السلوم ، وذلك لسببين : الأول ، أن المصادر البريطانية والعربية لم تشر أي منها الى حدوث هذا الضغط ، ثانيا ، ان هذا الضغط لو وقع فانه قد يدفع لظهور فكرة الوزارة القومية، ولكنه بطبيعة الحال لا يؤدي الى وقوع تقارب بين فاروق والنحاس باشا•

فعلى اثر احتلال السلوم قام حسين سري باشا بالاتصال بالنحاس باشا ورؤساء الأحزاب ، وذلك لاطلاعهم على الحالة وعلى رأي السفير البريطاني، وكان ذلك يوم ١٤ ابريل ١٩٤١ • ولكن النحاس باشا رفض الذهاب الى رياسة الوزراء قائلا انه : « ما دام الاجتماع لاطلاعنا على الموقف ، فيمكن لدولتكم أن تطلعني عليه في أي وقت، وأفضل أن أكون وحدي ، ولا داعي لوجودي في الاجتماع » • وبهذا الموقف العنيد من النحاس باشا فشلت محاولة حسين سري باشا •

ولكن بعد أسبوعين فقط ، بدأ فاروق سياسته الجديدة عندما دعا النحاس باشا ورؤساء الأحزاب الى الاجتماع به يوم ٢٩ ابريل ١٩٤١ • ثم نشرت الصحف أنه وجه دعوة الى النحاس باشا لتناول الغداء معه على مائدته في اليوم التالي ، وكتبت جريدة الوفد المصري في نفس الوقت تقول ان النحاس باشا سوف يصلي الجمعة في معية الملك قبل تناول الغداء ، ثم يقصد الى سمنود لحضور حفلة افتتاح كوبري سمنود التي سيشرفها الملك (٢٢٦) •

وعلى أثر هذه اللقاءات ، وقع ما يمكن أن يعد أهم تغيير في سياسة الوفد العامة منذ فشل تجربة وزارة الائتلاف عام ١٩٢٨ ، وهو قبول الوفد تأليف وزارة قومية • فقد أعلن النحاس باشا عقب مقابلته الأولى للملك أنه تجلى له فيها حب الملك الصادق لشعبه وحرصه على وحدته وجمع كلمته (٢٢٧) • وبعد يومين اثنين ، أعلنت جريدة الأهرام أن الوفد قد قبل تأليف هذه الوزارة القومية ، وقالت ان الوفد الذي كان يعارض تأليف وزارة ائتلافية في الأوقات العادية ، قد قبل تأليف هذه الوزارة اليوم بسبب الظروف الاستثنائية ، وأنه اشترط أن يحل مجلس النواب وتجري انتخابات جديدة لأنه ليس ممكنا ان يتعاون الوفد مع مجلس حاربه ثلاث سنوات • ونقلت الجريدة عن الوفديين قولهم انهم « مستعدون ان يعقدوا اتفاقا سخيا مع الاحزاب الأخرى لاجراء انتخابات هادئة مثل الانتخابات التي اجريت في سنة ١٩٢٦ عند قيام الائتلاف ، وفي سنة ١٩٣٦ عند تأليف الجبهة الوطنية• أما اذا كان اجراء الانتخابات متعذرا ، فهم في هذه الحالة يقبلون أن تحكم الوزارة القومية بدون برلمان الى أن يحين الوقت المناسب لاجراء الأنتخابات » • ونقلت الأهرام أن النحاس باشا صرح لمن سألوه عن الموقف ، أنه « لتحقيق الوحدة طريقان : أحدهما ، تأليف وزارة محايدة، والأخرى تأليف وزارة قومية ، وانه في الحالين يجب حل مجلس النواب»•

وقد نقلت جريدة الوفد المصري في نفس اليوم ما نشرته الأهرام بحذافيره، فأكدت ما فيه من حقائق (٢٢٨) .

ويهمنا هنا أن نبين كيف وقع هذا التغيير الأساسي في سياسة الوفد، وكيف نزل النحاس باشا عن موقفه من فكرة الوزارة القومية التي كـان يرفضها رفضا باتا . في الواقع أن هذا التغيير قد حدث بضغط بعض أعضاء الوفد على النحاس باشا . وقد كشفت مجلة «الاثنين» هذه النقطة عندما سحب النحاس باشا يده الممدودة الى رؤساء الأحزاب لرفضهم فكرة الوزارة القومية على الأساس الذي اشترطه الوفد ، وهو حل مجلس النواب ـ فقد ذكرت المجلة أن الوفديين قد عللوا مسارعة النحاس باشا بقبض يده الممدودة بأنه « لم يكن راغبا من اول الامر في قبول مبـــدأ الوزارة القومية أو التفاهم مع الأحزاب الأخرى . ولكنه اضطر الـى قبول هذا نزولا على رغبة الرأي العام، والحاح بعض أعضاء الوفد» (٢٢٩). اما من هم هؤلاء الاعضاء المشار اليهم، فتشير الدلائل الى أن مكرم باشا كان على رأسهم ، لانه كان صاحب اكبر تأثير عليه ، وكان مكرم باشا في ذلك الحين يعلن عن ميله الى التفاهم مع الأحزاب ، ولهذا لما قام حفني محمود بك فيما بعد بمحاولة للتوسط بين الوفديين والسعديين ، صرح مكرم عبيد بأن « الصعوبة الآن هي في اقناع النحاس باشا بقبول الاتفاق أو التسوية أو الائتلاف مع أي حزب من الأحزاب . » ثم قال مكرم باشا: « صحيح انه كان للوفد رأي بقبول فكرة توزيع مقاعد مجلس النواب، رغبة في اختزال اجراءات الانتخابات الى أقصى حد ممكن، ولكن رفعة رئيس الوفد قد قبض يده الممدودة بعد الذي رآه من موقف الاحزاب ، ورفضهم مقابلته في منتصف الطريق » (٢٣٠) .

رفضت الأحزاب فكرة الوزارة القومية ، على الرغم من قبول الوفد لها ، تمسكا منها بمجلس النواب القائم المكون من أنصارها . وقد علل عبد العزيز فهمي باشا هذا الرفض تعليلا طريفا ، فقد ذكر ان المجلس القائم

يعتبر ممثلا للبلاد تمام التمثيل ، « فأعضاؤه جميعا من أعيان البلاد أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم » ، وهم على هذا النحو « اخوة أو أولاد عم أو انداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ في الانتخابات سنة ١٩٣٨ (يقصد الوفديين) • وأنت اذا اخذت الموجودين واحدا واحدا ، فلا تخرج من المقارنة الا صفر اليدين ، لتساويهم في الكفاءة والمؤهلات » (٢٣١) • وقد صعقت جريدة الوفد المصري لهذا التعليل الدستوري في بلد يدين بالديموقراطية الليبرالية ، وقالت : «اذا كان هذا كلام مواطن في بلد له دستور وقانون انتخاب وتقاليد ديموقراطية ، فكيف يكون كلام النازي الجستابو او الفاشيست؟»(٢٣٢)•

وعلى كل حال ، فان رفض الأحرار الدستوريين والسعديين حل مجلس النواب القائم ، كان فيه نهاية فكرة الوزارة القومية• فقد كتب أحمد قاسم جودة ، مدير سياسة « الوفد المصري » ، مقالا عبر فيه عن « رأي الوفد جملة وتفصيلا » في هذه المسألة ، فقال : « ان للوفد نظامه ، وللوفد مبادئه ، وللوفد أغلبيته التي لا تسمح لأحد ولو كان رئيس الوفد نفسه ان يتجاهل شيئا منها •• ، وقد استطاع الوفد أن يرتفع الى المستوى الشاهق الذي يناسب الظروف الحاضرة ، فقبل التعاون مع رجال الاحزاب الآخرين ، وارتضى أن ينزل كريما عن رأيه في الوزارة القومية ، ورسم الطريق واضحة المسالك للوصول الى التعاون المنشود مع المحافظة على كيان الديموقراطية الحقة في البلاد • فاذا جاء عبد العزيز فهمي وبعض رجال الأحزاب الاخرى يشترطون الآن الشروط ، ويقيمون العراقيل دون جمع الكلمة وتوحيد الصفوف ، فلن يجدوا وفديا واحدا يقبل التعاون معهم على هذا الأسلوب، وعليهم حينئذ وحدهم مسئولية ما يفعلون » (٢٣٣) •

فشلت محاولة تأليف وزارة قومية • ولكن هذا الفشل لم ينعكس على العلاقة بين النحاس باشا والملك فاروق • بل دخلت هذه العلاقة فيما

أطلق عليه في ذلك الحين « سياسة الوفاق » • ويبدو أن السبب في ذلك أن فاروق قد أخلى مسئوليته أمام النحاس باشا من هذا الفشل ، وألقاها على عاتق رجال أحزاب الأقلية • وهذا واضح مما كانت صحف القصر تردده في ذلك الحين ، وهو أن « القصر فتح أبوابه للجميع ، ودعا الزعماء واحدا واحدا ، وطلب اليهم أن ينسوا أنفسهم ويذكروا مصر ، ووضع أمامهم الحل الذي طلبته البلاد ، وهو تأليف وزارة قومية ، ولم يشترط القصر شروطا الا أن تكون الاحزاب كتلة واحدة ، ولكن ما قبله الوفديون رفضه السعديون ، وما ارتضاه السعديون عارضه الدستوريون •• الخ » (٢٣٤) •

على ان أهم وأخطر ما تمخض عنه هذا الفشل ، هو ما فهمه النحاس باشا ، وما قد يكون قد أوحي به اليه من القصر ، من أن الأنجليز هم الذين أصبحوا وحدهم يساندون الحكم القائم المكون من الأحرار الدستوريين والسعديين والمستقلين • وفي ذلك يذكر « التابعي » أن الملك فاروق تحدث مع النحاس باشا في المقابلة التي تمت بينهما عن الموقف وعما يلقاه من عنت الانجليز واضطهادهم له ، وسأل رئيس الوفد هل يقف الوفد الى جانبه اذا اصطدم يوما بالانجليز ؟• وتحمس مصطفى النحاس وأعلن أنه وجميع الوفديين يفتدون الملك بدمائهم ورقابهم (٢٣٥)• وهذه الرواية تؤيد ما عللنا به اقتراب فاروق من الوفد في الوقت الذي كان يخطو فيه خطوته نحو الألمان عن طريق سفير مصر في طهران وبينما كانت قوات روميل تقبع داخل الأراضي المصرية •

وعلى كل حال ، فبفضل هذا التعليل يمكننا الآن ان نقف على أسباب مهاجمة الوفد الشديدة للانجليز في صيف عام ١٩٤١ في أثناء سياسة الوفاق • ففي يوم ٣ اغسطس دبرت حفلة تكريم للنحاس باشا في رأس البر هاجم فيها الانجليز والمعاهدة والديموقراطية هجوما مرا ، ووصف المعاهدة بأنها « أصبحت بعد عام واحد من تنفيذها غنما للانجليز

وغرما على المصريين » ، وان سوء النية في تنفيذها قد بدا جليا للعيان حتى لا يحتاج الى مزيد من شرح أو بيان ، وأن الأمر بات « يستدعي اعادة النظر في المعاهدة لجعل نصوصها متفقة مع روحها » • ثم عقد مقارنة بين موقف مصر وموقف بريطانيا في الحرب الدائرة فقال : « نصرنا الحليفة بكل صدق واخلاص ، فماذا كان جزاؤنا ؟ كان أن أهدرت كرامتنا ، وفقدت حريتنا ، وأعلنت الأحكام العرفية علينا ، وكممت افواهنا ، وتحكمت الرقابة فينا ، وعدت أنفاسنا علينا، وكسدت سوقنا، وارتفعت اسعار المعيشة ، وانخفض سعر نقدنا ، وسخرت قواتنا ومرافقنا ومعداتنا ومصالحنا لصالح الانجليز • ولم نجن من وراء ذلك كله شيئا ، بل لقد تدخل الانجليز في شئوننا وتغلغلوا في جميع مرافقنا ، ولم يراع في توزيع القوات صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق الأهداف العسكرية ، فاصبحت انحاء البلاد كلها هدفا لكل غارة ، حتى فقد المدنيون كل طمأنينة وراحة وسلام » • ثم قال النحاس باشا : « يؤسفني أن أصرح بأن الانجليز الذين يحاربون عن الديموقراطية في بلادهم ، يدأبون على العمل ضد الديموقراطية في مصر • ولا ريب انه اذا لم تكن الديموقراطية واحدة في كل البلاد التي تناصرها، فليست اذن هي فكرة يدافع عنها ومبدأ يناضل من أجله، بل تكون هي والدكتاتورية سواء » • ثم ختم خطابه بأن قطع على نفسه عهدا بالجهاد في سبيل استرداد ما فقدته البلاد منذ ابعد عن الحكم ، ومنذ قامت الحرب » (٢٣٦) •

السياسة الاستغلالية البريطانية تجاه القطن المصري

وفي الواقع أن ظروف الحرب، بالاضافة الى الروح الاستعمارية التي كانت تحرك السياسة البريطانية في مصر في ذلك الحين، كانت تتضافر مع العامل السالف الذكر ، في انضمام الوفد الى معسكر المقاومة ضد الانجليز • وكنا قد عرضنا الأسباب المادية التي أدت الى تقديم الوفد

مذكرته المشهورة الى الحكومة البريطانية في اول ابريل ١٩٤٠ ، كما شرحنا موقف زعماء الأقلية من هذه المذكرة ، والذي كان أشبه بشراء تأييد الانجليز لبقائهم في الحكم • ولقد شجع هذا الموقف الحكومة البريطانية على الاستمرار في سياستها الاستغلالية بالنسبة لمحصول مصر الرئيسي وهو القطن • وكانت هذه السياسة تقوم على الأسس الآتية :
أولا : احتكار شراء القطن وحرمان مصر من بيعه لجميع الاطراف المحاربة والمحايدة • ثانيا ــ الاستفادة من التحكم في تصدير القطن في شرائه بأبخس الأثمان رغم ارتفاع أسعاره العالمية • ففي عــام ١٩٤٠ بلغ سعر القطن الامريكي ١٠ر٢٢ ريالا امريكيا ، وهو ما كان يوافق من الريالات المصرية ١٢ر٦٢ ريالا ، وفي عام ١٩٤١ ارتفع الى ١٦ر٩٧ ريالا أمريكيا، أي ٢٠ر٤٤ ريالا مصريا ، ثم وصل الى اكثر من ١٧ ريالا امريكيا في نفس العام • أما سعر القنطار من القطن الهندي فقد كان ١٧٥ روبية ، فوصل الى ٢٦٥ روبية ، ثم وصل الى ٣٢٢ روبية • ومع ذلك فقد عرضت انجلترا في سنة ١٩٤١ أن تشتري القطن المصري بمبلغ ١٤ ريالا مصريا وربع ريال ، وتنقص عن سعر العام السابق عشرة قروش في كل أردب مـــن البذرة ، على الرغم من أن قيمة النقد كانت قد قلت، وقدرتها على الشراء قد هبطت بسبب التضخم (٢٣٧) • ثالثا ــ الضغط على مصر لانقاص المساحة القطنية ، والتوسع في زراعة القمح لتموين جيوشها الجرارة من جانب ، وتقليل الكميات التي تشتريها من القطن المصري من جانب آخر • فمنذ اتمام صفقة محصول عام ١٩٤٠ ، وهي التي تمت في ظروف الحملة التي كان يروج لها الدكتور أحمد ماهر لدخول الحرب ، ألحت الحكومة البريطانية في انقاص المساحة القطنية الى الثلث، والتوسع في زرع الحبوب، واعترضت بشدة على اقتصار وزارة الزراعة على اسداء النصح الى الزراع بانقاص مساحاتهم القطنية طواعية واختيارا (٢٣٨) • وفي سنــة ١٩٤١ أخطرت الحكومة المصرية أنها غير مستعدة لشراء أكثر من نصف المحصول

الجديد وبنفس الأسعار المتفق عليها في سنة ١٩٤٠ • ولما كانت الحكومة المصرية قد قررت رفع السعر بمقدار ريالين ، فانها تحملت وحدها هـذا الفرق عن المحصول كله ، كما كان عليها أن تمول النصف الباقي من المحصول ، ولم تجد وسيلة لتمويل المحصول الا باصدار قرض قدره ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات طرحته على جزئين (٢٣٩) •

ومن الطريف أن الصحف الانجليزية في مصر (الاجبشان ميل) أخذت تدافع في ذلك الحين عن السعر البخس الذي تعرضه بريطانيا للقطن ، بأن رفع الثمن لا يفيد سوى طائفة الباشوات ، أما الزارع المتوسط والصغير ، وأما المستأجرون ، فلا يعود عليهم رفع السعر الا بالخسارة والجوع ! وذكرت أنه « ما من زارع رشيد ينكر أن السعر الذي عرضته بريطانيا وهو ١٤٫٢٥ ريالا كاف لترك ربح متواضع ، حتى اذا راعينا زيادة تكاليف السماد والوقود وما الى ذلك » • وقد هاجمت جريدة الوفد المصري هذه المحاولة لخلق التفرقة بين طبقات الملاك في مصر ، « ولمصلحة من يريدون بذر بذور الشقاق بين هذه الطبقات ، واحداث مشكلة اجتماعية من أعقد المشكلات التي أقلقت بال أمم كثيرة، ومصر بقيت ناجية منها الى الآن بفضل الله ؟ » • ثم ردت على زعم الاجبشان ميل بأن الزيادة لا تنفع سوى كبار الملاك فقالت : « فهل هذا معقول ، اذا كان لمالك خمسون قنطارا أو خمسة قناطير ، وباعها بزيادة ريالين كما يبيع من هو أيسر حالا منه خمسمائة قنطار أو ألفي قنطار ـ يكون هذا الاخير قد انتفع دون الأول ؟ • » ثم قالت : « وأما قولهم ان المستأجر لا يستفيد على كل حال ، لأنه اذا غلا القطن رفع المالك فئة الايجار ، فهذا أولا لا ينصب على عامنا الحالي الذي نحن في صدد تثمين قطنه ، لأن ايجار هذا العام مربوط من سنة مضت، فلا يستطاع زيادته• وغاية ما في أمر زيادة السعر أنها قد تسمح للمستأجر بدفع ما هو مطلوب منه ، وبهذا يوضع حد للمنازعات والقضايا والمشاكل• وثانيا ،

قد نسي الذين يقولون هذا القول أن معظم الملاك يسلمون أرضهم الآن لا بالايجار النقدي ، بل بالايجار العيني ، أي بأن يدفع المستأجر الى المالك مقدارا معينا من محصول الأرض مقابل الايجار • فهل ارتفاع السعر لا ينفع المستأجر الصغير والكبير ؟ » (٢٤٠) •

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تقف فيه هذا الموقف من القطن المصري ، وهو الموقف الذي نلاحظ أنها كانت تقفه تجاه محاصيل بعض الدول العربية المحتلة التي كانت ترتبط معها بمعاهدات ومحالفات ، كما في العراق مثلا ، حيث كانت ألوف الأطنان من التمر مكدسة في البصرة بدون مشتر لها ، بسبب ممانعة بريطانيا في بيعها لأية دولة لها علاقة بالمحور ، وعدم تقدمها في نفس الوقت لشرائها ! (٢٤١) — في ذلك الوقت كانت بريطانيا تستولي على مخزون مصر من الأخشاب والحديد والعدد والآلات التي تراكمت في البلاد على مر السنين ، وذلك بأبخس الأثمان، اذ حددت لها أثمان ما قبل الحرب بزيادة ١٠ في المائة أو ٢٠ في المائة • وكان ذلك يتم بأوامر عسكرية وبأثمان جبرية • وبطبيعة الحال ، فان هذه الأسعار التي أصدرها الحاكم العسكري لم تكن خاضعة لقانون العرض والطلب، وانما كانت — كما وصفها يوسف الجندي في مجلس الشيوخ — « خدمات عظيمة تقدمنا بها لانجلترا واستفادت منها ، وكنا ننتظر منها أن تقدرها ، وانهم عندما يشترون منا أهم سلعة في بلادنا يجعلوا لهذه الخدمات تقديرا في نظرهم » (٢٤١ م) •

ولقد كان من الطبيعي أن يثير هذا الموقف الاستغلالي من جانب بريطانيا عداء الطبقة الزراعية في مصر بفئاتها العليا والوسطى والدنيا ، وأن يستفز الوفد • ففي يوم ٨ سبتمبر ١٩٤١ شن يوسف الجندي حملة هائلة على الانجليز ، وصفهم فيها بأشنع النعوت : فقد وصفهم بأنهم « لا يتأثرون الا بمصلحتهم وبمصلحتهم وحدها •• وكان يجب ان تفهم هذا •• والا نكرر عبارات الاستجداء على غير موجب » • وقال : أن

سياسة بريطانيا في شرائها محصول القطن ليست قائمة على تحقيق مصلحتها فحسب ، وانما هي قائمة أيضا على « سياسة إفقار الشعوب المحكومة . واني آسف أن اقول هذا ، ولكنها هي الحقيقة التي وردت على لسان كثيرين من الساسة الرسميين » . ثم انتقد موقف الحكومة المصرية من المفاوضات بينها وبين انجلترا في أمر تصريف القطن فقال : « ان الداهية الكبرى والضرر البليغ الذي أصابنا في مفاوضات تصريف القطن ، أن هذه الحكومة والحكومة التي قبلها ، دخلتا المفاوضات وليس لهما من سياسة في تصريف القطن الا بيعه لانجلترا ، وانجلترا تعلم هذا علم اليقين ، وهي كتاجر تعلم أن رجلا صاحب بضاعة يتقدم اليهـا لبيع بضاعته ، وليس عنده من سبيل لتصريف هذه البضاعة الا أن يبيعها لها ، فلا بد أن تعرض عليه أبخس الاسعار » . ثم لمح الى ان يكون عدم دخول مصر الحرب هو الذي أثر على موقف انجلترا من القطن ، وأجاب بأن مصر قد قدمت لانجلترا خدمات لا تقل عما كانت تؤديه لها في حالة دخولها الحرب ، « وماذا كنا نستطيع ان نقدم لهم من خدمات لو دخلنا الحرب ؟ هل نجند نصف مليون جندي دون أن يكون لدينـا الضباط والاسلحة الكافية ؟ ولو دققنا النظر لوجدنا أنه يوجد في مصر مليون او مليونان مجندان لخدمة الحرب في مختلف المرافق : فالسكة الحديدية بأدواتها وعمالها مجندة ، والموانىء والفنارات وأحواض السفن كلها مجندة ، حتى فيما يتعلق بالمسائل التجارية التي كان يجب أن تكون خاضعة لقانون العرض والطلب ، قد جندناها وأخضعناها للأوامر العسكرية وغيرها » .

ثم دعا يوسف الجندي الى انقاذ الكرامة المصرية والسمعة المصرية برفض بيع المحصول للانجليز ، وألا يقتصر ذلك على محصول ذلك العام ، بل ومحاصيل الأعوام المستقبلة قائلا ان مصلحة البلاد أن تشتري الحكومة المصرية المحصول وأن تموله بأوزاق يكون غطاؤها من الذهب وسندات الدين ، وعند الاقتضاء بسندات على الخزانة المصرية ، لأن أسعار القطن

سوف ترتفع بشهادة جريدة الايكونومست والسير « لتلتون » ، ولأن العالم في حاجة قصوى الى القطن طويل التيلة ، وسيشترونه حتمـــا وسيخصصون السفن لنقله . واذا ما بقي ما عدا ذلك من القطن الى مــا بعد الحرب ، فسيباع بأسعار مرتفعة تعود على الحكومة والمزارعين بالربح الوفير (٢٤٢) .

ويفهم مما ألقاه حسين سري باشا في مجلس الشيوخ أن الوفد كان ينوي توسيع حركته واشعال حرب ضروس ضد الانجليز والوزارة . فقد صرح بأن النحاس باشا أراد « أن يعقد في الأقاليم اجتماعات ينتقل بينها داعيا الى مثل ما دعا اليه في مصيفه برأس البر ، دافعا الناس أن يقدموا في سبيل دعوته ذواتهم وأرواحهم ، معلنا الخصومة على انجلترا لأنها ــ كما يقول رفعته ــ تعاونت مع رجال العهد الحاضر وشجعتهم ، معلنا الخصومة كذلك على حكومة البلاد الشرعية المستندة على رجال هذا العهد الحاضر»، وانه اختار الاسكندرية مكان البدء بحركته ، وأراد أن يدعو الى اجتماع فيها . وتمهيدا لهذا الاجتماع بدأ يتصل بشتى الطبقات . ولكن الحكومة ــ كما صرح حسين سري باشا ــ قررت منع الاجتماع الذي كان مزمعا عقده، وقررت منع النشر لكل حركة حرصا على أمن البلاد ونظامها (٢٤٣).

الغارات الجوية على مصر

في ذلك الحين كان السخط على الانجليز ينتشر ويمتد الــى كــافة الطبقات والفئات . فقد اقترن بموقف انجلترا من القطن عاملان آخران هامان : أولهما ، تعرض البلاد لقصف عنيف من طائرات المحور بسبب وقوع المعسكرات البريطانية قريبة من المدن ، وعدم مراعاة السلطات العسكرية البريطانية في توزيع قواتها صيانة أرواح المدنيين مــع تحقيق الأهداف العسكرية ، والعامل الثاني ، أزمات التموين .

وفيما يتصل بالعامل الأول ، فان الهجوم الذي قام به الجنرال روميل

يوم ٣١ مارس ١٩٤١ كان قد حمل القوات الألمانية والايطالية ـ كما ذكرنا ـ الى الحدود المصرية واحتلال السلوم • وأصبحت هذه القوات بذلك في مركز قريب يمكنها من الاغارة الجوية المنتظمة على المواقع البريطانية العسكرية داخل المدن المصرية • وفي يوم ٥ مايو شنت القوات البريطانية هجوما على الحدود المصرية تمكنت به من استرداد الحلفاية ، ولكن روميل ، وقد دار في احتماله قيام البريطانيين بهجوم عنيف للسيطرة على طبرق ، قرر استعادة الحلفاية والاحتفاظ بها حتى يصبح هذا الهجوم صعبا للغاية • وفي يوم ٢٦ مايو قام بهجوم مجتاح على القوات البريطانية أجبرها على الانسحاب بثمن باهظ اذ لم يعد من دباباتها الا اثنتان صالحتان للعمل ، ثم بدأ يدعم موقعه في الحلفاية • وقد حاولت القوات البريطانية بقيادة الجنرال ويفل شن هجوم مضاد كبير في يوم ١٥ يونية• وبدأت المعركة مواتية للبريطانيين في بداية الأمر ، ولكن في يوم ١٧ أخذ كل شيء ينقلب على عقبيه ، ومنيت القوات البريطانية « بضربة مؤلمة » ، وفي يوم ٢١ يونيو قرر تشرشل نقل الجنرال ويفل الى قيادة الهند « لاستعادة أنفاسه » ، « بعد أن نزع روميل عن رأسه أكاليل الغار ومرغها في الرمال » ، وعين الجنرال أوكنلك Auchinleck مكانه في قيادة الشرق الأوسط « كدم جديد سيثير الحيوية » (٢٤٤) •

ولقد أتاح مركز القوات الألمانية والايطالية على الحدود المصرية طوال أشهر الصيف والخريف ، الفرصة لها ـ كما ذكرنا ـ لشن أعنف الغارات على المعسكرات البريطانية داخل المدن المصرية • ففي يوم ٥ يونية وقعت غارة عنيفة على مدينة الاسكندرية أسفرت عن مقتل أكثر من مائة من المواطنين • وفي يومي ٧ و٨ وقعت غارات أخرى أسفرت عن أكثر من ٦٥٠ قتيلا • وقد تلى ذلك على الفور هجرة أعداد كبيرة من الاسكندرية الى داخل البلاد ، وخصوصا من الطبقات الفقيرة ، حتى بلغت حوالى ثلث مليون تقريبا ، أي حوالي ٤٠ في المائة من سكان المدينة•

وقد أرسلت الحكومة المصرية احتجاجات على ألمانيا وايطاليا عن طريق الحكومتين الايرانية والامريكية (٢٤٥) ، ولكن اذاعتي المحور كانتا تعلنان أن الهدف هو المعسكرات البريطانية وليس المواطنين .

وقد أثارت هذه الغارات مناقشات عنيفة في البرلمان حول وضع القوات البريطانية في داخل المدن المصرية ، فقد انتقد محمود سليمان غنام تغلغل القوات العسكرية البريطانية « تغلغلا واضحا في جميع الأحياء الوطنية الآهلة بالسكان والمدارس والشوارع والفنادق الوطنية ، بل أبرىء ذمتي وأقول ان بعض هذه القوات مرابطة الآن في مبنى على قيد أمتار من مسجد كبير في القاهرة . تصوروا حضراتكم مدى هذا الخطر اذا ما وقعت الواقعة ، فان الالمان سيقولون وقتئذ اننا لا نقصد المصريين ولكنا نقصد الأهداف العسكرية » . وتساءل عن المفاوضات التي قام بها حسن صبري باشا في العام السابق لجعل القاهرة مدينة مفتوحة ، وطالب بالحاح من الحكومة المصرية أن تفاوض السلطات العسكرية البريطانية في شأن اخلاء الأحياء الوطنية من المعسكرات الخفية أو المعلنة (٢٤٦) . وفي مجلس الشيوخ طالب كل من محمود بسيوني وأنطون الجميل رئيس الوزراء بأن يستمر في المفاوضة مع انجلترا لجعل القاهرة مدينة مفتوحة . وقد رد سري باشا بأنه قد تفاوض فعلا مع الحليفة بالنسبة للقاهرة ، « ووصلنا حتى الآن الى نتائج طيبة ، وأرجو أن نصل الى النتيجة النهائية قريبا » . وفي نفس الجلسة انتقد عبد الرحمن الرافعي بشدة اتخاذ الاسكندرية ، وهي أكبر مدينة في البحر المتوسط ، قاعدة حربية لأي اسطول ، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب ، وطالب رئيس الوزراء بالعمل على اجلاء الأسطول البريطاني من الاسكندرية (٢٤٧) . على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن وضعت حدا لهذه المناقشات في منتصف شهر سبتمبر حين أعلنت رفضها لنقل القوات البريطانية أو المخازن

العسكرية من القاهرة رفضا باتا • وبذلك بقيت المدن المصرية الرئيسية تعاني أهوال الغارات الجوية ، وتعاني معها العلاقات المصرية البريطانية•

أزمات التموين

في نفس الوقت تقريبا الذي كانت قنابل المحور تتساقط فيه على الاسكندرية ، كانت البلاد تتعرض لأزمة تموين عنيفة في القمح وغيره من مواد التموين ، على نحو أثار السخط الشديد في نفوس المصريين على الانجليز • وكانت أزمة القمح قد أخذت في الظهور منذ أواخر شهر مايو ١٩٤١ تحت تأثير عاملين هامين : أولهما سوء تقدير خطير وقعت فيه الحكومة في تقدير المحصول الجديد ، فقد قدرته وزارة الزراعة بـ ٩٫٠٤١٫٠٠٠ أردب ، أي بما يزيد عن محصول عام ١٩٤٠ بمقدار ١٥٨٫٠٠٠ أردب • وعلى هذا الأساس المتفائل قامت الحكومة بتصدير ٢٧٥٫٠٠٠ أردب تقريبا من يناير الى آخر ديسمبر ١٩٤٠ • ولكن لم يلبث أن ظهر أن المحصول الجديد به عجز قدره مليون ونصف أردب (٢٤٨) • اما العامل الثاني ، فهو استهلاك الجيوش البريطانية في مصر • ويقول «كيرك» ان الطابور الخامس في مصر هو الذي كان وراء هذا الاتهام للبريطانيين ، لأن مشتريات بريطانيا في عام ١٩٤١ لم تكن تزيد الا بمقدار ٢ في المائة من محصول الحبوب (٢٤٩) • على أن هذه النسبة لا يمكن التسليم بها ، لأن السلطات البريطانية ، كما هو معروف وثابت، كانت تشتري القمح من وراء ظهر الحكومة المصرية بالاتفاق المباشر مع التجار المصريين الذين كانت تدفع لهم أعلى الأسعار التي يطلبونها ، مساهمة بذلك مساهمة خطيرة في ارتفاع أسعار القمح• وقد كشفت مناقشات مجلس النواب الكثير من جوانب هذه النقطة ، فقد ذكر النائب محمود لطيف بك أنه علم « من ثقة له قيمته المالية والتجارية ، أنه كان يوما عند

أحد كبار تجار الحبوب بروض الفرج، فاذا بتليفون يطلبه من الاسكندرية، واذا به أحد كبار رجال الانجليز الرسميين يتحدث اليه عن كمية القمح التي لديه ودرجة نظافته وثمن الأردب • فلما أجابه ، طلب اليــــه أن يصدرها ، وأخبره بأنه سيرسل اليه الثمن شيكا •» ثم علق النائب على هذه الرواية قائلا : « حدث هذا والحكومة لا شأن لها به، والجمارك لا تعرف عنه شيئا » • وقد صرح وزير التموين فــي ذلــك الحين بأن الحكومة سوف تراقب من يتولون تموين الجيش الانجليزي، ولكــن التصريح جاء متأخرا (٢٥٠) •

وقد أدلى صدقي باشا في مجلس النواب ، في جلسة ٥ و٦ يناير ١٩٤٢ ، بأرقام عن المقادير التي أخذتها السلطات البريطانية من القمح أثارت مناقشات حامية • فقد ذكر أن « وجود جيوش الحليفة من الأسباب الداعية الى عجز المقطوعيات التي لدينا الآن » ، وقال : « وأظنكم تعلمون أن الحليفة في وقت من الأوقات احتاجت الى شيء من القمح قدر بنحو نصف مليون اردب (٥٢٣ الف اردب) • ونعرف أن الجيوش البريطانية خارج الثكنات تحتاج الى ما يقدر بنحو خمسين ألف أردب من القمح على أقل تقدير في الشهر ــ أي ٦٠٠ الف أردب في السنة » •

وقد تعرضت هذه الأرقام التي أذاعها صدقي باشا لتكذيب كل من حسين سري باشا ووزير التموين السعدي • وكان دفاع حسين سري باشا دفاعا ضعيفا ، فقد قال انه لو طبقت قواعد اعطاء الخبز للعساكر والضباط الانجليز ، لكانت كمية الـ ٦٠٠ ألف أردب تكفي مليون عسكري يأكلون خارج الثكنات • وقد أغفل حسين سري بذلك ما يستهلكه الأسرى مــن الاعداء ، وما تصدره السلطات البريطانية في غفلة من رقابة الجمارك • وهو ما أوضحه بعض النواب ، ففي خطاب محمود سليمان غنام قال : « أما عن استيلاء القوات البريطانية على كميات من القمح ، فاني أكاد

أصدق ان لا رقابة من مصلحة الجمارك المصرية على ما تصدره هـذه السلطات من قمح أو دقيق الى فلسطين وغيرها » .

ولقد كان دفاع حامد جودة وزير التموين فريدا حقا . فقد أنكر ما ذكره صدقي باشا من أن السلطات البريطانية استولت على نصف مليون أردب من القمح . ولما جابهه صدقي باشا بأنه لو راجع الوزير كلمتـه (صدقي باشا) لوجد أنه اعتمد على احصاء لوزارة الزراعة كانت عرضته على المجلس الاستشاري الأعلى للزراعة ، وأن هذا الرقم « يفيـد أن السلطات البريطانية استولت في اول يناير ١٩٤١ على هذا المقدار ، إما للاستهلاك ، وإما للتصدير الى بلاد قريبة » . فهنا أنكر وزير التموين مرة ثانية أن السلطات البريطانية استولت على هذا المقدار من القمح . فسأله صدقي باشا : « اذن كيف تقول وزارة الزراعة إن نصف مليون أردب صدرت أو استهلكت في سنة ١٩٤١ ؟ » . ثم وجه كلامه الى النواب قائلا : « ان من بين حضراتكم من هو عضو في المجلس الاستشاري الأعلى ، وسمع هذا من الاخصائيين بوزارة الزراعة كما سمعته ! » . ولكن وزير التموين أنكر مرة ثالثة ، وفاجأ النواب بأمر غريب حقا ، فقد ذكر أن المذكرة التي بها هذا الرقم كانت خاطئة ، « وقد رجعت الى من كتبوا هذه المذكرة فاعترفوا بأنها خاطئة ! (ضجة) ولقد بحثت عن السبب في هذا الخطأ، واقتنعت من وقع فيه بخطئه قبل أن أرد على دولة صدقي باشا ! » . وكانت هذه المفاجأة من وزير التموين ـ فيما يبدو ـ أكبر مما يمكن أن يتحمله النواب ، فقد أبدى النائب عطا عفيفي عجبه من أن « تقدم احصائيات رسمية من وزير مسئول ووزارة مسئولة الى مجلس استشاري أعلى ، وهذا الاحصاء خاص بمشكلة التموين ، ثم يأتي بعد ذلك وزير التموين ويقول ان أرقام هذه الاحصائيات ان هي الا خطأ في خطأ ! » أما محمود سليمان غنام فقد طالب باجراء تحقيق فورا لأن المجلس الاستشاري الأعلى يكون على هذا النحو قد بنى أبحاثه على احصاء خاطىء ! (٢٦٠) .

لم تجد طبعا محاولات الحكومة انكار دور السلطات البريطانية العسكرية في الأزمات التموينية التي يعانيها الشعب ، خاصة طبقاته الدنيا. وكانت المعارضة الوفدية تحمل الكثير من العبء في كشف هذه الحقيقة للجماهير ، ففي خطاب محمود سليمان غنام في مجلس النواب يوم ٥ يناير ١٩٤٢ قال : « سبق أن قررت أني رأيت بعيني – وهذا معروف متداول بين الجميع – أن القوات البريطانية تنزل الى الأسواق، وتأخذ معظم ما فيها من طيور وأسماك ، كما أن هنـاك تعهدات بين التجـار والسلطات البريطانية تستولي هذه السلطات بمقتضاها على كميات كبيرة من اللحوم وباقي المواد الغذائية كالبيض وغيره » . وكان مما قاله، ان وزير التموين « لو تنكر كما كان يفعل بعض حكام القرن السالف ، ونزل الى الأسواق ، لرأى بنفسه سيارات اللوري الانجليزية تستولي على المواد الغذائية الموجودة بها . وفي هذا اضعاف لتموين البلاد يعانيه الغني قبل الفقير ، واذا عز على الغني فهو مستحيل قطعاعلى الفقير » (٢٦١) .

. . .

جـ ـ الى الامام يا روميل

كان بسبب هذه الأزمات التموينية العنيفة التي قاستها الجماهير الشعبية في مصر منذ مايو عام ١٩٤١ ـ وهي التي ارتفعت حدتها في الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٤٢ الى حد الهجوم على المخابز وتخاطف الخبز من أيدي حامليه في الطرقات ـ ، وبسبب ما تعرضت له البلاد من قصف المواقع المدنية الآهلة بالسكان نتيجة تغلغل الأهداف العسكرية البريطانية بينها ، ثم بسبب الهجوم المرير الذي أخذ الوفد يشنه على الانجليز ، وبخاصة منذ صيف ١٩٤١ ، والنقد اللاذع للحكومة في البرلمان والصحف لسياستها المرتجلة والعاجزة في المسائل الحيوية ، وكذلك افتضاح السياسة البريطانية وموقفها الاستغلالي من محصول البلاد الرئيسي وهو القطن ، ومن القمح وغيره من المواد الغذائية ، على يد نواب وشيوخ المعارضة في البرلمان ، ونشر هذه الخطب في الصحف ليقرأها الجمهور ـ كان بسبب هذا كله أن ارتفعت منذ النصف الثاني من عام ١٩٤١ موجة عالية من الشعور العدائي للانجليز ، أخذت تمارس تأثيرها التخريبي في نفوس الجماهير ، حتى انفجر الموقف في أول فبراير ١٩٤٢ بالمظاهرات المشهورة التي ارتفعت فيها الصيحات بنداء : « الى الامام يا روميل » ، وبعض الهتافات العدائية الأخرى .

ونظرا لما نسب لهذه المظاهرات من دور مباشر في تفجير حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فقد كان من الطبيعي أن تختلف حولها الآراء وتفترق في مصر . وتنقسم هذه الآراء الى قسمين : قسم يقول بأنها كانت نتيجة تدبير سابق ، والقسم الثاني يعتبرها انفجارا تلقائيا . وبالنسبة للقسم الأول ، فان الآراء تفترق فيه أيضا ، فالبعض يرى أنها نتيجة تدبير

الانجليز ، والبعض الثاني يرى أنها نتيجة تدبير الوفد ، والبعض الثالث يرى أنها بتدبير القصر •

ويفهم من كلام حسين سري باشا ، الذي قامت في عهده المظاهرات، أنه كان يعتبرها انفجارا تلقائيا نتج عن ظروف الكبت السياسي والاقتصادي الذي كان سائدا في عهده • فعندما سئل عنها في قضية مقتل أمين عثمان باشا ، أجاب : « لقد ذكر كثير عن هذه المظاهرات ومظاهرات صاخبة ، ولكني أرجو أن نرجع الى الوراء ونتخيل رئيس حكومة كان حاكما عسكريا، وكلكم يعلم معنى قوة الأحكام العرفية ، وأنه من حسن السياسة أن يترك بعض الأحيان صمامات الامن مفتوحة ، فاذا تأكد المسئول عن الأمن أن قيام بعض المظاهرات ليس هاما من الوجهة السياسية ، فيجب أن يتركها حتى يتنفس الناس • وأؤكد أن المظاهرات لم تكن أكثر من ذلك » (٢٦٢) • على ان حسين سري بهذا القول كان يخفي رأيه الحقيقي كما سوف نرى • أما النحاس باشا فقد أبدى رأيه شخصيا بأن الانجليز قد يكونون وراء هذه المظاهرات • فعندما سئل في قضية الاغتيالات السياسية عن « من يظن أنه صاحب مصلحة في تدبير هذه المظاهرات كما يعتقد هو • وهل هم الانجليز ام وزارة سري باشا أم المعارضون ؟ » ، أجاب بأنه يستبعد من هؤلاء المعارضين لوزارة سري باشا ، « ولعل الانجليز دبروها ليبرروا تدخلهم » (٢٦٣) • على ان هذا الرأي للنحاس باشا متأثر في الغالب بتخلي الانجليز عنه عند نهاية الحرب وسماحهم لفاروق باقالته •

ويعتقد أنور السادات أيضا ان الانجليز كانوا وراء مظاهرات « الى الامام يا روميل » • فهو يقول : « لقد كانت البلاد واقعة تحت حكم عرفي • والذين يقودون مظاهرات كهذه — ان كانوا من الوطنيين حقا — لا بد أن يقدروا خطورة تظاهرهم ودعائهم لروميل في بلاد يحتلها جيش الانجليز • ومع ذلك فقد سارت المظاهرات بليل ، ولم نعرف

أشخاص قادتها ، ولا قبض رجال البوليس عليهم ولا تحرش بهم جيش الانجليز المقيم في العاصمة » (٢٦٤) .

وقد اتهم مصطفى الشوربجي بك ، في مجلس الشيوخ ، الوفد بتدبير المظاهرات ، او أنها حدثت بتأثيره . فقد قرر أن المظاهرات هي « عادة من أعمال رجال الأحزاب . أنا لا أقول هذه المظاهرة بالذات ! ولكني أقول انالمشاهد المعروف أن رجال الأحزاب هم الذين يقيمون المظاهرات ، وأول من يستطيع اقامة المظاهرات وترتيبها وتجهيزها هو الوفد بلجانه ورجاله وتشكيلاته . ان الوفد هو الذي ينظم هذه المظاهرات ويستخدمها » . ثم وجه الاتهام الى النحاس باشا بأنه هو الذي أنتج هذه المظاهرات بهجماته السابقة على الانجليز، وبما قيل من فوق منبر مجلس الشيوخ بمناسبة القطن من أن انجلترا تجيع الشعوب التي تحكمها ، ثم بخطبة النحاس «الخطيرة الهائلة» في رأس البر، وتجولات رفعته في البلاد يبصر العباد بسياسة بريطانيا الخطرة . وقال : « لماذا لا نقول ان تأثير حضرة صاحب المقام الرفيع في الأمة ومكانته وتشكيلاته في البلاد، هي التي أنتجت هذه المظاهرات، فاندس فيها هؤلاء الذين نادوا النداءات الخطيرة ؟ إما أن يكون للوفد ورئيسه النفوذ في البلاد، وإما ألا يكون لهما هذا النفوذ ، فاذا قال صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ان هذه الحملات الشديدة لم تحدث أثرها في البلاد ، قال في الوقت نفسه ان نفوذه ونفوذ الوفد في خطر » ! (٢٦٥) . على أن مصطفى الشوربجي كان يخفي الحقيقة التي يعلمها بهذا القول .

وقد استدل صالح علي عيسى السوداني على أن الوفد هو الذي دبر المظاهرات بأنحسين سري باشا اعتقل الشاب الذي كانيقودها واسمه عبد السلام وفا، وانه لما ولي الوفد الحكم أفرج عنه سراج الدين باشا وعينه براتب استثنائي قدره ١٥ جنيها مع أنه لا يحمل الشهادة الابتدائية (٢٦٦). على أن هذه الرواية ظاهر فيها الاختلاق، اذ أجمع كل من تناول هذه

المسألة من السياسيين . سواء أكانوا من المؤيدين للوفد أم من المعارضين له ، على أن احدا لم يتعرض لهذه المظاهرات . وقد اعترف بذلك حسين سري باشا نفسه . ومعنى ذلك انه لم يقبض على أحد فيها .

بل لقد استدل مصطفى الشوربجي بك على ان هذه المظاهرات كانت مدبرة ، بعدم تعرض أحد لها . ففي خطابه السالف الذكر بجلسة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ قال : « هناك مسألة في منتهى الغرابة في هذه المظاهرات ، هذه المسألة هي أن هذه المظاهرات اخترقت الشوارع دون أن يتعرض لها البوليس ، ودون أن يقبض الى يومنا هذا على الذين نادوا هذا النداء الأثيم . ألا يصح لي ان استنتج ان هذه المظاهرات وهذه النداءات كان مرضيا عنها ، أو كانت مقصودة بالذات ؟ ألا يكون هذا النداء مدسوسا كما حصل في تاريخ مصر لنصل الى النتائج التاريخية التي تعلمونها ؟ » (٢٦٧) . على أن نقطة الضعف في تحليل مصطفى الشوربجي بك ، أنه تناسى انالوفد لم يكن في الحكم وقت خروج هذه المظاهرات، وانما كانت سلطة الحكم في يد حسين سري باشا وفي يد القصر . وبالتالي فان السماح بهذه المظاهرات والرضى عنها لا يمكن أن يعد دليل اتهام ضد الوفد ، وانما هو دليل تبرئة له على وجه التحقيق .

على كل حال ، فان الانجليز كانوا يعلمون أن القصر ، وجماعة علي ماهر باشا بالذات، هم الذين كانوا وراء هذه المظاهرات . وقد قرر ذلك السير والتر سمارت، المستشار الشرقي للسفارة البريطانية للصحفي « جورج بلينكن Bilainkin » الذي زار مصر عام ١٩٤٧ . ففي حديثه معه قال انهم (الانجليز) كانوا يعلمون أن علي ماهر باشا كان يقف خلف الستار ، وأنه كان مدخرا لاسناد الحكم اليه ، وان فاروق كان يتلقى منه نصائحه (٢٦٨) . كما ذكر «كيرك» أن اصدقاء علي ماهر باشا في القصر استغلوا الاستياء العام والتذمر الناشيء عن أزمة التموين، ثم انتصارات اليابان في الشرق الأقصى ، وانتصارات الألمان في برقة ،

في دفع الطلبة المتطرفين الى القيام بمظاهرات في شوارع القاهرة في أول فبراير ١٩٤٢ • وان فاروق كان يحتفظ بعلي ماهر باشا لاسناد رياسة الوزارة اليه حين يزداد تدهور الموقف الاستراتيجي للانجليز (٢٦٩) •

فما هي الحقيقة في هذه الآراء والاتهامات ؟ • من الضروري أولا أن نستعرض موقف كل من القصر والانجليز لنستخلص ما يمكن أن يضيء لنا الطريق• ولكن قبل ان نبدأ في ذلك ينبغي أن نسلم بحقيقتين : الأولى، أن هذه المظاهرات لم تنشأ من فراغ • وبمعنى أوضح أن الظروف السياسية والاقتصادية التي قامت فيها هذه المظاهرات كانت تقتضيها فعلا، وتجعل قيامها نتيجة طبيعية لا مفتعلة • ثانيا ، أن المظاهرات ، أية مظاهرات، تحتاج عادة الى من ينظمها ويديرها ويرسم لها أهدافها وطريقها ، حتى ولو في مرحلتها الأولى ، ثم تتولى مختلف العوامل الأخرى دورها في توسيع نطاقها وانتشارها وزيادة حجمها ، ولا نستثني من ذلك ــ فيما نعرف ــ الا مظاهرات ٩ و١٠ يونية ١٩٦٧ • ومعنى ذلك أننا نرى أن مظاهرات الاول من فبراير ١٩٤٢ كانت نتيجة تدبير سابق من جهة ما •

فمن الذي دبر مظاهرات الاول من فبراير ١٩٤٢ ؟• ان اتهام الانجليز بتدبير هذه المظاهرات ينبني اساسها على رغبتهم في تبرير تدخلهم لفرض النحاس باشا • ومعنى ذلك بصورة أخرى ، أن الانجليز كانوا يريدون التخلص من حكومة سري باشا عند قيام هذه المظاهرات • فهل كان الانجليز يريدون ذلك حقيقة ؟• ان استعراض موقف الانجليز من هذه المسألة ، لأول وهلة يشير الى أدلة ايجابية وأدلة سلبية • ففيما يختص بالأدلة الايجابية ، فان العرض السابق للظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت تسود مصر، خاصة اشتداد حملةالوفد علىالسلطات البريطانية ، يعتبر دليلا ايجابيا على رغبة الانجليز في نقل الحكم من يد حسين سري باشا الى يد الوفد • ومما ذكره «كيرك» في التعليق على هجوم النحاس باشا على الانجليز منذ شهر اغسطس ١٩٤١ ، انه كان

« يتضمن تهديدا للأمن البريطاني فيما لو أن السفارة البريطانية أخفقت في الاستجابة لهذا المؤشر على أن الوفد أصبح قلقا في المعارضة!» (٢٧٠)٠

وتشتد قيمة هذا العامل اذا نحن أضفنا اليه الظروف العسكرية الحالكة التي كانت تواكبه ، والتي كانت تمر بها بريطانيا في تلك الفترة الحاسمة من تاريخها ٠ ففي ابريل ١٩٤١ كانت ألمانيا قد هاجمت البلقان ، واكتسحت جيوشها في أقل من شهر واحد يوغوسلافيا وبلاد اليونـان وكريت ٠ وفي ٢٢ يونية بدأ هتلر عملية برباروسة لغزو الاتحاد السوفيتي، وتقدمت جيوشه عدوا لتحصر موسكو ولينينجراد وتتقدم صوب آبـار البترول في القوقاز٠ وأصبحت أوروبا بذلك تحت أقدام الاحتلال النازي من النرويج شمالا الى اليونان جنوبا ومن شاطىء الاطلنطي غربا الى نهر الفولجا وجبال الأورال شرقا ٠ وفي ديسمبر دخلت اليابان الحرب بهجومها المفاجيء على « بيرل هاربر » ، وفتكت ببعض القطع الرئيسية للأسطول البريطاني عند سنغافورة ٠ ثم أخذت تجتاح المعاقل البريطانية في الشرق الاقصـى ٠

أما في الشرق الأوسط ، فعلى الرغم من أن بريطانيا قد تمكنت من احباط حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، وتمكنت من مهاجمة قوات فيشي في سوريا وأجبرتها على الاستسلام ، كما نجحت فـي ايران ، بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي ، في خلع شاه ايران ونفيه الـى جزيرة سيشل، وفتحت بذلك الطريق الممكن الوحيد لارسال الامدادات والذخيرة الى روسيا بسبب المصاعب في بحر الشمال ــ الا أن الموقف في الصحراء الغربية كان يحمل كل علامات الخطر ٠

فقد ذكرنا كيف فشل الهجوم البريطاني المضاد الذي شنه الجنرال ويفل على القوات الألمانية والايطالية في يوم ١٥ يونية ١٩٤١ ، وما استتبع ذلك من نقل الجنرال ويفل الى قيادة الهند وتعيين الجنرال اوكنلك مكانه في قيادة الشرق الاوسط ٠ وفي الثامن عشر من نوفمبر ١٩٤١ شن الجنرال

أوكلنك هجوما عاما على قوات روميل تمكن به ، بعد عدة معارك وحشية قاسية استمرت طوال شهر كامل ، وتبودلت فيها «سيدي رزق» ثلاث مرات ، من تصفية القوات الألمانية والايطالية على الحدود المصرية وفك الحصار عن طبرق واحتلال برقة في الشهر التالي ، وانسحب روميل الى موقع «العقيلة» الدفاعي القوي في الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٢ .

على أن النتائج التي حققتها انتصارات اوكلنك لم تكن حاسمة ، فقد دفع عودة نشاط المحور الجوي في البحر المتوسط في شهري ديسمبر ويناير ، واختفاء هيمنة البريطانيين الى حد ما على البحر لعدة أشهر ، الى حرمان أوكنلك من ثمار الفوز الذي حققه ، وكان التفاؤل الذي حالف رسم خطة لانزال جيش انجليزي أمريكي في افريقية الشمالية الفرنسية قد تلاشى . وأرجئت هذه العملية .

ففي يوم ٥ ديسمبر ، وبعد أن عرف هتلر بما تصدى له روميل من خطر بالغ ، أصدر أمرا بنقل فيلق جوي تام من روسيا الى صقلية وشمال افريقية . وقبيل ذلك كان عدد من الغواصات الألمانية قد حُول من معركة الأطلنطي الى البحر المتوسط . وكان الهدف تجميد مالطة التي كانت تغير منها القاذفات والغواصات والسفن الحربية البريطانية على السفن الألمانية والايطالية التي تحمل العتاد والجنود الى شمال افريقيا . وفي١٨ نوفمبر ١٩٤١ أصيبت حاملة الطائرات «أرك رويال» Ark Royal بطوربيد من غواصة ألمانية ، وفشلت كل المحاولات لانقاذها . وبعد أسبوعين أصيبت « برهام Barham » بثلاثة طوربيدات وغرقت وعلى ظهرها خمسمائة رجل . وفي ليلة ١٨ ديسمبر اقتربت غواصة ايطالية من الاسكندرية وقذفت بثلاثة طوربيدات حية يوجه كل منها رجلان ، ووضع الرجال قنابل زمنية انفجرت صباح اليوم التالي اسفل البارجتين « الملكة اليزابيث » ، و «فاليانت» ، وعطلتهما عن العمل شهور عديدة . وفي نفس اليوم الذي حدثت فيه كارثة الاسكندرية ، خرجت ثلاثة طرادات

وأربع مدمرات انجليزية لاصطياد قافلة للمحور في طريقها الى طرابلس ، ولكنها سقطت فريسة حقل ألغام بالقرب من الميناء، وأصيب طراداان وغرق الثالث ببحارته الذين يربون على السبعمائة الا رجلا واحدا وقع في أسر العدو . ولم يبق من أسطول شرق البحر المتوسط الا ثلاثة طرادات وبعض المدمرات .

وفي تلك الأثناء أخذ الجنرال كيسلرنج يقصف مالطة ليل نهار لعدة أسابيع متواصلة . ولم يكن في طاقة الجزيرة الا أن تدافع عن نفسها بما تملك من قوة . وقد أتاح ذلك كله مرور المؤن والعتاد على السفن الحربية الألمانية والايطالية ، ووصولها سالمة الى الجنرال روميل الذي أخذ يعيد تكوين قواته واعدادها للقيام بهجوم مضاد جديد لغزو مصر .

وفي يوم ٢١ يناير ١٩٤٢ ، وفي غياب السيطرة البريطانية في البحر المتوسط ، وفي ظل السيطرة الألمانية الجوية والبحرية ، قام روميل بهجوم مجتاح من مواقعه في العقيلة نهضت به ثلاث فرق . وفي سرعة شقت هذه الفرق طريقها مجتازة الثغرات بين القوات البريطانية التي تفتقر الى المدرعات ، فصدر اليها الأمر بالتراجع . ولم يلبث روميل أن برهن على تفوقه في الحروب الصحراوية ، اذ استطاع أن يسترد الجزء الاكبر من برقة ، والاستيلاء على بنغازي في يوم ٢٩ يناير ، وأفقد البريطانيين ما كانوا يعدونه من العتاد للهجوم الذي كان أوكنلك يأمل في القيام به في منتصف شهر فبراير . وكانت هذه «الكارثة العسكرية » — على حد تعبير تشرشل (٢٧١) — هي التي اقترنت بمظاهرات ٢ فبراير ١٩٤٢ التي هتف فيها المتظاهرون بهتاف : «الى الأمام يا روميل» !

فهل كانت هذه الكوارث الحربية ، التي واكبت الظروف الداخلية السالفة الذكر ، هي التي دعت السلطات البريطانية الى أن تقرر التخلص من وزارة حسين سري باشا ونقل الحكم الى يد الوفد ، وبالتالي تدبير مظاهرات أول فبراير لتبرير حادث ٤ فبراير . أو أن هذه المظاهرات

التي دبرتها جهة أخرى ، كانت عاملا حاسما في قرار نقل الحكم الى يد الوفد ؟٠

للرد على هذا السؤال نقول انه من الثابت من المصادر العربية والانجليزية أن حسين سري باشا كان يحظى بثقة وتأييد الانجليز الى يوم وقوع المظاهرات السالفة الذكر ٠ فحسين سري باشا ، بشهادة وزير في وزارته هو الدكتور هيكل ، كان أقل من حسن صبري باشا مناقشة للانجليز فيمطالبهم (٢٧٢) ٠ وهو باعتراف كتابهم أنفسهم « كان على ولاء تام للمعاهدة » (٢٧٣) ٠ وقد تولد لذلك شعور بالارتياح والاطمئنان والثقة به ، حتى لقد استنكر حسين سري باشا أن يكون للانجليز يد في استقالته ، فعندما سأله احد المحامين اثناء شهادته في قضية مقتل أمين عثمان باشا : « هل كان هناك مؤثرات خارجية لها أثر في الاستقالة ؟ » هز رأسه قائلا انه لم يفهم بعد هذا السؤال ٠ فوضحه له المحامي بقوله : « ألم يكن للانجليز تأثير في الاستقالة ؟ » ٠ وهنا أجاب حسين سري باشا مستنكرا : « انجلترا لها تأثير في استقالتي ؟ لم أفهم هذا السؤال للآن ! » (٢٧٤) ٠

لم يكن هناك اذن نية عند الانجليز الى يوم المظاهرات للتخلص من حسين سري باشا ٠ بل سنرى أن العكس هو الصحيح ، وهو أن الانجليز قد تدخلوا لانقاذ وزارة حسين سري باشا قبل المظاهرلت ، وذلك حين أوشكت على السقوط بسبب حادث قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي ، وهو الحادث الذي يعتبر حاسما في تبرئة الانجليز من تدبير مظاهرات الثاني من فبراير ١٩٤٢ ٠

فمن الثابت من المصادر المصرية والانجليزية أن قطع حسين سري باشا علاقات مصر السياسية بحكومة فيشي انما كان بناء على طلب الانجليز ٠ وقد لجأ حسين سري باشا في حمل وزرائه على الموافقة على هذا القرار ، الى استخدام العبارات العنيفة في مجلس الوزراء على

النحو الذي يرويه الدكتور هيكل . وقد ترتب على هذا الانصياع لطلب الانجليز وقوع أزمة حادة بين حسين سري باشا والملك فاروق ، اذ اعتبر فاروق ان هذا التصرف من جانب سري باشا، يعتبر تجاوزا من الوزارة لحقها الدستوري فيه مساس بحقوقه ، لأن السفراء والوزراء المفوضين في البلاد الأجنبية يمثلون الملك ، فلا يجوز التصرف في أمرهم قبل عرض الأمر عليه ، وقرار قطع العلاقات مع حكومة فيشي معناه استدعاء الوزير المصري في فرنسا . وبناء على ذلك أصدر الملك فاروق أمرا الى وزير الخارجية صليب سامي باشا بأن يلزم داره . وقد ثار سري باشا لهـذا الاجراء ، وهرع الى السير لامبسون الذي قابل حسنين باشا يوم ٢٢ يناير ١٩٤٢ وحذره من خطورة استقالة أحد الوزراء أو احدى الوزارات بسبب هذه المسألة ، وأوضح بصراحة انها « مسألة يجب حتما ان نقف فيها وراء حسين سري » (٢٧٤ م) . ولكن القصر كان يعد العدة لنقل الحكم الى يد أخرى غير يد حسين سري باشا ــ كما هو واضح من كلام الدكتور هيكل ، الذي يذكر أن حسنين باشا اتصل به حينذاك غير مرة ليسأله رأيه في الموقف ، « وفهمت منه أن وزارة سري باشا لم يبق لها حظ من البقاء ، بعد أن قطعت علاقات مصر مع حكومة فيشي في غيـاب الملك عن القاهرة » (٢٧٥) .

نحن هنا اذن أمام أزمة سياسية يقف فيها القصر في جانب ، ويقف الانجليز ووزارة حسين سري باشا في الجانب الآخر ، ومن أجل ذلك فاذا كان ثمة من هو في حاجة الى تدبير مظاهرات للتخلص من حسين سري باشا فانه القصر وليس الانجليز ! ومظاهرات الأول من فبراير هي ألزم للقصر لاسقاط حكومة سري باشا ، وليست لازمة للانجليز لفـرض النحاس باشا . لأن فرض النحاس باشا لا يحتاج من الانجليز الـى هذه التدابير الديماجوجية ، ولان الانجليز لا يمكـن أن يخاطروا بتسيير مظاهرات معادية لهم في وقت يشتعل فيـه شعـور الغضب والكراهية

نحوهم ، وفي ظروف عسكرية غير مناسبة لهم ، لأن احتمال اتساع نطاق هذه المظاهرات وانقلابها الى ثورة شاملة احتمال معقول جدا في تلك الظروف . ولا ينسى الانجليز أن ثورة ١٩١٩ بدأت بمظاهرة !

أما بالنسبة للقصر ، فمن الواضح أن المظاهرات كانت تبدو الوسيلة الفعالة وربما الوحيدة التي يمكن بها اسقاط وزارة تحظى بتأييد الانجليز ويلقي هؤلاء بثقلهم من ورائها لانقاذها . وكان الانجليز قد تحركوا فعلا لحماية هذه الوزارة — كما رأينا — وقد ذهبوا في ذلك حدا بعيد ، فلم يكتف لامبسون بطلب استمرار بقاء وزارة سري باشا ، بل انتهز وحكومته الفرصة لطلب طرد الايطاليين وعبد الوهاب طلعت من القصر (٢٧٦) . وعلى ذلك فلم يكن في وسع فاروق أن يخاطر بازاحة حسين سري باشا أو دفعه الى الاستقالة ، مع كل هذا التأييد الذي يمده به الانجليز ، الا عن طريق حادث تبدو فيه الوزارة عاجزة عن حفظ الأمن وحماية النظام وصيانة المجهود الحربي، وهذا الحادث هو مظاهرات الاول من فبراير ١٩٤٢ . وبالفعل يذكر الدكتور هيكل أنه بعد وقوع هذه المظاهرات ، «أيقن سري باشا أن لا مفر من أن يستقيل، فتأييد البرلمان لوزارته لم يبق سندا كافيا لبقائها في الحكم ، بعد أن فقدت رضا صاحب العرش عنها ، كما فقدت طمأنينة الانجليز الى مقدرتها على كفالة الطمأنينة في البلاد وصيانة المجهود الحربي » ! (٢٧٧) .

. . .

هذه النتيجة التي توصلنا اليها ، وهي حاجة القصر الى مظاهرات أول فبراير ، تثير هذين السؤالين الهامين : أولا — من الذي قام بتدبير هذه المظاهرات ، ومن أي العناصر تكونت . ثانيا ، وهذا السؤال مترتب على الاول، هل كان فاروق ينوي اسناد الوزارة الى علي ماهر باشا، كما

تقول المصادر الانجليزية ، أو انه كان يريد تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا ، كما تشير المراجع العربية ؟٠

في الواقع أن الاجابة على هذين السؤالين تقتضي أولا توضيح علاقة فاروق بالألمان في هذه الفترة ٠ فلقد أصبح معروفا الآن ، بعد الدراسة التي قدمها الدكتور محمد أحمد أنيس عن حادث ٤ فبراير ، استنادا الى الوثائق الألمانية الموجودة في وزارة الخارجية الالمانية ، أن اتصالات قد تمت في تلك الفترة بين فاروق وهتلر عن طريق المفوضيات الأوروبية للدول التابعة للمحور ، وبالذات المفوضية البلغارية في القاهرة ، وعن طريق السفارة المصرية في طهران ٠ والأمر الذي نلاحظه في هذه الاتصالات أن فاروقا كان يشعر بحاجته الى اثبات ولائه للالمان في كل مرة تقترب جيوش المحور من الحدود المصرية ، أو يتأكد مركزهم على الحدود ٠ فيرجع تاريخ أول اتصال معروف لدينا الى يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٤١ ، أي في ابان الهجوم الالماني الاول الذي قاده روميل يوم ٣١ مارس ١٩٤١ ووصل به الى الحدود المصرية يوم ١٢ ابريل ٠ وفي هذا الاتصال شرح السفير المصري في طهران ، وهو يوسف ذو الفقار باشا والد الملكة فريدة ، للسفير الالماني – كما ذكرنا – وجهات نظر فاروق، ورجاه أن يوصلها الى هتلر ، وفيها « أنه وشعبه لا يرغبون في حرب مع المانيا ، وان جيشه ضعيف لا يستطيع القيام في وجه انجلترا ، وأن موقفه صعب ، خصوصا أن ولي العهد الأمير محمد علي لعبة في يد الانجليز، وأن هذا الأمير يحتفظ في بطانته بعدد من الانجليز » ، ثم ختم رسالته بأن « فاروقا مع شعبه يأملون في رؤية القوات الألمانية منتصرة ومخررة لهم من الاحتلال الانجليزي المهين » (٢٧٨) ٠

وفي يوم ٢٩ يونية ١٩٤١ ، أي بعد فشل الهجوم الانجليزي الذي شنه الجنرال ويفل على الحدود المصرية يوم ١٥ يونية ، أرسل فاروق برقية الى السفير المصري في طهران ليبلغ السفير الألماني « أن لدى الملك فاروق

معلومات تشير الى أن الانجليز سيحتلون مناطق البترول الايرانية، لكي يحموها من الهجوم الألماني المحتمل من ناحية روسيا على العراق وايران) (٢٧٩) ٠

وفي الفترة التي استطاعت فيها القوات البريطانية بقيادة أوكنلك طرد قوات المحور من الحدود المصرية واحتلال برقة ، لا نجد اتصالات قد تمت بين فاروق والالمان ، ولكن فاروق يعاود اتصالاته بعد قيام روميل بهجومه المضاد يوم ٢١ يناير ١٩٤٢ ٠ ففي يوم ٣٠ يناير ١٩٤٢ أرسل « فورمان Wormann ، السكرتير المساعد لوزارة الخارجية الالمانية الى هتلر يبلغه أن محادثة جرت بين وزير بلغاريا المفوض في القاهرة وسري عمر بك سكرتير وزارة الخارجية المصرية ، وقد اعرب فيهـــا ممثـل وزارة الخارجية المصرية عن قلق فاروق من المحادثات التي وصل نبؤها اليه بين عباس حلمي والألمان » ، ويطلب ايقاف هذه العلاقة ، كما يطلب من ألمانيا أن تحميه بكل الوسائل حتى النهاية ، « لأنه يقود الصراع ضد الانجليز بكل قواه، وهو في هذا يعرض عرشه للخطر، لأن الانجليز هددوه مرارا بالطرد واحلال الأمير محمد على مكانه » (٢٨٠) ٠ ولعلها مصادفة غريبة أن يعلم فاروق فقط بنبأ هذه الاتصالات بين الخديو عباس حلمي والالمان ، إبان الهجوم الألماني، مع أن هذه الاتصالات ترجع الى سبتمبر ١٩٤١ (٢٨١) ٠ ولربما علم بها فاروق بعد وقوعها بعد تصفية قوات المحور على الحدود المصرية على يد الجنرال أوكنلك ، ولكنه لم يجد فائدة من اثارتها الا بعد أن أصبحت مصر مهددة مرة أخرى بالغزو الالماني ٠ وعلى كل حال فمما لا شك فيه أن مخاوف فاروق من هـــذه الاتصالات ــ كما يقول الدكتور محمد أنيس ــ متحالفة مع الهجــوم الألماني المضاد في ٢١ يناير ، تشكل العامل المباشر والرئيسي في مسئولية فاروق في أزمة ٤ فبراير ــ فان فاروق، كما يبدو ، كان في حاجة أكثر

الى اثبات ولائه للمحور وعدائه للانجليز ليحتفظ بعرشه اذا نجح الألمان في اختراق الدلتا والوصول الى القاهرة (٢٨٢) •

والآن نحاول الاجابة على السؤال الأول الذي طرحناه: ما هي العناصر الموجودة في القصر التي دبرت مظاهرات الأول من فبراير ١٩٤٢ ؟ وبتعبير أدق ، هل كانت جماعة علي ماهر في القصر هي التي دفعت الطلبة المتطرفين الى القيام بهذه المظاهرات في شوارع القاهرة ـ كما يدعي الانجليز ؟• إن الاجابة على هذا السؤال تقتضي أولا التعرض للعلاقة بين علي ماهر باشا والملك فاروق بعد طرده من الحكم على يد التبليغ البريطاني يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ ، كما تقتضي معرفة نشاط علي ماهر باشا في تلك الفترة •

وفيما يتصل بالعلاقة بين علي ماهر باشا والملك فاروق بعد خروجه من الحكم ، فان تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي بعد اعتلاء حسن صبري باشا الحكم بأشهر قليلة ، قد يوحي بأن زمام الأمور في القصر قد انتقل من يد علي ماهر باشا نهائيا الى يد أحمد حسنين باشا • على أن تعيين أحمد حسنين باشا في الواقع لم يكن في مخطط فاروق منذ بداية الأمر • فيذكر محمد التابعي ، الذي كان صديقا مقربا من حسنين باشا ، أن فاروقا عندما عرض عليه حسن صبري باشا اسناد رياسة الديوان الى أحمد حسنين باشا « رفض في أول الأمر •• لأنه كان يريد أن يحتفظ بالمنصب المذكور لعلي ماهر باشا ، ولم يكن ينتظر سوى الفرصة المناسبة التي تتحسن فيها العلاقات بين الانجليز وعلي ماهر باشا، لكي يعيده رئيسا للديوان • ولكن حسن صبري لم يسكت، بل مضى يكرر هذا الطلب أو هذا الترشيح ، وفاروق يرفض ، حتى نشأ ما يشبه الأزمة الوزارية ، لأن حسن صبري جعل بقاءه في رئاسة الوزارة رهنا بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان » (٢٨٣) •

ويمكن أن تفهم سر الحاح حسن صبري باشا بخصوص حسنين

باشا ، اذا عرفنا أن الديوان الملكي في ذلك الحين ، كان يرأسه بالنيابة عبد الوهاب طلعت باشا ، صديق علي ماهر باشا الحميم ومنفذ سياسته، ومعنى ذلك أن علي ماهر باشا كان يتولى في الحقيقة رياسة الديوان من وراء ستار ! وكان حسن صبري باشا يفهم هذه الحقيقة ، كما كان الانجليز يفهمونها ايضا ، ولذلك يذكر الدكتور هيكل أنهم طلبوا « ابعاد أشخاص بذواتهم من القصر الملكي ، في مقدمتهم عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكي ، بحجة أنه متشبع بسياسة علي ماهر باشا مذ كان رئيسا للديوان ثم رئيسا للوزارة » (٢٨٤) ٠

من ذلك يظهر جليا أن تعيين أحمد حسنين باشا في رياسة الديوان الملكي في ذلك الحين ، لم يكن يشكل أي تغيير في سياسة فاروق من ناحية الانجليز أو الألمان ، كما لم يكن على حساب نفوذ علي ماهر باشا في القصر أو نفوذ أصدقائه ، بل فرضته سياسة حسن صبري باشا الذي أراد ، بالاضافة الى أسبابه الشخصية ، ايجاد شخصية موالية للانجليز في القصر ، توازن ما كان يعرفه الانجليز عن فاروق من ميوله للمحور ، وتوازن نفوذ جماعة علي ماهر باشا في القصر كذلك ٠

وفي الفترة منذ تبليغ ١٩ يونية ١٩٤٠ الى ٤ فبراير ١٩٤٢ كان الصراع بين الانجليز والقصر يدور حول علي ماهر باشا ٠ فالانجليز يطلبون رأسه ، والقصر يتدخل لحمايته بكل قوته ٠ فقد طلب السفير البريطاني اعتقال علي ماهر باشا في عهد حسن صبري باشا « بحجة أن له نشاطا ضارا بالمجهود الحربي » ، ولكن حسن صبري باشا لم يقبل تنفيذ هذه الرغبة ، وأنهى الى السفير — كما يقول الدكتور هيكل — أنه « مستعد للاستقالة اذا تشبث بطلبه » ، فاضطر هذا الى سحب طلبه (٢٨٥) ٠

وفي ولاية حسين سري باشا للحكم أعاد الانجليز الكرة ، وكان حسين سري باشا أكثر استجابة لهم من حسن صبري باشا — كما

أسلفنا ــ فأراد التوفيق بين رغبتهم في اعتقاله ورغبة الملك فاروق في حمايته ، بتعيين علي ماهر باشا في منصب في الخارج، أو أن يغادر القاهرة الى عزبته لا يبرحها . ولكن هذه المحاولة قوبلت بمقاومة عنيفة من علي ماهر باشا انتقلت الى مجلس النواب، حيث قامت مناقشة طريفة حول هذا الموضوع على الرغم من حدتها وشدتها . فقد تبين أن حسين سري باشا قد أوفد الى علي ماهر باشا كلا من عبد القوي أحمد باشا وعبد الرحمن عزام بك ، حيث أنهى اليه عبد القوي باشا شفويا نص مذكرة بريطانية قال انه « قرأها مرارا حتى حفظها عن ظهر قلب » ، ومضمونها أنه « نظرا للظروف الحاضرة ، وما يخشى من أن يكون رفعة علي ماهر باشا مرجعا للناقمين والعابثين ، سواء أراد أم لم يرد ، فقد رؤي أنه في مصلحة المحالفة أن يكلف بقبول منصب خارج القطر، أو أن يلزم عزبته ممنوعا من مبارحتها الى أي مكان آخر » . وعند ذلك سأله علي ماهر باشا : « واذا لم أنفذ ؟ » ، فأجاب عبد القوي أحمد باشا : « اذن يكون التنفيذ بالقوة ، لأن السلطات البريطانية طلبت تسليمك كما سلمت يوغوسلافيا رئيس وزرائها ! » ، ثم قال عبد القوي باشا ان «جلالة الملك أحيط صراحة بالموضوع ، وان معالي حسنين باشا سافر الى جلالته بالاسكندرية ورفع الأمر اليه ! » . ومعنى ذلك أن فاروقا قد دخل في الصورة بالنسبة لما يجري لعلي ماهر باشا . وهنا هبت العاصفة الآتية : فقد وجه رئيس مجلس الشيوخ نظر رئيس الحكومة الى خطورة الأمر ، كما قابل رئيس حزب الأحرار الدستوريين رئيس الوزراء «مرارا» ، وقال انه لا يقبل مطلقا أي اجراء يتخذ ضد علي ماهر باشا . بل ان الوزراء انفسهم اعلنوا أنه لم يؤخذ رأيهم في الموضوع . وازاء ذلك لم يجد حسين سري باشا مفرا من التراجع، ولكن على نحو طريف، فقد أنكر أمام النواب أنه كانت ثمة مذكرة بريطانية ، شفوية او غير شفوية (على الرغم من أن عبد القوي

أحمد باشا كتب نصها لعلي ماهر باشا وحفظها هذا عنده) وادعى سري باشا أن الأمر كان في صورة نصيحة (٢٨٦) •

وبعد هذه المعركة حول رأس علي ماهر باشا ، يثور هذا السؤال : ما هو النشاط الحقيقي الذي كان يقوم به هذا الرجل وأحفظ عليه الانجليز ؟ ان الاشارات الى هذا النشاط، سواء في المصادر العربية ، أو في المصادر البريطانية صاحبة الاتهام ، لا تحوي تفصيلا يشبع فضول الباحث • بل ان المصدر العربي الوحيد الذي يتحدث عن نشاط علي ماهر باشا هو مضابط البرلمان التي تحوي المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع • فقد وجه حسين سري باشا اليه الاتهام بأنه كان يقابل طلبة الجامعة وخريجيها ويلتف حوله « بعض ذوي الأغراض » ، وأنه كان يروج الأنباء المثبطة للهمم (٢٨٧) • وقد أورد «كيرك» أن المخابرات البريطانية اكتشفت في الوثائق الالمانية أنه كان يحصل على مبالغ مالية من المحور عن طريق بنك « درسدنر Dresdner » (٢٨٨) ، واذا صح ما ورد في هذه الوثيقة ، فان الأمر اذن يكون تمويل عمليات ضد الانجليز غالبا •

ولكن ما هي العناصر التي كانت تلتف حول علي ماهر باشا في ذلك الحين والتي يمكن أن يحركها أو تحركها جماعته ؟ لقد كان من الأدلة التي ساقها مصطفى الشوربجي بك على أن علي ماهر باشا لم يكن له يد في مظاهرات الاول من فبراير ١٩٤٢ ، أن المظاهرات عادة من أعمال رجال الأحزاب ، وأن المشاهد المعروف أن رجال الأحزاب وليس علي ماهر باشا هم الذين يقيمون المظاهرات (٢٨٩) • على أننا نعلم من دراسة حوادث النصف الثاني من سنة ١٩٣٧ أن علي ماهر باشا كان يستطيع تسيير مظاهرات من الطلبة لصالح القصر • وفي الاتهام الذي وجهه اليه حسين سري باشا ومر بنا منذ قليل ذكر أنه كان يقابل طلبة الجامعة وخريجيها • وفي الفترة التي نحن بصددها كان هناك عنصران من

العناصر المهيجة والمعادية للانجليز يلتفان حول علي ماهر باشا وحول القصر ، وأولهما طلبة الأزهر الشريف ، والثاني جماعة الاخوان المسلمين. وفيما يتصل بالازهر ، فان ولاءه وولاء شيخه المراغي للقصر أمر معروف ليس في حاجة الى تدليل . وتشير بعض المصادر الى ان المظاهرات التي قامت يوم ٢ فبراير بدأت من شارع الأزهر ، وصدر الهتاف المعروف : « الى الامام يا روميل » عن جموع الطلبة الأزهريين (٢٩٠) . وأما الاخوان المسلمون ، فان نفوذ القصر وعلي ماهر باشا كان يمارس من خلال هذه الجماعة ـ كما يقول كيرك ـ ، وقد أشرنا الى أنه كان يُعزى اليهم الدور الأول في ايجاد تيار الدعاية والكراهية ضد بريطانيا في خريف عام ١٩٤١ ، وذكر أنه حينما طلب الانجليز من رئيس الحكومة اعتقال البنا، لم يلبث أن اطلق سراحه، « بضغط القصر فيما يظهر ، الذي قيل أنه يمده بمعونة سخية » (٢٩١) . وواضح أن الانجليز كانوا يهدفون من اعتقال حسن البنا وكبار أعوانه الى تقليم أظافر فاروق وعلي ماهر باشا ، وحرمانهما من أداة يمارسان من خلالها نشاطهما بين الجماهير الشعبية العريضة . مع ذلك نلاحظ أن حسين سري باشا لم يتهم الاخوان المسلمين بأي دور في تحريك المظاهرات. ففي حديثه مع المستر شون ، الوزير المفوض في السفارة البريطانية يوم أول فبراير ، والذي أبلغه فيه اعتزامه الاستقالة لأن علي ماهر وجماعة القصر يقومون بتحريك طلبة الجامعة للقيام باضطرابات، اتهم أيضا الشيخ المراغي ومصطفى الشوربجي وابن عبد الوهاب طلعت وحزب مصر الفتاة فقط ، ولم يذكر الاخوان المسلمين (٢٩١م) وان كان اتهامه حزب مصر الفتاة لا يقوم على أساس قوي ، لأن الحزب كان قد صفي بعد ثورة الكيلاني في العراق ، كما أن علاقته بعلي ماهر لم تكن قوية بعد مسألة كامل البنداري باشا .

وعلى كل حال ، فمن الضروري أن نتهي الآن الى تقرير هذه الحقيقة ، وهي أن مظاهرات يوم ٢ فبراير قد دبرها علي ماهر باشا وجماعته

في القصر لازاحة حسين سري باشا من الحكم أولا ، ولايجاد ضغط شعبي صناعي يهيء لفاروق الفرصة لاسناد الحكم الى علي ماهر باشا عند سنوح الظروف المناسبة • ونستدل على ذلك بالأدلة الآتية : أولا ــ أن هذه المظاهرات قد سبقتها مظاهرات أخرى يوم ٣١ يناير ضد حسين سري باشا ، وذلك في مناسبة الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا ، وقد تردد في هذه المظاهرات هتاف : « علي ماهر رجل الساعة ! » • وقد ذكر مصطفى امين ، الذي كان يرأس تحرير مجلة الاثنين ومقربا من القصر في ذلك الحين ، أن هذه المظاهرات كانت بتدبير أصدقاء علي ماهر باشا (٢٩٢)•• وقد أشار الدكتور محمد حسين هيكل الى هذه المظاهرة أيضا ، في شهادته في قضية الاغتيالات السياسية ، فروى أنه «في ٣١ يناير ١٩٤٢ كنا نقيم حفلة ذكرى محمد محمود باشا• فلما انتهت الحفلة ، حصلت مظاهرة كبيرة ضد سري باشا ، اشترك في تدبيرها بعض الكبراء »!(٢٩٣) •

ثانيا ــ ان المظاهرات التي حدثت يوم ٢ فبراير وهتف فيها المتظاهرون : « الى الأمام يا روميل » ، قد تردد فيها ايضا الهتاف باسم علي ماهر باشا • وقد اعترف بذلك مصطفى الشوربجي بك ، صديق علي ماهر باشا ووزير العدل في وزارته، ولكنه ساق التبرير الآتي أمام الشيوخ: « اذا كان قد نودي يا حضرات الشيوخ باسم زفعة علي ماهر باشا في هذه المظاهرات ، اذا كان قد نودي فيها بحياته وتحيته ، فلأنه يستحق هذه التحية !•• ألم يكن هو الذي ترك الطريق السلطاني الذي يعرفه كل رجال الدولة ، وهو التسليم والاستسلام ؟ » (٢٩٤) •

اما الدليل الثالث، فهو امتناع حسين سري باشا عن ضرب هذه المظاهرات عند حدوثها • ولا نستطيع أن نقبل التبرير الذي قدمه لهذا الامتناع ، بأن هذه المظاهرات « لم تكن هامة من الوجهة السياسية » ، لأن مجرد توقعه حدوثها كان السبب المباشر في استقالته ــ وهو ما أثبته

الوثائق الانجليزية (٢٩٤م) ـ وباعتراف الدكتور هيكل • فكيف يعدها مع ذلك غير هامة من الوجهة السياسية ؟ لا شك أن حسين سري باشا كان يعرف اليد التي تحرك هذه المظاهرات من واقع الهتافات والشعارات التي كانت ترفعها ، ولذا تركها تمر وتطيح به ، ولو كان يعرف أن الوفد هو الذي يحركها ، لمـا تركها تفلت منـه ، ولا ترك المسئولين عنهـا دون حساب •

• • •

هـ ــ حادث فبراير ١٩٤٢

بعد الدراسة التي قدمناها لمظاهرات الثاني من فبراير ١٩٤٢ ، نحاول الآن الاجابة على السؤال الذي طرحناه وهو : ما هي الخطوة التي كان ينتويها فاروق بعد اسقاط وزارة حسين سري باشا ، وهل كان ينوي حقا تعيين علي ماهر باشا في رياسة الوزارة ، كما يقول الانجليز ، أو أنه كان ينوي تأليف وزارة قومية ، كما تقول المصادر العربية ؟. ان الاجابة على هذا السؤال تقتضي أولا التعرض للتيارات التي كانت تتنازع القصر في ذلك الحين . فمنذ تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي، وهو المعروف بميوله للانجليز، أصبح في القصر تياران : الأول ، ويمثله أنصار علي ماهر باشا ، وكان يهدف لعودة علي ماهر باشا الى الحكم . والثاني ، ويمثله أحمد حسنين باشا ، وكان يعمل لتأليف وزارة قومية . وعندما وقعت أزمة الثقة بين فاروق وحسين سري باشا بسبب قطع العلاقات مع حكومة فيشي، سارع كل من التيارين الى ركوب هذه الأزمة لخدمة أهدافه . ففيما يختص بتيار علي ماهر باشا وجماعته ، فقد كانت له اليد الطولى في حدوث الأزمة أساسا ، وفي تغذيتها بعد ذلك ، حيث كان هذا الفريق هو الذي صور لفاروق الأمر على أن حقوقه قد تجوهلت، وكتب علي ماهر بذلك مذكرة للملك اشترك في صنعها محمد محمود خليل (٢٩٥) . وقد انتهت هذه الأزمة بالفعل تقريبا يوم ٢٧ يناير حين قبل فاروق ، تحت تدخل السفير لامبسون ، بقاء وزير الخارجية المصرية في منصبه ، وفي مقابل ذلك أرجئت مسألة خروج عبد الوهاب طلعت والايطاليين من القصر ، وعدل سري باشا عن الاستقالة (٢٩٥ م) . ولكن بعد يوم واحد من اذعان فاروق، سقطت بنغازي في يد روميل في ٢٩

يناير ، وتغير الموقف . فقد تحركت جماعة علي ماهر فورا للاستفادة من الهزيمة الانجليزية ، وفي الوقت نفسه أراد فاروق أن يسترد تنازله . ولما كان سري باشا قد عدل عن الاستقالة بناء على وعده له ببقاء وزير الخارجية المصرية ، ولم يكن في وسعه الرجوع في وعده ، فقد كان من الضروري ايجاد وسيلة أخرى يجبر بها سري باشا على الاستقالة ، واستطاعت جماعة علي ماهر باشا بمظاهرات الثاني من فبراير تحقيق رغبة فاروق في التخلص من وزارة حسين سري باشا ، وكان هدفها بطبيعة الحال عودة علي ماهر باشا الى الحكم ، على اعتبار أن ظروف الهجوم الألماني المظفر الجديد في برقة تتطلب وجود علي ماهر باشا على رأس الحكومة لأنه أقدر من أي سياسي آخر على التعامل مع الألمان في حالة اختراقهم الاراضي المصرية الى القاهرة .

وفي نفس الوقت ، كان أحمد حسنين باشا يسعى من جانب آخر لتأليف وزارة قومية ، وهي الوزارة التي قبل النحاس تأليفها في أواخر ابريل وأوائل مايو من العام السابق ، ولكن المحاولة فشلت حينذاك بسبب اعتراض زعماء الأقلية تشبثا منهم بمجلس النواب القائم . واتجاه أحمد حسنين باشا الى تأليف وزارة قومية لم يكن مبعثه ميل من جانبه للوفد ، أو رغبته في مشاركته في الحكم ، وانما كان مبعثه كراهية عميقة لعلي ماهر باشا وأنصاره في القصر ، وخوف من أن يكون البديل لهذه الوزارة عودة علي ماهر باشا الى الحكم مرة اخرى . كما كان مبعثه أيضا أن مثل هذه الوزارة سوف تكون عنصر استقرار سياسي يخدم المجهود الحربي البريطاني ويجنب الانجليز المتاعب التي يعانونها من معارضة الوفد وهجومه ونقده ــ في الوقت الذي تتفق مع سياسة فاروق التي لم تكن تعارض عودة الوفد الى الحكم على رأس وزارة قومية معارضة عنيدة . وقد عبر حسنين باشا عن ذلك في عبارة وجهها الى السير

لامبسون ردا على تمسكه بوزارة سري باشا ، فقد قال له : « انكم تربطون أنفسكم بجثة » (٢٩٦) .

وفي المرحلة الأولى من الأزمة ، عندما وقع الخلاف بين فاروق ووزارة حسين سري باشا ، كانت سياسة لامبسون في منع تيار علي ماهر باشا من الوصول الى الحكم تقوم على مساندة حسين سري باشا وعدم السماح بسقوط وزارته مهما كانت الظروف ، ولكن بعد نجاح هذه الجماعة في حمل حسين سري باشا على الاستقالة بتحريك المظاهرات ضده ، فقد انتقلت سياسة لامبسون الى مساندة فكرة تأليف وزارةقومية. ففي صباح يوم ٢ فبراير، بعد أن وقع الاضراب العام في الجامعة وخرج الطلبة في المظاهرات في الشوارع، أبلغ سري باشا السير لامبسون بأن الأمور تتدهور بسرعة ، وأنه لذلك سوف يقدم استقالته الى الملك في الساعة ١٢ر٣٠ من بعد ظهر نفس اليوم . وفي الحال طلب السير لامبسون من حسنين باشا تحديد مقابلة عاجلة له مع الملك فاروق في تمام الساعة الواحدة . وقد حاول حسنين باشا إثناءه عن عزمه بقوله ان محاولات تجري لتأليف وزارة قومية ، ولكن لامبسون لم يثق في هذا الكلام، اذ كان يعلم من مصادره أن مصطفى الشوربجي قد عرض على الاحرار الدستوريين الاشتراك في وزارة برئاسة أحد اصدقاء علي ماهر باشا ، ولذلك أصر على المقابلة . وكان الموقف قد نوقش صباح ذلك اليوم في اجتماع في السفارة البريطانية حضره لامبسون والقائد العام لقوات الشرق الأوسط تحت رياسة وزير الدولة ، واتفق في هذا الاجتماع على أن الازمة القائمة « قد تم توقيتها وتدبيرها بواسطة عناصر معادية للانجليز للاستفادة من متاعبنا الحالية في الشرق الأوسط وليبيا ، وانه اذا نحن فشلنا في اظهار الحزم الآن ، فان البلاد سوف تظل تحت نفوذ هذه العناصر » ، ثم تقرر ضرورة مقابلة لامبسون لفاروق في الساعة الواحدة ليقدم اليه الطلبات الآتية : (١) تأليف وزارة تدين بالولاء للمعاهدةوتكون

قادرة على تنفيذها لفظا ومعنى مع رعاية المادة الخامسة بصفة خاصة • (٢) أن تكون هذه الوزارة وزارة قوية وقادرة على الحكم والحصول على تأييد شعبي كاف • (٣) أن ذلك يعني استدعاء النحاس باشا باعتباره زعيم حزب الأغلبية في البلاد للتشاور معه في تأليف الوزارة الجديدة • (٤) أن يتم ذلك قبل ظهر الغد • (٥) ويعتبر جلالته مسئولا شخصيا عن قيام أية اضطرابات قد تحدث في تلك الأثناء (٢٩٦م) •

وقد أحدث هذا التحرك من جانب لامبسون ، عندما طلب مقابلة الملك ، تأثيره في خطة فاروق • فقد بدا واضحا أن السفارة سوف تقف في وجه أي محاولة لتعيين علي ماهر باشا او أحد أصدقائه ، ومن ثم فقد اقتضت الحكمة في معالجة الأمر التخلي مؤقتا عن هذه الخطة ، مع عدم القاء الموقف برمته في يد الوفد والانجليز في الوقت نفسه ، ومعنى ذلك عدم السماح بتأليف وزارة وفدية ، والسعي لتأليف وزارة ائتلاف أو وزارة قومية • وعلى هذا النحو فعندما قابل لامبسون فاروق في تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢ فبراير وابلغه بالنقاط الأربع السالفة الذكر، وافق فاروق على النقطتين الأولين ، وذكر فيما يختص باستدعاء النحاس باشا أنه كان قد قرر ذلك بالفعل من قبل، وأنه يعمل من أجل تأليف وزارة قومية ، ولا يعرف من هو أقدر من النحاس على تأليف هذه الوزارة (٢٩٧) • وهكذا التقى فاروق ولامبسون حول هدف واحد ، هو تأليف وزارة قومية ، وان افترق كل منهما حول سبب طلب هذه الوزارة ، ففاروق يضع عينه على جبهة القتال ، ولامبسون يضع عينه على الجبهة الداخلية ولا يريد ان يفقد تأييد السعديين والأحرار الدستوريين•

على أننا نلاحظ انه عندما تقابل لامبسون مع حسنين عقب انتهاء مقابلته مع الملك، اخبره حسنين أن خطة القصر هي تأليف وزارة ائتلاف تمهد الطريق لتأليف وزارة قومية تحت رياسة النحاس باشا في النهاية، أي أن تأليف الوزارة القومية حسب هذه الخطة يتم على مرحلتين • على

أن فاروق ــ كما رأينا ــ لم يتعرض في حديثه مع لامبسون لفكرة وزارة الانتقال اطلاقا ، كما أنه لم يفاتح بها النحاس باشا بعد ذلك عندما استدعاه لمقابلته ، مما يدل على أنه تنازل عن هذه الخطة أثناء مقابلته مع لامبسون. وعلى كل حال فلم يفصح لامبسون عندما سمع ذلك من حسنين باشا عن شعوره المعارض لفكرة وزارة الانتقال ، وانما اكتفى بالقول بأنه يجب ترك الأمر للنحاس ليقرر ، بوصفه زعيم الاغلبية ، ما ينبغي عمله ، سواء وزارة انتقال أو وزارة قومية (٢٩٧ م) .

ومهما يكن من أمر ، فالنتيجة التي نستخلصها من ذلك كله ، هي أن الحديث بين السفارة البريطانية والقصر الملكي لم يتعرض في ذلك الحين لفرض وزارة وفدية بحتة ، وانما كان يدور حول وزارة قومية فقط . وهذا رد على الدعوى التي أثارها زعماء الأقلية في اجتماع عابدين يوم ٤ فبراير ــ والتي بنوا عليها بعد ذلك هجومهم على النحاس باشا والتشهير بالوفد ــ بأن قبول النحاس تأليف وزارة قومية يعد تفاديا للانذار البريطاني ؛ لأنه يعد اجابة لطلب الملك لا لطلب الانجليز . ذلك أن فاروق ــ كما رأينا ــ كان يعد في البداية لتأليف وزارة برياسة علي ماهر أو أحد اصدقائه ، فلما تحرك الانجليز ، بنى خطته على تأليف وزارة انتقال تمهد لوزارة قومية ، ثم تخاذل عند مقابلته للامبسون يوم ٢ فبراير فتخلى عن فكرة وزارة الانتقال وتحدث عن وزارة قومية .

أما بالنسبة للانجليز . فقد كان الامر على العكس ، فقد قامت خطتهم اساسا على تأليف وزارة قومية ، وكان النحاس باشا يعلم ذلك جيدا ، فقد كشفت الوثائق الانجليزية لوزارة الخارجية البريطانية أن السير مايلز لامبسون حمّل أمين عثمان باشا رسالة الى النحاس يوم ٣ فبراير ، أي قبل مقابلته مع فاروق التي رفض فيها تأليف وزارة قومية ، ينصحه فيها بأن يبدي استعداده لأن يبذل قصارى جهده لتأليف وزارة قومية . وقد عزز لامبسون وجهة نظره بأن تأليف النحاس هذه الوزارة

يقوي مركزه لدى كل من الرأي العام والانجليز ، وأن الوزارة القومية برياسة النحاس تعتبر فكرة مثالية • وقد نصح لامبسون النحاس بألا يشترط اجراء انتخابات جديدة ، على أساس أن ذلك سوف يحدث حتما اذا تولى الحكم ، نظرا لأنه لا يملك سوى بضعة مقاعد قليلة في مجلس النواب ، وأن يخص نسبة من المقاعد للأحزاب الأخرى عند اجراء الانتخابات (٢٩٨) • وقد رفض النحاس الانصياع لهذه النصيحةللامبسون من قبل أن يرفض الانصياع لطلب فاروق اليه تأليف وزارة قومية عندما قابله في الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم (٢٩٨ م) • ومن هنا فلم يكن النحاس ليصدق دعوى زعماء الأقلية في اجتماع عابدين بأنه اذا ألف الوزارة القومية يكون قد تفادى الانذار البريطاني ويكون قد أجاب طلب الملك لا طلب الانجليز، لأنه كان يعلم أن هذا الاساس أساس غير صحيح •

وفي الحقيقة أن تأليف وزارة وفدية خالصة هو مطلب النحاس باشا وليس مطلب الانجليز • ولم يكن للانجليز خيار سوى مساندة هذا الطلب • ذلك أن اصرار النحاس على عدم تأليف وزارة قومية ، واصرار فاروق على رفض تأليف وزارة وفدية ، كان معناه أن الوزارة التالية ستكون وزارة قصر على نحو ما حدث في أزمة يونية ١٩٤٠ • ولم يخف فاروق ذلك في ذلك الحين ، فعندما قابله الدكتور هيكل ليبدي رأيه في الموقف كغيره من الزعماء ، وأبدى تخوفه من أن يصر النحاس على موقفه من رفض تأليف وزارة قومية ، طمأنه فاروق قائلا : « لا تبالغ في مخاوفك• فستمر هذه الأزمة كما مرت غيرها من قبل ، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجدنا حسنين صبري ثم حسين سري » (٢٩٩) •

على أن الدلائل في هذه المرة ، في ظروف الهجوم الألماني المظفر ، كانت تشير الى أن رئيس الوزارة الجديد سوف يكون علي ماهر أو أحد

أصدقائه، ومن هنا فلم يكن مفر من تحرك لامبسون لفرض البديل الوحيد وهو الوزارة الوفدية •

ففي الساعة السابعة من بعد ظهر يوم ٣ فبراير، استدعى لامبسون اليه حسنين باشا ، وطلب اليه أن يبلغ الملك بضرورة أن يرسل في طلب النحاس ويسند اليه تأليف وزارة وفدية • وفي صباح اليوم التالي (٤ فبراير) عقد لامبسون مجلس الحرب وتم اتخاذ قرار بأنه اذا لم يرد رد مرض من القصر قبل الساعة السادسة مساء ، فانه يطلب مقابلة الملك في الساعة الثامنة مساء ويصطحب معه القائد العام للقوات البريطانية في مصر ــ بينما تكون الترتيبات العسكرية الضرورية قد أجريت في ذلك الحين ــ ويطلب الى فاروق التنازل عن العرش ، واذا رفض الاستجابة فيبلغه السفير بأنه قد خلع عن العرش (٢٩٩م) • على أن الرد المرضي لم يصل • فقد رأى فاروق ــ كما يقول الدكتور هيكل ــ أن تصرف السفير يعتبر تدخلا في أخص خصائصه، وبناء على ذلك فلم يبلغ رئيس الديوان السفير بأن رغبته في تأليف الوزارة الجديدة قد أجيبت (٣٠٠) • وعلى ذلك ففي تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد ظهر نفس اليوم ٤ فبراير سلم السفير لامبسون لحسنين باشا انذارا هذا نصه :

« اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعي لتأليف وزارة ، فان الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث » (٣٠١)•

على كل حال ، فبهذا الانذار تكون الأزمة قد دخلت طورها الخطير الذي انتهى بحادث اقتحام الدبابات البريطانية قصر عابدين • والسؤال الآن هو : على من تقع مسئولية تفاقم الأحداث الى هذا الحد ؟ هل تقع على فاروق شخصيا ، أم تقع على زعماء الأقلية ، أم تقع على أحمد حسنين باشا ، أم تقع على النحاس باشا ؟• هذا هو السؤال الذي تجيب عنه الحوادث التالية •

فعلى أثر تسلم فاروق هذا الانذار ، دعا رؤساء الأحزاب ، ورؤساء

الوزارة السابقين ، وأعضاء هيئة المفاوضة في معاهدة ١٩٣٦ ، ورئيسي الشيوخ والنواب الى اجتماع عقد قبيل منتصف الساعة الرابعة بقاعة مجلس البلاط بقصر عابدين ، حيث ألقى رئيس الديوان باسم الملك بيانا استعرض فيه فاروق تطورات الأزمة حتى انتهائها بالانذار البريطاني • وبعد أن فرغ من تلاوة الرسالة الملكية تكلم فاروق داعيا الزعماء الـى أن يقصدوا بمداولاتهم الىمصلحة مصر وحدها، زاعما أنه «مستعد فيمايتعلق بشخصه ان يضحي بكل شيء » ـ وهو ما سوف نـرى أنه سيتراجع عنه قبل انتهاء اليوم !

وعند مناقشة الانذار ، اتفقت كلمة غالبية الحاضرين على أنه لو قبل النحاس باشا تأليف وزارة قومية فان ذلك يعتبر حلا كريما للموقف وتفاديا للانذار البريطاني ، على أساس أنه يعتبر اجابة لطلب الملك لا لطلـب الانجليز • وكان صاحب هذا الرأي الدكتور محمد حسين هيكل • ولم يكن هذا الادعاء صحيحا كما أوردنا ، كما أن الميزان الصحيح للمناقشة لم يكن تأليف وزارة قومية أو وزارة وفدية ، وانما كان رفض الانذار البريطاني أو قبوله ، لأن قبول النحاس الوزارة القومية كان يعد قبولا للانذار البريطاني • فلما رفض النحاس باشا تأليف الوزارة القومية ولم يقتنع بما أراد الزعماء اقناعه به حيث كان يعرف أن لامبسون يتحمس لفكرةالوزارة القومية أكثر منتحمسالقصر، انتقل الزعماءالىمناقشةالمسألة في وضعها الصحيح، فناقشوا فكرة رفض الانذار على اعتبار أنه يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها ، وعندئذ أبدى النحاس باشا موافقته قائلا ـ حسب المحضر التفصيلي الذي أعده القصر (٣٠٢) ـ « اذا طلبتم مني أن ارفض الانذار فأنا مستعد لرفض تشكيل الوزارة ، ولكني أرغب أن يدون أني نبهتكم للخطر الجسيم الذي يقع منجراء رفض تأليف الوزارة» • ولكن المجتمعين لم يأبهوا لهذا التنبيه ، ووضعوا قرارا مكتوبا موجها الى الملك يتضمن مشورتهم اليه برفض الانذار على أساس أن توجيهه يعتبر

« اخلالا كبيرا بالمعاهدة البريطانية المصرية واستقلال البلاد ، ومن أجل ذلك لا يسع جلالة الملك أن يقبل ما من شأنه أن يخل بالمعاهدة أو باستقلال البلاد » . على أن الملك سوف يضرب بهذا القرار عرض الحائط حالما تغير الدبابات البريطانية ، وسوف يقبل ما من شأنه أن يخل بالمعاهدة وباستقلال البلاد ! وعلى كل حال ، فان النحاس باشا « لم يطل التفكير » ــ حسب كلام الدكتور هيكل ــ حين تليت صيغة هذا القرار ، بل قال : « أنا موافق عليه ، وأوقعه معكم » (٣٠٣) .

واضح اذن من موقف النحاس باشا أن المسألة في نظره كانت تقتضي إما رفض الانذار البريطاني مع تقبل نتائجه ، وإما قبول الانذار وعندئذ يتساوى تأليف وزارة قومية أو وفدية . وكان النحاس يرى قبول الانذار، على أساس أن عباراته تدل على أنه انذار « تنفيذي، لا تهديدي كما حصل في حوادث أخرى » (٣٠٤) . أما موقف زعماء الأقلية فهو ، في الحقيقة، قبول الانذار على النحو الذي يحقق مأرب الملك في تأليف وزارة قومية، وكان وجه المغالطة في هذا الحل الزعم بأنه يحفظ كرامة مصر واستقلالها، فلما فشلوا في فرض مأرب الملك ، رفضوا الانذار مع تقبل نتائجه . ومن هنا مسئولية هؤلاء الزعماء عن تصاعد الموقف .

وهنا يثور سؤالان حول موقف النحاس باشا : لماذا أصر على رفض تأليف وزارة قومية ؟ ولماذا قبل الانذار البريطاني ؟. وفيما يختص برفضه تأليف الوزارة القومية ، فليس صحيحا أن هذا الرفض ــ كما ذهب بعض المؤرخين ــ « هو أحد الخطوط الرئيسية في سياسة الوفد المعروفة تماما للجميع منذ تجربته المريرة عام ١٩٢٨ » ، لان الوفد حطم هذه القاعدة الرئيسية في مايو سنة ١٩٤١ ــ كما مر بنا ــ وقبل تأليف وزارة قومية. وانما رفض النحاس باشا تأليف هذه الوزارة في فبراير ١٩٤٢ للأسباب الآتية : أولا ، أنه كان قد سحب يده الممدودة للأحزاب في مايــو ١٩٤١ بعد أن رفضت هذه الأحزاب هذه اليد، تعنتا منها وتشبثــا بوضعهــا

اللادستوري ورغبة في الاستئثار بالحكم وحرمان حزب الأغلبية منه • وقد حانت الفرصة للنحاس باشا للرد على هذا الموقف وتقاضي حقه الدستوري كاملا • ثانيا ، أن الحالة الاقتصادية للبلاد كانت، في الحقيقة، قد تغيرت في فبراير ١٩٤٢ عما كانت عليه في مايو ١٩٤١ • ففي مايو ١٩٤١ لم تكن أزمة القمح قد ظهرت، ولم تكن حالة التموين قد ساءت الى الحد الذي وصلت اليه من اختفاء بعض السلع وارتفاع أسعار البعض الآخر ارتفاعا كثيرا • وكانت مواجهة هذه الحالة تقتضي وجود وزارة قوية متماسكة ، لا وزارة مفككةمتناحرة يتربص كل فريق فيها للآخر • وقد أشار النحاس باشا الى هذه النقطة في حديثه مع الملك عندما عرض عليه تأليف وزارة قومية ، فحسب المحضر التفصيلي للقصر ، قال النحاس باشا للزعماء : « عندما تشرفت بالمقابلة عرض علي جلالته أن أؤلف وزارة قومية برياستي ، فقلت لجلالة الملك : ان تشكيل وزارة قومية لا يتفق مع مصلحة البلد ، والبلد حالتها سيئة ، ولا يمكنني العمل الا في وزارة وفدية •• وقلت لجلالة الملك لا يمكن أن «أنفع» الا اذا كانت الوزارة التي أؤلفها وفدية صرفا » (٣٠٥) • وفي شهادة النحاس باشا في قضية الاغتيالات السياسية ، بين أنه عندما عرض عليه الملك تأليف وزارة قومية رفض قائلا: « رأيي مصمم عليه كما قلته من قبل • فاذا عهد الي بالحكم ما الذي أستطيع .. أعمله والبلد جعانة ؟ » (٣٠٦) • وهذا الكلام الذي رواه النحاس باشا يتفق مع ما أوردته الوثائق البريطانية في هذا الشأن • ففي برقية لامبسون الى حكومته يوم ٣ فبراير ١٩٤٢ كتب يقول ان النحاس أبلغ الملك فاروق أنه يرفض تأليف وزارة قومية ، لأن « هذا الحل لا يتفق مع الصالح العام ، فان الموقف خطير بدرجة مزعجة ، ليس فقط من الناحية السياسية ، وانما من جميع النواحي • ان الشعب يتضور جوعا، ان الشعب عار ، ان الشعب يشعر بأنه لا يحكم جيدا ، وهو يلقي اللوم

على العهد الحاضر ، وعلى ذلك فلا يمكنني أن أربط نفسي برجال هذا العهد » (٣٠٧) .

أما السبب الثالث، فيرجع الى رغبة النحاس باشا في تأمين ظهر حكومته ضد أي نشاط موالي للمحور من جانب القصر . ولم يكن هذا النشاط خافيا ، وقد أشار اليه النحاس باشا في بيانه عن حادث ٤ فبراير ، فتحدث عما كان معروفا من أن « بعض رجال الانقلاب ممن تولوا الحكم فعلا يراهنون على الجواد الخاسر ، ويبنون سياستهم الخارجية على هذا الاعتقاد » ، وان ذلك قد أدى « الى أزمات متتابعة بينهم وبين ممثلي الحليفة في مصر ، ولم يقف الأمر عند حدود الاجراءات الحكومية والعلاقات الرسمية ، بل خرج الى الشارع وقامت المظاهرات الطائشة التي مزقت فيها الصور وديست بالاقدام ونادى فيها المنادون : « الى الامام يا روميل » (٣٠٨) .

ويبقى بعد ذلك الرد على السؤال الثاني ، وهو : لماذا قبل النحاس باشا الانذار البريطاني ؟ على الرغم من أنه يعد اعتداء صريحا على استقلال البلاد واخلالا خطيرا بالمعاهدة ؟. ان الاجابة الصحيحة على هذا السؤال تقتضي الاجابة على سؤالين آخرين : هل كان من المصلحة أن يرفض النحاس باشا الانذار البريطاني وتأليف الوزارة ؟ والى أي حد كان الانذار البريطاني متناقضا مع مصلحة الشعب وسلطته ؟

ان الحقيقة التاريخية فيما يختص بالانذار البريطاني، الذي دعمته القوة العسكرية ، أنه كان عدوانا من مغتصب على مغتصب، وصراعا بين استعمار أجنبي واستعمار محلي ! ولقد أوضحنا في فصول مضت كيف أصبح فاروق ، بانقلاب ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، صاحب الهيمنة على البلاد ومصدر كل السلطات ، وكيف زيف ارادة الأمة في انتخابات ١٩٣٨ فزيف معها وجه الحياة الديموقراطية في مصر . وكيف أن الحكم في عهد محمد محمود باشا كان في الحقيقة والواقع في يد القصر لا في يده هو ، ومع

ذلك فقد برم فاروق بهذا المظهر الدستوري المتواضع المتمثل في رياسة رئيس الغالبية البرلمانية للوزارة ، فدفعه للاستقالة تحت مؤامرات علي ماهر باشا ، وعهد الى الأخير برياسة الوزارة ، فكان ذلك ايذانا بحكم القصر المباشر • ولقد كان تكوين وزارة علي ماهر باشا في حد ذاته دلالة هامة على انهيار الحكم الدستوري ، فقد ألف وزارته من غالبية من المستقلين ، وأقلية من السعديين بنسبة ٩:٥ ، مع أن عدد النواب المستقلين في مجلس النواب لم يكن يزيد على ٥٥ من ٢٦٤ • وكان قد مهد لذلك بالتخلص من الأحرار الدستوريين عن طريق عرض اشراك عضوين منهم فقط في وزارته ، مع أن عدد نوابهم في مجلس النواب كان أكبر من عدد النواب السعديين (٩٠:٨٤) ، الأمر الذي جعلهم يقررون عدم الاشتراك في الوزارة بعد أن رأوا أن هذا التفكير ينطوي على تجريح صريح للوزراء الدستوريين في وزارة محمد محمود باشا • ولقد كان ظهور عنصر المستقلين في الوزارة ، وفي هذا الحجم ، دلالة على أن سلطة الوزارة لم تعد تستمد من البرلمان ، أو من الشعب، وانما من القصر • وكانت تلك خطوة أولى تلتها خطوات : فعندما اختلف الوزراء السعديون في الوزارة التي خلفت وزارة علي ماهر باشا ، مع حسن صبري باشا على مسألة دخول مصر الحرب ، لم يتردد في شغل مناصبهم بأشخاص من المستقلين، فأصبح رئيس الوزراء مستقلا ، وثلاثة أرباع الوزراء مستقلين • وعندما مات حسن صبري باشا، عين القصر حسين سري باشا خلفا له ، مع أنه لم يكن رجل سياسة ، وانما كان في الأصل ــ كما يقول محمد زكي عبد القادر (٣٠٨م) ــ موظفا في وزارة الأشغال، ثم اختير لمنصب الوزارة مرتين ، حتى اختير لمنصب رئيس الوزراء • وكان معنى ذلك أن البلاد ارتدت الى ما قبل ثورة ١٩١٩ حين كان منصب الوزارة مجرد ترقية لموظف كبير •

وكان موقف مجلس نواب ١٩٣٨ أنكى من موقف الوزارات التي

أحرزت ثقته • فقد رأينا كيف أن هذا المجلس أيد علي ماهر باشا ومنحه ثقته ، على الرغم من أنه كان مستقلا ولم تكن له أية عصبية حزبية • وكان موقف نواب الأحرار الدستوريين ـ كما ذكرنا ـ أشد خزيا ، فعلى الرغم من أنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن رئيس حزبهم قد طرد من الحكم على يد علي ماهر باشا نفسه ، فلم تتحرك في نفوسهم أية حمية حزبية ليسحبوا منه ثقتهم ، بل أمدوه بهذه الثقة ، كما لو كان زعيما من زعمائهم • وقد فعلوا ذلك وهم يعلمون أنه يريد اشراكهم في الحكم بوزيرين فقط في وزارته ، وأن تفكيره هذا ينطوي على تجريح صريح للوزراء الدستوريين في وزارة محمد محمود باشا !

أما السعديون ، وهم الذين انشقوا على الوفد احتجاجا على انتهاك الدستور ، ودفاعا عن الفكرة الديموقراطية ، فقد قبلوا تزييف الانتخابات لحسابهم دون وجه حق ، وشاركوا الدستوريين جريرتهم بتأييد علي ماهر باشا رغم أنه مستقل ، وقبلوا أن يشتركوا معه في الحكم بأقلية من الوزراء الى جانب أغلبية من المستقلين • وقد استقالوا من وزارة حسن صبري باشا لاختلافهم واياه بشأن دخول مصر الحرب، ولكنهم لم يلبثوا أن عادوا الى الاشتراك في وزارة حسين سري باشا رغم أن الحرب لم تكن قد انتهت، ولم تعلن مصر الاشتراك فيها حسب سياستهم •

على هذا النحو كان فاروق قد أصبح صاحب السلطة والهيمنة على البلاد • وكان من الواضح أن الوفد قد أصبح عاجزا عن الوقوف في وجهه • فقد كانت هناك جملة عوامل ساعدت على اضعاف قدرته على تحريك الجماهير ودفعها الى الثورة : أولها، أن أهم عنصر كان يستغله الوفد في تحريك الجماهير وهو قضية الاستقلال، قد اختفى بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ التي وصفها الوفد نفسه بأنها معاهدة الشرف والاستقلال• ثانيا ، أن الرابطة الوثيقة التي كانت تربط الدستور بالاستقلال ، والتي كانت تميز مرحلة ما قبل المعاهدة ، وكانت تجعل من وجود وزارة وفدية

في الحكم مدخلا ضروريا لحل القضية الوطنية على النحو الذي يحقق ارادة الشعب ــ هذه الرابطة كانت قد انفكت بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، ولم يعد لها وجود الا بعد الحرب العالمية الثانية وتجدد الحركة الوطنية .
ثالثا ، على الرغم من ايمان الطبقات الشعبية بالحياة النيابية والديموقراطية، الا أن ما قدمته لهم هذه الديموقراطية منذ قيام أول وزارة شعبية في عام ١٩٢٤ لم يكن يحفز على بذل التضحية والفداء من أجل الدستور ، ولم يخفف من ذلك أن الوفد لم ينفرد بالحكم في خلال الثمانية عشر عاما السابقة الا مدة لا تزيد على ثلاث سنوات تقريبا ، وأن الفترات التي تولى الوفد فيها الحكم كانت من قصر المدة وجسامة المسئوليات الخارجية ، بحيث لم تكن تكفي أو تسمح له بتحقيق برنامج للاصلاح الداخلي يتلاقى مع حاجات الجماهير . فقد استمرت وزارته الاولى عشرة أشهر تقريبا كانت مليئة بالأحداث الجسام في مصر والسودان . وأما وزارته الثانية فقد استمرت لمدة خمسة أشهر تقريبا ، تخللتها مفاوضات النحاس ــ هندرسن . وقد استمرت وزارته الثالثة ما يقرب من ثمانية عشر شهرا تخللتها مفاوضات ١٩٣٦ ومفاوضات الغاء الامتيازات . وهكذا لم تستطع أية وزارة من هذه الوزارات أن تنفذ أي برنامج كامل للاصلاح يشد الجماهير الى البذل والتضحية لاعادة الوفد الى الحكم عن طريق ثورة ضد العرش ، على الرغم مما كان يحققه هذا الحكم عادة للجماهير من حرية حقيقية واصلاحات جزئية .

على هذا النحو ، وبسبب عجز الوفد ، وخضوع أحزاب الأقلية ، كان فاروق قد أصبح أقوى سلطة في البلاد بعد سلطة الاحتلال ، ومن المحقق أنه كان يستطيع أن يحكم مصر لأي عدد غير محدود من السنين حكما مطلقا دون منازع لولا الانذار البريطاني الذي كان نقطة تحول مفاجئة في الموقف .

ذلك أن الانذار البريطاني قد رجح لأول مرة ، منذ عام ١٩٣٨، كفة

الحكم الدستوري على الحكم الأوتوقراطي، وهيأ للشعب الفرصة ، لأول مرة منذ أربع سنوات خلت، لكي يمارس حريته وارادته التي زيفهـا القصر • فهل كان على النحاس باشا أن يتنازل عن حقوقه الدستورية ، ويرفض الفرصة التي تهيأت للشعب ليسترد حريته وارادته لمجرد أن هذه الفرصة تهيأت بفضل الانذار البريطاني ؟ ان الانذار البريطاني، فـي الحقيقة ، لم يكن عدوانا على حرية الشعب وارادته، وانما كان عدوانا على حرية القصر وارادته •

والمتتبع لتاريخ الحركةالوطنية منذ ثورة ١٩١٩ يلاحظ هذهالظاهرة، وهي أن التدخل البريطاني ضد القصر وضد أوتوقراطية القصر ، كـان موضع الترحيب، بل والمطالبة والالحاح من كافة القوى الوطنية في مصر وعلى رأسها الوفد• كما أنه كان موضع حماس وابتهاج من الشعب • فقد طالبت القوى الوطنية في عام ١٩٢٥ بتدخل اللورد لويد لحمل الملك فؤاد على عزل نشأت باشا ، ثم رحبت ترحيبا حارا بذلك حين تحقق هذا في ديسمبر ١٩٢٥ • وقد حمّل الحزب الوطني القصر مسئولية هـذا التدخل ، وعلق عبد الرحمن الرافعي على ما أظهره الشعب من ابتهـاج لسقوط نشأت باشا ــ وهو يشبه الابتهاج الذي حدث بمناسبة سقوط الحكم الأوتوقراطي يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ــ بقوله : « ولم يخفف مـن هذا الابتهاج أن جاء اقصاؤه بناء على التدخل البريطاني • لأن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل، وانما المسئول عنه هو السراي •• وليس مطلوبا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه في سبيل تغطية أخطاء السراي ، أو في سبيل عودة الحكم المطلق » (٣٠٩) • وهذه النقطة على جـانب كبير من الأهمية ، لأنها تدل على أن الشعب المصري كان يعطي الحيـاة الديموقراطية عند اللزوم أهمية تفوق أهمية قضية الاستقلال ، ولا لوم عليه في ذلك، لأن حريته الداخلية كانت مدخلا لحريته الخارجية، أو كانت

وسيلته لانتزاع حريته الخارجية، ولأن قضية الحرية ، في وجدان هذا الشعب ووعيه السياسي ، كانت كلا لا يتجزأ .

على كل حال ، ففي الفترة التي نحن بصددها ، كان هناك عنصر جديد في الصراع بين الديموقراطية والأوتوقراطية في مصر ، هذا العنصر هو أن هذا الصراع كان قد أخذ يختلط ويتشابك تشابكا معقدا بالصراع العالمي بين الديموقراطيات والفاشيات . فمن ناحية فاروق، فانه لم يكن حاكما مطلقا فحسب ، بل كان متعاطفا مع المحـور متربصا بالمعسكـر الديموقراطي ، لأن النظام الفاشي كان يهيء له المناخ المناسب للحكم المطلق . وأما من ناحية الوفد، فقد كانت له مصلحة خاصة محققة فـي انتصار النظم الديموقراطية وحمايتها من خطر الفاشية العالمية ، لأن انتصار المحور كان معناه في الواقع انتهاء دوره تقريبا ، ففي وسط المناخ الفاشي المرتقب ، سوف تبرز تلقائيا الأحزاب الفاشية ، ويسود القصر ، ويختفي الدستور ، وتختفي معه القوى الديموقراطية . ولذلك فان مصلحة الوفد في هزيمة الفاشية كانت مصلحة وجود وحياة . وقد عبر النحاس باشا عن ذلك في وضوح للملك فاروق بعد شهر من توليه الحكم . فحين سخر فاروق من تأييد الانجليز للنحاس قائلا انهم « لن يقفوا دائما الى جانبه، فهم لم يساعدوه عام ١٩٣٧ ولم يساعدوا حسين سري، رد النحاس قائلا : انه « لا يعبأ بما اذا كان البريطانيون قد ساعدوه أم لا . وانه ملتزم فقط وسيتمسك بالتزامه ، ومهمته بسيطة للغاية وهي الدفاع عن الديموقراطية ومساعدة الديموقراطية . واذا كان هناك من يعرف ماذا يعني ذلك فهو النحاس باشا (٣١٠) .

وهنا يبرز سؤال : من الذي كان يرشحه الانجليز لتنصيبه مكان فاروق عند عزله أو تنازله عن العرش ؟ فلقد اختلفت في ذلك الآراء بـين الروايات الانجليزية والمصرية . فيذكر «بلينكن» انه عـرف ان عـدة اجتماعات تمت في السفارة البريطانية قبل الحادث لبحث الموقف في حالة

رفض الملك • واستقر الرأي على ان يُطلب اليه التنازل عن العرش ، « وبطبيعة الحال فان ترتيباتنا كانت تتضمن ارغامه على التنازل اذا اقتضت الضرورة ، وتنصيب الأمير محمد علي مكانه » (٣١١) • على أن التابعي يروي عن فؤاد حمزة بك، الذي كان في أثناء الحرب العالمية وزيرا مفوضا للمملكة السعودية العربية لدى حكومة فيشي وحكومة الاتحاد السويسري في برن ، ثم لدى حكومة تركيا في أنقرة ، وقد تمكن في هذه المناصب من معرفة الكثير من أسرار حادث ٤ فبراير — ان ترشيح الأمير محمد علي للعرش « لم يكن محل تفكير في أي وقت، لأن الانجليز كانوا يعرفون أنه غير محبوب، وليست له أقل شعبية في مصر » ، وان الاتجاه عند الانجليز — كما علمه فؤاد حمزة بك بعد حادث ٤ فبراير من مدير قلم المخابرات البريطانية في سويسرا — كان الى ترشيح الخديو عباس ، الذي كان محبوبا وكانت له شعبية • كما يذكر أن اتصالات تمت فعلا بين الانجليز والخديو عباس في استانبول حيث تحدث معه المستر «مرتون» الصحفي الانجليزي المعروف ، وسلمه رسالة من الحكومة البريطانية ، وأقام الخديو ينتظر الاشارة أو الخطوة الثانية ، ولكنه لم يلبث أن عاد الى مقره في سويسرة عندما أحس بأن عيون الالمان في استانبول ترقب حركاته (٣١٢) •

على أن الكتاب الانجليز يتحدثون عن الخديو عباس الثاني كموال للألمان • فيقول «كيرك» انه كان على فاروق أن يدرك في ذلك الحين أن دعاوى الخديو عباس في العرش المصري، وهو الذي كان في ذلك الحين يتحرك بحرية بين دول اوروبا المحايدة ، ربما وجدت تأييدا في حالة انتصار المحور (٣١٣) • وقد أورد «وليم شيرر» رسالة كان أغاخان قد طلب ارسالها الى الفوهرر ، وقد وجدت بين وثائق وزارة الخارجية الالمانية ، وهي تظهر ولاءه وولاء الخديو عباس لألمانيا وعطفهما على المحور ، وفيها يقول آغاخان : « لقد اتفق خديو مصر الموجود معي هنا

على أنه في اللحظة التي يصل فيها الفوهرر الى قصر وندسور لقضاء ليلة فيه ، سنشرب معا زجاجة شمبانيا نخب هذا النصر .. الخ (٣١٤) . وعلى كل حال ، فقد حسمت المراسلات السرية بين لامبسون وحكومته هـذا الخلاف، حيث لم يرد سوى ذكر الأمير محمد علي، الذي رشحه لامبسون لخلافة فاروق . على أن هذا الترشيح لقي اعتراض وكيل وزارة الخارجية البريطانية التي رأى أنه عجوز جدا ومعتل الصحة وليس له أولاد ، وكان من رأيه تعيين مجلس وصاية برياسة الأمير محمد علي على نحو ما كان يجري التفكير فيه عام ١٩٣٥ ، وبذلك يتاح لشعور المصريين الفرصة ليعبر عن نفسه ، وقد يتضح أنه يفضل الغاء النظام الملكي أصلا . وقد وافق وزير الخارجية البريطانية على هذا الرأي وأرسل به برقية للامبسون يـوم ٤ فبراير (٣١٤م) .

نتتقل الآن الى مناقشة قضية هامة تتعلق بحادث ٤ فبراير ، هي : هل كان أحمد حسنين باشا والملك فاروق يعلمان مسبقا بحادث الدبابات ؟ وبالتالي فانهما لم يفاجآ بحدوثه بل كانا يتوقعانه وينتظرانه ؟. ان صاحب هذا الاتهام هو علي ماهر باشا ، وقد ألقاه في أثناء شهادته في قضيـة الاغتيالات السياسية ، وأكده مرارا في أثناء الشهادة . وقد تطوع علي ماهر باشا بالقاء هذا الاتهام عند تعرضه لعودة أحمد حسنين باشا مـن السفارة البريطانية بعد أن سلم قرار الزعماء للسفير البريطاني، فقـال : « رجع ، وكنا منتظرين، وأخطرنا أن السفير أخذ القرار وقال انه جاي الساعة التاسعة مساء لمقابلة جلالة الملك . فقلنا له ، أي لحسنين باشا ، : « ما أثر ذلك في نفس السفير ؟ » فلم يقل شيئا . واتضح بعد ذلك أنه كان على علم بأن الدبابات ستحضر في الساعة التاسعة مساء .

المحكمة ـ كيف استنتجت رفعتك علم حسنين باشا بذلك ؟

فقال ـ أنا سمعتها وحصل مناقشات بعد ذلك أمام جلالة الملك !

ثم كرر علي ماهر باشا الاتهام في مناسبة اخرى فقال : انه عرف أن

حسنين باشا كان على علم بأن القصر سيحاط بالدبابات. وقد علم علي ماهر بذلك من «رجل موثوق به ، ومن أقرب المقربين » . وأضاف أنه بعد أن افضى حسنين باشا بما سيكون في الساعة التاسعة (حضور الدبابات) « حصلت مناقشة داخل السراي . وعلشان كده لما جم الساعة التاسعة بالدبابات كانوا متوقعين ذلك ، وحكمة جلالة الملك اقتضت أن تفوت هذه الزوبعة » .

وفي جلسة أخرى دارت المناقشة الهامة الآتية :

المحكمة : سبق أن ذكرتم اسم حسنين باشا

ج : نعم !

المحكمة : ما هي المعلومات التي كانت لدى حسنين باشا ولم يدل بها ؟.

ج : يجوز أنه ليس من المصلحة أن أدلي بها، وانما اكتفي بأن أقول بأنه .. كان عنده علم بما سيحصل في الساعة التاسعة ، أي أنه كان عند حسنين باشا علم بهذا . وسألناه : « لما بلغت الاحتجاج الى السفير ، ماذا كان أثره عنده » ؟ فقال : « لم تحصل حاجة ! » . مع أنه كان لديه علم بما سيحصل في الساعة التاسعة ؟.

المحكمة : معنى ذلك أنه كان لديه علم بمسألة الدبابات ؟

ج : نعم ، وهو قال ان السفير سيحضر الساعة التاسعة مساء، ومش جاي يستأذن ، بل جاي يبلغ خبر .

المحكمة : ما هو مصدر علم حسنين باشا بواقعة الدبابات بالذات ؟

ج : لا يمكن أن أدلي به، لأنه لازم أن اقول المصدر ، وهذا لا يمكنني ان أقوله !

المحكمة : انما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر في الساعة ٩ ؟

ج : نعم ، وذلك بعد مقابلته مع السفير ، وتقديم الاحتجاج •

الأستاذ حماده الناحل : بصفتك كنت رئيس الديوان • فاذا وصلت اليك معلومات ، هل تبلغها للجالس على العرش وحده ، أم تبلغها للزعماء المجتمعين ؟

ج : فيه أشياء ابلغها ، واشياء لأ •

المحكمة : هل تعتقد أن حسنين باشا أبلغ جلالة الملك هذا العلم ؟

ج : اعتقد أنه أبلغه •

الاستاذ حماده الناحل : هل من المحتمل ان يكون حبس حسنين باشا ما وصل اليه من معلومات عن الزعماء هو رغبة جلالة الملـــك ؟•

واعترضت المحكمة على هذا السؤال ، فألقاه بشكل آخر :

: هل من المحتمل أن يكون حبس حسنين باشا لما وصل اليه من معلومات لكي يترك للزعماء حرية التفكير ؟

ج : هذه المسألة حدثت بعد عمل الاحتجاج ، فكان رأينا قد انتهى•

س : هل يفرق رفعة الباشا بين «العلم» و «التدبير» ؟

ج : مجرد علم وصل اليه ، بعيد عن كل تدبير •

وأجاب عن سؤال آخر للاستاذ علي أيوب ، بأنه لا يستطيع أن يقطع بما اذا كان حسنين باشا قد أبلغ ما لديه من معلومات عن حضور السفير بالدبابات الى الملك ، بعد انصراف الزعماء أو في اثناء وجودهم (٣١٥) •

هذه هي الرواية الخطيرة التي أدلى بها علي ماهر باشا في شهادته في قضية مقتل أمين عثمان باشا ، وقد نشرت على الرأي العام على أوسع نطاق في الصحف ، وأثارت هجوما شديدا عليه من جانب أصدقاء أحمد حسنين باشا في جريدة اخبار اليوم • ويبرز منها أمران : الأول ، أن حسنين باشا كان يعلم بمسألة الدبابات من مصادر انجليزية ، بعد مقابلته للسفير وتقديم الاحتجاج • ثانيا ، أن فاروق كان على علم بمسألة الدبابات

قبل وصولها الى قصر عابدين ، وان مناقشة قد دارت داخل القصر حول هذا الموضوع، واتفق على ترك الأمور تسير الى نهاية مجراها .

ولمناقشة هذه المسألة نطرح الملاحظات الآتية :

أولا – اذا قيل ان أحمد حسنين باشا ، عندما أدلى علي ماهر باشا بشهادته ، كان ميتا لا يستطيع الدفاع عن نفسه ، فان رواية علي ماهر باشا قد تناولت فاروق أيضا ! وكان فاروق في ذلك الحين حيا يرزق، وصاحب أكبر سلطة في البلاد ، وكان من الممكن أن يصدر تكذيب لذلك على لسان متحدث باسم القصر، ولكن هذا التكذيب لم يصدر .

ثانيا – اننا لا نعرف سببا واحدا يدعو علي ماهر باشا الى اختلاق هذه الرواية على الملك فاروق ، في حياته وبأسه ، حتى وان كنا نعرف ما يدعوه الى الاختلاق على أحمد حسنين باشا !

ثالثا – ان علي ماهر باشا كان في وضع يسمح له ، بواسطة أصدقائه في القصر ، وعلى رأسهم عبد الوهاب طلعت باشا ، أن يعرف ما دار في القصر ، بعد انفضاض اجتماع الزعماء الذي رفضوا فيه الانذار البريطاني .

والسؤال الذي يثور الآن هو : لماذا ترك فاروق الأمور تتفاقم وتصل الى حد اقتحام القصر بالدبابات البريطانية ، مع أنه كان في نيته الاستسلام ؟ ، ولماذا لم يعالج الأمر باخطار السفير بالقبول قبل حضور الدبابات وتهديد عرشه ؟

في الواقع ، لقد كان من مصلحة فاروق، في ظروف الهجوم الألماني، وتوقع غزو مصر، أن يبدو ضحية اعتداء جسيم من جانب الانجليز ، حتى يشفع له هذا الاعتداء أمام الغزاة اذا نجحوا في اختراق الدلتا والوصول الى القاهرة .

ثانيا – أنه كان من مصلحة فاروق في صراعه مع الوفد، على المدى الطويل، أن يعتلي الوفد الحكم على أسنة الرماح البريطانية ، حتى يستغل ذلك في تحطيم سمعته النضالية التي قامت أساسا على مقاومة

الانجليز ومعارضتهم • وهذا ما حدث فعلا، واستغل القصـر حـادث الدبابات أسوأ استغلال ضد الوفد •

ويبقى هذا السؤال الذي قد يبدو غريبا : لماذا قام الانجليز بحادث ٤ فبراير ؟• وبعبارة اخرى : « هل ساق الانجليز دباباتهم الى سـاحة عابدين يوم ٤ فبراير ليلا لفرض حكومة وفدية برياسة النحاس باشا تنفيذا للانذار البريطاني ، كما هو الشائع والمعروف الى الآن ؟»• والجواب هو النفي • لقد دفع الانجليز بدباباتهم الى ساحة عابدين لخلع فاروق وليس لفرض النحاس باشا • واذا كان الحادث قد انتهى الى تأليف وزارة وفدية برياسة النحاس باشا ، فقد احتاج هذا من لامبسون لأن يقدم مبرراته الى حكومته • وهذا ما كشفته المراسلات السريـة بـين لامبسون ووزارة الخارجية البريطانية • وفي الحقيقة أن لامبسون كان قد فقد الأمل فـي ان يقبل فاروق استدعاء النحاس باشا لتشكيل الوزارة بعد ان وصل اليه قرار الزعماء في عابدين، والذي بنى عليه فاروق رفضه للانذار البريطاني• فقد سبق ذلك كما رأينا امتناع فاروق عن الاستجابة لطلب لامبسون حين قدمه لحسنين باشا في اليوم السابق، وبذلك توضح تصميم فاروق على المقاومة • لهذا حين تسلم لامبسون قرار الزعماء وفاروق مـن حسنين باشا ، قرر على الفور هو ووزير الدولة البريطاني الاستمرار فيالاجراءات وأن يطلب الاجتماع بفاروق في الساعة التاسعة كما كان مقررا من قبل ليطلب اليه التنازل عن العرش (٣١٥م) •

يتضح من ذلك أن فكرة ارغام فاروق على استدعاء النحاس باشا كان قد فات أوانها • فقد كانت نهاية حدود هذا الارغام هـو الانذار الانجليزي الذي رفضه الزعماء ورفضه فاروق • وليس معنى ذلك أن لامبسون كان قد تخلى عن فكرة تأليف النحاس باشا وزارة وفدية، ولكن الخطة الجديدة كانت أن يؤلف النحاس هذه الوزارة بعد خلع فاروق • لذلك حين قرر لامبسون ووزير الدولة الاستمرار في الاجراءات وخلع

فاروق ، سألا أمين عثمان عما اذا كان النحاس سوف يقبل تأليف الوزارة بعد عزل الملك، وقد اقسم أمين عثمان « بجميع الآلهة » ــ حسبما يروي لامبسون ــ على أن النحاس سوف يقبل (٣١٦) ٠

وفي الحقيقة ان الاتصالات كانت قد جرت بين لامبسون والنحاس باشا منذ يوم ٣ فبراير ــ أي في اليوم السابق ــ وقد رأينا طرفا منها ٠ وكان وزير الخارجية البريطانية هو الذي طلب اقامة هذه الاتصالات عندما أبلغه لامبسون بأن سري باشا سوف يقدم استقالته وانه (لامبسون) سوف يجتمع بالملك ويطلب اليه أن يستدعي النحاس ٠ فقد طلب وزير الخارجية البريطانية من لامبسون أن يحصل من النحاس على موافقته على عدم اثارة موضوع اعادة النظر في المعاهدة أثناء الحرب، وعلى التخلص من العناصر المعادية في القصر ، وذلك كشرط للتدخل البريطاني لفرض حكومة وفدية على فاروق (٣١٦ م) ٠ على أن مظاهرات يوم ٢ فبراير ضغطت على حسين سري لتقديم استقالته ظهر ذلك اليوم من قبل أن تصل برقية لندن، وبالتالي فقد نشأ موقف جديد لم يكن ليسمح بفرض شروط مسبقة على النحاس ، اذ كان البديل الوحيد لوزارة يرأسها النحاس (سواء وفدية أو قومية) هو تأليف وزارة برياسة علي ماهر أو أحد أصدقائه كما كان واضحا ٠ على أن لامبسون انتهز فرصة مقابلته لأمين عثمان في اليوم التالي ٣ فبراير ، فعرض عليه النقاط التي طلب وزير الخارجية البريطانية اجراء الاتصالات مع النحاس بشأنها ، ولكنه لم يكلفه بتبليغها الى النحاس كشروط ، فحين كتب الى وزير الخارجية بهذه الرواية عقب عليها بقوله : «واذا تولى النحاس الحكم فعند ذلكسوف أعرضها عليه مباشرة» (٣١٧)٠ وقد رفض النحاس بعد ذلك طلب لامبسون بتأليف وزارة قومية ، كما رفض طلب فاروق اليه بتأليف هذه الوزارة في نفس اليوم، ولم يكن ثمة وقت للامبسون ليفعل شيئا الا أن يساند النحاس في تأليف وزارة وفدية، فيطلب الى حسنين باشا في نفس اليوم ابلاغ فاروق بضرورة استدعاء

النحاس ليعهد اليه بتأليف هذه الوزارة ، ثم يقدم انذاره في اليوم التالي — كل ذلك دون شروط على النحاس •

على أن فاروق رفض الانذار كما رأينا ، كما رفضه الزعماء ، واستقر رأي لامبسون على خلع فاروق أو اجباره على التنازل، وتطوع أمين عثمان فأكد أن النحاس سوف يقبل تأليف الوزارة في هذه الحالة (دون أن يجري اي اتصال به في هذا الشأن) • وعلى هذا الأساس ساق لامبسون الدبابات البريطانية الى قصر عابدين لاسقاط فاروق عن عرشه، لا لفرض النحاس عليه • وهذا ما جعل وكيل وزارة الخارجية البريطانية ينبه الى هذه الحقيقة في مذكرة الى وزير الخارجية فيقول :

« على ان لدي تنبيها خطيرا أود أن أقدمه ، واعتقد أنه ربما يغطي نقطة سوف تكلفنا كثيرا في المستقبل ، وهو أنه لم يحدث في أي وقت خلال الأزمة ، سواء فيما يتعلق بتعيين الوزارة الجديدة أو خلع الملك المحتمل ، أن السير لامبسون قد دخل في اتصال شخصي مع النحاس • والنتيجة المترتبة على ذلك هي أنه لن يكون متاحا للنحاس فقط أن ينكر علانية (وهو سوف يفعل ذلك بكل تأكيد) أنه مدين لتأييدنا بأي شيء، أو أنه ملتزم نحونا بأي التزام، وانما نحن في الحقيقة لا نملك شيئا نشهره في وجهه عندما تقع الأزمة المقبلة » (٣١٧م) •

على كل حال، فقد جرت المقابلة بين لامبسون وفاروق على نحو يؤكد ما ذكرناه من أن الغرض لم يكن فرض النحاس وانما اسقاط الملك عن العرش • وكان مع لامبسون أثناء المقابلة الجنرال ستون بينما كان حسنين باشا مع الملك فاروق• فلم يفاتح لامبسون فاروق في أمر استدعاء النحاس اطلاقا ، وانما ذكر أنه اعتبر الرسالة التي تسلمها من حسنين باشا، والتي تحوي قرار الزعماء باعتبار الانذار البريطاني « مساسا خطيرا بالمعاهدة المصرية البريطانية واعتداء على استقلال البلاد » ، والتي بنى عليه فاروق عدم موافقته على الانذار — جوابا بالنفي • ثم قدم اليه

خطاب التنازل عن العرش طالبا توقيعه والا فان لديه « أشياء أخرى غير سارة » سوف يواجهه بها في حالة الرفض. وقد فوجيء فاروق، الذي كان يتوقع أن يخيره لامبسون بين الاستجابة للانذار أو التنازل عن العرش ، بهذا الموقف ، وكاد ــ حسبما اعتقد لامبسون ــ يوقع، لولا أن حسنين سارع بالتدخل باللغة العربية ، فتطلع فاروق الى لامبسون وسأله عما اذا كان سيمنحه فرصة أخرى ؟ وقد سأله لامبسون عن مقترحاته ؛ فأجاب بأنه سوف يستدعي النحاس فورا ليعهد اليه، وفي حضوره اذا أراد ، بتشكيل الوزارة . ويقول لامبسون ان الاغراء على أن يصر على تنازل الملك عن العرش كان حادا، خاصة وقد كان يعتقد أن بامكانه الحصول عليه منه، ولكن طريق الحكمة كان يقتضي ــ وهو يعترف بذلك على مضض ــ السماح لفاروق بأن يستدعي النحاس . لذلك فقد أظهر بعض التردد متعمدا ، ثم قال انه مستعد لأن يمنحه فرصة واحدة أخرى رغبة منه في تجنب تعقيدات يحتمل حدوثها في البلاد ، ولكن على أن ينفذ ذلك فورا » (٣١٨) .

وفي الواقع أن احتمال استسلام فاروق في آخر لحظة قد نوقش في السفارة البريطانية قبل عملية الدبابات . وكان الاتجاه هو أنه لن يكون من العدل أن يفقد فاروق عرشه لتأخره ثلاث ساعات عن قبول الانذار البريطاني (٣١٨م) . وهذا يفسر لماذا وافق لامبسون على منح فاروق فرصة اخرى .

على كل حال ، فيتضح من ذلك أن اقتراح استدعاء النحاس واسناد رئاسة الوزارة اليه قد صدر عن فاروق وليس عن لامبسون. ولذلكفحين أخذ أحمد ماهر وأصدقاء القصر يروجون أن النحاس قد قبل الحكم على أسنة الحراب الانجليزية ، واجه لامبسون حسنين باشا بذلك وكان مما قاله له : « انه (حسنين) يعرف تماما ان هذا تشويه للحقائق لأنه كان

حاضرا المقابلة وان الحراب الانجليزية كانت موجودة لغرض آخر تماما » (٣١٩) .

على كل حال ، فعلى هذا النحو يكون فاروق قد ابتلع عبارته الحماسية التي أطلقها امام الزعماء قبل ساعات عن التضحية بشخصه وبكل شيء ! وكانت الخطوة التالية أن يكلف النحاس باشا بأن يؤلف الوزارة، وهي مهمة ليست يسيرة، لان النحاس كان قد وقع على قرار الزعماء برفض الانذار ! ويصف علي ماهر باشا ما حدث فيقول : «كان كلام الملك بصوت آخر غير صوت الصباح ، أي لا يحتمل المناقشة ، انما كان صوت الآمر أن ننسى ما حصل كله ، وأنا موش عاوز مناقشات ، وأنا أكلف النحاس باشا بتأليف الوزارة كما يشاء ويخرج من هنا يبلغ السفارة بأني كلفته بذلك » (٣١٩م) . ويصف النحاس ما حدث ايضا فيقول : « دخل علينا الملك وخاطبنا : اعتبروا كل ما حصل في اجتماعكم السابق كأن لم يكن، وانكم لم تتخذوا أي قرار . ثم اتجه الي وكلفني بتشكيل الوزارة . فأجبته بأننا قد اتفقنا على الامتناع عن تأليف الوزارة ، ولا يمكن أن اخرج على هذا الاتفاق . فقال جلالته : ان الامر أمري وليس لأحد شأن معي ، وانني أدعوك لتأليف الوزارة . فكررت الاعتذار والتمسك بالاتفاق . فألح جلالته علي » . فقلت : انني لا أعرف ما جد من الظروف، وأرجو أن أقف عليها لأستطيع وزن الأمور . فقال جلالته : لم يحصل شيء وأنا صاحب الأمر وأكلفك بتشكيل الوزارة من بادىء رأيي وأنا الذي اخترتك بنفسي . فلما أصررت على الاعتذار، تفضل جلالته وقال : انك الوطني الوحيد ، وان قبولك الحكم تضحية منك تضيفها الى تضحياتك السابقة التي يعرفها الجميع . وهنا صاح أحمد ماهر باشا بعبارته التي يتشدقون بها، وهي : ان قبلت الحكم فاني أقبله على رماح الانجليز . فأسكته الملك، ورددت عليه بكل شدة وانتهرته ، وقلت له : انكم انتم الذين تتولون الحكم رغم ارادة الأمة وعلى أسنة الرماح، واني

ان قبلت الحكم فبأمر جلالة الملك لأنقذ البلاد مما أوقعتموها فيه مـن أخطار . ثم أراد صدقي باشا أن يتكلم ، فأسكته جلالة الملك أيضا، وتفضل جلالته مناشدا وطنيتي قائلا انها تضحية منك لخدمة الوطن » .

وقد استشهد النحاس باشا على واقعة الحاح الملك عليه ليقبل تأليف الوزارة بوثيقة رسمية هي الكتاب الذي رفعه الى الملك في مســاء اليوم التالي ، والذي حرص فيه على أن يسجل أن فاروق أعرب« بلسانه الكريم، المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة، عن ثقتكم في وطنية هذا الضعيف ، وانكاره لذاته، مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما الي تقضيان علي أن أتقدم لانقاذ الموقف وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أن لم يكن لي يد فيها .. الخ » (٣٢٠) .

ولقد كان قبول فاروق الانذار البريطاني، وتكليفه النحاس باشا بتأليف الوزارة ، رغم النصيحة الرسمية التي رفعها الزعماء اليه وسجلوا فيها أنه « لا يسع جلالة الملك أن يقبل ما من شأنه أن يخل بالمعاهدة أو باستقلال البلاد » ، هو دفاع الوفد القوي الذي كان يفحم به خصومه ويفحم القصر عند اتهامه بأنه تولى الحكم على أسنة رماح الانجليز . فقد كتب الدكتور عزيز فهمي في سخرية مستترة يقول : « ان صاحب الجلالة المصرية كان في استطاعته ، لو شاء ، أن يرفض الانذار البريطاني وأن يعفي رفعة النحاس باشا من تشكيل الوزارة . ولو شاء صاحب الجلالة المصرية ان يرفض الانذار البريطاني، لالتف المصريون حول عرشه المفدى. يتقدمهم صاحب المقام الرفيع زعيمهم، واعضاء الوفد ووكلاؤهم الامناء، حتى تعتذر الحليفة ، أو تسيل آخر قطرة في دماء المصريين حول جنبات العرش المفدى !! » (٣٢٠م) . وكان الدكتور عزيز فهمي يقصد بذلك ان يقول : انه لـو لـم يقبل فاروق الانذار البريطاني لمـا تألفت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

. . .

٣ ــ الحكم الدستوري

مصر في مفترق الطرق

(ا) الوفد في الحكم

في ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ تألفت وزارة ٤ فبراير المشهورة ٠ وقد شاء النحاس باشا في جواب تأليف الوزارة الا أن يبرز نقطتين هامتين : الأولى، أن تأليفه الوزارة انما كان «لانقاذ الموقف» ، و «لانقاذ البلد» من نتائج تطورات جلبتها عليها أعمال خصوم الوفد٠ ثانيا، معالجة آثار الانــذار البريطاني : فقد بين النحاس باشا أن خطورة الموقف قد دفعته الــى عدم الاكتفاء بمعالجته بكلمات أو صيحات أو وعود ، وانما يجب لوضع الأمور في نصابها أن يصدر تصريح من الجانبين المصري والبريطاني « يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه، وتقطع لنا الحليفة عهدا رسميا يمحو ما عكر، أو ما من شأنه أن يعكر صفو الجو بين الحليفتين » ، وبناء على ذلك، فقد بين أنه اجتمع بالسفير البريطاني واتفق معه على تبــادل كتابين (أثبــت نصيهما) ، وفي الكتاب الأول أخطر السفير بأنه كلف بمهمة تأليف الوزارة من الملك بما له من الحقوق الدستورية،(وأن الأساس الذي قبلت عليــه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان للحليفة بالتدخل في شؤون مصر الداخلية ، وبخاصة في تأليف الوزارات أو تغييرها ! » ٠ وفي الكتاب الثاني رد السفير بأنه يؤيد « وجهة النظر التي عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم ٠ وأؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة في تنفيذ

المعاهدة البريطانية المصرية ، من غير أي تدخل منهـا فـي شئون مصر الداخلية ولا في تأليف الحكومات أو تغييرها » • أما النقطة الأخيرة والهامة التي ضمنها النحاس باشا جواب تأليف الوزارة، فهي أنه «سيكون في طليعة ما تعنى به الوزارة ، اثر صدور الأمر الكريم بتأليفها، أن تعرض على جلالتكم مشروع مرسوم بحل مجلس النواب الحاضر ، لكـي يكون للأمة ممثلة في ناخبيها ، الكلمة الفاصلة في تقرير مصيرها وتدبير أمورها في هذه الظروف الخطيرة التي تجتازها البلاد • وسيحدد للانتخابات العامة أقرب أجل ممكن في حدود الدستور ، بحيث لا يتجاوز الشهرين المقررين في نصوصه » (٣٢١) •

ومنذ اليوم التالي لاسناد رياسة الوزارة الى النحاس باشا ، نشط معسكر القصر وأحزاب الاقلية لمهاجمة الوفد • فقد صدرت المنشورات التي وزعت على الجماهير بأن النحاس باشا جاء على أسنة رماح الانجليز• وانطلق بعض الانصار والمؤيدين يهتفون ضد الانجليز (٣٢٢) • على أن ذلك لم يحدث أي تأثير ايجابي بين الجماهير التي استقبلت عودة الوفد الى الحكم وانقضاء عهد الانقلاب بالفرحة العارمة والترحاب البالغ •

وفي تلك الأثناء ظهر اتجاهان داخل الوفد بازاء زعماء الانقلاب والقصر : اتجاه متشدد يطالب بالانتقام ، و « الضرب بعصا من حديد »، واتجاه مهادن يدعو الى التسامح • وكـان على رأس الاتجـاه الأول محمود أبو الفتح الذي طالب في صراحة بأن « تكون الحوادث التـي وقعت منذ يناير ١٩٣٨ موضع بحث وتحقيق ، لأن الجرائم التي ارتكبت اذا تركت بدون حساب ، وترك مرتكبوها بدون عقاب ، ما تيسر أن يطمئن أحد الى توطيد أركان الحكم النيابي الصحيح » • « ولذلك يجب أن يعرف الوزير والمدير والمأمور أن النظام النيابي مقدس لا تمتد اليه يد دون أن تضرب بعصا من حديد » • ثم قال : ان دعوة الحكومة الـى اجراء انتخابات حرة لبرلمان يمثل الأمة تمثيلا صحيحا لا تكفي ، « لأن التجربة

دلت على أن قيام مثل هذا البرلمان لا يكفي اذا لم يحظ بسياج من الضمانات ، واذا لم تسبقه وتلحقه سلسلة اجراءات لتطهير الأداةالحكومية من الأوشاب والأوصاب التي لحقتها بها حكومات الانقلاب » (٣٢٣) .

على ان هذه الدعوة الصائبة لم تلق تأييدا من النحاس باشا الذي نسي سريعا دروس عام ١٩٣٧ ، وبدلا من ان يبدأ من حيث انتهى الموقف عند اقالته ، منتهزا الظروف المهيأة لتدعيم الحياة الدستورية عن طريق اصدار التشريعات اللازمة ، مثل قانون محاكمة الوزراء ، وتحديد حقوق الأمة وحقوق العرش تحديدا واضحا حاسما ، وازالة عيوب الدستور في المواضع التي تضع في يد الملك سيفه الصلت على عنق الوفد، وهو حق الاقالة ، وغيره من المواضع ـ فان النحاس باشا اتجه اتجاها غريبا الى محاولة كسب ود الملك وازالة ما يساوره من شكوك من ناحية اخلاص الوفد له؛ وانتهز فرصة عيد ميلاد الملك في ١١ فبراير لحشد أنصاره في مظاهرات ولاء كبيرة تمتلىء بها الشوارع وساحة عابدين !

وقد جرت محاولة من النحاس باشا للتفاهم مع أحزاب الأقلية حول الانتخابات . فقد عرض عليها ربع مقاعد مجلس النواب، أي ٦٦ مقعدا (٣٢٤) ، ولكنها أصرت على أن يترك لها الثلث . وكان غرض النحاس باشا من الاحتفاظ بثلاثة أرباع المقاعد أن يضمن كل الأغلبيات المقررة في الدستور ، وخصوصا أغلبية الثلاثة الأرباع التي فرضها الدستور لاسقاط عضوية أي نائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية . وكان غرض أحزاب الأقلية حرمان الوفد من هذه الأغلبيات !

وعندما أحس الأحرار الدستوريون بشبح الهزيمة المنكرة في الانتخابات قرروا مطالبة الحكومة بأن ترفع الأحكام العرفية أثناء المعركة الانتخابية ، فان لم تستجب يقاطعون الانتخابات . ومن الطريف أنهم وضعوا من الشروط ما يحمل الحكومة على الرفض . فيذكر الدكتور هيكل أن لجنة من ابراهيم دسوقي أباظة باشا وأحمد عبد الغفار باشا قد

ذهبت الى النحاس باشا، وتباحثت معه في هذه المسألة ، وطلبت أن تكون المعركة حرة تعقد أثناءها الاجتماعات وتلقى خلالها الخطب أيا كانت ! « وضرب الرجلان مثلا أن يشرح من شاء ما حدث يوم ٤ فبراير، وكيف تألفت الوزارة بعد احاطة قصر عابدين بالدبابات » ! ولما كان المقصود من ذلك الباس الملك ثوب البطولة واظهاره في مظهر الرجل الوطني الذي يعامر بعرشه دفاعا عن حقوق البلاد ، فقد رفض النحاس باشا ما طلب الرجلان « في حماسة ودون تردد » — على حد قول الدكتور هيكل — وأفهمهما أنه لن يسمح بشيء من ذلك (٣٢٥) .

أما الدكتور أحمد ماهر، فقد وجه كتابا هجوميا الى النحاس باشا طالبه فيه برفع الأحكام العرفية في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي العام في الانتخابات وفي اجرائها ، مستندا في ذلك « الى ما كان من اعتراض الوفد الشديد واحتجاجه الدائم على آثار الحكم العرفي ورقابة الصحف خاصة في حرية الرأي » . وقد أثار هذا الاستناد النحاس باشا اثارة شديدة . فرد قائلا انها « مقارنة واضحة البطلان تناسيتم فيها أنني كنت أنكر باسم الأمة مجلس نوابكم الذي أهدرت فيه مشيئتها وزيفت بالوسائل المعروفة ارادتها تزييفا .. وكانت الأحكام العرفية والرقابة الصحفية تتخذان ذريعة لتدعيم الانقلاب وتوطيده » . واتهم الدكتور ماهر بالتحريض على الاخلال بالنظام وتعكير الأمن العام فيما يوزعه من النشرات وما يعقده من الاجتماعات ، « ثم تجيئون الآن تطلبون وقف الأحكام العرفية والرقابة الصحفية لتهيىء لكم الحكومة بأيديها جوا تفرخ فيه الدسيسة » ! ثم قال : « لو كان الأمر على أشخاصنا لما رحبنا بشيء قدر ترحيبنا بأن نخوض المعركة الانتخابية مع من يشاء منكم في الميدان والظروف وبالأسلحة التي تختارون، لننظر أينا أعز قبيلا وأصح للأمة تمثيلا . ولكن الأمر يدور على سلامة الدولة ومستقبل الوطن، وهما حرم مقدس لا يستطيع وطني أن يسمح بتعريضهما للأخطار وأهواء اللاعبين بالنار» (٣٢٦) .

وهذا الرفض من جانب النحاس باشا لرفع الاحكام العرفية ، مع سابق اعتراضه واحتجاجه الدائم عليها أثناء وجوده في المعارضة ، يثير هذا السؤال وهو : الى أي حد كان الوفد يتمسك بسياسته التي يعلنها أثناء المعارضة ،عندما ينتقل الى دست الحكم ؟ وما هو مقدار الجدية أو المناورة في هذه السياسة ؟. ونعني بهذا القول مذكرة الوفد المشهورة في أول ابريل سنة ١٩٤٠ ، التي طالب فيها الى جانب تنازل الحكومة البريطانية عن الأحكام العرفية ، أن تصرح أيضا من الآن « انه عندما تضع الحرب العالمية أوزارها ويتم عقد الصلح بين الأمم المتحاربة ، ستسحب من الأراضي المصرية القوات البريطانية جميعها » . وقد رد النحاس باشا على هذه النقطة في مجلس النواب عندما أثارها خصومه بقوله : « انكم لتعلمون أن الوفد ، وقد كان بعيدا عن مراكز المسئولية سواء في الحكم أو في البرلمان ، ما كان له الا أن يطالب الحكومات التي تولت الحكم في تلك الظروف بما طالب به ، لأنه بعيد عن الاتصال بالحليفة او بالحكومة. أما الآن وهو في مركز المسئولية ، فانه يعمل لهذه الغاية في ظروف تسمح له أن يقدر مبلغ حسن نية الحليفة وعظيم استعدادها . والحكومة البريطانية تعلم مقدار تمسك الوفد بمطالبه، والبلاد تعلم مبلغ حرصنا في حمل أمانيها » (٣٢٧) . ومعنى هذا الكلام أن الوفد يفرق بين واجبه في المعارضة ، « وما كان له الا أن يطالب الحكومات التي تولت الحكم في تلك الظروف بما طالب به » ، وواجبه في مركز المسئولية ، وهو العمل لهذه الغاية في اطار الظروف التي يقدرها .

فهل كانت الظروف التي تولت فيها الحكومة الوفدية الحكم تحتم عليها التمسك ببقاء الأحكام العرفية ؟ لقد وقع الخلاف حول هذه النقطة، ليس فقط بين الحكومة والمعارضة ، بل وفي داخل المعارضة نفسها . فمن ناحية الحكومة ، فقد قرر النحاس باشا أنه « اذا كانت الأحكام العرفية قد أعلنت في وقت جاء اعلانها فيه محل بحث أو تردد ، فلا شك أن الحوادث

التي جدت بعد ذلك، وان موقفنا الحاضر يبرر قيامها » (٣٢٨) • وكـان النحاس باشا يشير بعبارة « الحوادث التي جدت بعد ذلك » الى النشاط الموالي للمحور ومظاهرات « الى الأمام يا روميل » بصفة خاصة وما ترتب عليها من آثار • ومعنى ذلك أن احتفاظ النحاس باشا بالأحكام العرفية كان جزءا من الظروف التي أدت الى حادث ٤ فبراير •

على أن مصطفى الشوربجي بك كان يرى أن الظروف التي تولت فيها الوزارة الوفدية الحكم هي أحسن كثيرا من ظروف جميع الوزارات السابقة •• فمن الوجهة الخارجية تحسن الموقف كثيرا ، اذ دخلت أمريكا الحرب بمواردها الكبيرة ، كما استعدت روسيـا استعدادا كبيـرا ، واستولت انجلترا على الحبشة وارتريا وغيرها • وفي ليبيا بعد أن كانت الجيوش في السلوم وبرقة أصبحت في بنغازي • كما أن بعض المسائل التي وزدت في المحالفة وكانت محل أخذ ورد أخيرا ، استتبت أمورها واستقرت » (٣٢٩) • على أنه يلاحظ أن السعديين والأحرار الدستوريين كانوا يعترفون أنفسهم بأن الظروف التي تخوضها البلاد تبرر بقاء الاحكام العرفية! بدليل أنهم حين وجهوا مطالبهم الى النحاس باشا بشأنالانتخابات لم يطالبوا بالغاء الاحكام العرفية ، وانما « برفعها في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي في الانتخابات وفي اجرائها » •

ومع ذلك ، فان الحكم الصحيح على هذه المسألة يكون بملاحظة الآتي : أولا، أن الوفد لم يكن بحاجة الى الأحكام العرفية لفرض حكمه أو تثبيت نظامه • لأن الأغلبية الساحقة التي حصل عليها في الانتخابات (٨٩ في المائة في مجلس النواب ، و٥٤ في المائة في مجلس الشيوخ) كانت تتيح له من حرية التصرف ما كان يصفه خصومه بأنه « دكتاتورية برلمانية» • وقد أشار النحاس باشا الى هذه النقطة في مجلس الشيوخ فقال : « اذا كانت هذه الأحكام قد استخدمت في يد بعض الوزارات السابقة أداة لتثبيت نظام أو ترسيخ أقدام أو دعم حكومة، فانني بحمد

الله في غنى عن ذلك بما اجتمع لدي من ثقة الشعب وتأييد البرلمان»(٣٣٠).

ثانيا ، أن الحياة الديموقراطية في عهد حكومة الوفد لم تتأثر بوجود الأحكام العرفية ، الا بمقدار ما كان يتهدد هذه الحياة نفسها من جانب خصوم الديموقراطية والارادة الشعبية من أخطار ولتوضيح هذا القول نضرب مثلين متناقضين : الأول، الافراج عن عزيز المصري باشا وزميليه الضابطين الطيارين ، وسلسلة الافراجات التي تمت في عهد الوفد. والمثل الثاني، اعتقال علي ماهر باشا يوم ٨ ابريل ١٩٤٢ ، « لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة وأمنها » .

وبالنسبة للمثل الأول، فقد بدأ النحاس باشا عهده بالافراج عن عزيز المصري باشا وحسين ذو الفقار صبري وعبد المنعم عبد الرؤوف في يوم ٥ مارس ، أي بعد شهر واحد من توليه الحكم . ولم يكتف بذلك بل أمر بشطب القضية ، أي الغاء المحاكمة التي كانت قد جرت أمام مجلس عسكري وتأجلت ثلاث جلسات (٣٣١) . وقد لقي هذا الاجراء نقدا خفيفا من السعديين في مجلس الشيوخ، فقال محمد خطاب بك : « لما قبض على عزيز المصري باشا ورفيقيه ، كانت الطائرة التي تقلهم قد وقعت في مكان خارج القاهرة على الرغم منهم !، واختفى ثلاثتهم، وقبض عليهم في مكان اختفائهم . ونحن جميعا نشكر النحاس باشا على افراجه عن المصري باشا ورفيقيه ، ولكنا أمام احدى حالتين : فإما أن يكون دولة حسين سري باشا ، وهو لا يقل نزاهة عن رفعة النحاس باشا مخطئا، أو أن يكون النحاس باشا هو المخطىء ! » (٣٣٢) .

كذلك فقد أطلق النحاس باشا سراح محمد علي الطاهر المجاهد الفلسطيني وصاحب جريدة الشورى ، الذي لجأ اليه في ٧ مارس ١٩٤٢ . وكان قد قبض عليه في عهد حسن صبري باشا بطلب من الانجليز ، ثم هرب من المعتقل وظل مختفيا حتى سلم نفسه للنحاس باشا . وكان هذا الافراج دون الرجوع للانجليز، فيذكر محمد علي الطاهر انه سمع النحاس

باشا يقول لأمين عثمان باشا : « قل للانجليز انني اطلقت الطاهر فعلا ، وسيخرج من عندك حرا •• وان اعترض الانجليز علـى ذلك فقـل لهم ألا يفتحوا لي هذه السيرة ، فأنا قـد أطلقته وانتهى الأمر » (٣٣٣) • وسنرى أن هذه اللفتة «العربية» ليست غريبة الصلة عن المحاولات التي سيبذلها بعد عام واحد لتكوين وحدة عربية •

وكان قد آل الى حكومة الوفد عن الحكومة السابقة ٢٨ معتقلا، فتولى النحاس باشا بحث حالاتهم وأفرج عن خمسة منهم وبقي فـي الاعتقـال ثلاثـة وعشرون ، منهم خمسة عشـر مصريـا وثمانية مـن المتمصرين (٣٣٤) • وفي عهد وزارة الوفد أفرج عن جميع أعضاء حزب مصر الفتاة تباعا، وكان آخرهم محمد صبيح سكرتير عام الحزب، وأحمد حسين الذي أقام فترة اعتقاله في منزل أحد الضباط ونقلت اليه أسرته لتخفيف الاجراء (٣٣٥) •

ومع ذلك فان النحاس باشا لم يستطع أن يتحمل ممارسة علي ماهر باشا نشاطه السياسي مستندا الى حماية القصر • ولذلك فلما تحـدى التنبيهات التي وجهها اليه النحاس باشا بالكف عـن أي نشاط والبقاء في عزبته لا يبرحها ، ثم تمكن علي باشا من الهرب الى القاهرة والتجأ الى مجلس الشيوخ، لم يتردد النحاس باشا في اعتقاله • وقد برر هذا الاعتقال أمام البرلمان في بيان طويل أشار فيه بوضوح الى ما سبق توليه ريـاسة الوزارة « من أمور جسام عرضت سلامة الدولة وأمنها للأخطار » ، وما اقترنت به هذه الأمور من اسم علي ماهر باشا « قبل وقوعها وفي أثنـاء وقوعها وبعد وقوعها » • وقال انه عندما قبل مهمة الحكم في تلك الظروف الدقيقة لدرء الخطر ، « لم يكن بد من العمل فورا لتطهير البلاد من جراثيم هذا الخطر ، وخصوصا ان من بذروا هذه الجراثيم ، ظلوا على مسلكهم يتعهدون بذورها بكل ما في وسعهم من جهد ، فقصد الى من هو « معتبر ــ في الواقع ــ الأصل الأول للداء، وهو حضرة صاحب المقام الرفيع

علي ماهر باشا » ، وطلب اليه أن يمتنع عن أي نشاط ، أو أن يسافر الى خارج البلاد » ، ولكن علي ماهر باشا رفض وطلب اجراء تحقيق معه ، « فقلت له بصريح العبارة : أنا لا أريد أن أحقق معك ولا أن أحقق عنك، ولكن كل ما أريده هو الاحتياط لا أكثر ولا أقل » • ثم قال النحاس انه حصل على وعد من علي ماهر باشا بالكف عن نشاطه ، ولكنه أخل بوعده ، « فراجعته لعله يرجع الى الصواب، فلما أصر ، قدرت الضرورة بقدرها ، واكتفيت باصدار الأمر بمنعه من مغادرة عزبته ومنع غيره أن يتصل به » ، « فلما ذهب الى أبعد الحدود ، لم أجد بدا من اصدار أمر الاعتقال حماية لمصلحة الوطن العليا » (٣٣٦) •

وقد أثار اعتقال علي ماهر باشا تساؤلين هامين في ذلـك الحين : التساؤل الأول حول دور الانجليز في الاعتقال ، والتساؤل الثاني حول صلة هذا الاعتقال بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب • وبالنسبة للتساؤل الأول ، فقد دفع اليه ما سبق للسلطات البريطانية أن طلبته من اعتقال علي ماهر باشا في عهدي حسن صبري باشا وحسين سري باشا • وقد نفى النحاس باشا تقديم هذا الطلب من جانب السلطات البريطانية نفيا باتا، فقال بالحرف الواحد : « اذا كان البعض قد أشار الى مطالب معينة كانت قدمت الى وزارات أخرى بشأن علي ماهر باشا ، فاني أؤكد لكم اني لا أسمح لأية سلطة اجنبية أيا كانت بالتداخل في مثل هذه الامور • نعم يا حضرات الشيوخ المحترمين ، وانكم لتعلمون ، كمـا يعلـم حضرة المستجوب مصطفى الشوربجي بك ، أن مصطفى النحاس ليس من طراز رجال الدولة الذين يضعفون أو يستسلمون أو سيستسلمون » (٣٣٧) •

أما بالنسبة للتساؤل الثاني ، فقد أشار بعض الشيوخ الى أن علي ماهر باشا هو رمز سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، « وعلى ذلك يكون أخشى ما نخشاه أن ما وجه الى علي ماهر باشا قد يساء تفسيره ، وقد يظن إن حقا وإن باطلا أن له علاقة بالبعد عن هذه السياسة » (٣٣٨) • وقد

رد النحاس باشا على هذا التساؤل ردا حاسما ، فقد نفى أولا أن علي ماهر باشا كان رمزا لسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، « لأن رفعته وافق في وقت ما على اشتراك مصر في الحرب » ، وقال : « وانني أنتهز هذه الفرصة فأعلن هنا مرة أخرى بصفة كوني زعيم هذه الأمة ، فضلا عن رياستي لحكومتها ، أنني لن أعمل أو أوافق أو أسلم بجر مصر الى الاشتراك في الحرب ، أو تقديم جنود من أبناء هذه البلاد فيها مهما كانت الظروف والأحوال • ولكنني في الوقت نفسه أحرص ما أكون على تنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى نصا وروحا • ولن أسمح لأحد من أبناء مصر أو ساكنيها بأن يأتي أي عمل من شأنه الاخلال بما يجب للحليفة من تمام الاطمئنان في الوقت الذي تدافع فيه عن كيان الديموقراطية والحرية » (٣٣٩) •

وهنا يثور هذا السؤال : الى أي حد غير الانجليز ، في عهد الوفد، من سياستهم الاقتصادية التي استجلبوا بها غضبه وهجومه ؟ في الواقع، أنه يبدو أنه لم يكن هناك مناص أمام الانجليز من تعديل بعض أخطائهم والنزول عن بعضها الآخر ، في تلك الفترة الحاسمة من تاريخ الحرب ، وذلك لسببين : السبب الأول ، تسهيل مهمة الوفد في الحكم، وقد تولى السلطة بناء على تدخلهم • والثاني، تعبئة الشعور الداخلي الى جانبهم، بعد أن طال تحوله ضدهم منذ بداية الحرب • وقد تمثل هذا التغيير في أمرين : الأول ، القمح • وكانت هذه المسألة من أخطر المسائل التي ورثتها حكومة الوفد عن وزارة حسين سري باشا ، حتى كان الناس في أواخر عهده يتخطفون الخبز في الطرقات، وحتى ان المخزون من القمح في المدن الكبيرة لم يكن يكفيها الا لبضعة أيام (٣٤٠) • وقد أولت الحكومة تلك المسألة الهامة كل عنايتها، فقررت أولا شراء القمح بسعر الأردب ٣٠٠ قرش بزيادة قدرها ١٠٠ قرش على السعر السابق، وشراء الذرة بسعر ٢٠٠ قرش للأردب بزيادة ٥٠ قرشا ، على أن تتحمل الحكومة فرق السعر دون

المستهلك ، اغراء للمنتجين والتجار على اظهار ما يخزنونه من القمح ، وارضاء للمستهلكين • وفي الوقت نفسه طالبت الحكومة السلطات البريطانية بقرض من مئونة جيشها لاجتياز الأزمة المستحكمة • وقد هدد مكرم عبيد الانجليز بأنه سوف يقدم استقالته اذا لم يوافقوا على هذا الطلب ، وجاءه الرد من المستشار المالي البريطاني في آخر فبراير بأن السفير قبل أن يقرض الحكومة من مئونة الجيش ٢٠ ألف طن (٣٤١) •

أما المسألة التي عدل فيها الانجليز عن سياستهم جزئيا ، فهي القطن• فقد أعلن مكرم عبيد في مجلس النواب سروره لأن الحكومة البريطانية كانت قد عرضت أن تشتري كمية من صنف جيزة ٧ من رتبة جود فما فوق ، يبلغ مقدارها نحو نصف مليون قنطار ، وقد أسفرت المفاوضات التي دارت في هذا الشأن عن قبول الحكومة البريطانية شراء هذا المقدار بسعر يزيد خمسة ريالات ونصف الريال على الأسعار التي حددتها لجنة الشراء البريطانية سنة ١٩٤٠ ، أي بسعر ٢١ ريالا ونصف الريال • وقد علق مكرم عبيد على ذلك بقوله : « وما من شك في أن شراء هذا الصنف من القطن بهذا الثمن ، يتفق مع حالة العرض والطلب في السوق من الناحية الاقتصادية ، كما يتفق مع مصلحة الخزانة المصرية وتخفيف العبء عن دافعي الضرائب المصريين » (٣٤٢) •

وعلى كل حال ، فان سياسة حكومة الوفد في مسألة القطن كانت تقوم على استقلال الحكومة بتمويله بأكمله (٣٤٣) • توقعا لانتعاش أسعاره بعد الحرب ، ولحرمان الانجليز من شرائه بثمن بخس• ولذلك فان هذه المسألة لم تكن محل احتكاك بين حكومة الوفد والانجليز •

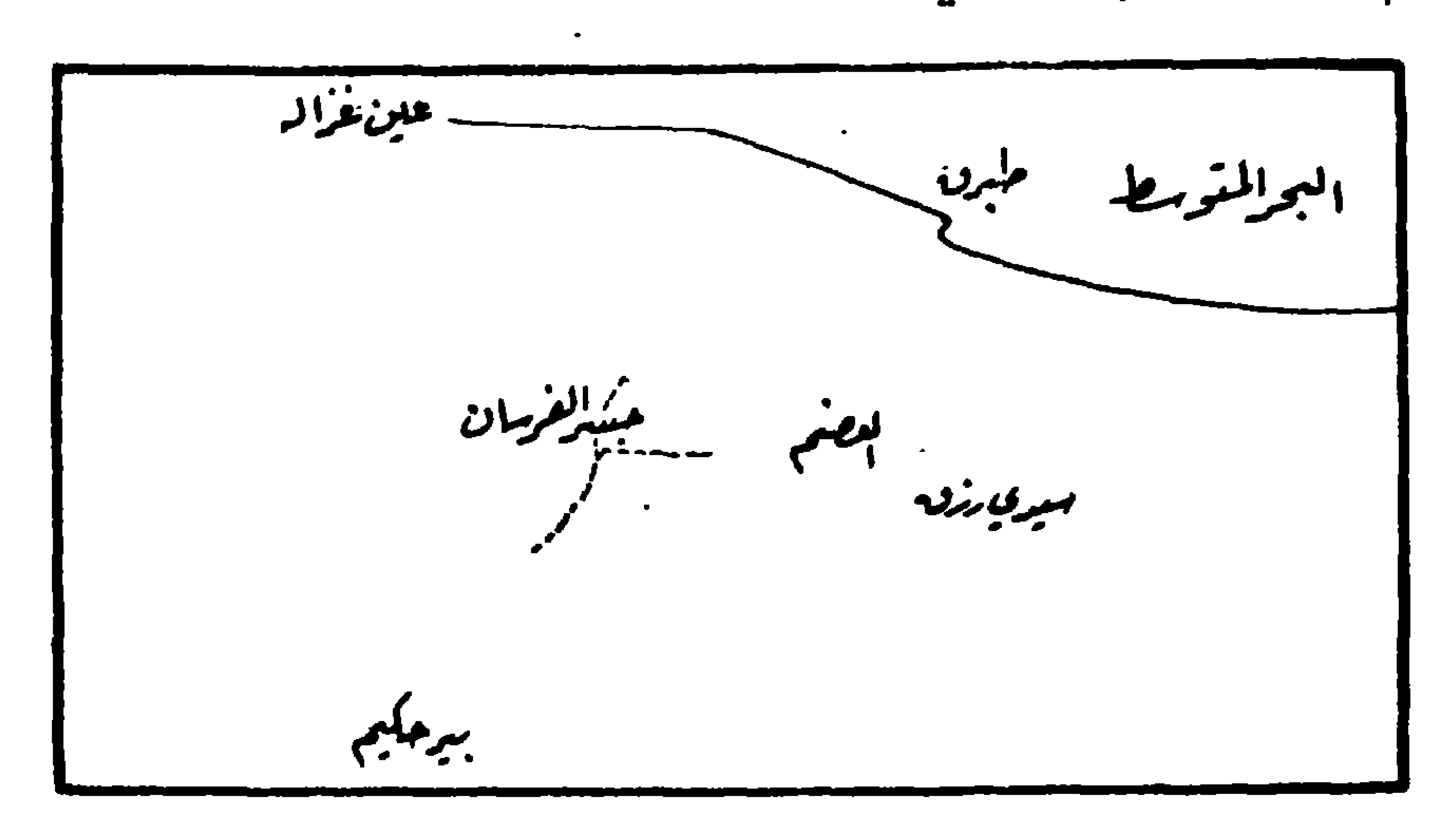
• • •

ب ـ العلمين : مصر بين شقي الرحى

١ ـ الهجوم الالماني المظفر (٢٦ مايو ـ ٣٠ يونية ١٩٤٢)

أشرنا آنفا الى الهجوم الألماني الكبير الذي ارتبط به حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذي قام به الجنرال روميل في ٢١ يناير واستعاد به الجزء الأكبر من برقة ، وأجبر البريطانيين على التراجع مسافة ثلثمائة ميل، وأضاع عليهم بنغازي وكل المستودعات التي أعدوها لهجومهم المقرر في أواسط فبراير . ومنذ ذلك الحين أخذ التسابق يجري بين الطرفين من أجل المعركة القادمة . أما الانجليز فقد أقاموا خط دفاع قوي يمتد من الغزالة شمالا على الساحل ، الى بير حكيم جنوبا على بعد أربعين ميلا في قلب الصحراء . ويتكون من نقط محصنة استهلكت كميات هائلة من الأسمنت المسلح والأسلاك الشائكة والألغام ، وأمامها خط طويل من الالغام ، ووراء هذه الخطوط كان السلاح البريطاني المدرع والفيلق الثلاثون على أهبة الاستعداد . وأما روميل فقد أمكنه تعويض جميع ما خسره من دبابات وغيرها من المعدات ، بفضل قصف طائرات الجنرال « كيسلرنج » Kesselring المتواصل لجزيرة مالطة ، التي كانت تعترض طريق التموين المحوري الى شمال افريقيا . وكانت الخطة تقوم على احتلال الجزيرة بعد تحطيم دفاعاتها ، ثم يقوم روميل بالهجوم للاستيلاء على طبرق . ولكن ظهر أن الايطاليين لن يتمكنوا من الغزو قبل نهاية شهر يونية ، فاقترح روميل الاستيلاء على طبرق أولا بحجة أن البريطانيين أعادوا تنظيم وتسليح قواتهم من أجل هجوم حقيقي في الصيف ، وأنه من الضروري أن يسبقهم الى الهجوم . وقد نجح في

اكتساب تأييد القيادة العليا الألمانية في أواخر ابريل ١٩٤٢ ، وأخذ من ثم يتهيأ للهجوم التاريخي الكبير •



وكان أمام روميل احتمالان للهجوم على طبرق : الأول أن يقوم بالهجوم بالمواجهة على المواقع المحصنة لاختراق الاستحكامات ثم تدمير مدرعات العدو ، والثاني ، أن يلتف جنوبا حول بير حكيم ويندفع بمدرعاته الى قلب المواقع الدفاعية ، ويعزل بذلك القوات البريطانية بها عن المدرعات الموجودة في الخلف ، ثم يدمر قوات العدو الضاربة جزءا جزءا • وقد اختار الحل الثاني على أن يقوم بهجوم مخادع بالمواجهة • وفي الظهر من يوم ٢٦ مايو بدأ بالهجوم المخادع ، وبعد عدة ساعات تحركت القوات المدرعة بالهجوم الرئيسي ليلا في ضوء القمر لاتمام حركة الالتفاف • ولكنه فوجيء بدبابات جنرال جرانت الأمريكية ونوع جديد من المدافع يمكنه اختراق الدبابات الألمانية بسهولة • وهكذا فشلت خطته في الاستيلاء على طبرق في اليوم التالي من الهجوم •

وقد عدل روميل خطته على أثر ذلك ، على أساس الاستيلاء على بير حكيم باعتبارها نقطة الارتكاز الجنوبية لخط الغزالة التي تحمي

طبرق ، فاذا سقطت تداعى خط الغزالة كله • وقد تمكن بذلك فعلا ، بعد قتال مرير دام عشرة أيام ، وسقطت به بير حكيم يوم ١١ يونية • وأخذ الموقف يتحول لصالح روميل ، فقد أخذ على أثر ذلك يدفع بقواته شمالا الى منطقة جسر الفرسان ، مركز المواصلات في تلك المنطقة ، وآخر الحصون البريطانية قبل طبرق حيث حشد الجنرال ريتشي Ritchie قواته المدرعة • ودارت معركة عنيفة يومي ١٢ ، ١٣ يونية ، فقد فيها البريطانيون معظم دباباتهم ، واضطروا الى التخلي عن جسر الفرسان والانسحاب الى طبرق • وخشي الجنرال ريتشي أنه لو استمرت القوات البريطانية في الدفاع في أقصى الشمال عن خط الغزالة ، واستطاع الألمان الوصول الى البحر ، فان ذلك يعرضها حتما لخطر الحصار والأسر، فأصدر أوامره بسحبها يوم ١٤ يونية ، وبذلك باتت معركة طبرق تلوح في الأفق (٣٤٤) •

وفي الفترة من ١٤ يونية الى ٢١ يونية (تاريخ سقوط طبرق) ، كانت التعليمات الصادرة من تشرشل الى القيادة العليا في القاهرة تحذر من سقوط طبرق بأي حال • فقد أرسل الى الجنرال أوكنلك في يوم ١٤ يونية يسأله عن الموقع الذي سيسحب اليه الجنرال ريتشي قوات الغزالة، وقال انه « يفترض أن مسألة التخلي عن طبرق ليست واردة اطلاقا ، لأنه طالما أن طبرق في يدنا ، فلن يكون هناك احتمال لتوغل العدو في الأراضي المصرية » (٣٤٥) • وعندما أحس بعدم ارتياح للأوامر التي أصدرها أوكنلك الى الجنرال ريتشي والتي لم تطلب اليه « بصورة حاسمة » الدفاع عن القلعة ، كتب اليه يؤكد هذه الناحية قائلا : « سرنا تأكيدك لنا أنك لا تعتزم التخلي عن طبرق ، وقد فهمت وزارة الحرب من برقيتك أنك تعني أن الجنرال ريتشي سيترك قوات كافية للدفاع عنها بكل تأكيد » • وقد وصله الرد من الجنرال أوكنلك وهو لا يدع مجالا للشك في ذلك (٣٤٦) • وعند ذلك أحس المستر تشرشل بأنه

يمكنه السفر الى الولايات المتحدة كما كان مقررا من قبل . ولكن في يوم ٢٠ يونية ، وبينما كان تشرشل في واشنطن ، وصلته برقيـة تحمل سطرا واحدا يقول : « استسلمت طبرق ، وأسر خمسة وعشرون ألفا من حاميتها » . وبعد دقائق ، وصلته برقية أخرى مـن الأميرال هاروود Harwood تقول : « سقطت طبرق ، وتدهور الوضع الى حد كبير ، بحيث أصبح هناك احتمال لوقوع غارات عنيفة على الاسكندرية فـي القريب العاجل . ونظرا لأن البدر قد اقترب ، فقد قررت ارسال جميع وحـدات الأسطول الى الجنوب مـن قنـاة السويس في انتظـار الأحداث .. » (٣٤٧) .

• • •

كان سقوط طبرق حدثا هائلا ارتجت لـه مصر وبريطانيا وأجزاء كثيرة من العالم . وفيما يتصل بمصر ، فقد نشطت الاشاعات على الفور عن طلب الحكومة البريطانية تجنيد المصريين واعلان الحرب . وقد نفى النحاس باشا ذلك نفيا تاما في تصريح هام أدلى به يوم ٢٤ يونية ، وأضاف اليه أنه اصبح بعد مباحثاته مع ممثلي بريطانيا وقواتها يـوم ٢٢ يونية مطمئنا الى أن الحالة مع ما يكتنفها من صعوبات ، مرضية ! وأن مركز الحليفة في هذا العام أفضل بكثير مما كان في مثـل تلك الظروف في العام السابق (٣٤٨) .

ولم يكن هذا القول صحيحا . لأن سقوط طبرق قد أزال الشوكة القائمة في جنب قوات روميل ، وأصبح الطريـق مفتوحا الى السويس دون عائق . وقد عبر الجنرال أوكنلك عن ذلك في نفس اليوم في برقية له الى تشرشل في واشنطن قال فيها : « اني لأخشى أن أقول ان الوضع الحالي هو أشبه بالوضع الذي كنا عليه منذ عام مضى حين توليت القيادة

العامة ، فيما عدا أن العدو الان أصبح يملك طبرق » (٣٤٩) • أما تشرشل فيذكر بالحرف الواحد أن سقوط طبرق « كان ضربة من أقسى الضربات التي أذكر أننا تلقيناها منذ قيام الحرب • ولم يكن تأثيرها قاصرا على النتائج العسكرية المحزنة ، بل تجاوزها الى التأثير على سمعة الجيوش البريطانية•ففي سنغافورة استسلم ٨٥ ألف رجل لعدد أقل منهم من اليابانيين • وها نحن في طبرق نشهد حامية مؤلفة من ٢٥ الف رجل (في الحقيقة ٣٣ ألف) من خيرة الجنود المدربين ، يستسلمون لعدو يقل عن نصف عددهم ! واذا كان هذا هو أنموذج الروح المعنوية عند جيش الصحراء ، فليس في وسعنا أن تتكهن بالكوارث التي ستحل بنا في شمال شرقي افريقيا • ولم أحاول أن أخفي عن الرئيس (روزفلت) الصدمة التي أصابتني • كانت لحظة شديدة المرارة ، فالهزيمة شيء ، والعار المعيب شيء آخر » (٣٥٠) •

أما بالنسبة للمحور ، فان سقوط طبرق قد أحدث ثورة في خططه نظرا لأنه تم دون حصار طويل ! وكانت الخطة تقضي بالتوقف عند الحدود المصرية (خطة عايدة) ، ثم تنفذ خطة هرقل (الاستيلاء على مالطة بواسطة المظليين) ثم اتمام خطة عايدة • فلما سقطت طبرق ، اقترح روميل بعد يوم واحد متابعة التقدم وراء القوات البريطانية لتدميرها قبل أن تصل اليها امدادات جديدة ، أو تتمركز في أي خط دفاعي • وقد عزز رأيه بما غنم من ذخائر ومؤن وبترول وسيارات ، بالاضافة الى روح جنوده العالية وضعف مركز القوات البريطانية • وقد وافق هتلر على ذلك وكتب الى موسوليني يطلب اليه تأجيل الهجوم على مالطة ويقول : « شاءت الأقدار أن تمنحنا فرصة لن تتكرر على مسرح الحرب ذاته •• فقد تحطم الجيش الانجليزي الثامن تحطيما تاما ، وما زالت تجهيزات الميناء في طبرق سليمة • وها أنت تملك أيها الدوتشي قاعدة اضافية لها أهمية بالغة ، لأن الانجليز مدوا منها سكة حديدية الى مصر نفسها •

واذا لم تقم في هذه اللحظة بمطاردة الجيش البريطاني الى آخر رجل وفرس ، فسيتكرر ما حدث للبريطانيين عندما حرموا من ثمار نصرهم ، فلم يصلوا الى طرابلس ، وتوقفوا فجأة ليبعثوا بقواتهم الى اليونان .. ان آلهة المعارك لا تزور المحاربين الا مرة واحدة .. » . على أن هذا التعديل في الخطة لم يلق رضى من المارشال كسلرنج ومعه الأميرال رايدر والجنرال كفاليرو الايطالي ، فقد رأوا أن مركز المحور في الصحراء لن يصبح سليما قط الا باحتلال مالطة ، وأن مساعدة القوات المتقدمة في مصر سوف تضعف المجهود الحربي الجوي والبحري ضد مالطة ، مما يسمح للبريطانيين بحرية العمل وقطع خط التموين بين ايطاليا وموانئ شمال افريقيا (٣٥١) . وقد أثبتت الأحداث صحة هذا الرأي .

على كل حال ، فبموافقة هتلر وموسوليني على خطة روميل ، أخذ هذا ينظم قوات المطاردة بسرعة ، وبدأ يتقدم بقواته شرقا يوم ٢١ يونية. وفي الرابع والعشرين عبر الحدود المصرية دون أن يلقى مقاومة تذكر . وفي يوم ٢٦ يونية وصل الى جنوب دفاعات مرسى مطروح التي كانت تعد الى ذلك الحين خط الدفاع الطبيعي عن مصر . على أن الجنرال أوكنلك ، الذي كان قد وصل في اليوم السابق الى هذا الموقع بعد أن تولى القيادة بنفسه من الجنرال ريتشي، لم يتردد طويلا بعد دراسة الموقف في اتخاذ قرار بعدم الدفاع عن مرسى مطروح، وكتب في نفس اليوم الى المستر تشرشل يقول : « لقد تحققت أننا من الضعف في الدبابات وبطارية الميدان ، وهما أهم عناصر النجاح في الصحراء، لدرجة انه من المشكوك فيه اننا سوف نصمد في مرسى مطروح » ، وقال : « ان خسارة مرسى مطروح سوف تكون صدمة للروح المعنوية في مصر ، وسوف تهلل له دعاية المحور كعنصر جديد . ولكن هذا الضرر يبدو بسيطا اذا قارناه بخطر الهزيمة والتمزق شذرا . انه على الرغم من أن انسحابا آخر

سوف يضع العدو على أعتاب الدلتا، الا أن العلمين سوف تقدم لنا أقوى موقع في الصحراء الغربية » (٣٥٢) . مع ذلك فيذكر «كيرك» أن الجنرال أوكنلك أخذ في ذلك الحين يتدبر ما ينبغي عمله لو فشل في ايقاف روميل عند العلمين ، واصبح من الضرورى التخلي عن مصر السفلى كلها (٣٥٣).

• • •

الانجليز والانسحاب من مصر

والسؤال الآن هو : ما الذي كان يعتزمه الانجليز لو أجبروا على الانسحاب من العلمين ثم من مصر بأسرها ؟ هل كانوا ينوون الدفاع عن مصر شبرا شبرا ، أو أنهم كانوا ينوون الانسحاب دون دفاع ؟ لقد انتشرت الاشاعات في ذلك الوقت بأن السلطات البريطانية العسكرية قد طلبت بالحاح من الحكومة المصرية اغراق غرب الدلتا أو مديرية البحيرة وما الى جنوبها ، لكي تحول هذه الأراضي الى بحر من الطين تغوص فيه الدبابات المعادية وغيرها من العربات والمصفحات ، وتعرقل زحف روميل على دلتا النيل (٣٥٤) . وفي القصر الملكي كان الاعتقاد أن الانجليز سيدمرون خزان أسوان وقناطر محمد علي لكي يغرقوا أراضي الدلتا منعا لتقدم الألمان (٣٥٥) . وقد أورد الدكتور هيكل أن صدقي باشا أخبره بأنه علم بوصفه رئيسا لاحدى شركات البترول، أن الانجليز يعتزمون الهاب النار بآبار البترول الموجودة في مصر ، اذا اضطرهم الألمان للانسحاب منها . وان مثل هذا العمل يصيب الاقتصاد المصري بكارثة لا يسهل تعويضها الى عشرات السنين . وذكر صدقي باشا أن تجنب هذه الكارثة لن يكون الا بتفاهم صريح بين الحكومة المصرية والقوات البريطانية على العدول عنها، وبتفاهم صريح معهم أيضا على ألا يخربوا

مصر أو يغرقوها أثناء انسحابهم أمام العدو » . وقد توجه الدكتور هيكل موفدا من صدقي باشا وحسين سري باشا للتحدث مع النحاس باشا في هذا الخطر . ولكن الأخير أكد له أنه متنبه لهذا كله، مدرك ما يصيب مصر اذا انسحب منها الانجليز أو دخل الألمان اليها (٣٥٦) .

فما هي الحقيقة في كل هذا ؟. ان الحقيقة الكبرى في هذا الموضوع هي أن الانجليز كانوا يعتزمون الدفاع عن مصر شبرا شبرا . وهذا ثابت من الأوامر والتعليمات التي أصدرها المستر تشرشل الى قائد القوات البريطانية في مصر ووزير الدولة فيها . ففي يوم ٢٥ يونية ١٩٤٢ ، وهو اليوم التالي لعبور القوات الألمانية والايطالية الحدود المصرية الى مرسى مطروح ، كتب الى الجنرال أوكنلك يقول : « انني آمل أن هذه الأزمة سوف تؤدي بكل فرد يرتدي البزة العسكرية في الدلتا، وبكل ما تحت أيدينا من القوى البشرية الموالية ، الى الارتفاع الى أعلى مستوى قتالي. ان لديك أكثر من ٧٠ ألف رجل في الشرق الأوسط .. فكل رجل صالح يجب أن يهيأ للقتال والموت في سبيل النصر .. انك في نفس الموقف تماما كما لو أن انجلترا هي التي تتعرض للغزو، فيجب أن تسود نفس الروح القوية والمؤثرة (٣٥٧) .

وحين أكملت القوات البريطانية انسحابها الى موقع العلمين ، كتب المستر تشرشل الى المستر كيزي Casey وزير الدولة في يوم ٣٠ يونية يقول : « في الوقت الذي يحارب فيه أوكنلك في ميدان القتال ، عليك أن تعبىء للمعركة في حزم كل القوات الموجودة في الجبهة الخلفية. فكل شخص يرتدي الزي العسكري يجب عليه أن يقاتل كما لو كانت كنت Kent أو ساسكس sussex هما اللتان تتعرضان للغزو ... الدفاع حتى الموت عن كل منطقة محصنة وكل بناء قوي، وليكن كل موقع موقع فوز ، وكل حفرة هي الحفرة الأخيرة . هذه هي الروح التي عليك أن تثبتها في كل فرد . فلا جلاء عام ، ولا حساب للسلامة ، فمصر يجب

الاحتفاظ بها بأي ثمن » (٣٥٨) ٠

وقد كشفت أوراق هاري هوبكنز Harry Hopkins ممثل الرئيس روزفلت الشخصي ومستشاره، شيئا جديدا حقا، هو أن الانجليز كانوا يعتزمون تعطيل الملاحة في قناة السويس وسدها ٠ ففي يوم ٣٠ يونية ١٩٤٢ ، وتحت تأثير اليأس من الموقف الحربي في مصر ، أرسل الرئيس روزفلت برقية الى الجنرال مارشال يطلب فيها الاجابة على الأسئلة الآتية:

في حالة افتراض أن الدلتا سيتم الجلاء عنها في خلال عشرة أيام ، وأن القناة ستسد ، فاني أسأل الأسئلة التالية :

ــ ما هي الضمانات التي لدينا عن أن القناة سوف تسد فعلا ؟ وهل نعرف نحن الخطة الخاصة بذلك؟ هل يمكنك الاتصال فورا بـ«ديل» (٣٥٩) للتحدث في هذا الأمر فورا ؟٠ ان سد القناة بشكل فعال لأمر أساسي !

ــ من أي موقع أو مواقع في أفريقيا أو آسيا الصغرى سوف يقوم البريطانيون بعملياتهم الجوية والبرية والبحرية ؟

ــ ما هي الخطوة التالية لروميل أو لألمانيا ؟ هل تعتقد أنها ستكون قبرص وسوريا ؟ وهل الهدف حقول البترول في الموصل ؟

وقد وصل رد الجنرال مارشال دون ابطاء وهو يتضمن : بالنسبة لقناة السويس ان البريطانيين يستطيعون اغلاقها بشكل فعال ، حتى لقد قدر الوقت اللازم لاعادة فتحها بستة أشهر ٠ وبالنسبة للمواقع التي ستحارب منها بريطانيا ، فان البريطانيين سوف يكون عليهم الانسحاب الى النيل الأعلى ٠ أما بالنسبة لخطة روميل المقبلة ، فان هدفه الأول هو تدمير الجيش البريطاني ، ثم احتلال قبرص وسوريا ، ثم الاستيلاء على الموصل والبصرة ، ويحتمل أن يقطع الخط الجوي الأمريكي الذي يعبر افريقيا الى الشرق الاوسط والى الاتحاد السوفيتي والى الشرق الاقصى (٣٦٠) ٠

وفي الواقع أن الجنرال اوكنلك كان يعد في ذلك الحين العدة

للدفاع عن الدلتا والاسكندرية في حالة الانسحاب من العلمين • ففي يوم ٢٩ يونية أعد الترتيبات اللازمة لارسال بعض القوات الفائضة عن حاجة خطة الدفاع عن العلمين الى الاسكندرية ، وذلك لاعداد الدفاعات الخارجية عن الميناء • وفي يوم ٣٠ يونية بعث بالجنرال هولمز ومعه قيادة الفيلق العاشر لتنظيم الدفاع عن الدلتا • وفي أول يولية أصدرت قيادة الجيش الثامن والفيلق العاشر التعليمات المنظمة لعملية الانسحاب من العلمين • وكانت الخطة أن تتقهقر قوات جنوب افريقيا الى الاسكندرية ، أما بقية الجيش الثامن فتتقهقر بالطريق الصحراوي الى وادي النطرون (غرب الدلتا) (٣٦١) •

وفي ١٩ أغسطس زار المستر تشرشل مصر حيث اتخذ بنفسه ــ على حد قوله ــ وبالاتفاق الكامل مع القيادة العسكرية البريطانية ، « سلسلة من الاجراءات المتطرفة للدفاع عن القاهرة والخطوط المائية التي تجري شمالا الى البحر المتوسط • وقد أقيمت استحكامات البنادق ومراكز المدافع الرشاشة ، وبثت الألغام في الكباري والجسور ، وأطلقت المياه لتغمر كل الجبهة العريضة ، واعطي كل الموظفين البريطانيين في القاهرة ، ويبلغ عددهم الألوف من ضباط الأركان والكتاب العسكريين البنادق، وأمروا باتخاذ مواقعهم على طول خط النهر المحصن عند اللزوم • ولم تكن الفرقة الجبلية الحادية والخمسون قد تهيأت بعد لحرب الصحراء ، فعهد الى قواتها الممتازة بالدفاع عن جبهة النيل الجديدة • وكان مركزنا على جانب عظيم من المنعة، وذلك بسبب الندرة النسبية للجسور التي تعبر أراضي الدلتا التي تشقها الترع، ويغمرها الفيضان أو يمكن أن يغمرها الفيضان • ولقد بدا أنه من الممكن عمليا ايقاف هجوم مدرع على طول هذه الجسور • وكان الدفاع عن القاهرة من اختصاص الجنرال البريطاني الذي يتولى قيادة الجيش المصري الذي كانت قواته أيضا قد اصطفت للدفاع، على أنني رأيت من الأفضل أن أعهد بالمسئولية ــ اذا

حدث طارىء ـ للجنرال ميتلاند ولسن •• الذي كان قد عين لقيـادة العراق ـ ايران ، وكانت قيادته ـ في خلال تلك الأسابيع الحرجة ـ في مرحلة التكوين في القاهرة ، وقد أصدرت اليه توجيها بالاطلاع على خطة الدفاع كاملة ، وحمل المسئولية من اللحظة التي يبلغـه فيهـا الجنرال ألكسندر أن القاهرة قد أصبحت في خطر » (٣٦٢) •

• • •

ولقد كثرت التكهنات في القاهرة بين المراقبين حول الموقف الذي سيقفه الشعب المصري مع اقتراب قوات المحور • وقد اتخذ البعض وجهة النظر المتطرفة بأن صوت مدافع الماريشال روميل سوف يكون بمثـابة اشارة البدء لقيام ثورة موالية للمحور • وقد استند هؤلاء في تعزيز وجهة نظرهم الى الفتور الذي ذكروا أنه اعترى المساعدة التي كانت تقدمها الحكومة المصرية الى المجهود الحربي البريطاني، والى وجـود معسكر قوي موال للمحور داخل القصر ، وميول كثير من أعضاء الوفد الى المحور ، ووجود الطابور الخامس •• الخ (٣٦٣) • وكان قدر كبير من الأهمية معلقا على موقف طلبة الجامعة علـى اعتبـار أنهم يمثلون «بارومتر» الضغوط السياسية • وكانت التقارير تشير الـى أن هؤلاء الطلبة على غير استقرار • وقد وصلت بعض الأنباء من الاسكندرية يوم ٢ يولية عن تمزيق بعض شعارات النصر التي تحمل حرف (V) بالانجليزية• وبناء على هذا التوجس صدرت الأوامـر للضباط البريطانيين بحمـل مسدساتهم أينما ذهبوا ابتداء من يوم ٢٨ يونية ، كما تكونت وحدات للطوارىء من الكتبة العسكريين والضباط في هيئة الأركان (٣٦٤) •

ولم يكن هذا التوجس من قيام ثورة قاصرا على البريطانيين ، بـل كان كبار الملاك المصريين يخشون من استيلاء الفلاحين على الأراضي عند

دخول القوات الغازية . وقد أكد «كيرك» بالاستناد الى مصدر وصفه بأنه «عليم جدا» أن احد كبار الملاك المصريين زار عزبته في تلك الأثناء فوجد أن الفلاحين قد وضعوا الأحجار على الحدود التي تفصل بين أنصبتهم المتوقعة عند وقوع الغزو ! (٣٦٥) . ويبدو أن الفلاحين المصريين كانوا يعتقدون أن الروس هم القادمون !

فهل كان خوف البريطانيين من وقوع ثورة له ما يبرره ؟ في الواقع لقد تمت اتصالات في ذلك الحين بين بعض الجواسيس الألمان (أبلروسالدي) وبين أنور السادات وعزيز المصري عن طريق عبد المغني سعيد ، ولكنها لم تكن خاصة بترتيب نوع من المقاومة أثناء انسحاب البريطانيين ، كما أن محاولة قامت من جانب أنور السادات مع الشيخ حسن البنا للاشتراك في توجيه ضربة الى الجنود البريطانيين أثناء تقهقرهم ، ولكن البنا راوغ ولم يجب بجواب شاف . ولم يمض وقت طويل حتى قبض على الجاسوسين الالمانيين، ثم على أنور السادات وعزيز المصري (٣٦٦). وعلى ذلك فلا يمكننا القول بأن مقاومة مصرية، منظمة أو غير منظمة ، كانت تنتظر الانجليز لو انسحبوا من مصر أمام الالمان . وان كان محمد صبيح يروي أن بعض وحدات الجيش المصري التي كانت مكلفة بالدفاع عن خط البراجيل وامبابة وكوبري امبابة ، وهو الممر الوحيد الذي يصل سكة حديد الوجه القبلي بالقاهرة — لم تكن تنوي نسف الكباري والطرق والسكة الحديد حسب التعليمات الصادرة اليها (٣٦٧) .

. . .

والسؤال الآن هو : ما هو موقف حكومة الوفد في تلك الظروف الدقيقة ؟ ان تتبع محاولات النحاس باشا في ذلك الحين يدل بوضوح على أنه كان يحاول عبثا ان يحتفظ بتوازن مصر بين المعسكرين المتحاربين.

ففيما يختص بمعسكر المحور ، فتجمع المصادر العربية على أن النحاس باشا كان ينوي استقبال قوات روميل بوصف مصر دولة محايدة • فقد أورد الدكتور هيكل أن النحاس باشا قد أبلغه أنه أصدر أوامره وتعليماته الى محافظ الاسكندرية «ليتلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا » (٣٦٨) • وأضاف الدكتور هيكل أنه عندما أراد أن يقف على ما اتخذه رئيس الوزراء الوفدي من اجراءات غير ما أصدره لمحافظ الاسكندرية من تعليمات، «اذا هو يضن علي بها ولا يذكر لي شيئا عنها•• وشعرت من تحفظه أنه آسف لما ذكره لي عما أصدره من تعليمات لمحافظ الاسكندرية ! » (٣٦٩) •

وقد أورد التابعي مضمون كتاب وجهه النحاس باشا الى المارشال روميل ليتسلمه من محافظ الاسكندرية عند دخولها، وفيه أن مصر دولة غير محاربة ، وأن جميع الاجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية في مصر قد تمت كرها أو على غير رغبة من الحكومة المصرية ، وأن مصر حكومة وشعبا تحب السلام وتتمسك به ، وأن حكومة مصر قد اتخذت جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيلولة دون وقوع اضطرابات (٣٧٠) •

أما فيما يختص بالانجليز وما كانوا يعتزمونه من تدمير مرافق البلاد واغراقها عند انسحابهم ، فتشير المصادر العربية الى أن النحاس باشا كان يبذل نفوذه لديهم لتحقيق أمرين : الأمر الأول، الامتناع عن تدمير المرافق والمنشآت ، والأمر الثاني ، اعلان القاهرة مدينة مفتوحة • وفيما يختص بالأمر الأول، فيذكر التابعي أن النحاس باشا قد تلقى فعلا وعدا بذلك من الانجليز ، ولكن في يوم ٢ يولية قابل السفير النحاس باشا لمدة أربع ساعات، وعقد مجلس الوزراء بعدها ، « وسمعنا أن النحاس باشا هائج ساخط على الانجليز لأنهم لم يفوا بعهودهم ووعودهم له •• وكان رفعته قد أعلن في الجلسة السرية التي عقدها البرلمان أنه قد أخذ وعدا بذلك ،

ولكن يبدو أن السفير مايلز لامبسون عاد وراوغ في الوعود التي كان أعطاها » (٣٧١) • • ونلاحظ ان هذا التاريخ الذي يذكره التابعي يأتي بعد البرقيتين اللتين أرسلهما المستر تشرشل الى الجنرال أوكنلك والمستر كيزي في يومي ٢٥ ، ٣٠ يونية يطالبهما فيهما « بالاحتفاظ بمصر بأي ثمن » ، وانه « لا جلاء عام » ، « ولا حساب للسلامة » •• (الخ) •

أما الأمر الثاني، وهو اعلان القاهرة مدينة مفتوحة ، فتشير التقارير المرفوعة من مخابرات القصر الى الملك عن مباحثات النحاس باشا مع السلطات العسكرية البريطانية الى أن النحاس طلب في هذه المباحثات اعلان القاهرة مدينة مفتوحة، ولكن الجانب الانجليزي قال ان «الظروف لا تسمح بذلك » (٣٧٢) وهذه التقارير تؤكد ما أورده التابعي في هذا الخصوص ، فيقول ان النحاس باشا أعلن في جلسة سرية عقدها البرلمان أن الانجليز قد رفضوا اعلان القاهرة مدينة مفتوحة ، وأنه قد أعد الاجراءات اللازمة لتأمين المدنيين وحمايتهم (٣٧٣) • وواضح أن المغزى الوحيد لعدم الموافقة على جعل القاهرة مدينة مفتوحة ، هو أن الانجليز كانوا ينوون الدفاع عنها شبرا شبرا •

• • •

سياسة المحور تجـاه مصر

وعند هذا الحد من البحث، وبعد أن عرفنا ما كان ينتويه الانجليز لمصر في حالة الانسحاب منها، فيبقى هذا السؤال وهو : ما الذي كانت تنتويه دولتا المحور عند احتلالهما لها؟ هل كانتا تنويان احترام استقلالها، ثم الجلاء عنها بعد الحرب، أم كانت لهما ، أو لاحداهما ، أطماع خاصة في مصر ؟•

من الضروري أولا أن نبرز الملاحظة الآتية وهي أن علاقات مصر بهاتين الدولتين قبيل الحرب وطوال السنتين الأوليين منها ، كانت علاقات طيبة ، فبالنسبة لايطاليا ، وعلى الرغم من أن سمعتها بين الجماهير المصرية كانت سمعة سيئة كدولة استعمارية ، بسبب جغبوب وبسبب غزوها للحبشة وبسبب سوء حكمها في طرابلس، الا أن الصلات التي كانت تربطها بالقصر الملكي في مصر كانت صلات طيبة ، وقد انعكس ذلك في الاتصالات التي جرت بينهما وأشرنا اليها، ثم من الأزمة التي جرت بعد اعلان ايطاليا الحرب، والتي وقف فيها علي ماهر باشا موقفا مجاملا للايطاليين ، ورفض اهانتهم والتنكيل بهم كطلب الانجليز . وهذا كله كان يعوض الايطاليين عن نفور الشعب منهم ، وبمعنى آخر أن علاقات مصر الرسمية كانت تعوض علاقات مصر الشعبية . أما بالنسبة للألمان ، فان غالبية الشعب المصري كانت تتجه بعواطفها اليهم دون تحفظ، وتتطلع اليهم كمحررين لهم من ربقة الاحتلال البريطاني العنيد . كما أن القصر قد أثبت ولاءه لهم في عدة مواقف وظروف . فهل كان لهذا الموقف من جانب مصر صدى في خطط ونيات دولتي المحور بازائها ؟

بالنسبة لايطاليا ، فهناك بعض الأمور المحيرة في المراجع والمصادر الأجنبية التي تناولت موقفها من مصر. فقد أورد «كيرك» أن الكونت شيانو أعرب لريبنتروب ، في لقائه معه في ميونيخ يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ ، عن مطمع ايطاليا في أن تحل محل بريطانيا في المعاهدة المصرية الانجليزية والحكم الثنائي للسودان (٣٧٤) . وقد استند الى « أوراق شيانو الدبلوماسية » المنشورة (الأصل الايطالي والترجمة الانجليزية) . وقد عاد «كيرك» فأكد هذه النقطة في موضع آخر ، فذكر ان الكونت شيانو عندما تقابل مع هتلر في برلين يوم ٧ يولية ١٩٤٠ ، قدم له خطة موسوليني لاعادة تنظيم الشرق الاوسط ، وفيها « ان ترث ايطاليا بريطانيا في وضعها السياسي والعسكري والقانوني في مصر ، وحل شركة قناة السويس،

وانشاء نظام خاص للادارة في منطقة القنال a special regime » (٣٧٥) •

وفي الفصل الذي عقدته « كاترين دف Katherine Duff » عـن ايطاليا في الكتاب الذي أصدره المعهد الملكي للشئون الدولية في بريطانيا تحت عنوان : Hiterc's Europe أوروبا الهتلرية » ، أوردت أن شيانو قدم لريبنتروب في لقائه معه يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ عرضا للمطالب الايطالية على حساب فرنسا وبريطانيا ، ويشمل ، فيما يختص ببريطانيا، التنازل عن مالطة ، وأن تحل ايطاليا محلها في معاهدتها مع مصر ونظام الحكم الثنائي في السودان ، وقد أجاب ريبنتروب بأن هتلر يوافق على معظم مطالب ايطاليا ، ولكنه قدم بعض التحفظات بالنسبة للجزائر ومراكش ، وقال ان لألمانيا مطالب تاريخية في هذه الأخيرة • وقد أشارت كاترين دف الـى المصادر التي استقت منها هذه المعلومات وهي الأصل الايطالي والترجمة الانجليزية لكل من «يوميات شيانو» (يوما ١٩، ٢٠ يونية ١٩٤٠) ، و «أوراق شيانو الدبلوماسية» (ص ٣٧٣ـ٤) • وقد عـادت المؤرخة فأوردت ان مقابلة ٧ يولية بين شيانو وهتلر قد أشير فيها أيضا الى المطالب الايطالية بخصوص مصر • واستندت الى نفس المصدرين (٣٧٦) •

على أنني برجوعي الى الترجمة الانجليزية (الأصل الايطالي غـير موجود) لأوراق شيانو الدبلوماسية وليوميات شيانو ، المشار اليهما ، لم أجد بهما أية اشارة الى الأطماع المذكورة لايطاليا في مصر • ففيما يختص بأورلق شيانو الدبلوماسية ، فان الحديث المشار اليه بين شيـانو وريبنتروب يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ قد خلا من أية اشارة الى مصر في هذا الصدد • فقد ورد به أنه عندما سأل ريبنتروب شيانو عن مطالب ايطاليا، اجاب الاخير بأنه يعتبر الحد الادنى لهذه المطالب : نيس وكورسيكا وتونس والصومال الفرنسي • كما تكلم ايضا عن الجزائر ومراكش مشيرا الى حاجة ايطاليا الى منفذ على المحيط ! (٣٧٧) • وأما مقابلة شيانو بهتلر في ٧ يولية ١٩٤٠ ، وهي ألتي أشار اليها كيرك وكاترين دف، فقد خلت

أيضا من أية اشارة الى الاطماع المنسوبة لايطاليا (٣٧٨) • أما بالنسبة ليوميات شيانو، فقد صدرت منها طبعتان : الأولى أمريكية عام ١٩٤٦ ، والثانية انجليزية عام ١٩٤٧ ، وهي طبعة منقحة • وكلتا الطبعتين لا تحويان اطلاقا أية اشارة الى ما نسبته كاترين دف من أطماع لايطاليا في مصر •

على أنني برجوعي للترجمة الفرنسية « لأوراق شيانو الدبلوماسية » وجدت أنها سجلت في تقرير شيانو عن مقابلته مع ريبنتروب يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ أنه قال هذه العبارة : « وقد أضفت اننا نطمع في أن نحل محل انجلترا في المعاهدة الانجليزية المصرية وفي الحكم الثنائي في السودان»، وأن ريبنتروب قد وافق على ما طلبه شيانو من تصفية الوجود العسكري لبريطانيا في البحر المتوسط ، ولكنه فيما يختص بمصر والسودان « لم يرد ، وقال ان ذلك سوف يتعين بحثه حسب تطورات الحرب المستقبلة » (٣٧٩) • على أن هذه الترجمة الفرنسية لم تتضمن شيئا عما أورده «كيرك» و «كاترين دف» بخصوص مقابلة ٧ يولية بين هتلر وشيانو وتقديم مطالب فيها عن ادارة قناة السويس والمعاهدة الانجليزية المصرية •

ونظرا لأن الأصل الايطالي ليس متيسرا، فلا مفر لنا من تقديم التوضيحات والملاحظات الآتية :

أولا ــ من الغريب حقا أن تتفق الترجمتان الانجليزيتان للمصدرين المذكورين في اسقاط كل ما ورد خاصا بمطامع ايطاليا في مصر ، مع أن الطبعة «الانجليزية» ليوميات شيانو هي طبعة مراجعة ومنقحة •

ثانيا ــ من الغريب ــ في الوقت نفسه ــ أن يتفق الكتاب الانجليز في الاشارة الى هذه الأطماع بالاستناد الى المصدرين السالفي الذكر • وقد يقال ان الكاتبين قد رجعا الى الأصل الايطالي فقط ، ولكنهما اشارا في الوقت نفسه الى الترجمة الانجليزية ، بل ان « كاترين دف » حددت أرقام الصفحات !

ثالثا ـ من الغريب أن الترجمة الفرنسية ، وهي الترجمة الوحيدة التي أوردت حديث شيانو عن مطامع ايطاليا في مصر في مقابلة ١٩ يونية ١٩٤٠ ، قد أسقطت كل اشارة الى ذلك في مقابلة ٧ يولية ! متفقة في ذلك مع الترجمة الانجليزية •

والسؤال الآن هو : هل هناك اختلاق من جانب «كيرك» و «كاترين دف» في نسبة أطماع لايطاليا في مصر بخصوص المعاهدة المصرية الانجليزية والحكم الثنائي في السودان وادارة قناة السويس ؟• في الواقع أن اثبات الاشارة الى ذلك في الترجمة الفرنسية ، يقلل من هذا الاحتمال، لأنه اذا نسب الغرض الى الباحثين الانجليزيين، فلا يجب نسبته الى المترجم وهو محايد • ورأيي أن استناد «كيرك» و «كاترين دف» الى الترجمة الانكليزية للمصدرين الايطاليين ، دون التثبت من مطابقتهما للاصل الايطالي، وهو في متناول ايديهما ، عمل غير دقيق • اما فيمايختص بخلو الترجمة الانجليزية للمصدرين الايطاليين من كل ما ورد خاصا بالاطماع الايطالية في مصر، وخلو الترجمة الفرنسية كذلك من الاشارة لهذه الاطماع (بالنسبة لمقابلة ٧ يولية) ، فقد يكون مجرد دليل على سوء حال الترجمة في الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ، حتى ان فقرات بأكملها تسقط دون الاشارة الى أن الطبعة مختصرة ، بل ومع الاشارة الى أن الطبعة كاملة !

وعلى كل حال ، فسواء صح الاهمال من جانب المترجمين الانجليزي والفرنسي ، أو صح الغرض من جانب المؤرخين الانجليزيين ، فيهمنا أن نسجل هنا أهم ما ورد بمذكرات شيانو خاصا بمصر • ففي يوم ٣ مايو ١٩٤٠ ، وحين كانت ايطاليا على وشك اعلان الحرب، سجل شيانو أن وزير مصر المفوض قد تكلم «على مسئوليته» في أن تعلن الحكومة المصرية حيادها • وذكر شيانو أنه قد شجعه على ذلك، « وأن كنت لا أعتقد أن الامر سوف يختلف كثيرا باعلان الحياد المصري، ومع ذلك فربما كانت

له فائدة ما » (٣٨٠) • وفي ٢٦ يونية ١٩٤٢ ، حين كانت الدلائل تشير الى أن غزو مصر قد أصبح مسألةوقت، سجل شيانو أن الدوتشي كان يأمل في دخول الاسكندرية قبل خمسة عشر يوما • وقال : «وقد أعد ضباطنا تصريحات بخصوص استقلال مصر، وبخصوص التغييرات في الحكومة •• الخ، وسوف تتحدث في كل ذلك بعد الاستيلاء على مرسى مطروح » (٣٨١) •

وقد حصل الكلام فعلا بالنسبة لهذه المسائل في ٢ يولية ١٩٤٢ • فكما يقول شيانو، فان الدوتشي أصدر تعليماته في ذلك اليوم للاتصال بالالمان حول مسألة الحكومة السياسية المستقبلة في مصر ، واقترح أن يكون روميل حاكما عسكريا ، وأن يعين الى جانبه مندوب مدني ايطالي• وقد استشير شيانو فيمن يقترحه لهذا المنصب ، فاقترح الكونت ماتزوليني الذي كان آخر وزير مفوض لايطاليا في مصر • على أن هتلر رد في اليوم التالي بأنه يوافق فيما يختص بروميل، ولكنه يؤجل اجابته بالنسبة للمندوب الايطالي، وانه على كل حال «لا يعتبر أن المسألة ملحة» (٣٨٢)•

• • •

هذا هو موقف ايطاليا من واقع الوثائق الايطالية المنشورة• أما فيما يختص بالمانيا ، فلدينا الملاحظات الآتية نطرحها في البداية : أولا ــ أن اطماع المانيا كانت تتركز في اوروبا ووسط افريقيا (٣٨٣) • ثانيا ، أن المانيا كانت تعترف لايطاليا بالنفوذ في ميدان البحر المتوسط وتعلن عزوفها عن التدخل في الشئون المتعلقة به • وهذا مما أورده شيانو عن مقابلته مع ريبنتروب وهتلر في يومي ١٩ يونية و٧ يولية ١٩٤٠ ، فقد سجل عن المقابلة الأخيرة أن هتلر قد أكد له في أثناء الحديث أنه، فيما يتعلق بالبحر المتوسط فانه يعتبره «مسألة ايطالية بحتة» ، وأنه « لا ينوي التدخل في

شئونه ، ويوافق مسبقا على أي قرار أو عمل يتخذ فيه » (٣٨٤) • ثالثا ــ انه لا يوجد في الأحاديث التي رواها شيانو عن هتلر وريبنتروب، أو في مذكراته ، ما يشير الى وجود أطماع لألمانيا في مصر • وهذا واضح أيضا مما دار من مباحثات في برلين بين عثمان كمال حداد، السكرتير الخاص للمفتي، ووزارة الخارجية الألمانية، فقد ذكر أن الخارجية الألمانية «أفهمتني صراحة أن ألمانيا لا تضمر الا الخير للبلاد العربية، وهي من ناحيتها الخاصة مستعدة لاعطاء التعهدات ، ولكنها مرتبطة باتفاقات مع ايطاليا، فمن الضروري أخذ موافقة روما في جميع الامور (٣٨٥) •

وقد روى لي محمد كامل البنداري (باشا) في حديث شخصي معه، أنه حين كان بالسفارة المصرية في باريس بعد دخول الألمان اليها، عقد الألمان اتفاق « موتتوار Montoire » مع فرنسا في أكتوبر ١٩٤٠ ، وقد اتصل به من أخبره بأن وكيل وزارة الخارجية الالمانية يريد مقابلته، وتمت مقابلة رسمية بينهما فعلا ، وقد أبلغ فيها وكيل الخارجية الالمانية البنداري باشا بما ورد في الاتفاق المذكور خاصا بمصر، ويتضمن الاعتراف باستقلال مصر، واعتبارها بلدا محايدا، والاعتراف بحقها في الاستيلاء على قناة السويس مع تسوية التعويضات الخاصة بالشركة بعد الحرب ، واحترام اعلان القاهرة مدينة مفتوحة اذا توصلت مصر الى الاتفاق مع بريطانيا على ذلك • ثم طلب وكيل الخارجية الألمانية من البنداري باشا الاتصال بحكومته للدخول في مفاوضات مع بريطانيا حول الجلاء بعد الحرب وضم القناة الى الادارة المصرية وارسال فرقة مصرية الى الصحراء الغربية • ويقول البنداري (باشا) انه سافر الى مصر بمساعدة الألمان وعرض الأمر على حسين سري باشا طالبا اليه الدخول في مفاوضات مع انجلترا وهي مهزومة ، والمسارعة الى احتلال القناة وضمها الى الادارة المصرية، وارسال جنود الى الصحراء الغربية • ولكن حسين سري باشا لم يبد استعدادا لتقبل هذه المهمة (٣٨٦) •

وقد حاولت تحقيق هذه المسألة الهامة بالاطلاع على نصوص اتفاق مونتوار في الوثائق الألمانية المنشورة تحت عنوان : Documents on the german foreignpolicy ولكن ما وجدته منها لم يتضمن هذا الاتفاق. وقد وجدت اشارة ضئيلة اليه في كتاب السير جون همرتون: «الحرب العظمى الثانية» اذ ذكر انه عقد اجتماع في يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٤٠ بين هتلر وبيتان، حضره كل من ريبنتروب ولافال، واتفق في هذا الاجتماع على الخطوط الأساسية للتعاون بين الدولتين . وعرفت هذه السياسة بسياسة مونتوار (٣٨٧) . على أني وجدت اشارة أكثر تفصيلا في كتاب وليم شيرر : « نشأة وسقوط الرايخ الثالث» ، فقد ذكر أن نص اتفاق مونتوار موجود بين وثائق وزارة الخارجية الألمانية المصادرة ، وأنوزارة الخارجية الامريكية لم تكن قد نشرت هذا النص عندما وضع هو كتابه، ولكنه اورد ان «وليم لانجر» قد روى في كتابه : «مغامرتنا في فيشي» النص الآتي ، كما استقاه من الوثائق الألمانية التي وضعتها وزارة الخارجية تحت تصرفه ، وهو بخط بيتان ويقول : « لدولتي المحور وفرنسا مصلحة مشتركة متماثلة في تحقيق هزيمة انجلترا في أسرع وقت ممكن . ولهذه الغاية، فان الحكومة الفرنسية ستؤيد في حدود مقدرتها الاجراءات التى قد تتخذها دولتا المحور للوصول الى هذا الهدف » ، وقد تقرر أن تعطى فرنسا في هذا الاتفاق المكانة التي تستحقها في أوروبا الجديدة ، وتعطى في افريقيا تعويضات من أراضي الامبراطورية البريطانية مقابل ما قد ترغم على التنازل عنه للدول الأخرى. وقد قرر الجانبان الألماني والفرنسي بقاء هذا الاتفاق «سريا للغاية» (٣٨٨) .

وقد وجدت تفصيلات أكثر عن اتفاق مونتوار في الفصل الذيعقده الفريد كوبان Alfred cobban في كتاب : «أوروبا هتلر» عن فرنسا . ويتضمن الفقرة التي أوردها وليم لانجر مع تفصيلات أوسع عن المكافآت والتعويضات التي ستنالها فرنسا في مقابل تعاونها مع ألمانيا، ومن بينها

الاحتفاظ بقوات عسكرية في شمال افريقيا تزيد عما حددته شروط الهدنة • وقد نص على أن الاجراءات العملية لتطبيق الاتفاق يترك تحديدها لاتفاق آخر (٣٨٩) •

ونظرا لعدم ورود شيء بخصوص مصر في النصوص السابقة ـــ كما رأينا ـــ فقد يساعد على تذليل مهمتنا أن نوضح أن مقدمات اتفاق مونتوار تشير الى أن مقابلة هتلر لبيتان انما كانت لبحث اقتراح الأميرال رايدر الألماني لبحث مواجهة ألمانيا وحكومة فيشي لأية خطة محتملة من جانب انجلترا والولايات المتحدة للنزول في شمال غرب افريقيا (٣٩٠) • ونلاحظ أن تعليقات شيانو على مقابلة مونتوار تفيض بالتذمر من هذه المحاولة لضم فرنسا الى دول المحور ، نظرا لدعاوى ايطاليا ضدها (٣٩١) •

لنا اذن أن نشك فيما أبلغه وكيل الخارجية الألمانية لمحمد كامل البنداري باشا عن مصر، خصوصا أن تأكيد هتلر لشيانو في يوم ٧ يولية ١٩٤٠ بعدم التدخل في شئون البحر المتوسط واعتبار هذا البحر مسألة ايطالية ، لم يكن قد مضى عليه سوى ثلاثة أشهر فقط، ولم يكن قد جد ما يدعو هتلر الى تعديل هذه السياسة ونقض هذا التأكيد ، وفي الوقت نفسه جرت مقابلة أخرى بين موسوليني وهتلر في اليوم الثامن والعشرين من نفس الشهر، أي بعد مقابلة هتلر مع بيتان بأربعة ايام، وعلق عليها شيانو قائلا انها أثبتت أن «تأييد الألمان لنا ما زال باقيا» (٣٩٢) •

وهذا يدعونا الى تتبع تطور اهتمام ألمانيا بمصر منذ قيام الحرب حتى وصول المارشال روميل الى العلمين • وكنا قد ذكرنا أن اطماع هتلر كانت تتركز في أوروبا ووسط افريقيا ، وقد ظل هتلر طيلة الوقت عاجزا عن تصور أهمية الحرب في ميدان البحر المتوسط وشمال افريقيا ، ولم يعتبرها الا ثانوية بالنسبة لهدفه الرئيسي وهو أوروبا • ولكنه لم يلبث أن اضطر الى الاهتمام بهذا الميدان تحت عاملين : الأول عجز ايطاليا عن الوفاء بدورها في ميدان البحر المتوسط ، مما جعل تصدي ألمانيا لهذا

الدور أمرا لا مناص منه • والأمر الثاني ، تطورات الحرب نفسها ، وخصوصا الدور الذي لعبه المارشال روميل في الحروب الصحراوية ، وقد ظل الخلاف ناشبا بين هتلر والأميرال رايدر حول أهمية ميدان الشرق الأوسط ، فبينما كان هتلر يرى ان أوروبا هي الميدان الحاسم للتغلب على بريطانيا ، ومن أجل ذلك ، ولسد باب الأمل في وجهها ، وحماية ظهره في الوقت نفسه ، فقد دبر عملية برباروسة ضد الاتحاد السوفيتي ـ فان رايدر كان يرى أن ميدان البحر المتوسط ميدان هام آخر يستطيع الألمان فيه ارغام بريطانيا على الركوع • ومنذ نوفمبر ١٩٤٠ أخذ رايدر يلحف على هتلر للاهتمام بهذا الميدان • ففي مذكرة سلمها اليه في ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ أوضح أن ايطاليا لن تتمكن ابدا من تحقيق الهجوم العام على مصر ، وأن القيادة الايطالية في وضع تعس للغاية ، وأن على ألمانيا والحالة هذه أن تحمل أعباء هذه المهمة على عاتقها • ولكن هتلر كان مرتبطا باتفاقه مع موسوليني على ألا يقدم له المساعدة الا في المرحلة الثالثة من الهجوم على مصر (من مرسى مطروح الى الدلتا والنيل) • فلما طردت القوات الايطالية من الأراضي المصرية شر طردة في ديسمبر من نفس العام ، وأخذ مركز ايطاليا ينهار في شمال افريقيا ، رأى هتلر في يناير ١٩٤١ أنه من الأمور الحيوية بالنسبة لنتيجة الحرب الا تنهار ايطاليا في هذا الميدان ، حتى لا يؤثر ذلك على هيبة وسمعة المحور ، وقرر تعزيز القوات الايطالية بقوات ألمانية بقيادة الجنرال روميل • ولم يكن الغرض من ارسال هذه القوات المحدودة الاستيلاء على مصر لأن ذلك كان يتطلب تجهيزات أعظم ـ وانما كان الغرض حماية ايطاليا من السقوط • ولقد سنحت فرصة نادرة لهتلر للاستيلاء على مصر سنة ١٩٤١ بعد الهجوم المظفر الذي شنه الجنرال روميل في ٣١ مارس ١٩٤١ واخترق به الحدود المصرية واحتل السلوم يوم ١٤ ابريل • ففي الشهر التالي مباشرة وقعت الانتصارات الالمانية المذهلة في يوغوسلافيا

واليونان وكريت ، وأصيبت سمعة بريطانيا بضربة قاصمة • وقد سارع الأميرال رايدر في ٣٠ مايو فناشد هتلر أن يعد العدة لهجوم حاسم على مصر والسويس قائلا ان هذه الضربة « سوف يكون أثرها القاتل على الامبراطورية البريطانية أشد من احتــلال لندن » ، كما أرسل روميل بنداءات مماثلة • ولكن هتلر ، الذي كان يشعر بأن عمليــة بارباروسة قد تأخر تنفيذها بسبب الاستيلاء على يوغوسلافيا واليونان وكريت ، وكان يخشى أن يدهمه الشتاء الروسي قبل انتهاء خطته ، رفض الاستجابة لنصيحة ريدر ومناشدات روميل ، وأعلن أنه لا يمكن اتخاذ قرار نهائي بشأن قناة السويس واخراج بريطانيا من مراكزها مــن البحر المتوسط والخليج الفارسي ، قبل الانتهاء من عملية بارباروسة (٣٩٣) •

وقد ظل موقف هتلر من الجبهة المصرية على هذا النحو حين طار اليه روميل في فبراير ١٩٤٢ بعد انتصاره في برقة • فقد استمع دون اهتمام الى تقرير روميل الطويل عن الهجوم البريطاني الشتوي والهجوم الالماني المضاد والموقف في شمال افريقيا ، وعندما سأله روميل عما هي خطط القيادة الالمانية العليا بالنسبة لسير الحرب في شمال افريقيا فــي المستقبل خلال ١٩٤٢ ، رد هتلر بقوله : « اذا قررنا أن نقــوم بهجوم في منطقة البحر المتوسط فلن ندخر جهدا لوضع الأمور في نصابها على أساس سليم » (٣٩٤) •

ولكن الموقف تغير تماما بعد استيلاء روميل على طبرق دون حصار طويل ، فقد وافق هتلر علــى الفور علــى الاقتراح الذي قدمه روميل بمتابعة السير الى القاهرة ، على الرغم مــن معارضة الجنرال كسلرنج والأميرال رايدر ، لأن الاستيلاء على مصر ، في الواقع ، لم يعد يشكل عبئا على مجهوده الحربي في روسيا • ومن الغريب أنه حــين أخذ هتلر يهتم بالجبهة المصرية ، كانت الفرصة قد ضاعت ، فان تأجيل الاستيلاء على مالطة قد أثبت أنه كان غلطة قاضية ، فبفضل استمرارها في يــد

البريطانيين غرقت ثلاثة أرباع سفن التموين المرسلة الى روميل (٣٩٥) ، بينما كانت الامدادات تنهال على مصر من سوريا والهند والعراق . وبذلك تقررت نهاية الوجود الالماني في مصر وشمال افريقيا .

والسؤال الأن هو : ما هو تأثير تحول هتلر الى الاستيلاء على مصر في السياسة الالمانية نحوها ؟ لقد رأينا أن هتلر قد قبل تعيين روميل حاكما عسكريا لمصر ، بينما رفض مناقشة مسألة تعيين المندوب المدني الايطالي وأرجأها الى وقت آخر . فهل كان ذلك اشارة الى ان ألمانيا لم تعد ترغب في تسليم الموقف في مصر الى ايطاليا ؟. في الواقع أن ألمانيا لم تكن تنوي منذ بداية الامر التسليم لايطاليا بأطماعها في مصر . فقد رأينا ان ريبنتروب قد وافق على معظم مطالب شيانو في البحر المتوسط ، ولكنه بالنسبة لمصر والسودان أرجأ بحث هذه المسألة وتركها لتطورات الحرب . فلما جاءت هذه التطورات بما وضع الجيوش الالمانية والايطالية على أبواب الاسكندرية ، رفض هتلر بحث طلب موسوليني تعيين مندوب ايطالي مدني الى جانب روميل . فهل كان ينوي حماية مصر من أطماع الايطاليين أم أنه كان ينوي الاستئثار بمصر وهدم استقلالها ؟

لا بد لنا من الاسترشاد بالتصريحات الألمانية التي تبين سياسة ألمانيا في هذا الخصوص . ففي يوم ٣ ابريل ١٩٤١ أصدر وكيل وزارة الخارجية الالمانية الى كل من رشيد عالي الكيلاني ومفتي فلسطين كتابا ورد فيه : « أن ألمانيا التي لم تحتل قط أرضا عربية ، لا تستهدف أن تستولي على أي جزء من البلاد العربية . وهي ترى أن الشعب العربي ، وهو شعب ذو ثقافة قديمة ، وقد برهن على لياقته الادارية وفضائله العسكرية ، لجدير بأن يحكم بلاده بنفسه . ولهذا فان ألمانيا تعترف باستقلال البلاد العربية استقلالا تاما ، وبحق البلاد العربية التي لم تستقل حتى الان بأن تنال استقلالها التام » (٣٩٦) . وقد أكد هتلر في

أمره رقم ٣٠ بشأن الشرق الاوسط الصـادر في ٢٣ مايـو ١٩٤١ أن « انتصار المحور من شأنه أن يؤدي الى تحرير بلاد الشرق الاوسط من نير الانجليز ، وبالتالي الى حق هـذه البلدان في تقريـر مصيرها » . واعتبر حركة التحرير العربية في الشرق الأوسط « هي حليفنا الطبيعي ضد بريطانيا » . وعندما أخذت الجيوش الالمانيـة تتوغل في الحدود المصرية أصدرت اذاعة برلين تصريحات متتالية تؤكد « أن جيوش المحور جاءت لتحرير البلاد من الاحتلال البريطاني ، وأنها تؤيد استقلال مصر استقلالا تاما » . وقد تساءل الدكتور صلاح العقاد عما اذا كان اسراف الالمان في بذل هذه الوعود بالاستقلال في هـذه الحقبة ، لأنهم كانوا يشعرون بابتعاد الأمل في النصر النهائي بعـد دخول الولايات المتحدة الحرب ؟ أم لأن الأمر أصبح يتعلق بألمانيا وحدها ، وأن ايطاليا فقدت كل حساب بالنسبة لحليفتها ؟ (٣٩٧) .

في الواقع أن اسراف الألمان في الوعود بالاستقلال بالنسبة لمصر لا مثيل له ـ فيما نعلم ـ في كل الغزوات التي قاموا بها في أوروبا . ففي بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا ويوغوسلافيا واليونان وكريت والاتحاد السوفييتي ، لم يصدر الألمان وعودا باحترام استقلال هذه الدول قبل غزوها . ونلاحظ أن هذه الوعود والتصريحات بالنسبة لمصر قد تبرعت بها ألمانيا دون مقـابل منتظر من جانب الشعب المصري ، ودون أن تطلبها مصر . فهي على هذا النحو تختلف عن وعود بريطانيا للشريف حسين في الحرب العالمية الأولى التـي صدرت مقابل اشتراك العرب في الحرب . يضاف الى ذلك أن الوثائـق الألمانية قد أوردت الكثير عن أطماع ألمانيا بالنسبة لبقع كثيرة من العالم ، ولكنها لم تورد شيئا من هذه الأطماع بالنسبة لمصر .

واذا كان ذلك صحيحا ، فهل كان من مصلحة مصر نجـاح الغزو الألماني ؟ ان الاجابة على هذا السؤال بالنفي دون تردد لعدة أسباب :

أولها أن دخول الالمان والايطاليين مصر كان سيترتب عليه انتقال الحكم الى يد حاكم عسكري ألماني وحاكم مدني ايطالي ــ ولو لفترة الحرب فقط ــ بينما كان الحكم في أثناء الحرب في أيدي الوطنيين . ثانيا أن انتصار المحور ، حتى ولو حرر مصر من الاحتلال البريطاني ، الذي كان في طريقه الى الزوال حتما ، فانه كان سيسلبها النظام الديموقراطي الذي خاضت من أجله معارك دامية ، وسيفرض المناخ الفاشي الذي تينع فيه عناصر الفاشية والقصر في مصر . ثالثا ، أن انتصار المحور كان من شأنه أن يقضي على كل الاحتمالات لقيام نظام اشتراكي تقدمي في البلاد في المستقبل ، تنتقل به ملكية وسائل الانتاج من يد الفرد الى يد الشعب . وهذه النتيجة وحدها ربما كانت أسوأ النتائج بالنسبة لنجاح الغزو الألماني لمصر .

جـ ـ انسلاخ مكرم عبيد من الوفد

عندما ألف النحاس باشا وزارته في ٥ فبراير ١٩٤٢ ، عهد الى مكرم عبيد باشا بوزارتي المالية والتموين ، وهما « محور الوزارة ونقطة ارتكازها » ، فكان ذلك دليلا على ثقة رئيس الوفد بسكرتيره العام • ولكن في يوم ٢٦ مايو ١٩٤٢ أعاد النحاس باشا تأليف وزارته بعد أن استبعد منها مكرم عبيد باشا • وفي يولية ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد • وبعد يومين ، قررت الهيئة الوفدية فصل سبعة عشر عضوا من هيئة الوفد • وفي ٢٣ مايو ١٩٤٣ أصدر مجلس النواب قرارا اعتبر فيه مكرم عبيد باشا « أسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ » • وبجلسة ١٢ يولية ١٩٤٣ قرر مجلس النواب بأغلبية ٢٠٨ ضد ١٧ صوتا ، « فصل حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا » (٣٩٨) • وعلى هذا النحو طرد من الوفد « ابن سعد البكر » و « المجاهد الكبير » ، وأكثر زعماء الوفد شعبية وحظوة لدى الجماهير بعد سعد زغلول ومصطفى النحاس • وتم انفصال أشهر صديقين سياسيين في تاريخ مصر المعاصر •

فما هي حقيقة هذا الانسلاخ الجديد في الوفد ؟ ان مصادرنا للاجابة على هذا السؤال الكبير هي : أولا ـ ما أفضى به فؤاد سراج الدين (باشا) لمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر من معلومات • ثانيا ـ ما أورده مكرم عبيد في الكتاب الأسود من اتهامات • ثالثا ـ مذكرات التابعي • رابعا ـ مذكرات الدكتور هيكل • خامسا ـ بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد في عريضة مكرم عبيد باشا الى الملك •

ويفهم مما أدلى به فؤاد سراج الدين من معلومات ،أن مكرم باشا قد بدأ يحس ببعض التغيير في سياسة رئيس الوفد نحوه منـذ تألفت الوزارة • « ولم يكن هذا التغيير » ـ كما يقول فؤاد سراج الدين ـ « مقصودا به شخص مكرم ، بل كان مقصودا به حفظ التوازن الى حد ما بين مكرم وبين باقي أعضاء الوفد والوزراء الوفديين • فقـد أراد النحاس باشا أن يتفادى في حكومة ١٩٤٢ ما وقع في حكومة ١٩٣٦ ، وما وقع قبل ذلك في حكومة ١٩٣٠ ـ أراد ألا تتكرر مأساة خروج بعض أعضاء الوفد في كل وزارة يشكلها الوفد بسبب نفـوذ مكرم وايثار النحاس باشا له على باقي الأعضاء جميعا • لقـد أراد النحاس باشا أن يشعر أعضاء الوفد منذ اليوم الأول أنهم جميعا لديه سواء ، ابقاء منه على وحدة الوفد •

« وكان هذا غريبا على مكرم » ـ كما يقول سراج الدين ـ « فقد اعتاد دائما أن يؤثره النحاس باشا بكل آرائه وأفكاره وأسراره •• ويبدو أنه أعتقد ، أو أدخل في ذهنه من بعض المحيطين به ، أن هذا التحول هو نتيجة خطة مرسومة تهدف الى التخلص منه » ، وأن سراج الدين ، ان لم يكن هو واضع الخطة فمن العاملين على تنفيذها • وبناء علـى ذلك رسم مكرم بنفسه سياسة مضادة ، فقد « فتح بيته لكل عضو من اعضاء الهيئة الوفدية ، وأخذ يستدعي من لا يحضر اليه من تلقاء نفسه ، وأخذ يكيل التهم جزافا للوزراء الوفديين ولأقارب النحاس باشا وأصهاره » ، وفي الوقت نفسه أخذ يحارب سراج الدين ، فقد رفض ترشيح عبدالفتاح الطويل له وكيلا لوزارة الداخلية ، بحجة أنـه « لا يزال حديث السن وحديث العهد في الهيئة الوفدية ، اذ لم يمض عليه بهـا أكثر من سبع سنوات ، في حين أنه يوجد أعضاء أكبر سنا منه وأقدم في عضوية الهيئة ويطمعون في مثل هذا المنصب » •

وقد نفى سراج الدين وجود دور له في الاطاحة بمكرم عبيد باشا

طمعا في سكرتارية الوفد ، قائلا : انه في ذلك الحين ، لما يكن قد أصبح بعد عضوا في الوفد ، اذ أنه دخل الوفد في عام ١٩٤٧، وتولى سكرتاريته العامة في أوائل عام ١٩٤٩ — فكيف يطمع في الحلول محل مكرم باشا في سكرتارية الوفد ؟» وقال ان مكرم حين حاربه كان يعتقد أنه بهذه المحاربة يعمل على ابعاد عنصر يعتقد هو أنه قد يكون له قوة بجانب مصطفى النحاس ، وقد يقلل من قوته أو من نفوذه لديه » •

ثم أضاف سراج الدين أن مكرم عبيد كان يعتقد، « لصلته الوثيقة الدائمة بأعضاء الهيئة الوفدية ، اذ ترك له النحاس هذا المجال بوصفه سكرتيرا عاما للوفد — ولثقته التي لا حد لها به ، أن النحاس لا يقوى على خصومته ، وانه اذا جد الجد واحتكم الاثنان لأعضاء الهيئة الوفدية، فلن يفلح النحاس في الحصول على قرار منها ضده » • وقال : ان مكرم كان يعتقد أن الوفد « سيضع في اعتباره عامل تمثيله للأقباط » ، وهو العامل الذي كان وراء سياسة مكرم باشا ألا يدع لعضو قبطي الفرصة ليتفوق بنفوذه عليه ، وقد أبقى فهمي ويصا في عضوية الوفد ، « لعدم خطورته السياسية على مركزه الشخصي » •

وقال سراج الدين ان رياسة الوفد ورئاسة الوزارة الوفدية ، لم تكونا بعيدتان عن مطامح مكرم عبيد باشا ، وأنه كان يعتقد انه يستطيع أن يكون رئيسا للحكومة كما كان بطرس غالي باشا من قبل ، « وقد ساعد على تكوين هذه العقيدة في نفسه ما حبته به السراي في ذلك الوقت اثناء خلافه مع النحاس من تشجيع » • وكانت هناك اتصالات سرية كثيرة بينه وبين رجالها ، وعلى الأخص أحمد حسنين رئيس الديوان اذ ذاك •

ثم أوضح سراج الدين دوره في الرد على هجوم مكرم عبيد باشا، بعد ما وجه من الاتهامات للوزراء وأقارب النحاس وأصهاره ، فقال : « وعندما رأيت هذا الجو الخانق ، أشرت على النحاس باشا بأن يجمع

أعضاء الهيئة الوفدية كل مديريتين معا ، ويجلس اليهم يحدثهم عن موقف مكرم وعن تصرفاته ، ويستمع الى ما يبدونه من أقوال ، ويجيب على ما لديهم من استفسارات . وساعد على تنفيذ هذه الفكرة أن النحاس في ذلك الوقت كان يقيم معي في بيتي نظرا لتوالي الغارات الجوية على مصر الجديدة ومطارها ، وما كان يتهدده من خطر في اقامته في داره هناك . فنفذنا فعلا هذه الفكرة ، وكان لها أثر كبير في تنوير أعضاء الهيئة الوفدية ، وايقافهم على الحقائق وعلى تجني مكرم » .

وبين سراج الدين أن تقديره وتقدير النحاس باشا لموقف الأقباط ، كان مختلفا عن تقدير مكرم عبيد . « لأننا نعلم أن من سينضم له من الأقباط في الهيئة الوفدية عدد محدود جدا ، وخاصة أن النواب الأقباط يعلمون بذكائهم مصير مكرم .. حتى جاء اليوم الذي كان محددا لاجتماع الهيئة الوفدية في النادي السعدي للنظر في هذا الخلاف ، وحضره النحاس ومكرم ، فوقفت الهيئة كلها فيما عدا نفر قليل منها في جانب النحاس تنصره ، ولم ينضم الى مكرم سوى ثلاثة أو أربعة أشخاص من النواب الأقباط . ولم يخرج من الشيوخ الوفديين الاقباط الا ثلاثة أو أربعة . وبذلك فشل مكرم في استخدام هذا السلاح » (٣٩٩) .

هذه هي أقوال فؤاد سراج الدين (باشا) عن انسلاخ مكرم عبيد من الوفد ، ونستخلص منها النقاط الآتية :

١ ــ أن النحاس باشا ، وليس مكرم عبيد ، كان هو الذي بدأ في تغيير سياسته نحو سكرتير الوفد ، وذلك بحجة حفظ التوازن بين مكرم وبين باقي أعضاء الوفد ــ كما يقول فؤاد سراج الدين .

٢ ــ كان رد الفعل من جانب مكرم عبيد كيل التهم للوزراء الوفديين ولأقارب النحاس باشا وأصهاره ومحاربة فؤاد سراج الدين .

٣ ــ كان للسراي دور في الأزمة ، وخصوصا أحمد حسنين باشا ، وكان الهدف من ذلك استغلال مكرم عبيد في ضرب الوفد .

الجليل » ، فأمر النحاس باشا ألا ينشر أي خبر عن أي وزير من الوزراء الاسود • وتتفق هذه الرواية مع رواية سراج الدين في النقطة الأولى ، وهي حدوث التغيير من جانب النحاس باشا وليس من جانب مكرم • ولكنها تختلف في أسباب هذا التغيير • ففي رواية مكرم أن أهل النحاس باشا وأنسباءه رأوا في مستهل عهد الوزارة ، « أن يغتنموها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس في الضراء ، فكيف في السراء ! » ، وذلك عن طريق طلب « الاذن بتصدير كميات هائلة من الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون جنيه • ولكنه رفض الترخيص لهم بالتصدير ، رغم أن النحاس باشا نفسه أيد هذا الطلب وألح فيه » • وقال مكرم : ان جرثومة الداء سرت الى رئيس الوزراء ، فكان هو شخصيا « يتصل من وراء ظهري بالمرءوسين لي ، أو بجهات أخرى غير مختصة ، ملحا في اعطاء أنسبائه السكر والأرز الخ ، من غير علمي • كما حاول رفعته جهده أن يمنعني من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد انسبائه وتقديمهم الى المحاكمة العسكرية• الى غير ذلك من محاولات، فشفاعات ، فمحسوبيات ، فتعهدات ، فتصرفات ترمي كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين، وتجعل من أسلوب الحكم ألعوبة ومفسدة معا!»

ثم قال مكرم : انه بسبب موقفه هذا « بدأ النحاس باشا وأهله يقلبون ظهر المجن للصديق القديم الذي أراد للحكم ولهم خيرا » • وتمثلت مرحلة الأنقلاب الاولى في الصحافة ، التي كانت حينذاك تعنى بالكتابة عنه ، ونشر « الشيء الكثير من الاجراءات التي اتخذها او سيتخذها ازاء المهربين أو المختزنين أو لتوفير مئونة الشعب ولباسه » • فصدرت الأوامر الى الصحفيين بألا يكتبوا مقالات أو اخبارا تنطوي على الاشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده ، وألا تبرز أحاديثه • وكانت الجرائد الوفدية تنشر أخبار مكرم عبيد باشا تحت عنوان «المجاهد الكبير» ، في عامود مجاور للعامود الذي تنشر فيه استقبالات « الرئيس

الجليل » ، فأمر النحاس باشا ألا ينشر أي خبر عن أي وزير من الوزراء في هذين العامودين • « وفعلا نفذت الأوامر بدقة متناهية ، منذ ذلك الوقت حتى خروجي من الوزارة » •

ثم قال مكرم ان النحاس باشا بعد ذلك عمل على الانتقاص من سلطته بتعيين وزير جديد للتموين لا خبرة له بهذه الشئون (أحمد حمزة)، رغم أنه كان يقوم بهذه الشئون بنفسه وبكفاية ، وأنقذ البلاد من المجاعة، وكان الثناء عليه عاما بين الناس وفي الصحافة • ومضى يقول انه حذر النحاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد ، ولكنه لم يستجب ، وأعلن (النحاس) في مجلس الوزراء أنه عرض على الملك أمر اعادة وزارات التموين والشئون الاجتماعية والوقاية ، فوافق • وهنا سجل مكرم احتجاجه على التصرف الذي اعتبره اعتداء مقصودا عليه •

ويقول مكرم عبيد انه لم يمض وقت طويل ، حتى تلت هذه الازمة أزمة الاستثناءات ، وقد أسماها « الأزمة الفاصلة » ، لانها كانت السبب المباشر في اخراجه من الوزارة وبعد ذلك من الوفد • ومع ذلك فقد تم التعاهد بعدها بينه وبين النحاس باشا في النادي السعدي على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف في الحكم ، ولكن النحاس أصدر تعليماته للصحف بعدم الاشارة اليه بوصفه سكرتيرا للوفد أو المجاهد الكبير • وأخذ يجمع الهيئة الوفدية البرلمانية مجزأة في ممثلي كل مديرية من المديريات ويشرح لهم أسباب الخلاف ، « ناسيا ما قطعه على نفسه من عهد صريح في اجتماع الهيئة الوفدية في النادي السعدي » •

ومضى مكرم يقول ان حالة الحكم ساءت بعد ذلك : وتفشت المحسوبية والمحاباة في أسوأ مظاهرها بين الموظفين والأهلين ، فرأى وبعض اخوانه من النواب التقدم الى المجلس بعريضة يطلبون فيها مناقشة هذه التصرفات • « وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبي ، فاتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت منه أن يرجو من رفعة النحاس

باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة في الهيئة قبل تقديمها الى البرلمان ، عسى أن نقنع الحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو نقتنع بخطأ مأخذنا عليها ، فنعدل عنها من غير ما حاجة الى مناقشة البرلمان • ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا : أمامكم طريق الاستجواب في البرلمان ! ولم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ، ولكن العريضة استبعدت بعد تلاوتها في جلسة سرية • وتلى ذلك في نفس الليلة أن اجتمع الوفد وقرر فصل مكرم عبيد ومعه راغب حنا ، كما قرر فصل الشيوخ والنواب الذين ثبتوا مع مكرم وعددهم سبعة عشر ، رغم أن هؤلاء قدموا استقالتهم من الوفد •

ثم يقول مكرم عبيد في الختام : « هذه يا مولاي نظرة عامة الى أسباب الخلاف الوزاري ونتائجه حتى خروجي من الوزارة ومن الهيئة السياسية التي يرأسها رئيس الوزراء • وأما ما تلا ذلك من مساوىء الحكم والعبث بالحريات على اختلاف أنواعها ، فسيأتي الكلام عنه ضمن القسم الثاني من هذه العريضة ، وهو القسم الذي سيتناول تفصيل الوقائع والأدلة عليها منذ أن دخلت الوزارة حتى الآن •• فهل يقول قائل بعد ذلك اننا تعجلنا المعارضة ؟ أم أننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهل، وتحملنا الأذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل ! على العكس يا مولاي ، فانني لأتهم نفسي بأنني تمهلت عليه أكثر مما وجب التمهل •• أليست هي صداقة العمر ؟ وأليست هي ذكريات « غاليات » صحبتنا في النفي وفي الأسر ، وفي الهزيمة وفي النصر •• فهل من عجب اذا أشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ! » (٤٠٠) •

هذه هي أسباب الخلاف كما رواها مكرم عبيد باشا في كتابه الأسود • وعند موازنتها برواية فؤاد سراج الدين نجد أنهما تتفقان في أن النحاس باشا هو الذي بدأ يغير سياسته نحو مكرم عبيد بعد تأليف الوزارة ، وأن مكرم أخذ يكيل الاتهامات لأقارب النحاس باشا وأصهاره•

وتختلف الروايتان في أسباب تغير النحاس باشا على مكرم باشا : فبينما يقول سراج الدين ان السبب هو رغبة النحاس في حفظ التوازن بين مكرم وباقي أعضاء الوفد، فان مكرم يقول ان السبب هو منع أذون التصدير عن أنسباء النحاس ووقوفه في وجه مصالحهم، بالاضافة الى الاستثناءات. وفيما عدا ذلك يغفل مكرم مسألتين : الأولى، دور سراج الدين، والثانية ، دور السراي. وهنا نستعين بمذكرات التابعي لالقاء بعض الأضواء على هذا النزاع . وكان التابعي في ذلك الحين يقف موقفا محايدا بين مكرم باشا والنحاس باشا من جهة، وبين الوفد والقصر من جهة أخرى .

ويصور التابعي الخلاف الاساسي على أنه كان خلافا بين السيدة زينب الوكيل ومكرم عبيد باشا . « فقد كان مكرم عبيد صاحب السيطرة والنفوذ ، الى أن زحزحته أو أزاحته السيدة زينب الوكيل . وكان طبيعيا أن تتطور المنافسة بين الاثنين الى عداء أو ما يشبه العداء ، وأن يطلق كل من الاثنين لسانه في صاحبه . وامتلأت المجالس والأندية بالاشاعات والتشنيعات .. وسمع الجمهور لأول مرة أن السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزراء تستغل نفوذ زوجها ونفوذ الوزارة من أجل الثراء السريع، وأنها ليست وحدها ، بل ومعها عدد من أقاربها وأصهارها » . ويمضي التابعي قائلا : ان الحقيقة المنصفة هي أنالسيدة حرم النحاس باشاوأقاربها أرادوا أن يحملوا نزاهة مكرم عبيد فوق ما تطيق، ولكنه وجد أن المطلوب منه، أو الحمل على نزاهته ثقيل وفوق ما تطيق ، فرفض ، ثم تشدد بعد أن اشتد الخلاف ، وراح يتعنت ويرفض الطلب الصغير اليسير ، كما يرفض الموافقة على الطلب الكبير الخطير » .

ثم يذكر التابعي العوامل المساعدة التي وسعت شقة الخلاف ، وهي تنحصر في عوامل ثلاثة : الأول ، أن كثيرين من أعضاء الوفد كانت صدورهم قد ضاقت بالنفوذ الأكبر الذي يتمتع به « زميلهم » مكرم عبيد دونهم جميعا عند رئيسهم مصطفى النحاس ، وبالسلطات الواسعة التي

كانت له في كل شأن من شئون الوفد، وخصوصا بعد خروج أحمد ماهر والنقراشي من الوفد • وأن هؤلاء الأعضاء رأوا أن الخلاف بين مكرم عبيد وزينب الوكيل فرصة طيبة أو فرصة سانحة يحسن بهم أن ينتهزوها لكي يتخلصوا من مكرم عبيد ومن نفوذه الطاغي في الوفد • او كما قال أحدهم للتابعي : نريد أن نكون أرقاما صحيحة •• لا أصفارا الى اليسار!

ثانيا ــ دور أحمد حسنين باشا في توسيع شقة الخلاف • فيذكر التابعي أن خطة حسنين باشا ، بعد حادث ٤ فبراير، كانت تقوم على « التوقيع » بين النحاس باشا ومكرم باشا ، وبينه وبين أمين عثمان باشا « لينزع من رئيس الوفد ذراعيه الاثنين اللذين يستند اليهما في ادارة شئون البلاد الداخلية والخارجية » • وقد فشل حسنين باشا مع أمين عثمان باشا ، ولكنه نجح مع مكرم باشا نجاحا فوق ما كان يأمل، فقد هيأ مقابلة بين مكرم وفاروق، خرج بعدها مكرم عبيد يزجي المديح الى فاروق في عبارات أثارت النحاس الذي وصفها بقوله : «ده كلام ما يكتبوش الا العبيد !» • وقد برر مكرم باشا كلامه بأن النحاس وغيره يقولون مثله ! ولكن النحاس أجاب بقوله : « أيوه لكن لما أقوله أنا بقوله في مقابل شيء ، بأقوله وآخذ حاجة في مقابل كدة • لكن انت تقوله ليه ؟»•

ثالثا ــ الخلاف حول الاستثناءات (٤٠١) • ويتلخص هذا الخلاف في أنالنحاس باشا كان قد اختار لمعاونته في وزارة الداخلية ثلاثة من الموظفين هم : ابراهيم فرج مسيحة ، وتوفيق مرسي القاضي ، ومحمد خيري عثمان (وكان الأخيران يمتان له بصلة القرابة) ، ولما كان الثلاثة ممن اضطهدوا في عهد وزارات الانقلاب، فقد طلب النحاس لاضطلاعهم بوظائفهم ، معاملتهم معاملة استثنائية • وقد انتهز مكرم الفرصة ليماطل بقصد المناورة لاسترداد نفوذه، ولما راجعه النحاس باشا، أحال المسألة الى اللجنة المالية التي رفضت الطلب، واقترحت منع كل استثناء لاية مناسبة من المناسبات ، سواء من وزارة الداخلية او غيرها من الوزارات•

وتسرب نبأ المذكرة الى الصحف قبل بحثها في مجلس الوزراء، الأمر الذي اعتبره النحاس باشا دليلا على سوء نية مكرم عبيد باشا ورغبته في التشهير به شخصيا . ولما رفض مجلس الوزراء مذكرة اللجنة المالية ، أصر مكرم عبيد على نشرها كاملة ، فكانت القاضية وأخرج النحاس مكرم من الوزارة .

. . .

والسؤال الآن هو : هل كانت مسألة منع أذونات التصدير وغيرها من المغانم عن أقارب السيدة زينب الوكيل ، هي الفعل الذي ترتب عليه ردود الفعل التالية : الدس على مكرم لدى النحاس ، حتى تغيرت سياسته نحوه ، ومقابلة مكرم هذا التغيير بالتشنيع على النحاس وحرمه وأقاربها، ثم تبادل ردود الفعل بين الطرفين حتى خروج مكرم من الوزارة والوفد ثم من مجلس النواب ؟ — أم أن سياسة النحاس باشا الجديدة في حفظ التوازن بين مكرم عبيد باشا وأعضاء الوفد هي الفعل الذي تداعت بعده ردود الفعل الأخرى .

في الواقع أننا لا نستطيع أن نعتبر مسألة منع أذونات التصدير وغيرها عن أقارب حرم النحاس باشا هي الفعل الذي ترتبت عليه ردود الأفعال التي انتهت بانسلاخ مكرم عبيد من الوفد، لسبب هام : هو أن الخلاف شجر في الأسبوع الأول لتأليف الوزارة ، باعتراف طرفي الخلاف : ففؤاد سراج الدين يقول ان مكرم كان قد بدأ يحس ببعض التغيير في سياسة رئيس الوفد نحوه منذ تألفت وزارة الوفد في عام ١٩٤٢ ، وأن النحاس أراد ان يشعر أعضاء الوفد منذ اليوم الأول أنهم جميعا لديه سواء . وجلال الدين الحمامصي الذي كان له دور رئيسي في وضع الكتاب الأسود وطبعه وتوزيعه يقول : بدأ الخلاف بين النحاس

ومكرم منذ اليوم الأول لتشكيل الوزارة الوفدية » (٤٠٢) • ويقول مكرم : اننا لم نكد نستهل عهدنا في الحكم متصافين متضامنين ، حتى بدا لأهل النحاس باشا وأنسبائه ان يغتنموها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس •• الخ » (٤٠٣) • ونحن لا نستطيع أن نصدق أن ضغط أنسباء النحاس من أجل أذونات التصدير وغيرها قد بلغ في تلك المرحلة المبكرة الدرجة التي دفعت مكرم عبيد الى الوقوف موقفه الصلب على النحو الذي يعرض مركزه في الوفد والوزارة، وعلاقته بالنحاس للخطر• كذلك ليس من المعقول، بعد أن وقف مكرم عبيد هذا الموقف في تلك المرحلة المبكرة ، وبعد أن لجأ الى التشنيع والتشهير، أن يستمر ضغط هؤلاء الأنسباء والأقارب من أجل المغانم : أولا ، لعدم جدوى الضغط، وثانيا ، خوفا من اثبات التهم التي يروجها مكرم باشا •

هذا من ناحية أذونات التصدير والحصول على مواد التموين • أما من ناحية الاستثناءات، فان موقف مكرم عبيد منها يستحق النظر • ذلك أن وزارات ذلك العهد كانت قد دأبت في أثناء وجودها في الحكم على تقليدين : الأول ، اضطهاد خصومها من الموظفين بفصلهم أو اهمالهم عند الترقية ، والثاني، تعويض أنصارها من الموظفين بترقيتهم ترقيات استثنائية• وفي عام ١٩٣٧ أثيرت هذه المسألة في عهد حكومة الوفد، فرد النحاس باشا باحصائية طريفة بين فيها أن النسبة الشهرية للاستثناءات في عهده هي أقل من نسبتها الشهرية في عهود خصومه • ففي عهد صدقي باشا الذي استمر ٣٩ شهرا بلغ متوسط الحالات شهريا ٣٢ حالة ، وفي عهد علي ماهر ٣٠ حالة ، وفي عهد عدلي باشا ٢٠ حالة ، وفي عهد نسيم ١٦ حالة شهريا ، وفي عهد محمدمحمود باشا ١٤ حالة ، وفي عهد عبد الفتاح يحيى باشا ١٤ حالة كل شهر • أما في عهد النحاس فهي ١٢ حالة كل شهر فقط !

ومعنى ذلك أن النحاس باشا لم ينكر وجود استثناءات في عهده ،

وانما كان مجال الدفاع هو في عدد الحالات وقلتها بالنسبة لعدد الحالات في عهد خصومه ، على الرغم من أن انصار الوفد يدفعون عادة ثمنا أفدح واضطهادا أطول مدى • وعندما تألفت وزارة الانقلاب ١٩٣٨ ، ألف محمد محمود باشا لجنة برياسة عبد العزيز فهمي باشا للنظر في مسائل الاستثناءات والمحسوبيات • وقد رأت الوزارة ان تكون مهمة اللجنة مقصورة على عهد الوزارة الوفدية، ولكن اللجنة رأت مما اطلعت عليه من مستندات رسمية أن في عهود الوزارات السابقة، وفي مقدمتها وزارات محمد محمود باشا واسماعيل صدقي باشا حالات أفدح في المحسوبيات والاستثناءات ، فامتدت مهمة اللجنة الى عهود تلك الوزارات ، وانتهت الى أنه ليس من العدل والانصاف قصر الغاء الاستثناءات على عهد دون عهد ، وانها اذا ألغت الاستثناءات في كل العهود كان ذلك مدعاة لاغضاب كثير من أنصار الوزارة القائمة • فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة، وطويت صفحة هذه اللجنة دون أن ينشر تقريرها • ويقول الرافعي، وهو عمدة الرواية السالفة، ان وزارة محمد محمود باشا ، وهي في صدد التشهير بوزارة الوفد لاستثناءاتها، قد لجأت هي أيضا الى الاستثناءات في ترقية بعض أنصارها وتسوية حالات بعضهم ، وأخذت تكيل لطائفة من الموظفين ممن عرفوا بأنهم من أنصار الوزارة السابقة ، وسلكت في ذلك مسلكا لا يقره عدل ولا انصاف (٤٠٤) •

واذا كانت مسألة الاستثناءات على هذا النحو، فمن العسير تقبل موقف مكرم عبيد منها على أنه صادر عن حرص على المصلحة العامة، وليس عن رغبة في التشنيع واحراج النحاس باشا بالذات• ذلك أن مكرم عبيد يعد مسئولا في الواقع عن الاستثناءات التي جرت في عهد حكومة الوفد عام ١٩٣٧ بوصفه وزيرا للمالية • وقد دافع دفاعا بليغا عن هذه الاستثناءات في مجلس النواب، فقال بجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ : « يجب أن يلاحظ أن هناك فارقا بين استثناء واستثناء ، فقد كانت

الاستثناءات في العهد الذي عطل فيه الدستور ، أو استبدل به غيره ، ترمي كلها أو جلها الى مكافأة الموظفين الذين استخدموا لهدم الحريات والتنكيل بالأبرياء ، بينما كانت الاستثناءات في عهد الدستور لرفع المظالم عن بعض من أبت نفوسهم ووطنيتهم أن يكونوا أداة مسخرة للظلم والاستبداد ! » (٤٠٥) •

لذلك فعندما أصدرت اللجنة المالية قرارها في مايو ١٩٤٢ برفض الاستثناءات استنادا الى مبادىء العدل والانصاف ، وطلبت أن يوصد بابها ، رفض مجلس الوزراء الوفدي هذه المذكرة باجماع الآراء فيما عدا رأي مكرم باشا • وقد شرح النحاس باشا في المجلس الأسباب التي تدعوه الى رفض المذكرة في بيان طويل يعد ــ خاصة من وجهة نظر علم الادارة العامة ــ من أهم الوثائق التاريخية التي توضح مدى اشتباك السياسة في بلد حزبي بالجهاز البيروقراطي فيها، وأثر ذلك في شل الحكومة أو تمكينها من العمل والانتاج • فقد بين النحاس باشا أن «أداة الحكم في البلاد ــ واعني كثرة الموظفين وبخاصة كبارهم ــ كانت في كل وقت ، قبل الدستور وبعد الدستور ، بعيدة كل البعد عن تمثيل روح الشعب • ولم تستطع الحكومات الوفدية المختلفة تغيير هذه الحال • وكانت هذه الحكومات كما تعلمون تتولى الحكم دائما عقب فترات طويلة من حكم الانقلاب يُقصي فيها الموظفون الذين يمكن أن تعتمد عليهم ، وتملأ الوظائف ــ وبخاصة الرئيسية منها ــ بغيرهم من خصوم الوفد وكارهيه • فتجد الحكومة الوفدية نفسها في حالة صعبة لا يمكن معها أن تنتظم الأعمال ما دامت الوظائف الرئيسية في أيد لا تطمئن الحكومة اليها، وما دامت هذه الأيدي تستطيع افساد الأمور •

ثم مضى النحاس يقول : « فلما قبلت الحكم، كانت هذه المسألة في مقدمة الصعوبات التي أشفقت منها، ولكني أملت أن يقدر كبار الموظفين الموقف ، وأن ينزعوا من أنفسهم اتجاهاتهم الحزبية الخاصة ضد حكومة

الشعب . وبهذا الأمل توخت الوزارة القصد في الالتجاء الى حقها في فصل الموظفين ، ولكن دون جدوى ، حتى أصبحت الحالة سيئة للغاية ولا يمكن الصبر عليها . وهذه الحالة السيئة لا علاج لها الا احدى وسيلتين :

١ ــ فصل هؤلاء الرؤساء بالجملة .

٢ ــ أو أن نجعل بجانبهم موظفين آخرين يمكن الاعتماد عليهم في القيام بالأعمال . (وفي هذه الحالة) ولكي يستطيع هؤلاء الموظفون الاضطلاع بمسئولياتهم الشاقة، ولكي تكون لهم كلمة مسموعة بجانب الآخرين ، يجب أن يرقوا الى الدرجات الكبيرة ، وألا يحول حائل دون هذه الترقية المرة بعد الأخرى، مهما كان فيها من استثناءات. وهذا حق مقرر لمجلس الوزراء مراعاة للمصلحة العامة ، وحكمته ظاهرة ، وهي أكثر وضوحا بالنسبة للوزارات الوفدية ، كما سبق البيان .

واستطرد النحاس باشا : « ولقد كان ممن وقع عليهم الاختيار لمعاونتي في وزارة الداخلية ، حضرات الموظفين الثلاثة الذين اقترحت معاملتهم معاملة استثنائية . ولكن اللجنة المالية مع الأسف الشديد ردت على ذلك بمذكرتها المطروحة على حضراتكم ، والتي ترمي ــ كما هو ظاهر ــ الى أربعة أمور :

١ ــ نسبة المحسوبية والمجاملة الي شخصيا ، وبخاصة بالنسبة للشخصين اللذين تربطهما صلة بي .

٢ ــ اثارة نفوس الموظفين المعبأين ضدنا في الوظائف الرئيسية، وهم المحظوظون الذين نالوا دائما من الاستثناء الشيء الكثير ، فيشعر هؤلاء الموظفون بأنهم في جانب، وأن موظفينا في جانب آخر . وليس هذا من المصلحة في شيء .

٣ ــ اثارة نفوس البعض من موظفينا المختارين أنفسهم .

٤ ــ اثارة نفوس الوفديين على وجه العموم، باظهارنا في مظهر من يختص بالمعاملة الاستثنائية بعضهم دون البعض الآخر .

ثم قال النحاس انه باعتبار كونه « مهيمنا على جميع المسائل الكبرى » ، « لا يستطيع بأية حال أن يوافق على رأي اللجنة المالية» ، ليس فقط بالنسبة للوزارتين التابعتين لي وبالنسبة لديوان الرياسة، ولكن أيضا بالنسبة لجميع الوزارات • « لأن الموافقة على هذا الرأي لا نتيجة له الا تعجيزنا عن العمل ومساهمتنا في الافساد ، بدلا من أن نتمكن من تحقيق ما نعمل له من الاصلاح » •

وذهب النحاس باشا الى حد أن قال : « واذا كانت توجد هناك اعتبارات بالميزانية ، فان الميزانية لا تصعب موازنتها بطريقة من الطرق • ولا يجب بأية حال أن تقف حائلا دون تحقيق المصلحة الكبرى التي أوضحتها ، وهي تمكين الحكومة من العمل والانتاج • بل يجب علينا قبل أن نفكر في الميزانية وموازنتها ، أن نفكر في أداة الحكم واصلاحها ، اذ لو فكرنا في موازنة الميزانية دون اصلاح أداة الحكم، لفسدت الأمور وساء المصير • وما جدوى الميزانية المتوازنة اذا كانت الحكومة لا تستطيع أن تعمل وتنتج ؟ من أجل ذلك أتمسك بمقترحات وزارة الداخلية ولا أقبل اقتراح اللجنة المالية » (٤٠٦) •

دارت هذه المناقشة داخل مجلس الوزراء في يوم ٢١ مايو ١٩٤٢ • وقد عرف فيها مكرم، مما تحدث النحاس به في الجلسة، مدى استيائه لتسرب أنباء المذكرة الى الصحف (قبل مناقشتها في مجلس الوزراء) • ولكن بعد يوم واحد من المناقشة بادر مكرم عبيد الى نشر المذكرة كاملة في صحيفة المصري، مهددا بالاستقالة اذا لم تنشر ! فنشرتها المصري فعلا في يوم ٢٣ مايو (٤٠٧) • وكانت حجة مكرم عبيد في الاصرار على نشر المذكرة كاملة ، أن الصحف قد نشرت نبأ رفض مجلس الوزراء لمذكرة اللجنة المالية باجماع الآراء فيما عدا رأي وزير المالية ، وأن هذا النشر لم يكن له الا حكمة واحدة ، « هي احراج مركز الوزير أمام الرأي العام والزامه بتقديم استقالته » (٤٠٨) • وازاء هذا التحدي من جانب مكرم

عبيد ، رأى النحاس أن التعاون بينه وبين مكرم لم يعد ممكنا ، فطلب اليه الاستقالة ، ولكنه رفض ، فأعاد النحاس باشا تأليف وزارته بدون مكرم (٤٠٩) .

والسؤال الآن هو : كيف جازف مكرم عبيد بتحدي النحاس على هذا النحو بنشر مذكرة اللجنة المالية كاملة رغم استياء النحاس من مجرد تسرب أنبائها ، مع احتمال خروجه من الوزارة ؟. في الواقع أن مكرم عبيد كان مدفوعا الى الوقوف هذا الموقف تحت عاملين : الأول، شعوره بأن نفوذه في الوفد يتدهور . والثاني ، يقينه بأن القصر يستطيع أن يعوضه عما يفقده بخروجه من الوزارة أو من الوفد .

وفيما يختص بالعامل الأول، فتشير الدلائل الى أن السيدة زينب الوكيل لم تكن بعيدة عن سياسة حفظ التوازن بين مكرم عبيد وبقية أعضاء الوفد . فقد أورد التابعي نقلا عن الدكتور محمد صلاح الدين أنه سمع منها في الأسبوع الاول من الوزارة قولها : « لازم نتعظ بأخطاء الماضي ونمشي في الحكم كويس ، وأنا سأستعمل نفوذي عند الباشا من أجل هذا » . والسيدة زينب الوكيل باعتراف الخصوم قبل أصدقاء الوفد، سيدة « لماحة الذكاء شديدة الطموح » ـ كما يقول جلال الدين الحمامصي ـ ، وهي « ذكية الفؤاد وشاطرة جدا وواسعة الأفق » ـ كما يقول التابعي نقلا عن أحمد حسنين باشا . وقد يكون تدخلها لحفظ التوازن أو اعادة التوازن بين مكرم عبيد باشا وبقية أعضاء الوفد، نابعا من استجابة مخلصة لشكوى بعض أعضاء الوفد من نفوذ مكرم عبيد المتزايد وايثار النحاس له ، وقد يكون ذلك ناجما عن رغبة خالصة في الحفاظ على وحدة الوفد وحمايته من الانشقاقات ، ولكن فكرة اعادة التوازن ـ كما نعتقد ـ هي فكرة خاطئة لسببين : الأول ، أنها لم تحل دون وقوع انشقاقات في الوفد، بل عجلت وأدت فعلا الى وقوع الانشقاق. ثانيا ، أن كلمة «المساواة» ، و «حفظ التوازن» ، وغيرها، هي كلمات

مضللة ، لأن مكرم عبيد لم يكن كأي عضو عادي في الوفد، فقد كان رجلا عظيم الكفاية جم النشاط، وعلى درجة فائقة من المقدرة والذكاء ، فضلا عن أنه كان بحكم مركزه في الوفد كسكرتيره العام، يرأس أعضاء الحزب الآخرين ، بالاضافة الى سابق جهاده وتضحياته ــ فاعادة التوازن بينه وبين بقية أعضاء الوفد ومساواته بهم، هو تنزيل له عن مركزه ومكانته، وليس فيه معنى المساواة، اذ كيف يتساوى رئيس بمرؤوس ، وكيف يتساوى المجاهدون السابقون بالمجاهدين اللاحقين ؟. من المحقق اذن أن فكرة حفظ التوازن كانت فكرة غير صائبة ، وقد انساق وراءها النحاس باشا توهما منه بأنها تحقق العدل وتصون وحدة الوفد ، ولكنها لم تحقق عدلا، ولم تصن وحدة الوفد ، لأن مكرم عبيد رفض ــ وهو محق ــ سياسة النحاس باشا الجديدة ، ولمح من ورائها السيدة زينب الوكيل، وهذا سبب اختصاصها وأقاربها بالنصيب الأوفى من حملته .

أما العامل الثاني في تحدي مكرم عبيد للنحاس باشا وقبوله بمخاطرة خروجه من الوزارة ومن الوفد، فهو ــ كما ذكرنا ــ يقينه بأن القصر يستطيع أن يعوضه بسخاء عما يمكن أن يفقده بخروجه من الوفد وما قد يلحقه من أضرار . ولقد أشرنا الى ما قاله فؤاد سراج الدين من أن كرسي رياسة الوزارة لم يكن بعيدا عن مطامح مكرم عبيد باشا، وفي الواقع أن الدكتور هيكل ، الذي أصبح حليفا لمكرم باشا بعد فصله من الوفد ، يؤكد ذلك . فقد روى ــ في مناسبة تأليف أحمد ماهر باشا وزارته التي خلفت وزارة ٤ فبراير ــ أنه سمع من مكرم باشا «غير مرة»، انه « أحق من ماهر ومن النقراشي بالتقدم ، لأنه كان رئيسهما في الوفد بوصفه سكرتير الوفد العام، حين لم يكونا الا عضوين كغيرهما من الأعضاء ! » . وأضاف الدكتور هيكل : « سمعت هذا منه غير مرة أثناء اصطيافنا جميعا برأس البر، وسمعت منه أكثر من ذلك أنه لا يرى قبطيته مانعة من رياسته الوزارة ، وأن تفكير ماهر والنقراشي في التقدم

عليه، فيه من الافتيات على مكانته السابقة وعلى تقدير الشعب له، ما لا يرضاه هو ولا يسلم به » (٤١١) • ومعنى هذا أن تقدير مكرم باشا لما يمكن أن يكافئه به القصر نظير خروجه على النحاس ، لم يكن يقل عن رياسة الوزارة • يضاف الى ذلك ما أثبتته التجربة الدستورية في مصر منذ عام ١٩٢٤ من أن وزارات الانقلاب أطول عمرا وأدوم عهدا من وزارات الوفد ، الأمر الذي يجعل من مخاطرة مكرم عبيد بخروجه من الوزارة ومن الوفد، مخاطرة محسوبة مضمونة النتائج •

الكتـاب الأسـود

يعتبر الكتاب الاسود عربون الانتقال من صفوف الوفد الى صفوف القصر، وثمرة من ثمار التآمر البعيد بين مكرم عبيد باشا وأحمد حسنين باشا ، ومأساة خلقية سبق أن ادانها مكرم عبيد باشا نفسه أثناء دفاعه عن النحاس باشا في قضية سيف الدين ١٩٢٨ • وهو على كل حال حلقة في سلسلة المؤامرات التي كان يدبرها القصر ضد الوفد كلما أراد التخلص منه وهو في الحكم، وأولها مؤامرة سيف الدين سنة ١٩٢٨ ، والثانية مسألة توليد الكهرباء من مساقط المياه بأسوان عام ١٩٣٧ ، والثالثة الكتاب الأسود ١٩٤٣ ، وآخرها حريق القاهرة ١٩٥٢ •

وسوف ندع الحديث عن التآمر مع أحمد حسنين باشا لاخراج الكتاب الاسود ، لجلال الدين الحمامصي الذي خرج مع مكرم عبيد مفصولا من الوفد ومن مجلس النواب ومن جريدة المصري التي كان يعمل بها، فيقول : « وقصة الكتاب الاسود تبدأ في صيف عام ١٩٤٢ • وكان مكرم يقضي الصيف في الاسكندرية ، وكنت في ذلك الوقت ممنوعا من العمل : تركت عملي في جريدة المصري بخروج مكرم من الوفد، وفصلت من مجلس النواب، ولم يكن هناك مجال لأي عمل صحفي• واجتمعت في ليلة من ليالي الصيف بأحمد حسنين رئيس الديوان، وتحدثت عن

فضائح الحكم، وكيف بدأت تتراكم حتى أصبحت بحيث يراها ويحسها الجميع الا الشعب !.. وقال أحمد حسنين انه لا سبيل الى وقف هـذا التيار . وقلت : بل يجب أن تسجل هذه المخازي في وثيقة ترفع الى الملك. ورد بأنه لن تكون لها قيمة فيالوقت الحاضر. وكان أحمد حسنين يعني أن هذه الوثيقة أو العريضة سترفع الى الملك ، ثم لا يقوى الملك علـى تحريكها او اثارتها ، ثم يكتفي الديوان الملكي بتحويلها الى الوزارة!.. واتفق على ألا تقدم العريضة الا بعد أن يكون الجو مرضيا لعمل ما من جانب السراي . وذهبت الى رأس البر وبحثت الفكرة مع مكرم باشا، فلم يتردد في الموافقة عليها، وبادر في اليوم التالي الى شرفة عشته برأس البر، ثم جلس يضع الأسس التي ستقوم عليها هذه العريضة . وبدأ مكرم يكتب مقدمة العريضة .. وظل يكتبها بقية الصيف .. فلما عاد الى القاهرة بعد أن انتهى الصيف ، كانت مقدمة العريضة هي كل ما كتب .

« وفي القاهرة بدأت الفضائح تتجمع، وأخذ موظفو الحكومـة يختلسون لحظات من ساعات الليل يجتمعون فيهـا بمكرم، ويمدونه بالوثائق والمستندات والمعلومات .. قال لي ذات ليلة : ان العريضة تتسع! قلت : فلتكن كتابا ! قال : وما رأيك في طبعه وتوزيعه في نفس الوقت الذي يقدم فيه الى الملك ؟» وكانت فكرة عظيمة رائعة .. وكان علينا بعد هذه الخطوة أن نشتري المطبعة والورق ، وأن نختـار عمـالا يكتمون السر .. وكانت الملازم التي ينتهي طبعها تنقل في فترات معينة من الليل الى جهات مجهولة لتحفظ فيها .. وكان تقديرنا في البداية ان يكون الكتاب صغيرا ، ثم أخذ يتضخم أسبوعا بعد أسبوع بفضل ما كان يتلقاه مكرم يوما بعد يوم من فضائح . ولقد كانت فكرة أحمد حسنين الاكتفاء بالقليل منها حتى لا يكون ثمة سبيل الى أخذ حقائقها بأي مأخذ مهما قل شأنه . ولكن مكرم لم يوافق على ذلك لأنه كان مطمئنا الى صحة مـا يكتب . وانتهى مكرم من اعداد الكتاب، وانتهت المطبعة من طبعه . وهنا

طرأ لرئيس الكتلة الوفدية فكرة أن يطبع فهرست يسهل على القارىء الرجوع الى محتويات الكتاب .. وطبع الفهرست فعلا ، ولكنه سقط في يد البوليس .

« واتصلت بأحمد حسنين، وأطلعته على هذه التطورات الخطيرة . وكانت النسخة التي سترفع الى الملك مكتوبة بخط اليد فعلا ومعها حافظة بالوثائق الأصلية . ورؤي في تلك الليلة أن يحدد موعد تقديم العريضة بعد أيام ، وأن تودع العريضة بوثائقها في احدى خزائن قصر عابدين ، وأن تسلم الى أحمد حسنين في اليوم التالي، ثم يتولى نقلها الى عابدين. أما الكتاب الأسود فقد رؤي نقل ملازمه من الأماكن التي كان مبعثرا فيها الى مكان مأمون لتضم بعضها الى بعض ثم يغلف الكتاب فورا .. وفي السابعة صباحا غادر مكرم منزله الى مكان مجهول ، على ان يقابل اخوانه في قصر عابدين في الموعد المحدد لتسليم العريضة ظهر يوم ٣١ مارس ١٩٤٣ » (٤١٢) .

والقضية الهامة الآن هي : ما هي قيمة محتويات الكتاب الأسود في ميدان الحقائق التاريخية ؟ ان الامر الهام الذي نلاحظه هو أن هناك شبه اجماع بين جميع من تناول هذا الكتاب بالاشارة ، من السياسيين والكتاب على شجبه وتجريحه. فالرافعي يأخذ على مكرم أنه هاجم النحاس والوفد مهاجمة عنيفة ، « فضاعت الحقائق في ضجة العنف والخصام . ولو بقي بعد انفصاله يستنكر مساوىء حكومة الوفد في اعتدال، و « بأسلوب غير أسلوب الكتاب الاسود» ، لكان محتملا أن يجتذب اليه فريقا من الوفديين » (٤١٣) . ويعترف جلال الدين الحمامصي نفسه بما وقع الكتاب فيه من الأخطاء ، ويعزو السبب في ذلك الى « التوسع في سرد الفضائح» (٤١٤) . ويتحدث الدكتور هيكل عن الكتاب فيعطي الانطباع بجو التلفيق فيه ، فيقول : كان طبيعيا أن تتجه معارضة مكرم عبيد باشا الى النيل من نزاهة الوزارة ومن نزاهة رئيسها بالذات. فقد كانت شهرة

النحاس باشا قائمة في نفس الجمهور الى يومئذ على أنه رجل «نزيه طاهر اليد ، وأنه ظل لذلك فقيرا لم يفد من الحكم شيئا • ولقد طالما نعى عليه خصومه عدم الكفاية السياسية •• فكان رد صحف الوفد •• ان الرجل النزيه هو الرجل الذي تحتاج اليه مصر في جهادها لحريتها واستقلالها • وقد كان مكرم باشا صديق النحاس باشا حين كانت هذه الدعاية أساس الزعامة لرئيس الوفد وأساس قدسيته ، فاذا ارتقت الشبهة الى نزاهة الرجل، لم يبق له من الصفات ما يؤهله للزعامة ، ثم كان ذلك دعاية لمكرم باشا نفسه بأنه كان المهيمن على النزاهة في حكم الوفد، الى أن فصله النحاس باشا لحرصه عليها • ولقد كان هذا الاتجاه الذي اختاره مكرم باشا للمعارضة بارعا •• » • ثم يأخذ الدكتور هيكل على الكتاب الاسود أنه « تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها تافه كارسال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة الحديد من غير أجر، لأنها مرسلة باسم أحد الوزراء » ، وان ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الاسود أكثر مما أفادته، ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة » (٤١٥) •

والكتاب يتلخص في الأبواب الآتية :

الباب الأول : « استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق التنظر على الأوقاف ، والشراء والبيع والتأجير » • وهو يبحث في تلطيخ سمعة النحاس باشا وسمعة قرينته وسمعة الأهل والأنسباء •

الباب الثاني : « الانتفاع الشخصي من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون » • وهو يبحث في تلطيخ سمعة رئيس الوزراء وأنسبائه ووزراء المواصلات والدفاع والأشغال والعدل •

الباب الثالث : « التستر على التهم المنسوبة لبعض الأصهار والأنصار » • وهو واضح من عنوانه •

الباب الرابع : « رخص التصديق وصفقات التموين » • ويختص

بمحاولات تصدير زيوت وجلود وسكر وأرز وسردين ، وصفقات سكر وغــــلال وخشب وأسمنت وورق لمصلحة بعض الأصهــار والمتعهدين والأنسباء •

الباب الخامس : «تفشي الوساطات وتفشي الرشوة معها في الصفقات التجارية والوظائف الحكومية وغيرها، والغاء الأحكام العسكرية، وتعيين العمد وفصلهم وقبول الطلبة في المدارس الخ •• »

الباب السادس : «الاستغلال الصغير» • ويبحث في ارسال زهور وورود يوميالمنزل وزير الزراعة ورئيس الوزراء علىعرباتوموتوسيكلات حكومية الخ •• »

الباب السابع : « فضائح المحسوبيات والاستثناءات » • وهـــو يتحدث عن الاستثناءات على أساس أن الاحتساب فيها يرجع الى القرابة أو الانتساب لرئيس الحكومة ووزرائها والمحسوبين عليها (٤١٦) •

وقد ذكر مكرم عبيد أمام مجلس النواب أنالعريضة التي قدمها الى الملك وكررها في كتابه الأسود تنطوي على قسمين : قسم ينطوي على أدلته الحاسمة التي ليس في حاجة الى تدليل عليها جديد ، أما القسم الثاني فتنقصه الأدلة ، ولكن عنده مصادره ، ويطلب التحقيق فيه على يد هيئة تحقيق بعيدة عن الوزارة وعن البرلمان ، وفي غير بقــاء الوزارة في الحكم ! (٤١٧) •

وليس في عزم الباحث مناقشة الوقائع التي تضمنها الكتاب الاسود لسببين : الأول، أن مكرم عبيد قد سد الطريق في وجه هذه المحاولة أمام المؤرخين ، وذلك بحشد هذا العــدد الهائل مــن الوقائع الكبيرة والصغيرة • فاذا خاض الباحث في مناقشة الوقائع الصغيرة أسف وشوه عمله ، واذا اقتصر على مناقشة الوقائع الكبيرة ، بقيت الوقائع الصغيرة تلقي ظلالا من الشك على عمله • أما السبب الثاني، فهو أن هذه الوقائع، كبيرها وصغيرها ، قد نوقشت فعلا في البرلمان ، وأفضت الحكومة فيها

بالبيانات والمستندات التي اطلع عليها الشيوخ والنواب واقتنعوا بهـا وادلوا بكلمتهم فيها ٠

ومع ذلك فسأعرض أنموذجين من الوقائع التي تضمنها الكتاب الأسود ، مما قد يكون لهما مغزى ، فيما لا يزيد عن النصف الصفحة بقليـل :

فقد اتهم مكرم عبيد باشا النحاس باشا بأنه استغل نفوذه عن طريق تأجير منزله في مصر الجديدة من باطنه ٠ وقد بنى واقعة استغلال النفوذ على أن شركة مصر الجديدة لا تبيح التأجير من الباطن ، كما أن النحاس أجر المنزل بايجار عـال ! وقـد رد النحاس باشا ، فاعترف بأن الشركة تعامله معاملة خاصة ، ناظرة الى منزلته في الأمة سواء أكان في الحكم أم خارج الحكم ، فلا تضن عليه بما يكفل راحته ، علما منها « بأن لا مطمح لي في ابتزاز أموال ، أو ابتغاء ثراء من رياسة شركة ، أو قبـول عضوية في المصارف والبيوت المالية » ٠ وقال انه عندما استأجر داره في جاردن سيتي ، استأذن الشركة في التأجير من الباطن « لأكمل مصاريفي من طريق الحلال المشروع » ، فأذنت له ٠ ولم يكن في ذلك شاذا عـن غيره ، لأن الشركة أباحت لكثيرين من مستأجريها التأجير مـن الباطن ، نظرا لظروف الحرب التي ترك فيها هؤلاء بلادهم ، ومجاملـة للحلفاء بتمكين جنودهم وضباطهم من السكنى نظرا لقلة المساكن (٤١٨) ٠

اما الواقعة الثانية، فقد اتهم مكرم عبيد النحاس بأنه عمل على اسقاطه في انتخابات نقابة المحامين ٠ وقد ثبت عن بيانات الحكومة أن محكمة النقض والابرام التي قدم اليهـا الطعن في صحة الانتخابات كانت قـد قضت بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٤٣ ، أي قبل تقديمه العريضة بشهر ونصف للملك ، برفض دعوى التزوير ، وجاء فـي حيثياتها انه مما يبعد كـل شبهة في سلامة أوراق الانتخاب ، أن فرز الأوراق أسفر عن فوز مكرم عبيد فعلا، بالانتخاب لمجلس النقابة ، اذ حاز ٤٥٧ صوتا ، في حين أن منافسه حاز

على ٤٧٠ صوتا • وتلك النتيجة لا تختلف عما أسفرت عنه عملية انتخاب النقيب التي حاز فيها مكرم باشا من الأصوات ٤٠٩ ، وحاز فيها محمود بسيوني ٤١٥ صوتا (٤١٩) •

وبقي هذا السؤال : لماذا لـم يبلغ النحاس باشا القضاء المختص بمحاكمة مكرم عبيد باشا بتهمـة القذف لحسم هـذه القضية واراحة المؤرخين ؟• لقد كـان رأي المعارضة أن الوزارة في موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : اما أن تبلغ النيابة لتحقق ما احتواه ، ولترفع دعوى القذف على مكرم باشا اذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ــ واما أن تسكت ، فتتقبل ما اتهمها به وتقر بصحته (٤٢١) • وقد رد النحاس باشا على ذلك ردا قويا بالاستناد الى الدستور • فقد أوضح أن المادة ٦٦ من الدستور المصري تنص على « أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم » ، ويستتبع تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء أن قواعد الاجراءات الجنائية لا تتبع في هذا الصدد ، فلا يكون للنيابة العمومية الحق في مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها ، أو بناء على شكوى يتقدم بها أحد الأفراد • كذلك لا يكون لهؤلاء الحق في رفع دعوى الجنحة المباشرة • وعلى ذلك فاذا آثر الوزير الذي أسندت اليه جرائم اتهم بارتكابها في أثناء تأديـة وظيفته ، رفع الأمر الى المحاكم العادية في صورة تهمة قذف ، بدلا من الاتجاه الى البرلمان ، يكون قد خالف روح الدستور • لأن تقديم القاذف الى النيابة العمومية والسلطة القضائية العادية ، من شأنه سلب البرلمان حقه في الرقابة على أعمال الوزراء وتفويت الأغراض التـي توخاهـا الدستور من تقرير نظام خاص لاتهامهم ومحاكمتهم • « أمام هذا كله » ــ كما قال النحاس باشا ــ « ما كان لي ولا لغيري أن يخرج على حكم الدستور ، فينقل اختصاص البرلمان الى القضاء » •

ثم تناول النحاس المسألة من زاوية أخرى هامة فقال : « واذا جاز

لمجرد اقدام كاتب ـ أيا كانت صفته ـ على اتهـام وزارة في تصرف من تصرفاتها ـ اذا جاز رفع الأمر فورا الى القضاء ، توصلا الى القول بأنه متى رفع الأمر الى القضاء وجب تنحي الوزارة الحائزة على ثقة البرلمان بمجلسيه ، حتى لا يؤثر قيامها في سير التحقيق ـ أليس معنى هـذا أن تصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام البرلمان ، ولا أمام القضاء ، بل أمـام كل قاذف وطاعن ، حيث تهيأ لـه لمجرد أنه كتب أو كذب أو افترى أو قذف ، أن يصل الى تخلي ممثلي الأغلبية عن كراسي المسئولية • وهذا هو بيت القصيد يا سيدي (مشيرا الى الدكتور هيكل) ••

ومضى النحاس يقول : « ماذا يكون مصير الحكم في البلاد ، اذا تم هذا ، وجاءت وزارة ثانيـة فاتهمها نفس الكاتب ، أو أي كاتب آخر ورماها بافك جديد ، ألا يجب عليها هي الأخرى ، أخذا بهـذه الخطة ، تبليغ القضاء والاستقالة لترك القضاء حرا ؟• وهكذا لا يكون الحكم في البلاد للأمة مصدر السلطات ، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات ، ولا للوزارات المسئولة أمـام البرلمان • وانمـا يكون الحكـم للقاذفين والمفترين وأصحاب الأهواء من الكاذبين والطاعنين • فهل هذا هو المصير الدستوري الذي تريد المعارضة أن تصل بالبلاد اليه ؟ اني لأربأ بوطنيتي أن أساهم في الوصول بالبلاد الى مصير كهذا » (٤٢٢) •

وبناء على هذه الخطة أبدت الحكومة استعدادها لأن تفند أمـام البرلمان كل ما جاء في الكتاب الأسود ، وأعلنت أنها ترحب بكل سؤال أو استجواب يقدم في البرلمان لهذا الغرض ، سواء من مكرم باشا أو من غيره من المعارضين والمؤيدين • ولما لم يتقدم مكرم عبيد باشا ، أوحت الحكومة لأنصارها بتقديم الاسئلة عن الوقائع التي وردت في الكتاب ، وأخذ الوزراء يجيبون عليها (٤٢٣) •

ولكن قضية الكتاب الأسود قد حسمت بصورة أخرى • فقد تولى مكرم عبيد باشا الحكم في وزارة الدكتور أحمد ماهر التي خلفت وزارة

النحاس باشا ، وقد شكل لجنة لتحقيق ما ورد في الكتاب الاسود من وقائع ، وبعثت اللجنة بتقريرها الى مجلس النواب الذي ألف لجنة خاصة لمراجعة التقرير • ولندع جلال الدين الحمامصي ، الذي اختير عضوا في اللجنة ثم استقال منها لأن وجوده فيها يفقدهـا صفتها كلجنة تحقيـق ويجعلها لجنة اتهام — يروي لنا قصة هذه اللجنة ، فيقول : « لقد كنت أعتقد أن أمر لجنة التحقيق كان جديا ، وأنه لم يكـن تمثيلية • ولكن الواقع أن اللجنة ما كادت تبدأ اجتماعاتها ، وأخذت تنظر ما أمامها من اتهامات ، حتى أخذت تطيل البحث ، وأخذ عدد الجلسات يتناقص ، ولم تلبث أن توقفت عن الاجتماع ، ووضع التقرير علـى الرف » (٤٢٤) • وليكن هذا هو القول الفصل في قضية الكتاب الاسود •

• • •

٥ ـ حكومة الوفد

بين مؤامرات القصر ومؤامرات الانجليز

في الوقت الذي كانت حكومة الوفد تعاني من التفسخات داخل الحزب ، ومن ضغط الأخطار الخارجية ممثلة في الغزو ، كانت تسعى جاهدة لابراز طابعها البورجوازي الاصلاحي • فأصدرت قانون استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ومحرراتها ومسجلاتها ودفاترها ، محققة مطمع الانتلجنتسيا المصرية في تولي الوظائف التي يحتلها العنصر الأجنبي في الشركات • ثم قررت أن يكون التعليم الابتدائي بالمجان ، في الطريق الى مجانية التعليم الثانوي عام ١٩٥١ • وأصدرت قانون عقد العمل الفردي ، لحماية الأجور ومعالجة حالات المرض والعجز والشيخوخة والوفاة • كما أصدرت قانون التأمين الاجباري ضد اصابات العمل ، وبه أمكن الاحتفاظ للعامل بحق التعويض • ثم أقرت قانون الاعتراف بنقابات العمال ، فأسبغت الصفة الشرعية على نضال العمال ضد استغلال أصحاب الأعمال • كذلك أنشأت لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال ، وهي الوسيلة البورجوازية العتيقة التي لقيت في العشرينيات الأولى من هذا القرن أشد التنديد من الحزب الشيوعي المصري • وفيما يتصل بالفلاحين ، خففت الضريبة عن صغار الملاك الزراعيين ، وأعفت من لا تتجاوز الضريبة المربوطة على جميع أطيانه خمسين قرشا من هذه الضريبة • وأقامت مشروع المجموعات الصحية الذي وضعه الدكتور عبد الواحد الوكيل ، وكانت كل مجموعة تشمل عيادة طبية مجانية أشبه بمستشفى ودارا للخدمة الصحية ودارا لرعاية

الأمومة والطفولة .. الخ . وكذلك انشأت ديوان المحاسبة ، وجعلته هيئة مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية محاطا بسياج من الضمانات . كما أصدرت قانون استقلال القضاء ، الذي كفل للقاضي مبدأ عدم العزل . الى غير ذلك من الاصلاحات التي صدرت في أشد الظروف الداخلية صعوبة .

في ذلك الحين ، كانت العلاقات بين الوزارة والقصر تدخل في خصومة شديدة مستحكمة ، وأخذ القصر يعد لعبته البغيضة ، وهي الاقالة ، ليحكم البلاد حكما مطلقا . وكانت مؤامرة الكتاب الأسود هي المؤامرة الأولى للتخلص من النحاس باشا . فلم يكد فاروق يتسلم من مكرم عبيد باشا عريضة الكتاب الأسود في ٢٨ مارس ١٩٤٣ ، وكان الخطر العسكري الفاشي قد ابتعد عن مصر ، حتى أراد أن يضرب ضربته . ولكن السفير كيلرن سارع الى التدخل مصرا على أن النحاس « لا بد أن يملك فرصة الدفاع عن نفسه ، وألا يقال على الفور » . وقد أراد حسنين باشا ، الذي رأينا دوره التآمري في اعداد الكتاب منذ البداية ، الضغط على السفير ، فقام بحركة مسرحية يوم ١٤ ابريل ورفع استقالته الى الملك بحجة أنه لا يستطيع ان يستمر في منصبه بسبب تدخل السفير ، لأن استمرار الحكومة في الحكم سوف يؤثر حتما على هيئة الملك (٤٢٤ م) . وكان رد فعل السفير كيلرن أن قابل فاروق في اليوم التالي أي في يوم ١٥ ابريل ، وحذره من اتخاذ أي اجراء متهور . وفيما يبدو فان فاروق قبل هذا التحذير بصفة مبدئية ، فيذكر كيلرن أنه (فاروق) أبدى استعداده لتجنب اتخاذ مثل هذا الاجراء على الرغم من اقتناعه بفساد الحكومة (٤٢٥) ، ولكن في يوم ١٨ ابريل ، عندما قابل كيلرن حسنين باشا ، أبلغه الأخير أن فاروق يعتزم اتخاذ اجراءات صارمة ضد رئيس الوزراء . وهنا — وعلى حد قول كيلرن — « أعدت

على مسامعه تحذيري الصارم بأن أي اجراء متهور من جانبه قد تكون له عواقب ليست في الحسبان ، وأن عليه أن يعمل ما في وسعه للحيلولة دون ذلك » (٤٢٥ م) • وقد أراد زعماء الأقليـــة في ذلك الحين القيام بضغط على السفير كيلرن فحاول كـــل من مكرم عبيـــد وأحمد ماهر والدكتور محمد حسين هيكـــل مقابلته لمفاتحتــه في الأمر ، فرفض ، فأرسلوا مذكرة للسفارة يوم ١٨ ابريل سجلوا فيها احتجاجهم على مـــا اعتبروه تدخلا لا مبرر له مـــن جانب السفارة في الشؤون الداخليـــة المصرية بعد أن ابتعد الخطر الفاشي عن الأراضي المصرية (٤٢٦) ولكن هذه المذكرة لم تحدث أي أثر • وانتهت مسرحية استقالة حسنين باشا حين رفض فاروق قبولها وأمره بالاستمرار في عمله «في خدمة وطننا وعرشنا بما عهدناه فيكم من اخلاص لشعبنا ولنا »!(٤٢٦ م) •

وقد استمر مفعول هذا الانذار البريطاني مدة عام كامل ، ولكن العلاقات بين فاروق والوزارة الوفدية انقطعت في أثناء ذلك ، وتمثـــل ذلك عندما عقد مؤتمر القمة بالقاهرة في نوفمبر ١٩٤٣ وحضره كل مـــن المستر روزفلت والمستر ونستون تشرشل والماريشال شيانج كاي شيك ، فقد استدعى الملك اليه رؤساء المعارضة حيث كان يستشفي في القصاصين على أثر الحادث المعروف الذي وقع له يـــوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، وطلب اليهم اجراء الاتصالات بالثلاثة الكبار لابلاغهم مطالب مصر القوميـــة لقاء معاونتها الحلفاء في الحرب • وقد أعد هؤلاء مذكرة بمطالب مصر في أعقـــاب الحرب ، قدموها الى الأقطاب يـــوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤٣ ، وتضمنت المطالبة بالاستقلال التام وجلاء جميع القوات الأجنبية عن مصر بعد نهاية الحرب ، واسترداد مصر كامـــل سلطاتها وحدها علـــى قناة السويس،والاعتراف قانونا بالروابط العديدة بين مصر والسودان والتي « جعلت منهما وحدة غير منفصمة » ، وأن تتبوأ مصر مقعدها في مؤتمر

السلام كدولة مستقلة متمتعة بكامل سيادتها (٤٢٧) •

وقد هلل الرافعي لهذه المذكرة التي وصفها بأنها « أقوى من مذكرة النحاس باشا الى الحكومة البريطانية سنة ١٩٤٠ » (٤٢٨) • وفي الحقيقة أن غرض فاروق من تقديم هذه المذكرة لم يكن خدمة القضية الوطنية ، وانما كان الغرض محاربة وزارة الوفد واظهارها في عين الشعب في مظهر المقصر والعاجز عن الدفاع عن حقوق البلاد ، وفي الوقت نفسه احراج الانجليز أمام حلفائهم على اعتبار أنهم يساندون وزارة لا تمثل الشعب ولا يرضى عنها • فقد تضمنت المذكرة التي أعدها زعماء المعارضة ، ومنهم حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ، أنهم يعتبرون أنفسهم « ترجمانا لمجموع الرأي العام في بلادهم » !، « وقد اضطرهم ما يحسونه من جلال المسئولية الملقاة على عاتقهم أن يتنكبوا الطرق الرسمية ليشعروا ضيوفهم الأكرمين أن مصر تنوء تحت أثقال حكم عسكري شاذ ورقابة فادحة تحولان دون تكشف آراء الأمة من ناحية ، ويمنع الاسراف في تطبيقهما عن الحكومة ــ التي تحتمي وراءهما تحقيقا لأغراضها الخاصة ، كل صفات النيابة او التمثيل » (٤٢٩) •

كذلك يدل على صحة ما ذهبنا اليه ، أن الملك بحكم الدستور كان يتولى السلطة التنفيذية (مادة ٢٩) وكان يتولاها بواسطة وزرائه (مادة ٤٨) ، والوزراء هم وكلاء الملك في ولاية السلطة التنفيذية ، ومن ثم فقد كان من حق الملك ، لو أنه كان جادا في سعيه ، خالصا لوجه مصر وحدها ، أن يلفت رئيس وزرائه ووزراءه الى هذا الأمر ، ويعهد اليهم بما عهد به الى زعماء الأقلية • وعندئذ فان الوزارة كانت « أقدر من المعارضة » ــ باعتراف الدكتور هيكل ــ على الاتصال بالأقطاب الثلاثة والتحدث اليهم في هذه المطالب ، باعتبارهم ضيوفها ، فضلا عن أنها مطالبة بحكم مركزها بأن تتولى هذا الامر (٤٣٠) • ولكن فاروق

آثر أن يتولى سلطته الشرعية عن طريق وكلاء غير شرعيين ، لأن الهدف لم يكن خدمة مصر ، وانما خدمة مآرب القصر (١) •

وبعد عام كامل من هذا التاريخ ، أي في ابريل من العام التالي (١٩٤٤) ، اعتقد فاروق أن الظروف أصبحت مواتية، فعاد الى محاولة التخلص من حكومة الوفد• وقد أراد ألا يفاجىء السفير البريطاني، فأبلغه يوم ١٢ ابريل أنه قرر اقالة النحاس وتشكيل وزارة جديدة برياسة حسنين باشا ، ثم عرض عليه فتح صفحة جديدة في علاقاتهما تقوم على الفهم المتبادل (التحالف !!) ولكن كيلرن اعترض قائلا انه لا يتصور وقتا غير مناسب لاتخاذ هذا الاجراء كمثل ذلك الوقت ، بينما مصير مصر والعالم ما يزال معلقا في كفة الميزان • وحذر فاروق من الاقدام على هذا العمل قبل أن تتاح له فرصة التشاور مع حكومته • ثم أرسل الى حكومته يوصي باتباع خط متشدد لا يستبعد استخدام القوة •

على أن السلطات العسكرية البريطانية في مصر لم توافق على استخدام أسلوب القوة • ففي اجتماع لجنة الدفاع عن الشرق الاوسط يوم ١٨ ابريل ١٩٤٤ تحت رياسة اللورد موين ، أوضح الجنرال باجت (قائد عام منطقة الشرق الاوسط) ومستشاروه أنهم لا يملكون الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه السياسة « حتى ولو صدرت اليهم من لندن » ، وأنهم، فضلا عن ذلك، يعارضونها لأسباب تتعلق بالظروف ودواعي الحكمة •

ولكن في نفس اليوم ، اتصل حسنين باشا بالسفارة البريطانية ليبلغها أن الملك فاروق قد وقع بالفعل مرسوما باقالة النحاس باشا • فسارع كيلرن الى مقابلة فاروق على الفور ، وقدم له رسالة من المستر تشرشل

---

(١) لم يكن للوزارة ان تخاطب الاقطاب الثلاثة في هذه المطالب ، لان المعاهدة المصرية ـ البريطانية كانت تنظم هـذه المطالبة ، ولم تكن حكومة الوفد في حالة خصومة مع الحكومة البريطانية حتى تشكوها الى الاقطاب في ذلك الحين .

يحذر فيها فاروق من اتخاذ أي اجراء عنيف قبل أن يعرض النزاع بينه وبين النحاس على حكومة الحرب ، ويقول انه أصدر تعليماته الى السفير للعمل على الا يتخذ النحاس أيضا مثل هذا الاجراء، وان الحكومة البريطانية سوف تقف ضد من يبدأ بالعدوان • وفي اليوم التالي أبلغ تشرشل كيلرن مسبقا بأن حكومة الحرب سوف « تؤيد الادارة الديموقراطية ضد عصابة قصر يقودها طاغية شرقي أثبت في كل المناسبات أنه صديق هزيل لبريطانيا » وقال ان القادة العسكريين ــ على عكس ما يدعون ــ « لديهم القوات الكافية للتعامل مع أي مصريين متعبين » • وقد وضعت هذه البرقية القادة العسكريين في مصر أمام الأمر الواقع • وفي الاجتماع الذي عقد في اليوم التالي أثار الجنرال باجت احتمال تدخل الجيش المصري والبوليس ، فرد كيلرن بأن الجنرال باجت لا يستطيع ان يتنبأ بدقة تامة بهذا الموقف • وقال ان فكرة خلع فاروق بعيدة عن ذهنه، ولكن اذا أصر فاروق على رأيه، واتخذت الحوادث هذا الدور ، فانه لا يعتقد أن الجيش المصري والبوليس سوف يعارضان في تغيير الجالس على العرش • وفي يوم ٢١ ابريل وصلت تعليمات المستر تشرشل ، وقد هاجم فيها مخاوف العسكريين التي أثبتت أزمة العام السابق أنه لم يكن ثمة مبرر لها، وطلب الى كيلرن ابلاغ فاروق اعتراض حكومة الحرب على اقالة النحاس الذي تحظى حكومته بالغالبية في مجلس النواب، وأنه اذا اراد فاروق اجراء انتخابات عامة عاجلة ، واقتنع رئيس الوزراء بذلك، فلا يجب أن يتم ذلك على يد رئيس وزراء من رجال القصر أو من رؤساء الأقلية• وبطبيعة الحال، فلم يملك فاروق الا الاذعان، وفي يوم ٢٤ ابريل أبلغ كيلرن أنه « قد قرر الابقاء على الحكومة الحالية في الحكم في الوقت الحاضر » (٤٣١) •

على ان الفرصة حانت أخيرا في سبتمبر ١٩٤٤ • وكان فاروق قد أمر مدير الأمن العام بازالة لافتات تحمل عبارة : « يحيا الملك ويحيا

النحاس » من شوارع القاهرة ، وأطاع مدير الأمن أوامر الملك ، ورد النحاس باشا على ذلك بأن أمر بايقاف مدير الأمن عن عمله ، فأصر فاروق على اقالة النحاس باشا (٤٣٢) • وما حدث بعد ذلك يعد من صفحات التاريخ الخفية ، فيقول محمد التابعي ان أحمد حسنين انتهز الفرصة وواتاه الحظ أن مايلز لامبسون سافر في أجازة قصيرة الى جنوب افريقيا، وكانت مسرحية مثيرة ، ومن فصولها : تعليمات سرية الى الدكتور أحمد ماهر بألا يغادر داره يوم ٨ اكتوبر، بل يبقى فيها ينتظر رسالة من الملك فاروق ، وأوامر سرية الى حكمدار بوليس القاهرة ومدير الأمن العام بأن تكون قوات الأمن على استعداد لحفظ النظام وقمع أية حركة تقوم للاخلال بالامن والنظام • وكانت هذه الأوامر السرية صادرة مباشرة من السراي، لأن السراي كانت مصدر جميع السلطات• ويمضي التابعي فيقول : ان ذلك كله جرى والوزراء ورئيسهم ، وكانوا في رمل الاسكندرية ، لا يعرفوز شيئا ، وان عنصر المفاجأة كان تاما حتى ان امين عثمان باشا حين علم بنبأ اقالة الوزارة ، « وكانت في يده سلسلة ذهبية يعبث بها •• سقطت السلسلة من يده ! » (٤٣٣) •

على أن المصادر الانجليزية تزودنا بمعلومات أخرى وتفصيلات أوسع • وهي تشير بوضوح الى أن النحاس باشا كان يعلم انه سيقال ، وان السلطات البريطانية كانت قد كفت عن مساندة وزارته ضد القصر • فقد كتبت «التايمز» ، بعد الاقالة ، تقول : ان السفارة البريطانية كانت قد بذلت محاولات ودية ــ ولكن بصورة غير رسمية ــ لتهدئة النزاع، ولكن مساعيها لم تكلل بالنجاح • وان اقالة الوزارة أرجئت الى ما بعد انتهاء جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي في الاسكندرية ، لأن الملك ورئيس الوزراء كانا مهتمين بالمؤتمر (٤٣٤) • أما «كيرك» فقد أورد أن الملك فاروق حمل على الاذعان لكف يده حتى ينتهي اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي بالاسكندرية ، الذي كان النحاس

منشغلا بالاعداد له منذ ربيع سنة ١٩٤٣ ، وكان يرأسه في ذلك الحين (٤٣٥) •

ومعنى هذا الكلام واضح لا يحتمل اللبس : وهو (أولا) أن التدخل البريطاني في هذه المرة لم يكن رسميا كما كان في المرتين السابقتين ، وانما كان بصفة ودية • (ثانيا) أن هذا التدخل لم يكن لمنع الاقالة، وانما لارجائها • (ثالثا) أن الهدف من التدخل هو عدم عرقلة جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي. وكانت السياسة البريطانية تعمل على انجاح هذا المؤتمر • (رابعا) أن النحاس باشا كان يعلم بأن اقالة الوزارة أرجئت الى ما بعد انتهاء جلسات اللجنة التحضيرية ، وهذا واضح من كلام «التايمز» السابق ذكره •

ويبقى بعد ذلك أن نعرف كيف واجه النحاس باشا هذه الاقالة المنتظرة • ان ما اورده «كيرك» يشير الى محاولة كتلك التي قام بها النحاس باشا في يونية ١٩٣٠ ، حين قدم استقالته الى الملك فؤاد بعد فشل مفاوضاته مع هندرسون ، ثم أعلنها بطريقة مؤثرة في البرلمان أثارت هياج النواب ، بينما كان الحزب يعد لمظاهرات تجتاح البلاد وتجبر الملك على عدم قبول الاستقالة (٤٣٦) • وهذا ما حدث في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ — وهو اليوم التالي لانتهاء جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي — ، فيذكر كيرك أن فاروقا علم أن النحاس باشا قد اعتزم تقديم استقالته اليه، ثم الانطلاق بعد ذلك في الأقاليم في حملة عنيفة يوجهها ضد القصر وضد الانجليز ، ولكنه سارع الى افساد خطته قبل تنفيذها ، وأرسل قبل ساعات قليلة بكتاب الاقالة الى النحاس باشا (٤٣٧) • وعلى هذا النحو سقطت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما قامت، بموافقة الانجليز • ودفع النحاس باشا غاليا ثمن مهادنته للملك وركونه الى الانجليز في حماية وزارته ، دون تدعيم الدستور بالتعديلات والتشريعات اللازمة التي تحول دون العبث به •

والسؤال الآن هو : كيف تخلى الانجليز عن وزارة الوفد في ٨ اكتوبر ١٩٤٤ بعد طول تشبث بها ؟ وما هي أسباب هذا التحول الكبير؟.

في الواقع ان تتبع العلاقات بين حكومة الوفد والانجليز في الفترة التي تولت فيها الحكم . لا يشير الى أن هذه العلاقات كانت منا وعسلا، كما قد يبدو لأول وهلة . واذا كانت ظروف الحرب المعقدة قد جمعت بين مصلحة الانجليز ومصلحة الوفد في التخلص من الخطر الفاشي ، الا أن القاعدة هي أن الحكم الوطني والاستعمار قطبان متنافران وضدان لا يجتمعان . وفي الفترة التي تولى فيها الوفد الحكم ، ظهرت أمور كثيرة برز فيها التباين الشديد في وجهات النظر بين الفريقين . فقد رأينا كيف أطلق النحاس باشا في مستهل حكمه . سراح عديد من الشخصيات المعادية للانجليز والموالية للمحور تحت ضمانه الشخصي، ومن الطبيعي ألا تلقى هذه الافراجات ترحيبا من الانجليز، ولكنهم قبلوها على مضض حتى لا تسوء العلاقة بينهم وبين الوزارة التي أصروا على مجيئها في بداية حكمها . فلما تهددت جيوش المارشال روميل الدلتا وقناة السويس ، وأعد الانجليز خطتهم لتدمير مرافق البلاد قبل الانسحاب، لم تلق هذه الخطة الا السخط والغضب من النحاس باشا ، وقد روى أحمد حسنين باشا لمحمد التابعي أنه تقابل مع النحاس باشا : « فأخذ هذا يتحدث عن الانجليز قائلا انهم خانوه وكذبوا عليه وحنثوا في عهودهم له » ، ولما أراد حسنين باشا أن يستدرج النحاس باشا في الحديث قائلا : انه يستبعد صحة الاشاعات بأن الانجليز ينوون التدمير ، صاح النحاس في وجهه : « بل هي الحقيقة يا حسنين باشا ، التدمير التام والخراب التام »!(٤٣٨) .

وقد دخلت العلاقات بين حكومة الوفد والانجليز مرحلة جديدة بعد ابتعاد الغزو الفاشي عن أرض مصر ، وبعد أن أخذت هزيمة المحور تبدو في الأفق . فلم يترك النحاس باشا مناسبة الا وأعلن فيها أنه يعتزم تعديل المعاهدة بعد الحرب، ففي خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الوفدي الكبير

الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣ ، راح يعدد ما قدمته مصر لبريطانيا من مساعدات وما أدته من خدمات تنفيذا للمعاهدة ، ثم قال : « ان حوادث الحرب قد غيرت الموقف تغييرا كبيرا حتى أصبح هذا التعديل ضرورة لا بد منها ، ونتيجة لا ريب فيها .. واني الآن أكاد ألمح باذن الله فجر اليوم الذي تأخذ فيه مصر المستقلة استقلالا تاما لا تشوبه أية شائبة ، مكانا محمودا في طليعة الشقيقات العربيات وسائر الدول الديموقراطية المحبة للحرية » . وفي هذا الخطاب تعرض للسودان ، فقال : « من منكم يجهل موقف الوفد من مسألة السودان ، وتمسكه بالسودان ، وجهاده لأجل السودان ، وما قطع من محادثات ومفاوضات بسبب السودان ؟ ومن منكم يجهل أن معاهدة الصداقة والتحالف التي وقعناها كانت خيرا من جميع المشروعات السابقة ، وأننا احتفظنا فيها بحرية عقد اتفاقات في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و١٠ يولية ١٨٩٩ ، كما احتفظنا فيها بمسألة السيادة على السودان » . ثم قال ان حكومته «منذ أمد غير قصير دائبة الاتصال بالحليفة وبالحاكم العام النائب عن الدولتين مصر وبريطانيا العظمى في ادارة شئون السودان، للمحافظة على حقوق مصر ومصالحها، وكفالة هذه الحقوق عند التنفيذ بما في ذلك معالجة الأحوال الناشئة حسب ظروف الحرب » ، واستطرد قائلا : انه عندما يقول حقوق مصر ومصالحها، لا يعني أنه يعتبر علاقة مصر بالسودان علاقة المسود بالسيد أو التابع بالمتبوع ، « فانما نحن والسودان أمة واحدة ، لأبنائه ما لنا وعليهم ما علينا » (٤٣٩) .

وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٣ أعلن النحاس باشا تمسكه بمذكرة أول ابريل ١٩٤٠ ، ووصفها بأنها « بكل مطلب من المطالب القومية المدونة بها، وفي مقدمتها الجلاء والسودان، هي فخرنا، وهذه المطالب الوطنية التي كان لنا شرف المناداة بها ونحن خارج الحكم في سنة ١٩٤٠ لا تزال ولن تزال مطالبنا نعمل لها جهد امكاننا .. والحكومة البريطانية الحليفة تعلم

حق العلم مقدار تمسك الوفد بمطالب مصر الوطنية ومبلغ تصميمه عليها » (٤٤٠) • وعاد النحاس باشا فكرر ذلك يوم ١٢ يناير ١٩٤٤ امام مجلس النواب (٤٤١) • ولم يكن من شأن هذه التصريحات ـ كما هو واضح ـ ان تطمئن الانجليز الى بقاء هذه الوزارة الى ما بعد استنفاد اغراضها دقيقة واحدة •

وفي مايو ١٩٤٤ انفجرت مسألة السودان • ففي يوم ٣ ابريل ١٩٤٢ كان مؤتمر الخريجين قد تقدم بمذكرة لحاكم عام السودان طالب فيها « باصدار تصريح مشترك في اقرب فرصة من الحكومتين الانجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة ، واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن هذا الحق حرية تامة ، كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني » • ثم طالب «باعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسئولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية » (٤٤٢) • وكان من أثر هذه الحركة التي لقيت تأييدا واسعا في السودان ، أن عمدت حكومة السودان الى مواجهتها بهجوم مضاد ، فأصدر الحاكم العام قانونا في سبتمبر ١٩٤٣ بانشاء مجلس يسمى المجلس الاستشاري لشمال السودان ، وورد في ديباجته أن الغرض منه تمكين الحاكم العام، فيما يتعلق بادارة شمالي السودان ، من استشارة أشخاص لهم صفة تمثيلية عن الشعب السوداني• ولكن المشروع في الواقع كان يستهدف ايهام الشعب السوداني باشتراكه في الحكم، وقطع الطريق على المؤتمر بانشاء هيئة يكون لها دون غيرها حق التعبير عن السودانيين والفصل في مصير السودان (٤٤٣) •

غير أن انشاء هذا المجلس الاستشاري أثار غضب الوطنيين سواء في السودان أو في مصر • فبالنسبة للسودانيين ، فقد ثبت لهم بوضوح

سوء نية الانجليز في المشروع. اذ رأوه قاصرا على شمال السودان دون جنوبه، فقرر المؤتمر مقاطعة المجلس واعتبار كل من يتقدم لعضويته أو يقبلها خارجا عليه ومنفصلا عنه • وكان هذا القرار ضربة قاصمة للمجلس، فقد جرده من مظاهر التمثيل التي كانت ترجوها له الحكومة (٤٤٤) •

أما بالنسبة للوطنيين في مصر، فان انشاء هذا المجلس قد اعتبر دليلا على نية الحكومة البريطانية في فصل شمال السودان عن جنوبه، وفصل السودان كله عن مصر • ولهذا فقد علت بعض الأصوات في ذلك الحين بأن الحكومة الوفدية كان ينبغي أن تصدر بيانا قبل الافتتاح • وتعجب البعض أن المجلس قد تكون بغير علم مصر • وقيل انه كان من الأجمل أن يوجد مصري كبير في حفل الافتتاح في ١٥ مايو ١٩٤٤ ، وأن وكيل رئيس المجلس يجب ان يكون مصريا (٤٤٥) •

وفي ٦ سبتمبر ١٩٤٤ ، أدلى السكرتير الاداري لحكومة السودان بتصريح لمندوبي الصحف في الخرطوم، نفى فيه ما رددته الصحف في مصر من أن حكومته تتخذ خطوات لفصل السودان عن مصر • وكان مما قاله ان « اتفاقي ١٨٩٩ و ١٩٣٦ جعلا من السودان وحدة حكومية وادارية قائمة بذاتها • فالسودان لا يعد من الوجهة الدستورية جزءا من مصر ولا من بريطانيا ، ولكن تقوم بادارته الحكومة السودانية ؟ وهي تعمل تحت سيطرة الدولتين الشريكتين » • ومضى يقول : « ان حكومة السودان نعمل على تعليم السودانيين وتدريبهم ليكونوا أهلا للحكم الذاتي، ففي المجالس البلدية ومجالس المديريات والمجلس الاستشاري لشمال السودان، يتدرب السودانيون على الاضطلاع بشئونهم ، وذلك تنفيذا للمادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ » •

وقد علقت جريدة الاهرام على هذا الكلام بقولها انه كلام صحيح الى حد كبير من الوجهة النظرية، « وان كان السودان جزءا من مصر وليس «جزءا من بريطانيا» ! ولكن من الوجهة العملية يحق لنا أن نتساءل:

هل ما سماه صاحب الحديث «سيطرة الدولتين الشريكتين» : هي سيطرة متكافئة ، أم أن هناك سيطرة فعلية راجحة وسيطرة اسمية مرجوحة ؟»•
ثم قالت الجريدة انحكومة السودان تعلن أنها تعمل على تعليم السودانيين وتدريبهم ليكونوا أهلا للحكم الذاتي تنفيذا للمادة ١١ من معاهدة ٩٣٦ ، ولكن هذه المادة الحادية عشرة تنص على أن الغاية الأولى للادارة المشتركة هي «رفاهية السودانيين» . وليس « الحكم الذاتي » ، « فمتى كان معنى « رفاهية السودانيين » التدريب على الحكم الذاتي » !•• هل اذا عين مدير لقنا أو أسوان بعد نكبة الملاريا. وجاء في أمر التعيين أن على المدير أن يعمل على رفاهية الأسوانيين أو القنائيين، يؤخذ من ذلك أن يعمل على تدريبهم على الحكم الذاتي ؟ » • ومضت الجريدة تقول : « ولا يتوهمن واهم أننا ننازع في الحكم الذاتي لاخواننا السودانيين • فنحن نطمع لهم في أكثر من ذلك: نحن نطمع لهم في الاستقلال التام كمصر ومع مصر، فتكون لهم حقوق كحقوق المصريين. وواجبات كواجباتهم في مملكة واحدة » • وتساءلت الأهرام قائلة : « لماذا اختص المجلس الاستشاري بشمال السودان دون جنوبه ؟ ، فهل رفاهية السودانيين الواردة في المعاهدة ، والتي يفسرونها اليوم بالحكم الذاتي، مقصورة على شطر دون شطر » ؟ (٤٤٦) •

كان سماح الرقيب بنشر هذا الهجوم على حكومة السودان في الأهرام . معناه رضاء حكومة الوفد عنه • ولذلك فقد سارع مراسل التايمز الى مقابلة النحاس باشا للحصول على رأيه في المسألة • وقد رد النحاس باشا بنفس ما ردت به الجريدة تقريبا • فقد ذكر أن ما يقال بأن المعاهدة تنص على شيء من الحكم الذاتي للسودانيين غير صحيح : «لأن الحكم الذاتي ــ أو أي اصلاح آخر ــ هما من المسائل التي يجب أن يتم الاتفاق عليها بمفاوضات تدور بين مصر وانجلترا ، فان المعاهدة لا تتحدث الا عن رفاهية السودانيين ،•• ولقد قيل ان انجلترا تستعد لشطر

السودان شطرين ، وأن تدمج الجزء الجنوبي منه في أوغندا، وأقول ان أحدا لا يستطيع أن يشطر السودان شطرين، فالسودان لا يقبل التجزئة، وهو الآن تحت الادارة المشتركة بين مصر وانجلترا » (٤٤٧) •

جرت هذه المساجلات حول السودان والاستقلال التــام وتعديل المعاهدة في السنة الأخيرة من حكم الوفد، أي منذ المؤتمر الوفدي الذي عقد في نوفمبر ١٩٤٣ • وقد انتهز فاروق الفرصة ليقيل النحاس باشا في ابريل ١٩٤٤ ، ولكن الحكومة البريطانية ردت بأن «لا تغيير» ، لأن الجبهة الثانية لم تكن قد فتحت بعد، ولم يكن مصير الحرب قد تحدد بشكل حاسم. وكانت أوروبا كلها تحت أقدام الألمان • ولكن الموقف أخذ يتغير بعد ٦ يونية ١٩٤٤ ، فقد نزل الحلفاء الى البــر الفرنسي في أكبر حملة عسكرية شهدها التاريخ، وأخذت الجيوش الألمانية تنسحب من الدول الأوروبية التي تحتلها واحدة وراء اخرى، حتى اذا ما كان سبتمبر ١٩٤٤، أصبح معروفا أن الحرب ضد ألمانيا قد وصلت الى خاتمتها تقريبا •

وفي تلك الظروف ساد الاتجاه في مصر بأن الأوان قد آن لمصر لتطالب انجلترا بجلاء قواتها ، وكتب مراسل التايمز في القاهرة يقول : ان الدوائر المصرية يسودها شعور زائف بأن الحرب بصفة عامة أوشكت على النهاية، وأنه ما دام الأمر كذلك، فان الوقت قد حان لجلاء قوات الحلفاء عن البلاد » • ثم رد على ذلك بقوله : « ان الذين يقولون هذا يغفلون عن حقيقة هي أنه سيبقى على الحلفاء أن يستمروا في الحرب ضد اليابان، وأن مصر ستكون قاعدة هامة بالنسبة للعمليات الحربية في الشرق الاقصى، ان لم تصبح أهم مما هي عليه الآن ! » (٤٤٨) •

وهكذا بدا في الافق شبح مطالبة الحكومة الوفدية لبريطانيا بدفع الحساب ، وكان معنى ذلك بالنسبة للسياسة البريطانية أن هذه الحكومة لم تستنفد أغراضها فحسب، بل وأصبح وجودها في الحكم يمثل خطرا على المصالح البريطانية ، ولكن الدور كان ما يزال به مشهد واحد لم ينته

بعد، وهو توقيع بروتوكول الاسكندرية أول وثيقة في ميلاد جامعة الدول العربية، لذلك فحين أراد فاروق اقالة النحاس باشا طلب اليه الإرجاء، حتى تتم فصول الرواية ، وهو ما حدث فعلا، وسافر السفير البريطاني الى جنوب افريقيا حتى لا يشهد الخاتمة المفجعة !

وباقالة الوفد وبدء عهد انقلاب جديد، تنتهي مرحلة هامة من تاريخ مصر ، وتبدأ مرحلة جديدة . لقد كانت الفترة التي تولي الوفد فيها الحكم من فبراير ١٩٤٢ الى أكتوبر ١٩٤٤ ، مفترق الطرق في حياة مصر، فقد شهدت هذه الفترة سنوات الحسم في تاريخ الحرب العالمية الثانية، وكانت معركة العلمين ، التي كانت مصر ميدانها، احدى معركتين حددتا مصير الحرب لحد كبير (والأخرى ستالنجراد) ، وقد تأرجحت فيها مصر بين نصر محوري يعرض حياتها واستقلالها ونظامها للخطر، وهزيمة بريطانية تخرب مدنها وقراها . كما شهدت هذه الفترة تجمع الظروف والعوامل التي ساعدت على اتجاه مصر وبصورة حاسمة نحو الوحدة العربية، بعد طول تردد بين وحدات ظلت تتجاذبها على طول العشرينيات والثلاثينيات، وقد حسم هذا الاتجاه مصير مصر ليس فقط بالنسبة للمرحلة التاريخية التالية ، بل وبالنسبة لجميع المراحل التالية . وقد شهدت تلك الفترة أيضا استنفاد معاهدة ١٩٣٦ لأغراضها ، بتجربة المحالفة أثناء الحرب من ناحية، وبزوال خطر الفاشية الذي كان عاملا رئيسيا في ابرامها من ناحية أخرى، وأخيرا بدخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة يحكمها ميثاق الأمم المتحدة وتوازن القوى العالمية الجديد .

. . .

حواشي الفصل الرابع

١ ـ

Marlowe, John, Anglo - Egyptien Relations 1800-1953
P. 312 (London. The Cresset Press 1954).

٢ ـ انظر ملحق المادة التانية من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، وكذا خطاب النحاس باشا في مجلس النواب (قانون رقم ٨٠.. الخ ص ١١ ـ ١٤ ، ٢٥)

٣ ـ الدستور في ٢ يونية ١٩٣٨ ، المصري في ٢١ اغسطس ١٩٣٩

٤ ـ المصري في ١٩ اغسطس ١٩٣٨

٥ ـ مصر الفتاة في ٢١ مايو ١٩٣٩ ، دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٤٤ ـ ١٤٥ ، مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ، جلسة ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ص ٥٨١ ـ ٥٨٢، الرافعي : المرجع المذكور ص ٦٧ـ٦٨

٦ ـ

F.O. 407/223, Bateman to Halifax, Aug. 24, 1939 No. 10

٦م ـ الحكومة المصرية ، وزارة العدل : مجموعة القوانين والمراسيم والاوامر الملكية للثلاثة الاشهر الثالثة من سنة ١٩٣٩ ص ٥٢٣ـ٥٣١

٧ ـ نفس المصدر ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥ (٨) نفس المصدر ص ٥٣٨ـ٥٣٩

٩ ـ نفس المصدر ص ٥٤٠ ـ ٥٤٤ (١٠) الاهرام في ١، ٢ سبتمبر ١٩٣٩

١١ ـ مجموعة القوانين والمراسيم .. الخ ص ٥٤٥، المصري في ١، ٢ ، ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، الرافعى : المرجع المذكور ص ٧٣ .

١٢ ـ كيرك الشرق الاوسط في الحرب ص ٣٤

١٣ ـ الاهرام في ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ . في الواقع ان هناك فارقا بين حالة الحياد الدائم وحالة الحياد التى تعلنها دولة لا ترغب في الاشتباك في القتال في حالة نشوب الحرب . فان الحالة الاولى تتم عن طريق

ابرام معاهدة بين الدولة التي ترغب في الحياد ودول اخرى ينص فيها على ان تضمن هذه الدول سلامتها واستقلالها ولا تعتدي عليها، وفي مقابل ذلك تتعهد الدولة الموضوعة في حالة حياد دائم بألا تدخل في حرب الا دفاعا عن نفسها، والا تدخل في تعهدات دولية قد يؤدي تنفيذها الى اشتباكها في حرب . وعلى ذلك فان الدولة المحايدة حيادا دائما لا تملك الدخول في معاهدات تحالف ، وان تكون طرفا في معاهدة ضمان ، ولا في اتحاد قد يجرها الى الحرب دفاعا عن باقي دول الاتحاد . كذلك تلتزم الدولة المحايدة حيادا تاما بالامتناع عن مساعدة الدول المتحاربة . ومن الامثلة على حالة الحياد الدائم سويسرا وبلجيكا .

وبالنسبة للدول المتحاربة ، فانه يترتب على قيام الحرب قطع جميع مظاهر الاتصال السلمي كتبادل التمثيل السياسي والقنصلي والمعاهدات والعلاقات التجارية ، كما يترتب عليها إتخاذ الاجراءات الخاصة في مواجهة رعايا العدو المقيمين في اراضيها ، كما تبيح الحرب للدول المحاربة حقوقا خاصة على الاموال المعادية الموجودة في اقليمها . هذا بالاضافة الى اعمال القتال . (دكتور احمد عبد القادر الجمال : بحوث ودراسات في القانون الدولي العام ج٢ ص ٨٢ـ٨٤ ، عبد العزيز علي جميع وعبد الفتاح عبد العزيز وحسين درويش : قانون الحرب ص ١١٩ـ١٣٦ (الانجلو المصرية ١٩٥٢) . وفيما يتصل بمصر، فقد اتخذت بحكم المعاهدة كافة الاجراءات تقريبا التي تتخذها الدول التي تعتبر نفسها في حالة حرب، فيما عدا اعمال القتال الهجومي، وقد جعلها ذلك الى حالة الحرب اقرب . وقد اعترفت بذلك جريدة المانشستر جارديان . فعندما طلب موسوليني الى مصر ان تلتزم الحياد بعد اعلانه الحرب على فرنسا، كتبت الجريدة البريطانية تقول : ان ذلك متعذر ، لان مصر منحتنا حق استعمال الاسكندرية وغيرها من الموانىء المصرية، وهي لا تستطيع ان تناقض ما جاء في المعاهدة (المصري في ١٦ يونية ١٩٤٠)

١٤ ـ انظر خطاب يوسف الجندي في مجلس الشيوخ يوم ١٧ اكتوبر ١٩٣٩، المضبطة ص ٥٩ـ٦٠ ، مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية يوم اول ابريل ١٩٤٠ (الاهرام في ٢ ابريل ١٩٤٠)

١٥ ـ تقرير لجنة الاحكام العرفية لمجلس الشيوخ (مجلس الشيوخ : دور

الانعقاد غير العادي من ٢-١٧ اكتوبر ١٩٣٩ ص ٣٧-٤٢ .

١٦ ـ نفس المصدر (١٧) نفس المصدر (١٨) نفس المصدر (١٩) نفس المصدر

٢٠ ـ تصريح لمصدر رسمي بريطاني نقله رويتر في ٢١ يونية ١٩٤٠ (المصري في ٢١ يونية ١٩٤٠)

٢١ ـ تصريح لعلي ماهر باشا نشرته المصري في ٢٥ يونيه ١٩٤٠ ، انظر ايضا شهادة علي ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسيه ص ١٣٨ . دار النيل للطباعه) .

٢٢ ـ من حديث لعلي ماهر باشا نشرته الاهرام في ١٧ يناير ١٩٤٠

٢٣ ـ

Lord Wilson; Eight years over seas 1939-1947 P. 24
(Huchinson and Co. Second enpression)

٢٤ ـ نفس المصدر ص ١٩

٢٥ ـ فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية جـ١ ص ٣٨٢

٢٦ ـ محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية، الكتاب الثاني : طريق الحرية ص ٢٩ (كتاب الشهر ، سلسلة التاريخ الحديث، دار القاهرة للطباعة . وقد علمت من الاستاذ صبيح اثناء مقابلتي معه بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٦٨ ان هذه الوثيقة احدى الوثائق التي كانت في قصر القبة ، وقد فحصها بنفسه ونشر بعضها في جريده الجمهورية عام ١٩٥٤ .

٢٧ ـ نفس المصدر ص ٢٩ ـ ٣٠

٢٨ ـ

Lampson to Halifax, Sep. 4, 1939, Tel. 527

٢٨ م ـ

Lampson to Halifax, Sep. 8, 1939, Tel. No. 570

٢٩ ـ

Lampson to Halifax, Sep. 8, 1939, Tel. No 56.

٢٩ م ـ

Lampson to Halifax, Sep. 46, 1939 Tel. No 599

٣٠ ـ شهادة علي ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ١٣٧ ، المصور في ٣ فبراير ١٩٣٩)

٣١ ـ المصري في ٢ يناير ١٩٣٩ . وقد تم فعلا عقد اتفاق بين انجلترا

وايطاليا في منتصف شهر ابريل ١٩٣٨ وورد به في البروتوكول الذي وقع تصريح عن قناة السويس ليكون ملحقا ثامنا وينص على : « ان حكومة المملكة المتحدة البريطانية والحكومة الايطالية تؤكدان هنا مرة اخرى عزمهما الدائم على احترام الشروط الواردة في الاتفاقية التى امضيت في الاستانة في يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨، وعلى العمل بها، وهي الاتفاقية التي تضمن في جميع الاوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس » . وقد وقع في نفس الوقت اتفاق حسن جوار بين وزير مصر وسفير انجلترا ووزير خارجية ايطاليا، وورد به : « تتعهد هذه الحكومات بأن تتعاون في جميع الاوقات على حفظ علاقات حسن الجوار بين الممتلكات السابقة الذكر (كينيا والصومال البريطاني والسودان) ، وان تسعى بكل ما في مقدورها لمنع الاغارات او غيرها من اعمـال العنف غير القانونية التي تقع فيما وراء حدود أي بلد من البلدان المذكورة » (الاهرام في ١٧ ابريل ١٩٣٨) . وكانت ايطاليا قد احتجت على انجلترا بسبب نص المادة الثامنة من معاهدة ١٩٣٦ المتعلقة بقناة السويس ، اذ اعتبرتها مخالفة صريحة لاتفاق عام ١٨٨٨ ، وطالبت بضرورة اعادة النظر في شأن القناة وضرورة جعلها دولية . وقد جاء التصريح السالف الذكر فأكد على اهمية اتفاقية ٢٩ اكتوبر ١٨٨٨ (انظر محمد رفعت : التيارات السياسية في حوض البحر المتوسط ص ١٥٦) ومع ذلك فسنرى ان بريطانيا لن تلتزم بهذه الاتفاقية في اثناء الحرب، ولن تبيح لدولتي المحـور استخدام القناة انظر : دكتـور محمد مصطفى صفـوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥١ (القاهرة، مطابع رمسيس ١٩٥٢)

٣٢ ـ مجلس النواب : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثاني، الهيئة النيابية السابعة ، المجلد الاول، جلسة يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٣٨ ص ٢٥٥ ـ ٢٧٨

٣٣ ـ نفس المصدر ، المصور في ٣ فبراير ١٩٣٩

٣٤ ـ المصري في ٢ يناير ١٩٣٩

٣٥ ـ الاهرام في ٣ يناير ١٩٣٩

٣٦ ـ مصر الفتاة في ١٩ سبتمبر ١٩٣٨

٣٧ ـ نفس المصدر في ١٣ ابريل ١٩٣٩

٣٨ ـ نفس المصدر في ٣١ اغسطس ١٩٣٩

٣٩ ـ نفس المصدر في ٢٨ اغسطس ١٩٣٩

٤٠ ـ حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٨٢
٤١ ـ روت المصور القصة الطريفة التالية عن مقابلة تمت بين اسماعيل صدقي باشا وعبد الحميد سليمان باشا : « سأل صدقي باشا : كيف حال حزب الاتحاد الشعبي ؟ فأجاب سليمان باشا على الفور : « لقد استقلت من عضويته ، لانى اعتقد انه لم يعد هناك لـزوم لوجوده . بل ان احدا من الاعضاء لا يذهب الى داره مطلقا . اللهم الا معالي رئيسه واحد الاعضاء . حيث يقضيان الوقت في « لعب الطاولة » تحت اشراف طه بك ابو زيد ، الذي يمثل دور الحكم ! » .
سأل صدقي باشا مرة اخرى : « هل يواظب اعضاء حزب الشعب على الذهاب الى الحزب الجديد ؟ » فأجاب سليمان باشا : لا ، لـم اشهد منهم احدا (المصور في ١٠ فبراير ١٩٣٩)
٤٢ ـ الدستور في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٨
٤٣ ـ نفس المصدر في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٨
٤٤ ـ نفس المصدر في ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨
٤٥ ـ الدستور في ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨
٤٦ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٤٧ ـ ١٤٨
٤٧ ـ نفس المصدر (٤٨) محمد صبيح : المرجع المذكور ص ٢٨ـ٢٩
٤٩ ـ الاهرام في ٨ اكتوبر ١٩٤٠ من حديث لعبد الرحمن عزام بك
٥٠ ـ الجهاد والاهرام في ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ من حديث للنحاس باشا مـع مندوبة وكالة «بريتش يونيتدبرس»
٥١ ـ المصري في ١٣ مايو ١٩٣٩ (٥٢) المصري في ١٧ يوليه ١٩٣٩
٥٣ ـ المصري في١٨ اغسطس ١٩٣٩ (٥٤) نفس المصدر في١٤ اغسطس١٩٣٩
٥٥ ـ نفس المصدر في٢٩مارس١٩٣٩ (٥٦) نفس المصدر في٤ سبتمبر ١٩٣٩
٥٧ ـ نفس المصدر في ١٤ سبتمبر ١٩٣٩
٥٨ ـ من تصريح لمصدر مسئول في وزارة الحربية لمندوب المصور في ١١ ديسمبر ١٩٣٦ ، آخر ساعة في ٤ يولية ١٩٣٧
٥٩ ـ من تصريح لمصدر مسئول في وزارة الحربية لمندوب المصور ، المرجع المذكور ، حديث للجنرال مكريدي رئيس البعثة العسكرية البريطانية لمندوب الاهرام في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩
٦٠ ـ المصور في ١١ ديسمبر ١٩٣٦ للمصدر سالف الذكر
٦١ ـ آخر ساعة في ٣١ يناير، ٣١ فبراير ١٩٣٧
٦٢ ـ نفس المصدر في ١١ ابريل، ١٦ مايو ١٩٣٧

٦٣ ـ الاهرام في ١٩ سبتمبر ١٩٣٧
٦٤ ـ نفس المصدر في ٢٩ مارس ١٩٣٩
٦٥ ـ نفس المصدر في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨
٦٦ ـ نفس المصدر في ٢٩ ديسمبر ١٩٣٨
٦٧ ـ نفس المصدر في ٢ مايو ١٩٣٩ من تصريح حسين سري باشا لمندوب الاهرام عن البعثة العسكرية البريطانية .
٦٨ ـ نفس المصدر في ٧ ابريل ١٩٣٩
٦٩ ـ لورد ولسن : المرجع المذكور ص ١٩
٧٠ ـ الاهرام في ٢٩ اكتوبر ١٩٣٩ (٧١) نفس المصدر في ٧ يناير ١٩٤٠
٧٢ ـ من حديث لا جنرال مكريدي (نفس المصدر في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩) ، انظر ايضا الاهرام في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ ، ١٠ ابريل ١٩٤٠
٧٣ ـ المصور في اول ديسمبر ١٩٣٩
٧٤ ـ الاهرام في ١٧ابريل ١٩٤٠ (٧٥) نفس المصدر في٢٢، ٢٩ ابريل ١٩٤٠
٧٦ ـ نفس المصدرفي٥ديسمبر١٩٣٩ (٧٧) نفس المصدر في ٧ ابريل ١٩٤٠
٧٨ ـ نفس المصدر في ٧ مايو ١٩٤٠ (٧٩) نفس المصدر في ١١ مايو ١٩٤٠
٨٠ ـ نفس المصدر في ٨ مايو ١٩٤٠ (٨١) نفس المصدر في ٢٥ مايو ١٩٤٠
٨٢ ـ مذكرة الوفد المصري الى الحكومة البريطانية في اول ابريل ١٩٤٠ (الاهرام في ٢ ابريل ١٩٤٠) ، خطاب فكري اباظة فيمجلس النواب يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ (المضبطة ص ٤١) ، الاهرام في ٣، ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ ، دكتور يوسف نحاس : القطن في خمسين عاما ص ٤٢٩ ـ ٤٣٥ (دار النيل للطباعة ١٩٥٤)
٨٣ ـ تقرير النقابة الزراعية المصرية العامة الى رئيس مجلس الوزراء في ٢٤ سبتمبر ١٩٣٩ (الاهرام في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩)
٨٤ ـ الرافعي : المرجع المذكور ص ٧٦ـ٧٧
٨٥ ـ الاهرام في ٢ ابريل ١٩٦٨
٨٦ ـ مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الخامس عشر، مضبطة جلسة يوم ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ، خطاب يوسف الجندي ص ٥٨١ ـ ٥٨٢
٨٧ ـ نفس المصدر ، جلسة ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ص ٥٨٩
٨٨ ـ نفس المصدر ص ٥٩٣ (٨٩) نفس المصدر ص ٥٩٤ ـ ٥٩٥
٩٠ ـ الرافعي : المرجع المذكور ص ٧٨
٩١ ـ مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ، جلسة ٣٠ ابريل ١٩٤٠

٩٢ ـ الاهرام في اول مايو ١٩٤٠.

٩٣ ـ لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ١٣٤ ، وتكشف احدى وثائق قصر القبة (مكتب حسن يوسف) كيف أن علي ماهر باشا كان يناور الايطاليين. فتروى ان الكونت ماتزوليني قد ابدى تأثره لعلي ماهر باشا في يوم ١٣ مايو ١٩٤٠. من التدابير التي اتخذت بخصوص الاوامر العسكرية الخاصة بالسلاح . ولكن علي ماهر باشا رد عليه بأن لديه اخبارا وثيقة بأن اليونانيين سيقضون على الايطاليين المقيمين في مصر اذا ما اعتدت ايطاليا على اليونان ، « ولذلك أردنا تجريد الايطاليين واليونانيين، وسأطبق هذا على الانجليز وعلى الجميع » (رئاسة الجمهورية ـ قصر القبة ـ مكتب حسن يوسف، ٥٥٤٤ سري)

٩٤ ـ مجلس النواب : الهيئة النيابية السابعة، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثالث، المجلد الثالث، الجلسة السرية يوم ١٢ يونية ١٩٤٠ ، المصري في ١٤ يونية ١٩٤٠. وقد نشرت بيانا لعلي ماهر باشا يتضمن خلاصة البيان الذي القاه في مجلس الشيوخ والنواب يوم ١٢ يونية في الجلسة السرية والذي وافق عليه المجلسان .

٩٥ ـ نفس المصدر ، جلسة يوم ٢١ اغسطس ١٩٤٠ ص ٢٧٢٨ ـ ٢٧٣٣، ٢٧٣٨ ـ ٢٧٣٩

٩٦ ـ كيرك : الشرق الاوسط في الحرب ص ٣٤

٩٧ ـ المصري في ٢١ اغسطس ١٩٣٩

٩٨ ـ لورد ولسن : المرجع المذكور ص ٢٤

٩٩ ـ مجلس الشيوخ : دور الانعقاد العادي الحادي والعشرون ، جلسة ٢٢ يولية ١٩٤٦ ص ٩٩٥ ـ ٩٩٦ .

١٠٠ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٦

١٠١ ـ لورد ولسن : المرجع المذكور ص ٢٤

١٠٢ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٦، الاهرام في ٦ فبراير ١٩٤٠.

١٠٣ ـ بيان اسماعيل صدقي باشا أمام مجلس الشيوخ بجلسة ٢٢ يولية ١٩٤٦ ، وبيان علي ماهر باشا في نفس الجلسة (المضبطة ص ١٩٤ـ ١٩٦) . وقد اورد اللورد ولسن قصة العثور على الخطاب المذكور، وقال انه كان بخصوص « سياسة متفق عليها بشأن الدفاع عن سيوة وتعزيز حاميتها ، ولكنه لم يورد اسم الجنرال الايطالي الاسير » (لورد ولسن : المرجع المذكور ص ٥٣)

١٠٤ ـ شهادة علي ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ١٣٤)
١٠٥ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٦، المصور في ٨ مارس ١٩٤٠
١٠٦ ـ شهادة علي ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان: المرجع المذكور ص ١٣٤، ١٣٦ ، ١٤٦)
١٠٧ ـ نفس المصدر ص ١٧٩ ـ ١٨٠
١٠٨ ـ لورد ولسن : المرجع المذكور ص ٣٩، شهادة علي ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ١٣٩)
١٠٩ ـ مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ، جلسة يوم ٢٤ يونية ١٩٤٠
١١٠ ـ المصري في ٢٥ يونية ١٩٤٠
١١١ ـ نفس المصدر في ٢١ يونية ١٩٤٠
١١٢ ـ
F.O. 407/224 Lampson to Halifax, May 25 1940 Tel. 382

١١٣ ـ
Lampson to Halifax, June 2, 1940 Tel. No 429

١١٤ ـ
Halifax to Lampson, June 5, 1940 Tel. No 401

١١٥ ـ
Lampson to Halifax, June 5, 1940 Tel. No 447

١١٦ ـ
Halifax, to Lampson, June 10, 1940 Tel. 435

١١٧
Lampson to Halifax, June 11, 1940 Tel. 488

١١٨
Lampson to Halifax. June 11, 1940 Tel. 491

١١٩ ـ
Lampson to Halifax. June 12, 1940 Tel. 498

١٢٠ ـ
Lampson to Halifax. June 12, 1940 Tel. 502

١٢١ ـ
Ibid

١٢٢ ـ مجلس النواب ، الهيئة النيابية السابعة ، مجموعة مضابط دور

الانعقاد العادي الثالث، جلسة يوم ١٩ يونية ١٩٤٠ ص ٢٥٦٨ ـ ٢٥٦٩

١٢٣ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٩٩ ، وقد ذكر الدكتور هيكل ان بين السلوم ومرسى مطروح قرابة الـ ٣٠٠ كيلومترا ، وصحتها ٢٣٠ كيلومترا .

١٢٤ ـ
Lampson to Halifax. June 13, 1940 Tél. 514

١٢٥ ـ
Lampson to Halifax, June 13, 1940 Tel. 515

١٢٦ ـ
Lampson to Halifax, June 15, 1940 Tél. 525

١٢٧ ـ
Lampson to Halifax, June 15, 1940 Tel. 530

١٢٨ ـ
Halifax to Lampson, June 16, 1940 Tel. 468 Dipp

١٢٩ ـ
Lampson to Halifax, June 16, 1940 Tél. 532 Dipp

١٣٠ ـ
Lampson to Halifax, June 17, 1940 Tél. 536

١٣١
Halifax to Lampson, June 20, 1940 Tel. 483

١٣٢ ـ
Halifax, .to Lampson, June 20, 1940 Tel. 475

١٣٣ ـ
Lampson to Halifax, June 19, 1940 Tel. 544 Dipp

١٣٤ ـ
Lampson to Halifax. June 19, 1940 Tél. 555

١٣٥ ـ
Halifax. to Lampson, June 19, 1940 Tel. 475

١٣٦ ـ
Lampson to Halifax. June 20, 1940 Tel. 483

١٣٧ ــ Halifax, to Lampson, June 20, 1940 Tel. 485
١٣٨ ــ Lampson to Halifax, June 23, 1940 Tel. 592 Dipp
١٣٩ ــ Halifax, to Lampson, June 20, 1940 Tel. 483
١٤٠ ــ Lampson to Halifax, June 21, 1940 Tel. 573 Dipp
١٤١ ــ Lampson to Halifax, June 21, 1940 Tél. 574 Dipp
١٤٢ ــ Halifax, to Lampson, June 22, 1940 Tel. 493 Dipp
١٤٣ ــ المصري في ٢٣ يونية ١٩٤٠، الرافعي : المرجع المذكور ص ٨٤
١٤٤ ــ Lampson to Halifax, June 23, 1940 Tel. 590 Dipp
١٤٥ ــ Ibid
١٤٦ ــ Lampson to Halifax, June 23, 1940 Tel. 592 Dipp
١٤٧ ــ Lampson to Halifax, June 24,1940 Tel. 599
١٤٨ ــ Lampson to Halifax, June 26, 1940 Tel. 613
١٤٩ ــ جرت هذه المقابلة بعد ظهر يوم ٢٦ يونية ١٩٤٠ (المصري ٢٧ يونية ١٩٤٠)
١٥٠ ــ محمد التابعي : المرجع المذكور ص ١٨٦
١٥١ ــ Lampson to Halifax, October 8, 1940 No 938
١٢٦م ــ لمزيد من التفاصيل انظر Shirer, 25, The Rise and Fall of the Third Reich, A History of Nasi German
١٢٧م ــ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٩١ ــ ١٩٢
١٢٨م ــ نفس المصدر
١٢٩م ــ رائد عزيز محمد مصطفى . موجز العمليات الحربية في شمال افريقيا ص ٦ــ٩ ،
Churchill, W. ; The Second World war, and anepilogue on The Years 1945-1957. PP. 376-79 (London 1957)
١٣٠م ــ مجلس النواب : المرجع المذكور جلسة ٣ يولية ١٩٤٠ ص ٢٦٠٦
١٣١م ــ نفس المصدر ، جلسة ١٧ يولية ١٩٤٠ ص ٢٦٣١
١٣٢م خطاب احمد ماهر باشا في حفل التكريم الذي اقامه له نواب مصر العليا يوم ٧ اغسطس ١٩٤٠ (محمد ابراهيم ابو رواع، الشهيد احمد ماهر ، مجلد ١ ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨)

١٣٣م ـ خطاب احمد ماهر باشا في حفل التكريم الذي اقامه له السيد عبد الهادي القصبي بك في عزبته بضواحي طنطا يوم ٢٢ اغسطس ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٣٢)

١٣٤م ـ خطاب احمد ماهر باشا فيِنادي الهيئةالسعديةبالاسكندرية يوم ١٦ اغسطس ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٦٠)

١٣٥م ـ خطاب احمد ماهر باشافي نادي محمد علي يوم ١٣ اغسطس ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٣٥)

١٣٦م ـ خطاب احمد ماهر باشا في ناديالهيئة السعدية بالاسكندرية يوم١٦ اغسطس ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٥٩)

١٣٧م ـ خطاب احمد ماهر باشا في المأدبة التي اقامها لتكريم شيوخ ونواب الاسكندرية والبحيرة في ٥ اغسطس ١٩٤٠ (نفس المصدر ص٢٢٥)

١٣٨م ـ خطاب احمد ماهر باشا في مدينة الزقازيق يوم ٢٦ ابريل ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٢٢)

١٣٩م ـ خطاب احمد ماهر باشا يوم ١٦ اغسطس ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٦٠)

١٤٠م ـ خطاب احمد ماهر باشا يوم ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ بسراي الشناوي بك (نفس المصدر ص ٢٣٩)

١٤١م ـ خطاب احمد ماهر باشا يوم١٧ اكتوبر ١٩٤٠ (نفس المصدر ص٢٤٦)

١٤٢م ـ دكتور صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية ص ٢٨ـ٢٩ (معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٦)

١٤٣م ـ كيرك : (المرجع المذكور ص ١٩٤)

١٤٤م ـ خطاب الدكتور احمد ماهر باشا يوم ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ بسراي الشناوي بك (نفس المصدر ص ٢٣٧ـ٢٣٨)

١٤٥م ـ نفس المصدر ص ٢٤٥

١٤٦م خطاب احمد ماهر باشا في نادي الهيئة السعدية بالاسكندرية يوم ١٦ اغسطس ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٥٨)

١٤٧م ـ كانت انجلترا ، تحت الضغط الشديد، قد عقدت صفقة قطن مع مصر .

١٤٨م ـ مجلس النواب : المرجع المذكور جلسة ٢١ اغسطس ١٩٤٠ مجلد ٣ ص ٢٧٢٨

١٤٩م ـ نفس المصدر ص ٢٧٣٠ (١٥٠م) نفس المصدر ص ٢٧٣٣

١٥١م ـ نفس المصدر ص ٢٧٣٨ ـ ٢٧٣٩

١٥٢ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٩٤ ـ ١٩٥
١٥٣ ـ نفس المصدر ص ١٩٧ ـ ١٩٨
١٥٣م ـ

Lampson to Halifax. Oct. 8, 1940 No 938

١٥٤ ـ المصري في ٢ اكتوبر ١٩٤٠. (١٥٥) نفس المصدر في ١٥ اكتوبر ١٩٤٠.
١٥٦ ـ نفس المصدر في ١٦ اكتوبر ١٩٤٠. (١٥٧) نفس المصدر في ١٧ اكتوبر ١٩٤٠.
١٥٨ ـ نفس المصدر في ٧ اكتوبر ١٩٤٠. (١٥٩) نفس المصدر في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠.
١٦٠ ـ وقد كتب مصطفى امين مقالا في مجلة آخر ساعة المصورة في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٠، اقتبس فقرات منه كيرك في كتابه : الشرق الاوسط في الحرب ص ١٩٦ ، ادعى فيه تشابه موقف الاحرار الدستوريين مع الوفد في ضرورة الحصول على وعد من الانجليز بجلائهم عن مصر والسودان بعد الحرب . ولم اعثر على شيء من هذا التشابه في تصريحات الاحرار الدستوريين او مذكرات الدكتور هيكل .
١٦١ ـ كتاب حسن صبري باشا بقبول استقالة الوزراء السعديين في ٢١ سبتمبر ١٩٤٠. (الرافعي : المرجع المذكور ص ٩٤)
١٦٢ ـ اتخذ البرلمان المصري هذا القرار مع مناسبة نجاح الهجوم البريطاني المضاد في ٩ ديسمبر ١٩٤٠.
١٦٣ ـ المصور في ١١ اكتوبر ١٩٤٠.
١٦٣ مكرر ـ خطاب الدكتور احمد ماهر في ٧ اكتوبر ١٩٤٠ ، وخطابه في ١٩ اكتوبر (نفس المصدر ص ٢٤٦–٢٤٧، ٢٥٣)
١٦٤ ـ الدكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٩٧
١٦٥ ـ الاهرام في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٠.
١٦٦ ـ المصور في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠.
١٦٧ ـ دكتور هيكل : المرجع السابق ص ١٩٦ ـ ١٩٧
١٦٨ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ١٩٦–١٩٧
١٦٩ ـ خطاب احمد ماهر باشا في ٧ اكتوبر ١٩٤٠ (نفس المصدر ص ٢٤٧)
١٧٠ ـ

Lampson to Halifax, Oct. 8, 1940, No 938

١٧٠م ـ

Halifax to Lampson, Dec. 10, 1940, Tel. 1492

١٧١ ـ

Halifax, to Lampson, Dec. 12, 1940, Tél. 1504

١٧١م – Lampson to Halifax, Dec. 13, 1940, Tél. 1726

١٧٢ – مارلو : المرجع المذكور ص ٣١٥

١٧٢م – محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ١٢٤–١٢٧ نقلا عن تقرير عن النشاط الكشفي لعبد الغني عابدين السكرتير العام المساعد لجمعية الكشافة المصرية ووكيل عام جوالة الاخوان .

١٧٣ – احمد حسين : مذكرة بدفاع المتهمين من السابع الى الخامس عشر في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا ص ١٤، ٤٥، الرافعي : المرجع المذكور ص ٦٤

١٧٤ – انور السادات : اسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية واسبابها السيكولوجية ص ٦١ (سلسلة كتاب الهلال يولية ١٩٥٧)

١٧٥ – محكمة الشعب : محاكمة محمود عبد اللطيف ، اعداد كمال كيرة ص ٢٣

١٧٦ – احمد حسين : المرجع المذكور ص ٤٥–٤٦

١٧٧ – محكمة الشعب : المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب، المحاكمات التي تمت في المدة من ٢٥ الى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٤ ، جـ٥ ص ٢٨ – ٣٠

١٧٨ – محمد شوقي زكي : المرجع المذكور ص ٢٠

١٧٩ – دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٠٨ – ٢٠٩

١٨٠ – مجلس الشيوخ ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السابع عشر، جلسة ٩ ديسمبر ١٩٤١ ص ٣١

١٨١ – احمد حسين : المرجع المذكور ص ٤٠

١٨٢ – مجلس الشيوخ : المرجع المذكور

١٨٣ – كيرك : موجز تاريخ الشرق الاوسط ص ٣١٤

١٨٤ – الاهرام في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٠

١٨٥ – احمد حسين : الدكتور خالد ، الحلقة الثانية من قصة ازهار ص ١٥٢ – ١٦٧ (دار القلم ١٩٦٤)

١٨٦ – محمد صبيح : المرجع المذكور ، الكتاب الاول : من العلمين الى سجن الاجانب ص ٢٠ – ٢٤، ٣٦، مقابلتى مع الاستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨

١٨٧ – نفس المصدر ، احمد حسين : ايماني ، الطبعة الثانية ص ٣،٢

١٨٨ – احمد حسين : الدكتور خالد ص ١٥٢ – ١٦٧

١٨٩ – احمد حسين : ايماني ص ٢، ٣ ، وراء القضبان ص ٥ (سلسلة كتب للجميع)

١٩٠ ـ احمد حسين : وراء القضبان ص ٧٣، ٧٧، ١٢٨، ١٣٤
١٩١ ـ وسيم خالد : مذكرات وسيم خالد ، الكفاح المسلح ضد الانجليز، الفصل الاول والثاني (مطبعة الشعب ١٩٦٣)
١٩٢ ـ كمال الدين رفعت : مذكرات .. الخ
١٩٣ ـ البلاغ في ١٥ يناير ١٩٣٨ (١٩٤) الاهرام في ٢٢ يناير ١٩٣٩
١٩٥ ـ المصور في ٣، ١٧ فبراير ١٩٣٩، الرافعي: المرجع المذكور ص٦٣ـ٦٤
١٩٦ ـ دكتور محمد انيس : دراسة خاصة عن ٤ فبراير (الاهرام ٧ فبراير ١٩٦٧)
١٩٧ ـ نفس المصدر
١٩٨ ـ انور السادات: المرجع المذكور ص٣٠ـ٣٤ (١٩٩) نفس المصدر ٣٦ـ٣٧
٢٠٠ ـ نفس المصدر ص٦٥، ١١١ (٢٠٠م) دكتور محمد انيس: المرجع المذكور
٢٠١ ـ نفس المصدر ص ٦٥
٢٠٢ ـ لورد ولسن : المرجع المذكور ص ١٢٩
٢٠٣ ـ انور السادات : المرجع المذكور ص ٣٥ـ٣٦
٢٠٤ ـ نفس المصدر ص ٣٧ـ٤١
٢٠٦ ـ حسن عزت، قائد السرب : اسرار معركة الحرية ص ٢٣ـ٢٤ (١٩٥٣)
٢٠٧ ـ نفس المصدر (٢٠٨) انور السادات : المرجع المذكور ص ١٤٥
٢٠٩ ـ حسن عزت : المرجع المذكور ص ٢٥ـ٢٦ (٢١٠) نفس المصدر ص٢٧
٢١١ ـ انور السادات: المرجع المذكور ص٤٤ـ٤٧ (٢١٢) نفس المصدر ص٥٨
٢١٣ ـ نفس المصدر ص٦١ـ٦٢ (٢١٤) نفس المصدر ص ٦٠
٢١٥ ـ نفس المصدر ص ٩١ـ٩٢ (٢١٦) نفس المصدر
٢١٧ ـ حسن عزت : المرجع المذكور ص ٢٧ـ٢٩
٢١٨ ـ نفس المصدر ص ٢٩
٢١٩ ـ بيان لكريم ثابت بك في الرد على اتهامات السير الكسندر كادوجان في مجلس الامن (اخبار اليوم في ٦ سبتمبر ١٩٤٧)
٢٢٠ ـ دكتور محمد انيس : المرجع المذكور (الاهرام في ٧ فبراير ١٩٦٧)
٢٢١ ـ نفس المصدر (٢٢٢) انور السادات : المرجع المذكور ص ٩٧ـ٩٨
٢٢٣ ـ محمد صبيح : المرجع المذكور جا ص ٢٨ـ٢٩ ، ٣٢
٢٢٤ ـ نفس المصدر ص ٢٤
٢٢٥ ـ انظر مذكرات عثمان كمال حداد المنشورة تحت عنوان حركة رشيد عالي الكيلاني (المكتبة العصرية ـ صيدا) ، دكتور صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية ص ٥٠ـ٨٥

٢٢٦ ــ الاهرام والوفد المصري في اول مايو ١٩٤١
٢٢٧ ــ الاهرام في اول مايو ١٩٤١
٢٢٨ ــ نفس المصدر في ٣ مايو ١٩٤١ ، الوفد المصري في ٣ مايو ١٩٤١
٢٢٩ الاثنين في ٧ يولية ١٩٤١ (٢٣٠) نفس المصدر في ٣٠ يونية ١٩٤١
٢٣١ ــ الاهرام في ٥ مايو ١٩٤١ (٢٣٢) الوفد المصري في ٦ مايو ١٩٤١
٢٣٣ ــ نفس المصدر
٢٣٤ ــ الاثنين في ٧ يولية ١٩٤١ (٢٣٥) التابعي : المرجع المذكور ص ١٩٥
٢٣٦ ــ المصري في ٤ اغسطس ١٩٤١ . ويعتبر غير صحيح ما اورده التابعي عن خلفيات خطبة النحاس باشا في راس البر. فهو يذكر انتحسن العلاقات بين الملك فاروق والنحاس قد حدث بينما كان النحاس باشا ومكرم عبيد باشا في رأس البر، وان النحاس دعي حينذاك لمقابلة الملك في القاهرة وبعدها بأيام اقيمت حفلة تكريم في رأس البر حيث القى فيها النحاس خطابه المشهور . على انه قد تبين لنا في المتن ان سياسة الوفاق ترجع الى ما قبل ذلك بثلاثة شهور . (انظر التابعي : المرجع المذكور ص ١٩٣ ــ ١٩٦)
٢٣٧ ــ خطاب يوسف الجندي في مجلس الشيوخ يوم ٨ سبتمبر ١٩٤١ (مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السادس عشر ١٩٤٠ ــ ١٩٤١ ص ٨٢٢ ــ ٨٢٤)
٢٣٨ ــ دكتور يوسف نحاس : القطن في خمسين عاما ص ٤٣٧ ــ٤٣٨ (دار النيل للطباعة ١٩٥٤)
٢٣٩ ــ دكتور عبد المنعم فوزي : مذكرات في تطور مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ص ١٧٦ (دار المعارف ١٩٥٦) ، دكتور جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير ص ٩١
٢٤٠ ــ الوفد المصري في ٢٣ اغسطس ١٩٤١ تحت عنوان «مقال الاجبشان ميل ، رد الدكتور يوسف نحاس بك » .
٢٤١ ــ عثمان كمال حداد : حركة رشيد عالي الكيلاني سنة ١٩٤١ ص ٤٣
٢٤١م ــ خطاب يوسف الجندي السالف الذكر
٢٤٢ ــ نفس المصدر (٢٤٣) مضبطة مجلس الشيوخ، جلسة ١٣ اكتوبر ١٩٤١ ص ٩٩٥ ــ ٩٩٦
٢٤٤ Churchill : المرجع المذكور ص ٤٤٤ ــ ٤٤٥ ، الرائد عزيز محمد مصطفى : موجز العمليات الحربية في شمال افريقيا ص ٣٣ــ٣٥

٢٤٥ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٠٠ـ٢٠١ ، الاهرام في ٦ يونية ١٩٤١ والاعداد التالية .

٢٤٦ ـ مجلس النواب : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الرابع ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ ص ١٤٥٩ ج٢

٢٤٧ ـ مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السادس عشر ١٩٤٠ ـ ١٩٤١ جلسة ٢٤ يونية ١٩٤١ ص ٥٢٥ ـ ٥٢٧

٢٤٨ ـ مجلس النواب : المرجع المذكور ج٣ ص ٢٢٥٣ جلسة ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٦ سبتمبر ١٩٤١

٢٤٩ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٠٥

٢٥٠ ـ مجلس النواب : المرجع المذكور ص ٣٢٥٤

٢٦٠ ـ نفس المصدر ج٤ جلسة ١٢، ١٣ يناير ١٩٤٢ ص ١٨٨ ـ ١٨٩ ، الاهرام في ١٣، ١٤ يناير ١٩٤٢

٢٦١ ـ نفس المصدر ج٣ ص ٢٢٥٥ ـ ٢٢٥٦ جلسة ٨،٩، ١٠، ١٥، ١٦ سبتمبر ١٩٤١ ، ج٤ جلسة ٥، ٦ يناير ١٩٤٢

٢٦٢ ـ لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ١٦٨ شهادة حسين سري باشا

٢٦٣ ـ نفس المصدر ص ٥٥ شهادة النحاس باشا

٢٦٤ ـ انور السادات : المرجع المذكور ص ٦٢

٢٦٥ ـ مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السابع عشر ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ جلسة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص ١٩٥

٢٦٦ ـ صالح علي عيسى السوداني : الاسرار السياسية لابطال الثورة المصرية وآراء الدكتور محجوب ثابت ص ٣٢٤ ، ٣٤٧

٢٦٧ ـ مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ١٩٥ ـ ١٩٦

٢٦٨ ـ

Bilainkin, George, Cairo to Riadh Diaries PP. 52-53 (London, Williams and Norgate LTD 1950)

٢٦٩ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ ، ص ٢٠٩ حاشية ٢

٢٧٠ ـ نفس المصدر ص ٢٠٩

٢٧١ وليم شيرر : المرجع المذكور ص ٨١٣ ، ٨١٨ ـ ٨٢٠ ، تشرشل : المرجع المذكور ص ٤٨٧ ـ ٤٩٠ ، ٥١٦

٢٧٢ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٠٤

٢٧٣ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٠٧ ، ٢٠٩

٢٧٤ ـ شهادة حسين سري باشا (لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ١٦٤)

٢٧٤م —
Lampson to Foreign office, Jan. 22, 1942, Tel. 290

٢٧٥ — دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢١٩

٢٧٦ — كيرك : المرجع المذكور ص ٢٠٧ ، ٢٠٩ . كان حسين سري باشا زوجا لخالة الملكة السابقة فريدة ، وعلى الرغم من هذه الصلة العائلية كان فاروقا يرى فيه مواليا للانجليز ولم يكن يستريح له (التابعي : المرجع المذكور ص ١٩٠)

٢٧٧ —
Lampson to Foreign office, Jan. 26, 27, 1942 Tel. 362, 389

٢٧٨ — دكتور محمد انيس : المرجع المذكور (الاهرام في ٩ فبراير ١٩٦٧) نقلا عن : خطاب ايتل الى ريبنتروب وزير الخارجية الالمانية في ٥ ابريل ١٩٤١ — الارشيف الخاص بمصر التابع لسكرتير وزارة الخارجية .

٢٧٩ — نفس المصدر نقلا عن : خطاب ايتل الى وزارة الخارجية في ٣ يولية ١٩٤١ — مجموعة الوثائق المذكورة . وقد تحدث كريم ثابت عن هذه الوثيقة ، ولكن بتحريف اتاح له مهاجمتها . فقد ذكر انها عبارة عن تقرير من سفير المانيا في طهران بتاريخ يوليو ١٩٤١ يبلغ فيها حكومته أن يوسف ذو الفقار باشا سفير مصر في ايران قابله وذكر له انه مكلف من الملك فاروق بابلاغ الشاه وبابلاغه (السفير الالماني) أن الانجليز قرروا احتلال منطقة آبار البترول في ايران ، وكذلك منطقة كركوك في العراق، لينحدروا منها الى اذربيجان . وأن الغرض من هذا التبليغ التدبر واتخاذ الاحتياطات اللازمة . وقد اتخذ كريم ثابت من عبارة احتلال منطقة كركوك ، التي تخلو منها البرقية التي اوردها الدكتور انيس نقلا عن مجموعة الوثائق الالمانية ، مادة لاثارة الشبهات حول صحة الوثيقة، اذ تساءل : كيف يقول الملك فاروق ان الانجليز سيحتلون منطقة كركوك في العراق ، وقد كانوا في العراق فعلا ؟ (انظر بيان كريم ثابت في الرد على اتهامات السير الكسندر كادوجان) (اخبار اليوم في ٩ سبتمبر ١٩٤٧)

٢٨٠ — نفس المصدر للدكتور محمد انيس

٢٨١ — نفس المصدر ، عن تقرير فورمان Wormann في ١٨ سبتمبر ١٩٤١

٢٨٢ — نفس المصدر

٢٨٣ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ١٨٧ ـ ١٨٨
٢٨٤ ـ دكتور هيكل : ص ١٩٩ ـ ٢٠٠
٢٨٥ ـ نفس المصدر ص ١٩٩
٢٨٦ ـ مضبطة مجلس النواب يوم ٩ يولية ١٩٤١ ص ١٦٨٦ ـ ١٦٨٨
٢٨٧ ـ نفس المصدر
٢٨٨ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٤ حاشية ٣
٢٨٩ ـ مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السابع عشر ١٩٤١ ـ ١٩٤٢ جلسة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص ١٩٥
٢٩٠ ـ احمد حسنين : الدكتور خالد ص ٣٥٥
٢٩١ ـ كيرك : المرجع السابق ص ٢٠٧ حاشية ١ ، موجز تاريخ الشرق الاوسط ص ٣١٤
٢٩٢ ـ اخبار اليوم في ١٧ يناير ١٩٤٨ مقال بقلم مصطفى امين : « هل اتصل امين عثمان بعلي ماهر ؟ ، المصري في ٩ ديسمبر ١٩٤١ »
٢٩٣ ـ لطفي عثمان : المرجع السابق ص ١٧٦
٢٩٤ ـ مجلس الشيوخ : المرجع المذكور ص ١٩٥
٢٩٥ ـ Lampson to Foreign office, Jan. 22, 1942, Tèl. 290
٢٩٥م ـ Lampson to Foreign office, Jan. 27, 1942, Tèl. 389
٢٩٦ ـ Lampson to Foreign office, Jan. 27, 1942, Tèl. 380
٢٩٦م ـ Lampson to Foreign office, Feb. 1, 1942, Tel. 442
٢٩٧ ـ Lampson to Foreign office, Feb. 2, 1942. Tèl. 449
٢٩٧م ـ Lampson to Foreign office, Feb. 2, 1942, Tèl. 449
٢٩٨ ـ Lampson to Foreign office, Feb. 3, 1942, Tel. 461
٢٩٨م ـ Lampson to Foreign office, Feb. 3, 1942, Tèl. 462
٢٩٩ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٢٩
٢٩٩م ـ Lampson to Foreign office, Feb. 4, 1942, Tel. 480
٣٠٠ ـ دكتور هيكل : نفس المصدر (٣٠١) نفس المصدر
٣٠٢ ـ انظر نص المحضر المنشور في مصطفى مؤمن : صوت مصر ص ٩٠١
٣٠٣ ـ دكتور هيكل : ص ٢٣٤ ـ ٢٣٨

٣٠٤ ـ شهادة النحاس باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ٤٤ ـ ٤٥)
٣٠٥ ـ محضر القصر المنشور في كتاب مصطفى مؤمن : المرجع المذكور ص ٩٥
٣٠٦ ـ لطفي عثمان : المرجع المذكور ص ٤٣ شهادةالنحاس باشا في قضية الاغتيالات السياسية
٣٠٧ ـ Lampson to Foreign office, Feb. 3, 1942, Tel. 466
٣٠٨ ـ الوفد المصري في ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ بيان النحاس باشا عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢
٣٠٨م ـ محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور ص ١٠٦ ، ١١٢ ـ ١١٣
٣٠٩ ـ الرافعي : المرجع المذكور جا ص ٢٤٩ (مكتبةالنهضة ١٩٤٧)
٣١٠ ـ Lampson to Foreign office, Mars 5, 1942, Tel. 720
٣١١ ـ بلينكن : المرجع المذكور ص ٦٥
٣١٢ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٢١٢ ـ ٢١٤
٣١٣ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢١١
٣١٤ ـ وليم شيرر : المرجع المذكور ص ٧٥١ حاشية . وقد علق شيرر على هذه الوثيقة قائلا انه يجب ان يوضع في الذهن ان هذه الوثائق عبارة عن تقارير المانية ، وانه من الجائز الا تكون صحيحة !
٣١٤م ـ تعليق وكيل وزارة الخارجية البريطانية على برقية لامبسون رقم ٤٥١ في ٢ فبراير ١٩٤٢ . انظر ايضا برقية وزارة الخارجية البريطانية الى لامبسون رقم ٦١٨ في ٣ فبراير سنة ١٩٤٢
٣١٥ ـ شهادة علي ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان: المرجع المذكور ص ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٧٨ ـ ١٧٩ ، الاهرام والمصري في ١٣ ، ١٥ يناير ١٩٤٨)
٣١٥م ـ Lampson to Foreign office, Feb. 4, 1942, Tel. 487
٣١٦ ـ Ibid
٣١٦م ـ Foreign office to Lampson, Feb. 2, 1942, Tel. 572
٣١٧ ـ Lampson to Foreign office, Feb. 3, 1942, Tel. 461
٣١٧م ـ F.O. 371/315 67, 7402, Egypt

٣١٨ –
Lampson to Foreign office, Feb. 5, 1942, Tél. 491

٣١٨م –
The Killearn Diaries

٣١٩ –
Lampson to Foreign office, Feb. 12, 1942, No 550

٣١٩م شهادة علي ماهر باشا في قضية الاغتيالات السياسية (لطفي عثمان: المرجع المذكور ص ١٤٤ – ١٤٥)
٣٢٠ – الوفد المصري في ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ ، بيان النحاس باشا عن حادث ٤ فبراير
٣٢٠م – الوفد المصري
٣٢١ – فؤاد كرم : المرجع المذكور ص ٤٠٧ – ٤١١
٣٢٢ – كلمة النحاس باشا في وفود التهنئة برياسته للوزارة (الاهرام في ٦ فبراير ١٩٤٢) وقد وجدت صور بعض هذه المنشورات في قصر القبة (انظر مكتب حسن يوسف ، ملف حادث ٤ فبراير)
٣٢٣ – محمود ابو الفتح : الامة ووزارة الامة ؛ مقال بجريدة المصري عدد ٨ فبراير ١٩٤٢
٣٢٤ – المصري في ٢٦ مارس ١٩٤٢
٣٢٥ – دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٥٠ – ٢٥١
٣٢٦ – انظر الكتب المتبادلة بين كل من الدكتور احمد ماهر باشا والدكتور حسين هيكل وبين النحاس باشا حول موضوع الانتخابات ورفع الاحكام العرفية (المصري في ٢٣ فبراير ١٩٤٢)
٣٢٧ مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثالث جا سنة ١٩٤٣ – ١٩٤٤ ، جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤ ص ٤٠٠ – ٤٠١
٣٢٨ – مجلس الشيوخ : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي السابع عشر ١٩٤١ – ١٩٤٢ ص ٢١٩
٣٢٩ – نفس المصدر جلسة ٢٩ ابريل ١٩٤٢ ص ١٩٤
٣٣٠ – نفس المصدر ص ٢١٩
٣٣١ – المصري في ٦ مارس، و٢٠ مايو ١٩٤٢ . وقد روى محمد علي الطاهر ان الصدف جمعته بعبد الحميد حافظ باشا رئيس المحكمة العسكرية التي كانت تحاكم عزيز المصري باشا بسبب فراره

بالطائرة ، فقال له انه نصح الحكومة بان تسحب تلك الدعوى من المحكمة ، لانه لا يوجد قوانين عندنا تعاقب على مثل هذا الحادث الذي يحاكم من اجله . (محمد علي الطاهر : ظلام السجن، مذكرات ومفكرات ص ٥٥٥ ـ ٥٥٦) (عيسى البابي الحلبي ١٩٥١)

٣٣٢ ـ مجلس الشيوخ : المرجع المذكور جلسة ٢٠ مايو ١٩٤٢ ص ٣١١

٣٣٣ ـ محمد علي الطاهر : المرجع المذكور ص ٤٩٤

٣٣٤ ـ نفس المصدر ص ٣١٠ ، مجلس النواب : المرجع المذكور جلسة ١٣ ابريل ١٩٤٢

٣٣٥ ـ احمد حسين : وراء القضبان ص ١١٩ ـ ١٣٤

٣٣٦ ـ مجلس النواب : المرجع المذكور جا جلسة ٢٠، ٢١ ابريل ١٩٤١ ، مجلس الشيوخ : المرجع المذكور جلسة ٥ مايو ١٩٤٢ ص ٢١٧ . وفي شهادة علي ماهر باشا في قضية مقتل امين عثمان قال ان النحاس باشا اتهمه بانه وجلالة الملك والشيخ المراغي يدبرون عمل ثورة في الازهر (لطفي عثمان : ص ١٣٩)

٣٣٧ ـ مجلس الشيوخ : المرجع المذكور جلسة ٥ مايو ١٩٤٢ ص ٢١٧

٣٣٨ ـ نفس المصدر جلسة ٢١ ابريل ١٩٤٢ ص ٧٥ من كلمة لمحمد محمود جلال

٣٣٩ ـ نفس المصدر

٣٤٠ ـ خطاب مكرم عبيد باشا في المجلس الاستشاري للتموين يوم ١٧ مارس ١٩٤٢ (المصري في ١٨ مارس ١٩٤٢)

٣٤١ ـ خطاب مكرم عبيد باشا في مجلس النواب ، جلسة اول يونية ١٩٤٢ (المرجع المذكور ص ٣٦١)

٣٤٢ ـ خطاب مكرم عبيد باشا في مجلس النواب جلسة ٢٧ ابريل ١٩٤٢ (المرجع المذكور ص ١٢٤)

٣٤٣ ـ دكتور جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصادي في مصر والكساد العالمي الكبير ص ٩١ ـ ٩٢، دكتور محمد فوزي : المرجع المذكور ص ١٧٦ ـ ١٧٧

٣٤٤ ـ تشرشل : المرجع المذكور ص ٥٦٠ وما بعدها، بول كارل : ثعالب الصحراء، الجزء الثاني ، تعريب كمال عصمت الشريف (الانجلو المصرية) ص ٢٢١ ـ ٢٨٢ ، رائد عزيز محمد مصطفى : المرجع المذكور ص ٥١ ـ ٧٠

٣٤٥ ـ

Churchill, W.; The Second World War Vol IV The Hinge of Fate (London, Cassell & LTD 1951) P. 331

٣٤٦ ـ تشرشل : المرجع المذكور ، الطبعة المختصرة ص ٥٦١ ـ ٥٦٢

٣٤٧ ـ نفس المصدر ص ٥٦٤ ـ ٥٦٥

٣٤٨ ـ المصري والاهرام في ٢٥ يونية ١٩٤٢

٣٤٩ ـ تشرشل : المرجع المذكور ج٤ ص ٣٤٨

٣٥٠ ـ نفس المصدر ، الطبعة المختصرة ص ٥٦٥

٣٥١ ـ تشرشل : المرجع المذكور ، الطبعة المختصرة ص ٥٣٧ ـ ٥٧٨ ، رائد عزيز مصطفى : ص ٧٧ـ٧٩

٣٥٢ ـ تشرشل : نفس المصدر ص ٥٧٨

٣٥٣ ـ نفس المصدر ص ٥٧٨ ، كيرك : المرجع المذكور ص ٢١٨

٣٥٤ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧

٣٥٥ ـ نفس المصدر ص ٢٧٩

٣٥٦ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٦١ ـ ٢٦٢

٣٥٧ ـ تشرشل : المرجع المذكور ج٤ ص ٣٤٩

٣٥٨ ـ نفس المصدر ص ٣٨٣

٣٥٩ ـ فيلد مارشال سير جون ديل ، رئيس اركان حرب الامبراطورية البريطانية حتى وقوع الهجوم الياباني على بيرل هاربور ، ثم نقل الى واشنطن على رأس بعثة عسكرية بريطانية لشرح وتفسير وجهات نظر الحكومة البريطانية لهيئة اركان حرب الولايات المتحدة وتذليل العقبات والصعوبات التي قد تعترض وجهات النظر بين الحليفتين (تشرشل : المرجع المذكور ج٦ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣)

٣٦٠ ـ

Sherwood, Robert E. ; White House Papers of Harry L. Hopkins (London, Eyre & Spottiswoode Vol. II P. 598-599

٣٦١ ـ

Agar - Hamilton and Turner Crises in the Desert P. 273-274

٣٦٢ ـ تشرشل : المرجع المذكور ، الطبعة المختصرة ص ٦١٥، ٦١٦

٣٦٣ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٢٠ نقلا عن مراسل جريدة الكرستيان سايئس مونيتور

٣٦٤ ـ اجار وترنر : المرجع المذكور ص ٢٨٣

٣٦٥ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٢٠ حاشية ١
٣٦٦ ـ انور السادات : المرجع المذكور ص ٦٨ ـ ٩٣
٣٦٧ ـ محمد صبيح : المرجع المذكور ، الكتاب الاول ص ٤١ـ٤٢
٣٦٨ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣
٣٦٩ ـ نفس المصدر والمكان
٣٧٠ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠
٣٧١ ـ نفس المصدر ص ٢٩١ (٢٧٢) محمد صبيح : المرجع المذكور ص٥٨
٣٧٣ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩
٣٧٤ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٩ حاشية ١
٣٧٥ ـ نفس المصدر ص ٤٢
٣٧٦ ـ

R.I.I.A. ; Hitlers Europe, Surney of International Affairs
1939-1946 Port III Stels, by Katherine Duff P. 287
(London, Oxford University Press 1954

٣٧٧ ـ

Ciano, Count Galeazzo, Ciano's Diplomatic papers (London,
Odhams Press 1948) P. 490

٣٧٨ ـ نفس المصدر ص ٣٧٥ ـ ٣٧٩
٣٧٩ ـ

Ciano, Comte Galeazzo, les Archive Secrètes du Comte Ciano
1939-1942, P.P. 377-8 (Paris 1949)

٣٨٠ ـ

Ciano; Ciano's Diary 1939-1943 (London 1947)

٣٨١ ـ نفس المصدر ص ٤٨٥ (٣٨٢) نفس المصدر ص ٤٨٦
٣٨٣ ـ

Harewits, J.C. ; Diplomacy in the Near and Middle East
Vol II P. 218-219

٣٨٤ اوراق شيانو الدبلوماسية ص ٤٩٠.
٣٨٥ ـ عثمان كمال حداد : المرجع المذكور ص ٤١
٣٨٦ ـ حديث شخصي مع محمد كامل البنداري (باشا) يوم ١٧، ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩

٣٨٧ –
Hummerton, Sir John, The Second Great War Vol IV (London
The Amalgamated Press LTD) P. 1770

٣٨٨ – وليم شيرر : المرجع المذكور ص ٨١٥، ١١٦٧

٣٨٩ –
R.I.I.A. ; Hitler's Europe P. 287

٣٩٠ – وليم شيرر : المرجع المذكور ص ٨١٣

٣٩١ – يوميات شيانو ص ٣٠٠ – ٣٠١

٣٩٢ – نفس المصدر ص ٣٠١

٣٩٣ – وليم شيرر : المرجع المذكور ص ٨١٣ ، ٨١٨ – ٨٢٠، ٨٢٧ ، اوراق شيانو الدبلوماسية ص ٣٩٨ مقابلة موسوليني وهتلر يوم ٤ اكتوبر ١٩٤٠.

٣٩٤ – بول كارل : المرجع المذكور جـ٢ ص ٢٢٣

٣٩٥ – وليم شيرر : المرجع المذكور ص ٩١٣

٣٩٦ – عثمان كمال حداد : المرجع المذكور ص ١٠٦ – ١٠٩أ

٣٩٧ – دكتور صلاح العقاد : المرجع المذكور ص ٨٣–٨٤، ٤٠

٣٩٨ – الكتاب الابيض ، بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان بشأن الاسئلة والاستجوابات عما ورد في العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا وما يتعلق بها من مسائل سبق اثارتها في مجلسي البرلمان (القاهرة، المطبعة الاميرية ١٩٤٣) ص ٥٩٧ ، ٦٠٠ – ٦٠١ ، فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (ص٤١١، ٤١٣ – ٤١٧، جلال الدين الحمامصي : معركة نزاهة الحكم، فبراير ١٩٤٢ – يوليو ١٩٥٢ ص ٧٦ – ٧٨ (مطابع دار الكتاب المصري ١٩٥٧)

٣٩٩ – من اقوال فؤاد سراج الدين لمركز وثائق مصر المعاصر يوم ١٩ مايو ١٩٦٩

٤٠٠ – نص العريضة اورده جلال الدين الحمامصي في : المرجع المذكور ص ٤٣ – ٨١

٤٠١ – التابعي : المرجع المذكور ص ٢٢٦ – ٢٣٧، المصري في ١٣ مارس ١٩٤٢

٤٠٢ – جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور ص ٤٢

٤٠٣ – من اقوال مكرم عبيد في الكتاب الاسود (نفس المصدر ص ٥٠)

٤٠٤ – الرافعي : المرجع المذكور جـ٣ ص ٦٩، المصري في ٢٧ يولية ١٩٣٨

٤٠٥ ـ مجلس النواب، الهيئة النيابية السادسة، مجموعة مضابط دور الانعقاد غير العادي جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ ص ١٥١

٤٠٦ ـ نشرت الاهرام في يوم ٢٤ مايو ١٩٤٢ نص المحضر الرسمي للجلسة التي عقدها مجلس الوزراء يوم الخميس ٢١ مايو ١٩٤٢ وناقش فيها مسألة الاستثناءات . وقد وصل الاهرام نص هذا المحضر الرسمي من سكرتارية مجلس الوزراء .

٤٠٧ ـ محمد التابعي ، المرجع المذكور ص ٢٣٦

٤٠٨ ـ جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور ص ٦٧

٤٠٩ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٢٤١ ـ ٢٤٢

٤١١ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥

٤١٢ ـ جلال الدين الحمامصي : المرجع المذكور ص ٣٤ـ٤٠

٤١٣ ـ الرافعي : المرجع السابق ص ١٢٠

٤١٤ ـ الحمامصي : المرجع المذكور ص ٣٨

٤١٥ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، ٢٨٥

٤١٦ ـ الكتاب الابيض : ص ٤٤١ ـ ٤٥١

٤١٧ ـ نفس المصدر ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧

٤١٨ ـ نفس المصدر ص ٤٦٥ ـ ٤٦٩

٤١٩ ـ الكتاب الابيض ص ٧٠ ـ ٨٨

٤٢١ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٨٣

٤٢٢ ـ الكتاب الابيض ص ٣٥ ـ ٤٧

٤٢٣ ـ نفس المصدر ص ٢، دكتور هيكل : المرجع السابق ص ٢٨٣ـ٢٨٤

٤٢٤ ـ الحمامصي : المرجع المذكور ص ٩٦ ـ ٩٧

٤٢٤م ـ

From Cairo to Foreign office, April 16, 1943, No 375

٤٢٥ ـ

Ibid

٤٢٥م ـ

From Cairo to Foreign office, April 22, 1943, No 393

٤٢٦ ـ

The Killearn Diaries, April 18, 1943

٤٢٦م ـ

From Cairo to Foreign office, April 22, 1943, No 393

٤٢٧ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٧٥ـ٢٧٦، وقد اورد الرافعي نص مذكرة المعارضة في كتابه السالف الذكر ص ١٣٥ـ١٣٧
٤٢٨ ـ الرافعي : نفس المصدر ص ١٣٥
٤٢٩ ـ نفس المصدر ص ١٣٦ـ١٣٧ مذكره المعارضة .
٤٣٠ ـ دكتور هيكل : المرجع المذكور ص ٢٧٥
٤٣١ ـ

The Killearn Diaries, PP. 289-303

٤٣٢ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٦٢، المصور في ١٣ اكتوبر ١٩٤٤
٤٣٣ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٣٢٤ـ٣٢٦
٤٣٤ ـ الاهرام في ١٣ اكتوبر ١٩٤٤ نقلا عن التايمز، انظر ايضا كيرك : المرجع المذكور ص ٢٦٣ح ٣
٤٣٥ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٦٣
٤٣٦ ـ انظر عبد العظيم رمضان و: المرجع المذكور ص ٧٢٠ ـ ٢
٤٣٧ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٦٣
٤٣٨ ـ التابعي : المرجع المذكور ص ٣٠٥
٤٣٩ ـ المؤتمر الوفدي : مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس واقطاب الوفد المصري في نوفمبر ١٩٤٣ ص ٤٠ ، ٥٠ ـ ٥١
٤٤٠ ـ مجلس النواب : الهيئة النيابية الثامنة ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الثالث مجلد ١ ، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤ جلسة ١٢ يناير ١٩٤٤
٤٤١ ـ نفس المصدر
٤٤٢ ـ من رئيس مؤتمر الخريجين الى حاكم السودان العام في ٣ ابريل ١٩٤٢ (احمد خير المحامي : كفاح جيل، تاريخ حركة الخريجين وتطورها في السودان ص ١٤٤ـ١٤٦)
٤٤٣ ـ نفس المصدر ص ٨١ـ٨٢ (٤٤٤) نفس المصدر
٤٤٥ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٢٦١ والمصور في ٢٦ مايو ١٩٤٤
٤٤٦ ـ الاهرام في ١٠ سبتمبر ١٩٤٤
٤٤٧ ـ المصري في ٢١ سبتمبر ١٩٤٤
٤٤٨ ـ نفس المصدر

الفصل الخامس

تطور الايديولوجية العربية في مصر وميلاد جامعة الدول العربية

في الوقت الذي كانت تجري فيه أحداث الحرب العالمية الثانية على مسرح العالم العربي ، كانت الظروف قد أخذت تتهيأ ، والعوامل تتجمع لميلاد أول تجسيد لأيديولوجية القومية العربية على أرض مصر ، وهي جامعة الدول العربية • وقيام جامعة الدول العربية هو قبل كل شيء وبعد كل شيء ، وليد عاملين أساسيين : العامل الأول ، انتصار الأيديولوجية العربية في مصر ، والثاني ، تحالف المصالح البريطانية مع المصالح العربية في قيام الجامعة إبان الحرب • وبالنسبة للعامل الأول ، فمن المحقق أن نزول مصر الى حقـل العمل العربي الموحـد ، يعـد أول ثمرة لانتصار أيديولوجية القومية العربية في مصر ، وبدايـة الطريق الطويل الحافل بالآلام والعذاب الى الوحدة العربية الشاملة • أما العامل الثاني ، فتتمثل أهميته في أن غيابـه ـ وبمعنى أدق ، تناقض المصالح البريطانية مـع المصالح العربية في الوحدة ـ كان سببا رئيسيا في تمزيق الوطن العربي الى وحدات سياسية تقوم بينها الحواجز المصطنعة •

وأيديولوجية القومية العربية في مصر حديثة جدا ، إلى حد أنه يمكن القول في اطمئنان تام انها كانت مجهولة تماما في مصر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى • ويرجع ذلك لجملة عوامل هامة سوف نعالجها كل على حدة : أولها ، اختلاف الظروف التاريخية التي تكونت فيها مقومات القومية العربية عن ظروف تكوين مقومات القومية المصرية • ثانيا ، غلبة الأيديولوجية الاسلامية في مصر على كـل الاعتبارات القومية ، سواء كانت مصرية أو عربية ، منذ الفتح العربي لمصر الى ولادة الحركة القومية العربية • ثالثا ، النمو التاريخي المتميز لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر •

وبالنسبة للعامل الأول ، وفيما يتصل بمصر ، فان النيل قد اختصر الطريق الى تكوين المقومات القومية للشعب المصري • فقد فرض على المجتمع الزراعي القائم على ضفافه الوحدة ، بما كان يحمله في وقت واحد من خطر يتهدد الجميع وقت الفيضان ، ومن فائـــدة مشتركة ونفع عام يمكن أن يصيب الناس اذا نظموا الافادة من حياة النهر • وبالتالي جعل الحكومة المركزية ضرورة من ضرورات الحياة الأولى • كما أقام الدولة التي تبسط ظلها ونفوذها على الجميع • وقـــد ظل هذا الكيان الموحد قائما منذ القدم ، وعبر مختلف العصور وتعاقب الغزاة والعهود ، فتكونت مقومات القومية المصرية منذ القدم ، واستمرت الوحدة القومية السياسية والاجتماعية للشعب المصري دون تمزق عبر جميع الحقب التاريخية •

وقد اختلف الأمر تماما بالنسبة للقومية العربيـــة • فمع أن شبه الجزيرة العربية كان وحدة جغرافية ، الا أنه كان وحدة صحراوية ممزقة الأوصال • وكان من شأن ذلك وجود المجتمع القبلي الذي يحول بطبيعته دون نمو الشعور القومي العام • ولقد كان قيام الكيان السياسي الموحد في عهد الرسول ، وانضواء جميع العرب في الجزيـــرة تحت لواء دين واحد ، خليقا بتكوين شعور قومي يربط بين جميـــع القبائل في وحدة قومية متميزة ، ولكن الوحدة التي أتى بها الاسلام لم تكن وحدة عربية، بل وحدة اسلامية ، والأخوة التي نادى بها الاسلام لم تكن أخوة عربية بل أخوة اسلامية ، والمفهوم الاسلامي للامة لم يكن مفهوما قوميا عربيا ، بل مفهوما دينيا اسلاميا • ومن هنا فقد حل الشعور بالرابطة الاسلامية محل الشعور بالرابطة القبلية دون أن يمر بالمرحلة القومية • وبمعنى آخر، أن الشعور القبلي لأهل شبه الجزيرة العربية قد انتقل في عهد الرسول من مرحلة الشعور القبلي الى مرحلة الشعور الاسلامي العالمي دون أن يمر بمرحلة الشعور القومي •

ومع أن حسا عربيا عاما كان قد بدأ بعـــد ان اختلط البدو مـــع

الحضر في الايمان بالديــن الجديد وحمل ألويتــه في مشارق الأرض ومغاربها ، وبعد أن أصبحوا عماد الدولة الاسلامية العظيمة ، الا أن هذا الحس العربي لــم يكن ليصلح أساسا للوعي القومي العربــي ، لتأثره بالشعور الاسلامي العالمي من جهة ، ولسيطرة الشعور القبلي عليه مــن جهة اخرى • وقد قام أول شعور قومي عربي مختلط بالمؤثرات القبليــة الموروثة والمؤثرات الاسلامية المكتسبة في عهد الدولة العربية ، ولكنه توقف، بعد زوال الحكم الأموي العربي لاسباب عديدة ، أولها ، غلبة العناصر الاسلامية غير العربية على الحكم وتعاقبها عليه منذ عهد المعتصم العباسي • ثانيا ، تغلب المفهوم الاسلامي للجماعة على كل مفهوم قومي ، ثالثا ، أن الأمة العربية نفسها كان يعاد صوغها وبناؤها مــن جديد في ذلك الحين : فقد ترتب على حركة الفتوح الاسلامية العظيمة ان المنطقة الممتدة من الخليج الى المحيط شهدت منذ القرن الأول الهجري وحتى القرن الخامس ، عملية نقل دم كبيرة من القلب العربي الكبير فــي شبه الجزيرة ، الى الأطراف النائية التي دخلت في حكم العرب • وفي الوقت نفسه ، فقد صحب انتشار الاسلام عن طريق الفتوح العربيــة ، انتشار اللغة العربية بشكل أوسع مما انتشرت به الديانة ، حتى اذا كان القرن الحادي عشر الميلادي ، كانت اللغة العربية قــد أصبحت لغــة التعبير الرئيسية في تلك المنطقة الشاسعة ، كما أصبحت الأداة الرئيسية للثقافة، وحلت محل لغات الثقافة القديمة ، كاللغــة القبطية والآرامية واليونانية واللاتينيــة •

وعلى هذا النحو تكونت أمــة عظيمة مكتملة الصفات القومية من المحيط الى الخليج ، ولكنها لا تعرف بعد أنها أمة متميزة ، وانما تحس بأنها جزء من المحيط الاسلامي الأوسع الذي تسبح فيــه • وفي الوقت نفسه ، فان مدلول كلمة « عربي » ، الذي انتشر فــي العصر الأموي ، وأصبح يشمل كل من انتسب الى شبه الجزيرة العربية ، سواء بقي فيها

أو خرج منها في الجاهلية أو الاسلام ، قد ارتد الى معناه القديم ، أي التصق بسكان البادية فقط ، اذ لم يعد في الامكان اطلاق هذا اللفظ على الجيل المستعرب ، بعد أن فقد نقاوة الدم الغربي ، كما لم يعد في الامكان اطلاق اللفظ على كل من يتكلم العربية ، لأن اللغة العربية صارت تتكلمها عناصر كثيرة وشعوب كثيرة غير عربية • فأصبح اللفظ من ثم قاصرا على العناصر البدوية التي عرفت به أصلا ، أو أصبح دلالة على رفعة النسب دون ان تكون له قيمة من الناحية الاجتماعية او السياسية (١) •

وعلى ذلك ، فعلى الرغم من الروابط القومية التي كانت تجمع الشعوب الاسلامية التي تسكن المنطقة العربية ، الا ان الشعوب التي كانت تقطنها كانت تفتقد الاسم الذي يدل عليها • اذ لم يكن من الممكن أن يطلق عليها اسم « الأمة العربية » ، لأن لفظة « عربي » كانت قاصرة فقط على العناصر البدوية القاطنة في شبه الجزيرة فقط • وفي الوقت نفسه فان احساسها بالروابط القومية العربية كان غائبا ، لأن المفهوم الاسلامي للجماعة كان يوحد بينها وبين أقوام أخرى لا تتكلم لغتها ولا تختلط دماؤها بها ، ولكن تربطها العقيدة وتجمعها الجامعة الاسلامية •

لذلك ، فعندما استيقظ الشعور القومي في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ، لم يستيقظ على «العربية» ، وانما استيقظ على «المصرية»، لسبب بسيط هو أن القومية المصرية كانت قد تكونت منذ بداية التاريخ بينما كانت القومية العربية لم تتميز بعد داخل الجامعة الاسلامية الكبرى•

• • •

هذا فيما يختص بأثر اختلاف ظروف تكوين القومية العربية عن ظروف تكوين القومية المصرية في تأخر الوعي القومي العربي في مصر • أما فيما يتصل بالسبب الثاني ، وهو غلبة الرابطة الاسلامية على كل

الروابط القومية في مصر ، فيرجع ذلك لجملة أَسباب : أولها ، أَن الفتح العربي لمصر لم يكـن فتحا عربيا بالدرجـة الأُولى ، وانما كـان فتحا اسلاميا • ثانيا ، أَن المفهوم الاسلامي للأمة ــ كما رأينا ــ كان يقضي باعتبار المسلمين جميعا أمة واحدة مهما كانت جنسياتهم • وقد ترتب على ذلك تراجع الاعتبارات القومية أُمام الاعتبارات الاسلامية • ثالثا ، على الرغم من أن الاسلام قد انتشر في مصر على يد العرب ، الا أَن السيادة العربية ذاتها لم تستمر ، فقد انتقلت الى عناصر اسلامية أخرى : انتقلت الى يـد الاتراك والمماليك والعثمانيين • فكانت الصبغة الاسلاميـة ، وليست الصبغة العربية هي السائدة ، وكـان احساس مصر اسلاميا لا عربيا • رابعا ، أَن لفظة عربي نفسها ــ كما ذكرنـا ــ كانت قد فقدت مدلولها الذي انتشر في العصر الأَموي ، ورجعت الى معناها القديم الذي يلتصق بالبادية • وعلى ذلك فعلى الرغم من كل المقومات التـي كانت تجعل من شعب مصر جزءا لا يتجزأ من الأَمة العربية ، الا أَن الاحساس بالعروبة كان غائبا في مصر ، لأنه كان غائبا في الأَمة العربية جميعها •

• • •

وهنا ننتقل الى العامل الثالث في تأخر الشعور القومي العربي في مصر ، وهو النمو التاريخي المستقل لمصر منذ بداية القرن التاسع عشر • وأهمية هذا العامل أنه مسئول عن نمو الشعور القومي في مصر مستقلا عن الشعور القومي العربي العام في حقبة تاريخية حاسمة ، هي الحقبة التي انتشرت فيها الأفكار القومية مع انتشار مبادىء الثورة الفرنسية والثقافة الغربية في العالم العربي خلال القرن التاسع عشر •

وكان نزول الحملة الفرنسية فـي مصر مفترق الطرق بـين مصر والبلاد العربية الأُخرى • فان الظروف التي أعقبتها ، بما تمخض عنها

من قيام محمد علي ، ومحاولاته في توطيد الكيان المصري واخراج مصر من نطاق الولاية التابعة للسلطنة الى شبه دولة ذات استقلال ذاتي وذات قوة عسكرية وسياسية واقتصادية يشعر بها العالم وتحسب لها أوروبا والسلطنة حسابا ، ثم قضائه على طبقة المماليك وتكوينه الجيش الوطني الحديث من أبناء الفلاحين ، وحروبه في بلاد العرب وفي قلب أفريقيا وفي أوروبا وضد الدولة العثمانية ذاتها • ثم الوضع الذي صار لمصر بمقتضى تسوية لندن ١٨٤٠ التي أقرت لمصر بامتيازها عن أية ولاية عثمانية أخرى • وما حدث من احتكاك علمي وحضاري بأوروبا في عهده وعهد اسماعيل • ثم ظهور طبقة مثقفة متأثرة بالأفكار الأوروبية ، وتطور حيازة الأرض من نظام الالتزام الى نظام الاحتكار الى نظام الملكية الخاصة ـ كل ذلك قد أدى الى صياغة مجتمع متميز في بحر العالم الاسلامي الذي يسبح فيه ، والى شعور هذا المجتمع بنفسه كشيء يختلف عن المجتمعات الأخرى ، اسلامية كانت أو غير اسلامية ، وبمعنى آخر تكون الوعي القومي المصري متميزا عن الوعي القومي العربي •

ولقد أخذت مظاهر هذا الوعي القومي المصري تبرز شيئا فشيئا من خلال يعقوب ، أو الجنرال يعقوب ـ ومن خلال رفاعة الطهطاوي ، ومن خلال علي مبارك ، ومن خلال حسين المرصفي ومن خلال عرابي (٢)• وتمثل أول مظهر سياسي لهذا الوعي القومي في تأليف الحزب الوطني القديم الذي نص برنامجه على انه « حزب سياسي لا ديني •• مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب •• لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع اخوان ، وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية »• ثم تمثل المظهر الثاني في الجيش المصري الذي شهد أكبر حركة قومية بين الضباط المصريين ضد العناصر الاسلامية الأخرى من تركية وشركسية وغيرها ، لاحتكارها المناصب العليا واستئثارها بالمرتبات الضخمة والترقيات • وحصل أول تآزر بين الوطنيين من المدنيين والعسكريين في

مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ التي أقيلت على أثرها وزارة نوبار ، ثم تفجرت الثورة العرابية التي كانت أقوى تعبير عن « القومية المصرية » الى ذلك الحين .

• • •

وبفشل الثورة العرابية واحتلال انجلترا لمصر ، دخل الوعي القومي المصري مرحلة خطيرة تتميز بوقوع التناقض بين القومية المصرية والقومية العربية . فبسبب الظروف الدولية التي أحاطت بالقضية الوطنية ، وهي الظروف المرتبطة بالتوازن الدولي في البحر المتوسط والمحافظة على كيان الدولة العثمانية ، ومرتبطة بالصبغة الدولية للمسألة المصرية ، التي كانت تستند من الناحية القانونية الى معاهدة لندن ١٨٤٠ والفرمانات المؤكدة لهذه المعاهدة ـ فقد اقتضت المصلحة الوطنية المصرية ، لاكراه انجلترا على الجلاء ، الاعتماد على ما لتركيا من حقوق دولية في مصر تكفلها هذه المعاهدة ، وبالتالي التقرب من الدولة العثمانية والتعلق بها ، بينما كانت الظروف السياسية في البلاد العربية الأخرى الواقعة تحت الحكم العثماني المباشر ، تجعل الصراع الوطني يدور أساسا مع الدولة العثمانية .

وعلى ذلك ، ففي الوقت الذي كانت تتململ فيه الشعوب العربية تحت وطأة الحكم العثماني وسوء الادارة العثمانية ، وبينما كان أحرار العرب يتآمرون على السلطان عبد الحميد ، ويشتركون مع حزب الاتحاد والترقي في التمهيد للثورة عليه ـ كـان مصطفى كامل في مصر ينعت السلطان بأنه « أعظم سلطان جلس على أريكـة ملك آل عثمان » وكان يضرع الى الله فاطر السموات والارض « أن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها ، وللاسلام إمامه وناصره ، جلالة السلطان الأعظم والخليفة الأكبر الغازي عبد الحميد الثاني » (٣) . وبينما كان أحرار العرب لا يرون في السلطان عبد الحميد سوى وجه الاستبدادي ولا يحسون الا بمطاردته

لهم ولا يبغون سوى التخلص من حكمه القائم على التجسس والارهاب، كان الشعراء في مصر يتسابقون في نظم قصائد المديح والولاء له ، وكان مصطفى كامل لا يرى فيه الا وجه الخليفة الاسلامي الذي يرفع شعار الجامعة الاسلامية في مواجهة الغزو الاستعماري الأوروبي ، وكان عبد الله النديم يسب الذين يذمون سوء الادارة وقسوة الحكام في الدولة العثمانية ويصفهم « بالمغفلين » ويقول : « ولو أنصفوا لقالوا انها اعظم الدول ثباتا ، وأحسنها تبصرا وأقواها عزيمة ، فانها في نقطة ينصب اليها تيار أوروبا العدواني ، لانها دولة واحدة اسلامية بين ثماني عشرة دولة مسيحية غير دول امريكا » (٤) . بل لقد نصح شوقي السلطان عبد الحميد بالضرب على أيدي هؤلاء الناقمين وعدم التسامح معهم : « لا تجزهم منكم حلما واجزهم عنتا » ! (٥) . أما محرم ، فقد أعلن رأيه بأن الترك أحق من العرب وغيرهم بالقيام على خلافة المسلمين ورعاية شعوبهم : « ما للخلافة الا الترك تحرسها » (٦) . وقد ندد مصطفى كامل « بالأفراد القليلين الذين قاموا من المسلمين ضد جلالة السلطان الأعظم » ، وهاجم فكرة « الخلافة العربية » ، باعتبارها فكرة انجليزية ، واعتبر المسلمين الخارجين عن واجب الالتفاف حول عرش السلطان في مواجهة الانجليز من « الخونة والخوارج والدخلاء» (٧) . وحتى أحمد لطفي السيد ، الذي كان يهاجم فكرة الجامعة الاسلامية وينادي باستقلال مصر عن تركيا وانجلترا ، لم يعترف بوجود مسألة عربية تستأهل النظر في حلها قائلا انه « لا يستطيع أن يفهم » ذلك . ثم قال : « واذا كان للمسألة العربية ظل من الوجود ، فحلها بيد العثمانيين من غير مضارة أحد .. وخير للعرب الذين يريدون خدمة عنصرهم وبلادهم وخدمة العثمانية جميعا ، ألا يكثروا القول المفرق لقلوب الجماعات ، وأن يداووا الغلطات العملية بعلاج عملي من غير أن يوسعوا أمرها ويجعلوها في عداد النظريات الدائمة » (٨) . ومن

الطريف أنه اعتبر وحدة مصر وسوريا في ذلك الحين « في غير مصلحة مصر » ، فقد روى القصة الغريبة الآتية : « في نحو سنة ١٩١١ ظهرت لأول مرة بوادر ما يسمونه « البانأرابيزم » أو « الجامعة العربية » ، وفي هذا الحين وفد على مصر رجلان من أعيـان الشام ولبنان ، هما السيد شكري العسلي من دمشق ، والسيد ثابت من أعيان بيروت ، وكانا نائبين في مجلس المبعوثان باستامبول • وكان الغرض الذي جاءا مـن أجله السعي لضم سوريا الى مصر ، وقد لقياني مرارا فيمن لقيا من المشتغلين بالسياسة وأهل الرأي ، ولم أكن متفقا معهما في هذا الرأي ، لا لتعذر هذا الطلب فحسب ، بل لأني لم أره في مصلحة مصر » • وكانت وجهة نظره أن « مصريتنا تقضي علينا ان يكون وطننا هو قبلتنا ، وأن نكرم أنفسنا ونكرم وطننا فلا نتتسب الى وطن غيره » (٩) •

الى جانب هـذه التناقضات السياسية ، كـانت هنـاك تناقضات اجتماعية واقتصادية ، فعندما أراد اسماعيل صبغ الادارة المصرية بالصبغة الأوروبية ، وعجز عدد المصريين الذين يعرفون اللغات الأجنبية عن سد الحاجة ، لم يجد بغيته الا في السوريين ، الذيـن سرعان ما نجحوا في تصدر المناصب الكبرى بحكم طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التكيف مع البيئة في المجتمعات التي هي خليط من كل الأجناس • فلما احتل الانجليز مصر ، ساعدت الظروف أيضا على احتضانهم للسوريين • فقد رأوا أنهم لا يستطيعون الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ، كما رأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين الا في القليل• ومن ثم فلم يبق أمامهم سوى السوريين • وهكذا أصبح السوريون ، ومعظمهم من المسيحيين ، يمثلون في مصر طبقة متحالفة مـع الاحتلال تحجب الطبقة المثقفة وتحول بينها وبـين احتـلال المناصب • وقد عبر عبد الله النديم عن شعور الألم الذي يجتاح المصريين لهذا التحالف بين السوريين والاحتلال بقوله : « أنا أخوك فلم أنكرتني ؟ ما الشام ومصر

الا توأمان أبوهما واحد . يسوء الاثنين ما ساء أحدهما . فلم تنافر أبناؤهما وانحاز السوريون في جانب بعيد عن المصريين وان ساكنوهم في مصر ؟.. أبراتب قدره عشرون جنيها يبيع المرء منا أخاه ووطنه بل جنسه ودينه ؟ أم بكلمة تغرير نصرف حياتنا في خدمة الأجنبي لنعينه على اخواننا لينتقم منهم بغير ذنب ، ويجني على غير جان ؟.. وآسفاه على رجال قصى آباؤهم الدهور الطويلة يتبادلون العمران والاستيطان لا يفرق بينهم دخيل ، ولا يقطعهم عن بعضهم أجنبي ، فجاءوا من بعدهم وخالفوا سيرهم ، وحالفوا غيرهم ، وخدموا الأجنبي بمساعدته على التداخل في بلادهم بل على الاستيلاء عليها » .. (١٠) .

. . .

على هذا النحو ، بلغت التناقضات بين مصر وبلاد الشام في تلك الفترة أقصى مداها . وبانتهاء الحرب العالمية الاولى ظهرت تناقضات جديدة وسقطت التناقضات القديمة ، فقد مزق الاستعمار وحدة بلاد الشام التي كانت في العهد العثماني وحدة سياسية وجغرافية ، وأقام بينها حواجز كرتونية لم تلبث أن اكتسبت صلابة فولاذية مع مرور الوقت بحكم المصالح المحلية التي نشأت فيها ، وبحكم النظم السياسية والاقتصادية المختلفة باختلاف النفوذ الاستعماري المسيطر . ولكن في الوقت نفسه سقطت دولة الخلافة التي كانت محور الدعوة للجامعة الاسلامية ، فسقطت معها استراتيجية التعلق بالدولة العثمانية في مصر ، وفي الوقت نفسه سقط تحالف العرب مع بريطانيا ، بعد أن غدرت بالحركة العربية وطعنتها بالتقسيم ووعد بلفور طعنة نجلاء . ثم خضع العالم العربي في معظم أجزائه للنفوذ الاستعماري ، فتماثلت ظروف الشعوب العربية . وأخذت الثورات تنشب تباعا في كل بقعة من بقاعه :

في مصر وفي العراق ، وفي سوريا ، وفي فلسطين ، وفي تونس ، وفي المغرب ، فقربت روح الجهاد بين كل هذه الشعوب ، ووثقت بينها الآلام والآمال • ثم برزت مشكلة فلسطين ، فكان لهـا الأثر الحاسم في تجميع المجهود العربي ، وفي اجتذاب مصر خاصة الى حقل القومية العربية •

وفي الفترة الممتدة على طول الثلاثين سنة التالية (١٩٢٠ ــ ١٩٥٠) أخذت الأيديولوجية العربية تشق طريقها في مصر وسط بحر ايديولوجي متلاطم • ففي تلك الفترة التي تميزت بسيادة « المصرية » ، برزت تيارات وحدوية كبرى تحت تأثير عاملين : الاول ، التماس القوة في مواجهـة الخطر الاستعماري الرابض علـى أرض الوطن • والثـاني ، احساس الشعب المصري بما يربطه بالشعوب الواقعة وراء حدوده من روابط مادية ومعنوية • وكان الشعب المصري في تلك الفترة يحس بأنه جزء من عوالم عديدة تحيط به • فهو من ناحية جزء من العالم الاسلامي بحكم الرابطة الدينية المقدسة التي تجمعه به • وهو من ناحية ثانيـة جزء مـن العالم الشرقي الذي يقف في مواجهة العالم الغربي الاستعماري • وهو مـن ناحية ثالثة جزء من عالم البحر المتوسط الذي تربطه به صلات حضارية على مدى التاريخ • وهو من ناحية رابعة جزء مـن وادي النيل الذي يعتمد على النهر العظيم في حياته ومعاشه • ثم هو جزء من العالم العربي الذي تربطه به أكثر من رابطة مادية ومعنوية •

وتعتبر « الرابطة الشرقية » ــ من بين الروابط الوحدوية السالفة الذكر ــ هي جسر الانتقال بين فكرة الجامعـة الاسلامية السائدة قبل الحرب وفكرة القومية العربية • وقد ظهر أول تعبير عن هذه الرابطة في قيام « جمعية الرابطة الشرقية » في مارس ١٩٢٢ على يد عناصر اسلامية وشرقية ، فقد كان رئيسها هو السيد عبد الحميد البكري ، وكان الشيخ محمد بخيت نائب أول ، والسيد محمد رشيد رضا نائب ثان • وكان أحمد زكي باشا كاتم السر العام ، والشيخ محمـد الغنيمي التفتازاني

مساعدا عربيا لكاتم السر العام ، ونور الدين بك مصطفى مساعدا تركيا لكاتم السر العام ، ومحمد رضا قزويني أفندي مساعدا فارسيا لكاتم السر العام ، وميرزا مهدي بك رفيع مشكي امين التجار أمينا للصندوق . وكان صالح جودت بك والدكتور محجوب ثابت وأحمد شفيق باشا والشيخ مصطفى عبد الرازق والأمير حبيب لطف الله واميل زيدان والشيخ عبد المحسن الكاظمي أعضاء .

وقد ذكرت الجمعية من أغراضها التي حددتها في صلب قانونها ، توثيق روابط التعارف والتضامن بين أمم الشرق على اختلاف أجناسها وأديانها . ووصفت نفسها بأنها « جمعية علمية اجتماعية تقوم بترقية الأمم الشرقية : بالعلم الذي هو أساس كل فلاح ، وباحكام الروابط بين هذه الأمم ، وباحياء حضارة الشرق وارجاعه الى فضائله ، مع الأخذ بما في مدنية الغرب من المحاسن التي لا تتنافر مع الروح الشرقية » . ونصت في قانونها على أن « المجادلات الدينية والمنازعات السياسية خارجة عن حدود وظيفتها » .

ويتبين مما أذاعته الجمعية ، أن الأسباب التي دعت الى قيامها هى : « أحوال التخاذل والانحطاط التي آلت اليها الأمم الشرقية » ، و « شعور أبناء الشرق بافتقارهم الى جمعية تؤلف بينهم وتربط شعوبهم وتعمل على اعلاء كلمتهم » ، والرغبة في « ضم الجهود وتوجيهها وجهة صالحة متكاتفة متضامنة » .

وقد ذكرت مجلة « الرابطة الشرقية » أنه بعد تأليف الجمعية ، اندمج في عضويتها كثيرون من أهل المكانة والفضل، بعضهم من أعضاء العائلة المالكة في مصر ، والبعض من رجال الدين وأهل الأدب ونواب البلاد ورجال القانون والصحفيين ومن موظفي الحكومة المصرية والتجار ، ومن المستشرقين ، ومنهم بحسب أجناسهم : المصري ، والسوري ، والفارسي،

والهندي ، والعراقي ، والمغربي ، والتركي ، والأفغاني ، وبعض أهل الشرق الأقصى •

ويظهر طابع الجمعية في اللجان التي ألفتها لمعالجة كل ناحية من نواحي العمل الخاص بنهضة الشرق • وهذه اللجان هي : اللجنة العربية، وتبحث في شئون بلاد العرب وسوريا والعراق ! واللجنة التركية، وتبحث في شئون تركيا الحديثة وأقاليم آسيا الوسطى • واللجنة الفارسية ، وتبحث في شئون ايران وافغانستان وبلوخستان • واللجنة الهندية وتبحث في شئون بلاد الهند والهند الصينية • ولجنة الشرق الأقصى ، وتبحث في الهند الشرقية وسيام والصين واليابان • واللجنة المغربية ، وتبحث في شئون شمال أفريقيا !، واللجنة الافريقية ، وتبحث في شئون السودان والحبشة وباقي البلاد الافريقية (١١) •

ونلاحظ فيما يختص بمجلس ادارة هذه الجمعية، أنه أول مجلس ادارة من هذا النوع يتكون في مصر من كل هذه العناصر والاجناس • ففيه يعمل المصري الى جانب التركي الى جانب الفارسي الى جانب السوري • وفيه يعمل المسلم الى جانب المسيحي • فاذا اردت ان تجد الخيط الاسلامي للربط بين هذه العناصر ، اكتشفت وجود العنصر المسيحي الذي يمثله اميل زيدان والأمير حبيب لطف‌الله في المجلس ، واذا أردت ان تجد الخيط العربي للربط بين هذه العناصر ، اكتشفت وجود العنصر التركي والعنصر الفارسي • وفي الوقت الذي تجد فيه عناصر اسلامية قوية يكفي وجودها لصبغ الجمعية بالصبغة الاسلامية الخالصة ، مثل السيد عبد الحميد البكري والشيخ محمد بخيت والسيد محمد رشيد رضا والشيخ محمد الغنيمي التفتازاني ، فانك تجد، في الجانب الآخر ، عناصر علمانية تكفي لاضفاء الصبغة العلمانية عليها، مثل اميل زيدان والدكتور محجوب ثابت وأحمد شفيق باشا وأحمد زكي باشا • وبينما نجد عناصر عربية تكفي لاضفاء الصفة العربية على أهداف الجمعية ، مثل

أحمد زكي باشا واميل زيدان ، فانك تجد في اللجان التي ألفتها الجمعية لمعالجة شئون الشرق ما يدل على غموض الفكرة العربية في أذهان أعضائها وعدم اتضاح حدود العالم العربي بالمعنى الذي نفهمه الآن • فان اللجنة المسماة باللجنة العربية قد نيط بها معالجة شئون بلاد العرب وسوريا والعراق فقط، دون بقية أجزاء العالم العربي ، بينما نيطت شئون الجناح الغربي من العالم العربي بلجنة أخرى هي اللجنة المغربية، كما نيطت شئون السودان بلجنة ثالثة هي اللجنة الافريقية • ومعنى ذلك ان العالم العربي كان مقسماً الى ثلاثة أقسام في مفهوم الجمعية !

لم تكن فكرة الجامعة الاسلامية اذن وراء تأسيس هذه الجمعية ــ كما يعتقد الدكتور محمد حسين في كتابه الهام : « الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر » (١٢) • ولم تكن الفكرة العربية أيضا ــ بل كانت الفكرة الشرقية ذاتها ، وهو ما يبدو واضحا في هدف الجمعية التي حددته وهو : « التضامن بين الأمم الشرقية على اختلاف اجناسها واديانها » •

وفي الحق أن الفكرة الشرقية كانت تلقى ارتياحا من قطاعات كبيرة من المثقفين الذين رأوا فيها حلا وسطا بين الفكرة الاسلامية والفكرة العربية • وقد شرح الدكتور محمد عزمي هذه النقطة الهامة فقال : « المصريون في عموم مفكريهم لا يعتبرون أنفسهم عربا • وهم في الوقت نفسه يحلو لهم ان يتداعبوا بأنهم زعماء بلاد العربية جميعا .. • وهم من ناحية أخرى يذكرون لك في كل مناسبة أنهم يتزعمون الاسلام بأزهرهم العتيد ، واذن فهم يعنون الوحدة الاسلامية الواسعة التي تنتظم العروبة والايرانية والتركية وما اليها حتى بلاد الصين • ثم هم في الوقت عينه يقولون لك انهم يخشون ان نعت الوحدة بالاسلامية قد يثير شيئا من الأشباح أمام اخوانهم الأقباط ، ولذلك يؤثرون استبدال «الشرقية» بالاسلامية وبالعروبة أيضا » (١٣) •

وفي الواقع ان الاتجاهات العلمانية قد أخذت تسيطر على جمعية «الرابطة الشرقية » ، على الرغم من وجود شيخ مشايخ الطرق الصوفية في رياستها، ووجود الشيخ رشيد رضا قائد التيار الاسلامي نائباللرئيس. فقد أخذت تتكاثر فيها عناصر «الأحرار الدستوريين» الذين كانوا يتحمسون لفكرة الرابطة الشرقية بالذات ويفضلونها على الفكرة العربية وعلى الفكرة الاسلامية . وقد استطاع هؤلاء عن طريق وجود الشيخ مصطفى عبد الرازق في مجلس ادارة الجمعية التسلل اليها ، وأصبحوا يسيطرون على اتجاهاتها ويقودون التيار الشرقي . وقد ظهر ذلك عندما أصدرت الجمعية في ١٥ أكتوبر ١٩٢٨ مجلة باسم مجلة «الرابطة الشرقية»، بعد ست سنوات من تأليفها ، فبدت هذه المجلة كما لو كانت احدى مجلات حزب الأحرار الدستوريين ، فقد كان رئيس تحريرها الأستاذ علي عبد الرازق، صاحب كتاب «الاسلام وأصول الحكم» ؛ وكانت الاقلام التي تكتب فيها هي نفس الأقلام التي تكتب في جريدة السياسة، الأمر الذي دفع الشيخ رشيد رضا الى مهاجمتها علنا على صفحات جريدته المنار ، على الرغم من كونه نائب رئيس الجمعية ! فقد وصفها بأنها « تؤيد ما يسميه ملاحدة العصر بالتجديد اللاديني وتحرير المرأة المسلمة ، وتدافع عن الترك والفرس والأفغان فيما يحاولونه من تجديد مفهوم الاسلام على احتراس قليل من التعبير هو أقرب الى الدفاع عن مصطفى كمال وأمان الله خان منه الى الهجوم عليهما . واذا بنا نرى فيه مقالة للدكتور طه حسين الذي اشتهر بالطعن في الاسلام وتكذيب القرآن ، ومقالة أخرى لأستاذه الدكتور منصور فهمي داعية التجديد من ناحية الفلسفة ، ومقالة للأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرازق شقيق الأستاذ علي عبد الرازق رئيس تحرير المجلة .. ثم ظهر العدد الثاني من المجلة ، فاذا هو أصرح من العدد الأول فيما ذكر، واذا بنا نرى من محرريه الدكتور طه حسين الذى تعبر عنه المجلة بكلمة «صديقنا» ، وسلامة موسى عدو الأديان

كافة والاسلام خاصة وعدو الآداب والفضائل الروحية وعدو الروابط الشرقية من وطنية وجنسية ولغوية •• والدكتور هيكل بك رئيس تحرير جريدة السياسة داعية الثقافة اللادينية •• فمن ذا الذي جعل هذه المجله ميدانا لسباق أشهر فرسان الثقافة الالحادية ، وجعلها لسان حالهم؟ (١٤)•

كان من الطبيعي ، بعد أن انتشرت فكرة الرابطة الشرقية في مصر . ان ينبري بعض دعاتها ومؤيديها، لشرح مضمونها وتحديد مقوماتها وصوع نظريتها ــ كما جرى الحال فيما بعد بالنسبة للقومية العربية ــ وتعتبر الاجتهادات التي قدمها أصحابها في هذا المجال على جانب عظيم من الأهمية الأيديولوجية ، نظرا لأنها تعتبر علامة على طريق تطور الفكرة العربية في مصر• ففي اكتوبر ١٩٣٢ ، وبمناسبة عقد مؤتمر الطلبةالشرقيين في مصر ، كتب الدكتور منصور فهمي يقول :

« عندما تتردد حول الأسماع كلمات الشرق والترابط الشرقي ، يصدر اذ ذاك عمن يسمعون تلك الكلمات رجعان متنافران : ففريق من الناس ينقبضون ويخيل اليهم أن تلك الكلمات ليس الا هياما وراء أوهام لا تساير نواميس الوجود، ولا تقوى على تحقيقها الأيام، وفريق آخر تقر نفسه عند تلك العبارات وتنشط لها كأنها نغمات مطربة تنم عن الأمل المشرق في اسعاد شعوب لا تلبث، بيسير من الهمةوالعمل ، أن تحقق لنفسها بتلك الروابط حياة زاهية • وكلا الفريقين مسرف في انقباضه، ومسرف في انبساطه •• فليس ينبغي لمن يدعو للترابط الشرقي أن يتقيد عند هذه العبارة بمدلولها في الوضع واللغة ، فيتصور منبسطا من شتى الأقاليم قد تجمع وتآلف ، ولا أن يتسمع معنى الوحدة فيما تكاثر وتعدد من أصول ولغات وافكار •• انما يراد بعبارة الترابط الشرقي اصطلاحا معنويا يدل على علاقة تبدو في تيقظ من يستفيقون بعد أن طال سباتهم، وقد يراد من تلك العبارة سور يحيط بمتسع من الأرض تتوقد بين أهليها أطيب الأماني والأمال • وقد تفيد العبارة عند تفقد دقائقها صورة من

صور التوثب النفسي الكمين لتكوين حضارة طريفة ذات طابع مميز ..
اذا فهم مدلول الروابط الشرقية على نحو ما ذكر، فليس من شك أن القول بتلك الكلمات يصبح في أفواه الصائحين به اعلاما يتعرف بها الشرق نفسه ويتعرف موقفه من الغرب » (١٥) .

وقد كتب فريد وجدي يقول : « الشرق جسد واحد مهما اختلفت لغاته وملله ، وتباينت أجناسه ونحله ، وبين هذه الأعضاء من قبول التكافل من الناحية الطبيعية ما يجعل ترابطها أمرا واقعا بمجرد العلم به : فان جميعها تتشابه في أمور الحيـاة وفـي الميول الاجتماعية وفـي المرامي القومية .. فهل من المعقول أن تتم هذه الوحدة الوشيكة لأهل الغرب ، والشرق لا يزال كالجسم المصاب بالشلل ينكر بعضه بعضا ، ولا تتحرك أعضاؤه نحو غاية واحدة هي غاية الكافة ؟ » (١٦) .

ثم كتب الشيخ علي عبد الرازق بحثا حاول فيه تلمس مقومات للفكرة الشرقية، ولكنه عجز عن ذلك، وان رأى أن ذلك لا يؤثر في حقيقة الرابطة التي تربط الشرقي بالشرقي ! وقد بدأ بحثه بالقول بأنه لا يعرف علـى وجه يقيني تاريخا مفصلا للفكرة الشرقية « التي أخذت في السنين الأخيرة، وخصوصا بعد الحرب الكبرى، تحيا بين الشرقيين وتملأ أذهانهم ، والتي أخذت تتطور في صور شتى وأدوار مختلفة ، وتنتقل من قطر الى قطر ومن جماعة الى جماعة ، حتى صارت أو كادت تصير حقيقة عملية لا مجرد عقيدة وفكرة ! » ثم عرض رأيا يرجع بأصول هذه الفكرة الشرقية الى أيام الحروب الصليبية ، « حينما تألب ملوك أوروبا تحت راية الصليب يشنون على الاسلام تلك الحروب الصليبية، فنشأت الفكرة الشرقية أيامئذ قاصرة على المسلمين ، وكان ذلك في مقابلة الفكرة الغربية التي تعني رجـال الصليب » ، فلما اتسعت مساحة الدنيا وانكشفت أمام أوروبا المتألبة بلاد جديدة غير بلاد الاسلام، ظهرت الفكرة الشرقية « في معناها الحديث الواسع ويشمل آسيا وافريقيا ، وذلك في مقابلة الفكرة الغربية التي تعني

اوروبا وامريكا ! » • ثم مضى يقول : « ان كل شرقي تغرب عن بلاده يترجح عنده أن الفكرة الشرقية ليست معنى متكلفا ولا شعورا عارضا ، ولكنها فطرة وطبع • فان الشرقي اذا كان في أوروبا ، وجد في نفسه عطفا خاصا على كل من يرى من الشرقيين وانجذابا اليهم، وان لم يكن بينه وبينهم رباط من لغة أو دين أو غيرهما!•• كما أن الأوروبي ينجذب الى الأوروبي من غير أن يكون بينهما احساس مشترك بحاجتهما الى الدفاع عن النفس، ولكنه تجاذب بينهما فطري وتعاطف ليس فيه صنعة ولا تكلف • لست تستطيع أن تعرف على وجه التحديد تلك العوامل التي تثير في نفوس الشرقيين عواطف الاخاء، ولكن عجزنا عن ادراك ذلك لا يؤثر بشيء في تلك الحقيقة الثابتة التي لا مجال فيها للشك، وهي أن الشرقي يشعر أنى كان بأن بينه وبين الشرقي عروة وثيقة وتجاذبا غير مكذوب، ولقد يكون عجزنا عن ادراك السر في هذه العاطفة الشرقية من أقوى الأدلة على أنها عاطفة طبيعية ليست وليدة الحاجة او الظروف العارضة •• ولعل ذلك الرباط الشرقي نوع من المعاني الروحية التي لا يسهل أن تحددها العقول وتحيط بها العبارات ، وكالرباط الذي يؤلف بين الأقارب وذوي الأرحام » (١٧) •

وقد ربط عبد الوهاب عزام بين ظهور فكرة الرابطة الشرقية وسلسلة النزاع الممتد عبر العصور بين الشرق والغرب• فاستعرض تاريخ الصراع بين الشرق والغرب منذ القدم : صراع روما وقرطاجة ، وحروب الفرس واليونان ، وتنازع الروم الشرقيين والأكاسرة على غربي آسيا ، ووقائع الفتح الاسلامي، والحروب الصليبية، وفتح الترك لشرقي أوروبا ! واستطرد يقول : « ثم طلعت العصور الحديثة ، فتبدلت الأحوال، وتغيرت قوانين العمران ، وبرز أهل الغرب بحضارة وعدد لم يعهدها الناس من قبل • نظر الشرق فاذا الغرب يشن غاراته ويوالي هجماته ، واذا بالنصر يؤتيه في كل معترك • ومال الميزان على الشرق كل مميل ، ثم نظر فاذا

أسباب القوة والفتنة مجتمعة للغرب بسلاح مدمر .. البر والبحر سخر بالبخار ثم بالكهرباء ، واذا سلسلة من المعجزات يحار فيها العقل والبصر، فجاهد الشرق جهد قوته، ثم عيي بالجهاد فاستكان .. ، فما دواء هذه الأدواء أن أردنا لأنفسنا السلامة والعافية ؟ أول عنصر في هذا الدواء أن نجد أنفسنا ، نجد أنفسنا بعد أن فقدناها وضللنا عنها .. فاذا أحسسنا في أنفسنا كرامة الأنسان وأنفة الحر، فكرنا ، فعرفنا الذي نأخذ من أوروبا والذي ندع . ثم رجعنا الى تراث آبائنا نحفظ فيه كل مفخرة، ونعتز فيه بكل مأثرة ، وخططنا لأنفسنا في معترك الحياة خطة من عمل عقولنا وأيدينا ووحي تاريخنا وآدابنا ، نصل ماضينا وحاضرنا بالمستقبل الذي هو أشبه بنا وبأخلاقنا وآدابنا وعقائدنا وتاريخنا » (١٨) .

• • •

على هذا النحو كانت الفكرة العربية تائهة في متاهات الفكرة الشرقية . وفي ذلك الحين أخذت تتجمع الظروف والعوامل التي ساعدت على تضييق مدلول كلمة «الشرقية» ليصبح قاصرا على الشرق العربي وحده، ثم اختفت هذه الكلمة لتحل محلها الفكرة العربية . أما هذه العوامل والظروف فهي : نمو الاتصالات بين مصر والبلاد العربية الأخرى، وتضاعف الصحف والمجلات والكتب والنشرات والاذاعات التي كانت تصدر كلها بالعربية ، وخروج المثقفين المصريين من عزلتهم وذهابهم في رحلات مدرسية وثقافية الى الأقطار العربية أو للعمل في بعض المعاهد الجامعية والحكومية ، وتحسن سبل المواصلات بين مصر والشرق العربي برا وبحرا وجوا ، ثم ظهور المشكلة الفلسطينية التي استقطبت اهتمام جميع الدول العربية . ومع انالاهتمام بها في مصر نشأ أولا بين الفئات الدينية التى ارتاعت على الأماكن المقدسة، الا أن هذا العامل الديني لم يلبث أن اسلم قيادة الى عامل قومي وطني، وظهر هذا الاهتمام على

المستوى الشعبي أولا ، ثم أنتقل الى المستوى الرسمي . خصوصا بعد حصول مصر على معاهدتها مع بريطانيا سنة ١٩٣٦ .

وكانت لفظة «العرب» في تلك الأثناء قد أخذت تنتقل شيئا فشيئا من معناها الكلاسيكي السائد في مصر قبل الحرب العالمية الأولى، والمرادف لكلمة الأعراب، الى مدلولها الحديث . وسار ذلك عبر محاولات واجتهادات من المفكرين المصريين، شغلت صفحات كثيرة من الصحف والمجلات في تلك الفترة . ففي أكتوبر ١٩٢٢ نشرت مجلة «الهلال» استفتاء عن « نهضة الشرق العربي، وموقفه بازاء المدنية الغربية». فرد محمد لطفي حسونة قائلا : « هل المقصود الأقطار العربية بالمعنى الصحيح، أي بلاد العرب بحجازها ونجدها ويمنها وحضرموتها ؟ أم البلاد التي فتحها العرب في صدر الاسلام وبقيت الى الآن سائرة على أنظمة العرب كايران ؟ أم البلاد التي يتكلم أهلها باللغة العربية بقطع النظر عن تابعيتهم ودينهم ؟. أم البلاد التي تدين بالاسلام وتخضع للمدنية العربية بحكم لغة القرآن ؟ (١٩) .

وفي ديسمبر ١٩٢٦ كتب محمود عزمي مقالا تحت عنوان : «جاراتنا الشرقية وما بين مصر وبينها من علاقات » قسم العالم العربي فيه الى ثلاث وحدات منفصلة : بلاد المغرب، وقد ذكر عنها أنها تسير بفعل النفوذ الفرنسي المشترك سيرا اجتماعيا متشابها يجعل منها كتلة لا تفصلها حدود الا اسما ، ولا تعوق تبادل حاصلاتها حواجز جمركية ، وتغلب فيها الثقافة الفرنسية البحتة من حيث التعليم وغير التعليم . أضف الى ذلك بُعد تلك الأقاليم عن « المصدر السامي ، وبقاء مميزات القرطاجيين والبرابرة وغيرهم من الحاميين في أهلها » . اما الوحدة الثانية في شبه الجزيرة العربية . وقد ذكر أنها وان كانت مهد الحادث التاريخي والاجتماعي العظيم الذي ربط بين كل بلاد الاسلام زمنا غير قليل، « الا أنها لم تكن على اتصال وثيق بـلاد الاسلام هذه التي فتحها العرب وغلبوا فيها لغتهم العربية » .

فهي على هذا النحو تعتبر «كتلة منفصلة كذلك» • أما الوحدة الثالثة فهي التي تتكون من بلاد العراق والشام ومصر • وقد اعتبرها محمود عزمي كتلة متماسكة تماسكا تاما من جهة الاتصال التاريخي الذي لا يتوافر مع غيرها من البلاد الأخرى التي تتكلم العربية » (٢٠) •

وفي نوفمبر ١٩٢٧ كتب الدكتور محمد حسين هيكل يشيد بازدياد الروابط المادية والمعنوية بين مصر و «أمم الشرق العربي» ، فأدخل بلاد الحبشة بين هذه الأمم ! فقد ذكر من صور التعاون والتضامن بين مصر وهذه الأمم « ما تبذله صحافتها من جهود في توحيد وحدة الرأي والنظر في المسائل الاجتماعية والاقتصادية ، وما قررته الحكومة مثلا من انشاء قنصلية فخمة في بلاد الحبشة» ! وقد عاد الدكتور هيكل ليؤكد هذا الخط العجيب في نفس المقال حين أثار مسألة حاجة «البلاد العربية» الى موظفين ، فقال : « على انه مما يستوقف النظر ويستدعي التفكير حاجة البلاد العربية الى موظفين في فروع العمل المختلفة ، وطلبها الى مصر أن توفد اليها من رجالها من يملأ هذه المناصب، وعدم حصولها في أحيان كثيرة على ما تطلب من هؤلاء • وقد نشرت السياسة اليومية أخيرا ما حدث من طلب بلاد الحبشة لمعلمين يدرسون اللغة الانجليزية والفرنسية ، ومن طلب بلاد الحجاز مهندسين وأطباء •• الخ » (٢١) •

مع ذلك فنلاحظ أمرين : الأول، أن الأشادة بالروابط التي تربط مصر بغيرها من البلاد العربية اخذت تزداد في كتابات الكتاب المصريين ، حتى في الكتاب الذين تختلط في اذهانهم الفكرة العربية بالفكرةالشرقية• ثانيا . أن مصطلح الأمم الشرقية أخذ يتخذ معنى مرادفا للأمم العربية ، حتى ان البعض تحدث عن «الشرق» وكان يعنى به العالم العزبي ليس غير (٢٢) • ففي عدد ١٧ ديسمبر ١٩٢٧ كتب الدكتور هيكل يصف الاستقبال الذي أعد في مصر للملك فيصل ملك العراق عند مروره بها عائدا من اوروبا وأمريكا ، فأشاد في حرارة بحرص مصر الدائم على

« علاقات المودة والالفة والتضامن مع بلاد الشرق العربي المرتبطة واياها بأواصر قربى غاية في المتانة، وترجع في التاريخ الى أزمان بعيدة » ، وأخذ يعدد مظاهر التقارب التي تمت بين مصر والبلاد العربية الى ذلك الحين، فقال : « كانت في هذا الأسبوع فرصة أخرى أتاحت لمصر أن تظهر ما في نفسها من هذه العاطفة القوية : عاطفة الارتباط المتين بأمم الشرق العربي كافة . ذلك أن طائفة من خير رجالات لبنان وزعمائه ألفوا لجنة للاحتفاء بيوبيل جريدة «لسان الحال» التي أنشأها المرحوم خليل سركيس ، وأن هذه اللجنة بعثت الى نقابة الصحافة المصرية كيما تشاركها في هذا اليوبيل ..، وبالأمس أقامت مصر احتفالها بيوبيل المقتطف، فشاركتها أمم الشرق العربي فيه . كما أقامت حفلة تكريما لشاعر الشرق شوقي بك ، فخفت وفود العرب الى حفلة التكريم سراعا لاجابة دعوة الداعي .. ومهما يكن من سعي بعض ذوي المآرب أو ضيقي الصدور للفت في عضد هذا التعاون بين أمم الشرق العربي، ومهما يضع سعاتهم لاثارة مسائل تافهة يحسبون بها أنهم يوقدون نار البغضاء ، فان كل حادث من الحوادث يمر، يثبت ان التفاهم بين هذه الشعوب الشرقية أمتن وأقوى من أن تعصف به عاصفة او ان تزعزعه الاعاصير . وكيف ترى أهل هذه الشعوب الشرقية تنفع فيهم سعاية، وهم يرون جميعا، في أجيال التاريخ كلها، روابط تربطهم بأمتن الاسباب، وتجعلهم وكأنما هم أمة واحدة ان فصلت بين أجزائها الحواجز السياسية ، فلن تفصل بين نفوس أبنائها أية قوة من القوى » .

وفي عدد ٣١ ديسمبر ١٩٢٧ كتب محمود عزمي مقالا متقدما جدا في الفكرة العربية ، فتحدث عن سياسة جريدة « السياسة » قائلا انها جريدة جرت منذ انشائها على « تقلد السعي الحثيث في سبيل توثيق العرى بين مصر وجاراتها الشرقة ، داعة الى زيادة تسهيل طرق المواصلات بين هذه البلاد جميعا ، والى رفع الحواجز الجمركية من بين

تخومها ، والى توحيد برامج التعليم فيها ، وبخاصة الى توحيـد النقد المتداول من حيث قيمة الوحدة الذهبية ، ومن حيث الأقسام التي توزع عليها » . ثم تبنى رأيا للأستاذ بارتلمي عميد كلية الحقوق بجامعة باريس بان تستعير سوريا القوانين المصرية لتطبيقها في بلاد الشام كافة بدلا من القوانين العثمانية القديمة التي ألغيت في بلادها الأصلية . وقال انه اذا حقق المسئولون السوريون هذا الاقتراح ، فسيسجلون لهم « فخرا لا يدانيه فخر في سبيل العمل على توثيق الروابط وتمكين العلاقات بـين مصر وشقيقاتها الشرقية ، وهو هذا التمكين ، وهو ذلك التوفيق اللذان يرغب فيهما أهل مصر وأهل تلك الشقيقات رغبة قائمة على أواصر القربى بينهم جميعا .. فان ذلك كله مما يحقق الأمنية التي تجيش في صدور الكتلة الشرقية العربية المتقاربة المتفاهمة » .

وفي ٢٩ يونية ١٩٢٩ كتب محمد زكي عبد القادر يصف مصر بأنها « نبض التفكير في الشرق » ، ويقول انها تربطها بجاراتها « روابط أخرى لا تقل متانة وقوة ، فهي قد غمرتها جميعا محن سياسية واحدة وخضعت لتاريخ مشترك ، ووصلت بينها منذ قرون التاريخ الأولى صلات بقيت على الأيام أشد ازدهارا ، وجعلت من هذا الشرق العربي ما يكاد يشبه وحدة ، ان فصلتها الحدود فقـد قربت بينهـا روابط الجنس والدين واللغة » . ثم أبدى محمد زكي عبد القادر ادراكا واضحا لحركة التاريخ المتجهة بالبلاد العربية نحو الوحدة فقال : « بـلاد الشرق العربي اذن يقترب أحدها من الآخر ، وتخضع ، أن طائعة أو غير طائعة ، الى ما رسمته القرون وجعلته طابعا مشتركا بين بـلاد كانت وما تزال صورا متقاربة لتفكير واحد » (٢٣) .

. . .

في ذلك الحين وقعت المذابح بين عرب فلسطين واليهود على الجدار

المعروف بالبراق ، وسقط مئات القتلى والجرحى من الطرفين في أغسطس ١٩٢٩ • وتحركت الصهيونية في العالم من أقصاه الى أقصاه ، وتحركت الشعوب العربية أيضا بسيل من العطف تغدقه على فلسطين • وفي مصر، تلاقى في الاهتمام بفلسطين كل الفرق الدينية والقومية ، ولكن بينما كانت تحكم الفرق الأولى العواطف الدينية الجامحة ، فقد كان الفريق الثاني تحكمه المناقشة الهادئة والتفكير المنطقي • فقد كتب محمد عبدالله عنان في جريدة السياسة الأسبوعية يقول : « مهما كانت أسباب هذه الحوادث الدامية ، ومهما كانت المسئولية في اثارتها ، فانه لا يمكن ان تتجاهل اليهودية هذه الحقيقة ، وهي أن الوطن اليهودي لا يمكن ان يقوم على سياسة العنف في قلوب شعوب تجمعها روابط جنسية ودينية وتاريخية لا يمكن أن يغفل أثرها ! » • ولكنه من ناحية اخرى شجب سياسة العنف التي يسلكها الشعب الفلسطيني قائلا انه « لا يعتقد ان سياسة العنف طريق صالح يستطيع أن يسلكه الشعب الفلسطيني لتحقيق أمانيه ، لأن سياسة العنف أصبحت اليوم طريقا خطرا لا يأمن سلوكه الأقوياء انفسهم ، فضلا عن الضعفاء » ! (٢٤) • وفي ٢١ سبتمبر ١٩٢٩ نصح كلا من العرب واليهود بالاعتدال ! قائلا : « ان في وسع العرب أن يغنموا أكثر بالاتحاد والجهاد السلمي المستمر ، وأن يحولوا في المستقبل دون اراقة الدماء • واذا كان للعرب أن يعتمدوا على الجهاد السلمي ، كان على اليهودية من جانبها أن تذكر دائما هذه الحقيقة ، وهي ان الحكمة لا تعني الخضوع ، وأن الاعتدال لا يعني التسليم ، وان الوطن القومي انما يقوم في قلب العالم العربي ، فعلى اليهودية ، اذا أرادت سلاما ، أن تقنع الأمم العربية ، بأنها لا تفهم فكرة الوطن القومي الا في معنى متواضع ، وفي دائرة محدودة ، وانها لا تنوي افتئاتا على حقوق العرب أو أوطانهم ، وأنها لا ترى الا أن تقيم في وئام وتفاهم مع أصحاب البلاد. رمزا فقط لليهودية وملاذا أو ملجأ ليس غير لتراثها وتقاليدها » •

وقد سر هذا الاعتدال جريدة « ها آرتس » الصهيونية التي كتبت مقالا تشيد فيه بهذا « الصوت الواحد » في العالم الاسلامي الذي يطالب بالروية والانصاف • ثم لبست الجريدة مسوح الورع والتقوى فقالت : « اننا لم نلجأ قط الى سياسة العنف ، ولذا ترانا نأسف جد الأسف اذ لم يقم بين المسلمين المتنورين من يخاطب الجمهور الثائر بمثل هذه الكلمات الواضحة البسيطة التي وجهها محرر السياسة : « ان سياسة العنف ليست طريقا صالحا يسلكه الشعب الفلسطيني لتحقيق أمانيه » (٢٥) •

على أن الفكرة العربية ، مع ذلك ، قد تلقت بقضية فلسطين دفعة قوية الى الأمام في مصر • فقد خطب محمد علي علوبة باشا ، الذي تولى الدفاع عن حقوق العرب في جدار البراق الشريف أمام لجنة التحقيق الدولية ، خطابا هاما هاجم فيه الفرعونية هجوما شديدا ودعا لعروبة مصر في حرارة فقال : « واني ليحزنني أيها السادة أن أرى وأسمع ، بعد أن ذهبت الى فلسطين ودافعت بضعفي عن قضيتها ، وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد — نعم يحزنني أن افكر أنه يوجد في بلادي فريق مهما كان وكان شأنه ، يبث فكرة الفرعونية • انا لا ادري ما الحافز الذي حدا ذلك النفر الضئيل في مصر الى أن يصرح بقوله : « حذار يا مصر أن تكوني واسطة عقد الامم العربية وأختها الكبرى ، لأنك لست منها بل أنت فرعونية • ان الفرعونية ليست جنسا من أجناس البشر ؛ ولكنها عصر من عصور الحكم •• على أنني لو فرضت أن هناك جنسا فرعونيا لحما ودما وعظما ، فان فوق هذا الجنس جنسا آخر ورابطة أخرى ، هي أن هذه الأمم العربية تجمعها لغة واحدة وتقاليد واحدة وعادات واحدة وآلام واحدة وآمال واحدة • فهل يظنن ظان أنه يوجد اعتبار فوق هذه الروابط الوثيقة التي لا تنفصم روابطها ، وان للحم والدم والعظم قيمة كقيمة التفكير الواحد واللغة الواحدة والتقاليد

الواحدة والآمال الواحدة والآلام الواحدة ؟•• ما مصر الا عربية ، ولا تقوم الا على أنها عربية ، ولا يرضى المصريون بغير العربية » (٢٦) •

• • •

وفي الثلاثينيات برزت جملة عوامل ساعدت على نمو الايديولوجية العربية في مصر : أولهـا ، نمو الحركات الفاشية الاسلامية في مصر (الاخوان المسلمون ومصر الفتاة) • وبالنسبة للاخوان المسلمين ، فان الفكرة العربية كانت تدور في اطـار الوطن الاسلامي وفكرة الجامعة الاسلامية ووحدة الأمة الاسلامية وما أطلق عليه حسن البنا اسم « قومية الاسلام » (٢٧) • وقد دعا البنا الى القومية العربية في مواجهة القومية المصرية التي كان يتحمس لها الدكتور طه حسين وسلامة موسى ، ولذلك كان الدين أهم مقومات القومية العربية في نظر البنا • ففي عام ١٩٣٢ كتب مقالا يهاجم فيه طه حسين لانه أدرج العرب في صف الأمم الغازية لمصر التي اهتضمها المصريون فيمن اهتضموا من فرس ويونان وتـرك وفرنسيين وانجليز وغيرهم . وقال : « تلك فكرة لا ينفرد بها الدكتور طه وحده ، بل نادى بها من قبله الأستاذ سلامة موسى ، وحمل لواءها كل من يحمل ضغنا على العربية وحفيظة على الاسلام » • ثم اخذ يفند هذه الفكرة فقال إنها « خطأ محض ــ خطأ تاريخي وخطأ اجتماعي وخطأ في جانب القومية المصرية لا يغتفر ، وهي فكرة غرسها الاجانب للقضاء على قوة الشرق ووحدته » • أما ان الفكرة خطأ تاريخي . فلان « التاريخ يحدثنا بوحدة في الدماء واللغات بين سكان جزيرة العرب وسكان وادي النيل في القديم والحديث • ولا ننسى أن كثيرا مـن سكـان الصعيد وسكان الشرقية والبحيرة والفيوم يعلمـون الى الان أنسابهم العربية وينتمون الى قبائل عريقة في العروبة » • وأما أن هـذه الفكرة خاطئة اجتماعيا ، فلأن الأمـة انما تتكون قوميتها مـن لغتها ودينها وعاداتها

وثقافتها وما الى ذلك من مظاهر الحياة ، « فهل يرى الدكتور طه وغيره أن لمصر لغة غير اللغة العربية ، وأن لها دينا غير الدين الذي حمل لواءه العرب ؟ وهل يرون أننا نستطيع ان تتخلى عن اللغة العربية والقرآن العربي والشعور العربي ، ونحل محل ذلك كله لغة ودينا وثقافة تختص بمصر والمصريين ؟ وما هي يا ترى هذه اللغة ، وما هذا الدين ، وما تلك الثقافة ؟ » • لعل القوم يقصدون الهيروغليفية ودين أبيس وآمون وحورس وفتاح ؟ » • وأما خطأ الفكرة من ناحية القومية المصرية ، فلأن تمسكنا بالقومية العربية يجعلنا أمة تمتد حدودها من الخليج الفارسي الى المحيط الاطلسي ، بل الى أبعد من ذلك ، ويبلغ عددها أضعاف اضعاف الملايين المحصورة في وادي النيل • فأي مصري يكره أن تشاطره هذهالشعوب التي تظلها العربية شعوره وآماله وأفراحه وآلامه؟ » (٢٨)•

وقد اتفق الاخوان المسلمون وجماعة مصر الفتاة في الاهتمام بقضية فلسطين • ولكن بينما نبع الاهتمام في حالة الاخوان المسلمين من « شعور دفاق يحق العروبة ورابطة الاسلام » ـ كما يقول البنا (٢٩) ـ، فان اهتمام مصر الفتاة كان نابعا بالدرجة الأولى من مصدر فاشي مبعثه كراهية اليهود • ولذلك لم يكن حزب مصر الفتاة يفرق بين الصهيونية واليهودية ، بل كان يهاجم اليهود في عنف ويدعو لمقاطعتهم على صفحات جريدته • وقد أثار اشتغال هاتين الحركتين بالقضية الفلسطينية المتسم بالتهييج والتطرف اهتماما كبيرا في الرأي العام المصري ، نشأ اسلاميا في البداية ، ثم تحول الى قومي عربي بعد ذلك •

أما العامل الثاني في نمو الفكرة العربية في مصر في الثلاثينيات ، فهو عقد المؤتمرات العربية والاسلامية لبحث قضية فلسطين • ففي عام ١٩٣١ التأم في القدس مؤتمر اسلامي للبحث في انقاذ فلسطين واشتركت فيه مصر • وقد اجتمع المندوبون العرب أثناء انعقاده وحدهم ، وقرروا الدعوة الى مؤتمر عربي قومي لم يتيسر عقده (٣٠) • وفي عام ١٩٣٧

اشتركت مصر في المؤتمر العربي العام بدعوة من لجنة الدفاع عن فلسطين في سورية ، الذي عقد في بلودان وحضره اربعمائة مندوب عربي للنظر في تقرير اللجنة الملكية وتحديد موقف العرب من قرار التقسيم • وفي صيف ١٩٣٨ انعقد في القاهرة مؤتمر برلماني عربي اسلامي للتشاور في العمل في سبيل انقاذ فلسطين • وانعقد في نفس العام مؤتمر عام لنفس الغاية (٣١) •

ثالثا — صدور الصحف ، وتكوين النوادي والمنظمات الشعبية التي تعمل للوحدة العربية • ففي ٢٧ مايو ١٩٣٦ أصدر أمين سعيد مجلة « الرابطة العربية » التي قصد بها — حسب قوله — أن تكون صلة وصل بين مصر والأقطار العربية تحمل اليها ما يجب أن تطلع عليه من اخبار تلك الأقطار وتحولها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالعكس وتعالج قضايا العالم العربي وترفع صوته وتدافع عن مصالحه•• الخ (٣٢) . وفي عام ١٩٣٨ تكونت « جمعية الوحدة العربية » ، ومن مؤسسيها أسعد داغر • وقد خدمت الجمعية هذه القضية بواسطة المهرجانات والمحاضرات التي كانت تعقدها • ثم تألفت « رابطة العروبة » ، وكان أغلب أعضائها من طلاب كلية الحقوق في جامعة فؤاد الاول • وفي الوقت نفسه تأسست « اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب الجامعي والمدارس العليا في مصر » ، ورئيسها عبد الرازق محمود • وقد دعت اللجنة أفراد الشعب الى الوعي بمسئولياتهم العربية وتحسسهم بالواقع العربي • وفي مايو ١٩٤٢ تأسس « الاتحاد العربي » ، ومن كبار شخصياته محمد علي علوبة وعلي ماهر وتوفيق دوس وموريس أرقش وفؤاد أباظة وخليل ثابت واسعد سلهب• وقد تأسس هذا الاتحاد في مايو ١٩٤٢ على أثر بيان نشره فؤاد أباظة في جريدة المقطم في عدد ١٦ سبتمبر ١٩٤١ دعا فيه الى حلف عربي يضم مصر وسورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والسعودية واليمن وليبيا وتونس والجزائر ومراكش ، والى تأسيس جمعية تعمل لهذا

الحلف • وكانت أهداف الاتحاد تنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الدول العربية ، وانشاء أندية للاتحاد العربي في مختلف الأقطار العربية ، واصدار مجلة تبشر بالقومية العربية وعقد مؤتمرات سنوية • وقد استمر الاتحاد في عمله عشر سنوات ، وكون لنفسه فروعا في بغداد وعمان وبيروت والمهجر • وأشرف على عدد من الزيارات المتبادلة بين المسئولين العرب في مختلف أقطارهم • ومن أعماله أنه قرب بين مصر والسعودية أيام فاروق وابن سعود ، واحتج على سياسة فرنسا في لبنان عام ١٩٤٣ ، وأمد اللبنانيين بالمال والأدوية ، وغير ذلك من الأعمال (٣٣) •

أما العامل الرابع في نمو الفكرة في مصر في الثلاثينيات ، فهو تبني حزب الوفد لهذه الفكرة واهتمامه بقضية فلسطين • ففي عام ١٩٣١ زار مكرم عبيد في رحلة صيفية سوريا ولبنان وفلسطين • وقد تحدث في ذلك الحين عن الوحدة العربية وقال ان « المصريين عرب » ، وعزز رأيه بأن النظرية يؤيدها التاريخ ، لأن المصريين جاءوا من آسيا ، وهم أدنى الى العرب منذ القدم من حيث اللون والخصائص السامية والقومية (٣٤) • ويقول أنيس صايغ ان من يقرأ خطب مكرم عبيد في بيروت ودمشق وشتورة والقدس وعكا ويافا يعجب لبراعة صاحبها في مهاجمة الآراء الفرعونية ومهاجمة أصحابها من مسلمين ومن اقباط (٣٥)•

وفي عام ١٩٣٦ ، وعلى يد الوفد ، انتقل الاهتمام بقضية فلسطين من الصعيد الشعبي الى الصعيد الرسمي • فقد نشبت ثورة العرب الفلسطينيين في ابريل ١٩٣٦ ، بينما كانت المفاوضات المصرية البريطانية تجري لحل القضية المصرية ، وقد عقد النحاس باشا مع المستر ايدن جلسة خاصة ناقش فيها المسألة الفلسطينية ، وبين له أن مشروع التقسيم لا يمكن أن يكون حلا مرضيا ، كما أوضح أن « موطن الحرج في موقف الأمم المجاورة لفلسطين هو أنها لا يمكن أن تغفل عن المحنة التي يعانيها القطر الشقيق • ثم ترك النحاس باشا للصحف المصرية الحرية في نشر

الأنباء عن الوطنيين الفلسطينيين والاشادة بدعوتهم وحركتهم واظهار عطف المصريين البالغ على محنة فلسطين (٣٦)• وفي يوم ١٢ اغسطس ١٩٣٧ ألقى النحاس باشا بيانا في مجلس الشيوخ أوضح فيه سياسة حكومته بازاء البلاد العربية وفلسطين ، فقال ان الحكومة المصرية « تحرص كل الحرص على توطيد صلات الود والاخاء وتبادل المنافع التي تربط بين مصر والشعوب العربية والشعوب الشرقية والاسلامية ، وتعمل دائما على اعلاء قدر مصر عندها ومكانتها بينها ، أما من حيث شعور الحكومة المصرية نحو القضية الفلسطينية ، فيسرني أن أعلن أن اهتمامي بهذه القضية لا يرجع الى الوقت الحاضر ، بل كان لي في هذا الصدد أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية الصديقة بواسطة ممثلها في مصر أولا، ثم بطريق الاتصال المباشر بلندرة في صيف سنة ١٩٣٦ • ولم ينقطع اتصالي بالحكومة البريطانية مع مغادرتي لندرة بالوسائل الدبلوماسية المختلفة • وبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية (الذي اقترح التقسيم) بادرت الى استئناف الاتصال بالحكومة البريطانية في هذا الشأن بالوسائل الدبلوماسية • ويهمني أن يتيقن المجلس الموقر بشديد عنايتي بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم في هذه البلاد التي تشمل الأماكن المقدسة التي تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة » (٣٧) •

ومن المثير أن قضية فلسطين كانت أول مجال مارست فيه مصر استقلالها الخارجي بعد معاهدة ١٩٣٦ • فقد وقف وزير الخارجية الوفدي واصف بطرس غالي باشا في عصبة الأمم ، معارضا مشروع التقسيم البريطاني ، ومطالبا بعقد معاهدة بين انجلترا وفلسطين على غرار المعاهدات المعقودة مع البلاد العربية الأخرى ، تستهدف تأمين استقلال البلاد وضمان جميع المصالح فيها ، « والمحافظة بنوع خاص على حقوق اليهود المقيمين في فلسطين ، والذين يصبحون حينئذ فلسطينيين كغيرهم

من المسلمين والمسيحيين القاطنين في تلك البلاد » (٣٨) • وقد تفاخرت جريدة الأهرام بهذا الموقف قائلة ان مصر « عرفت كيف تنتهز الفرصة فترفع صوتها مدويا ، مجاهرة برأي راعت فيه ظروفها الخاصة ، ولم تتقيد فيه برأي حليفتها ومصلحتها في انجاح مشروع فلسطين » • وقالت : انه بعد هذا الموقف فلا موجب لخوف بعض المتخوفين من القيود الواردة في المعاهدة ، لأن هذه القيود « لا تمنع مصر من أن تكون لها سياسة خارجية خاصة بها وتبعا لظروفها (٣٩) • بينما قالت جريدة « جورنال دي ناسيون » أن مصر وضعت بهذا الخطاب عطفها على العرب فوق صداقتها لحليفتها انجلترا صاحبة مشروع التقسيم (٤٠) •

وكان النحاس باشا قد أعرب عن نفوره من مشروع التقسيم للسفير البريطاني السير مايلز لامبسون يوم ٢٤ يولية ١٩٣٧، وقال انه «لا يستطيع ان يحس بالاطمئنان وهو يفكر في قيام دولة يهودية على حدود مصر • اذ ما الذي يمنع اليهود من ان يدعوا لهم حتى حقا في سيناء فيما بعد » (٤٠م) واهمية هذا الحديث أنه يوضح بأن الوفد كان يدرك أبعاد الخطر الصهيوني تماما ، ويعرف بأنه لا يقتصر على فلسطين وحدها ، وانما يهدد مصر أيضا •

• • •

وفي العام التالي ، وحينما كان الوفد خارج الحكم ، هاجمت الصحف الوفدية حكومة محمد محمود باشا هجوما شديدا لأنها لا تصنع شيئا من أجل فلسطين • وبادر الوفد فافتتح اكتتابا لمساعدة عرب فلسطين (٤١) • وفي عام ١٩٣٩ كتب مكرم عبيد مقالا هاما أكد فيه موقفه السابق من عروبة مصر ، وندد « بالوسائل التي تتذرع بها الأطماع السياسية لقطع العلاقات بين الأقطار العربية،والعمل لقتل الروح العربية

بين أبنائها ، والسعي للتفرقة،واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التي لا ريب في أنها من أعظم الأركان التي يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي » • ثم استطرد قائلا ان « الوحدة العربية حقيقة قائمة ، هي موجودة ، ولكنها في حاجة الى تنظيم ، والغرض من التنظيم ايجاد جبهة تناهض الاستعمار ، وتحفظ القوميات ، وتوفر الرخاء ، وتنمي الموارد الاقتصادية ، وتشجع الانتاج المحلي ، وتزيد في تبادل المنافع ، وتنسيق المعاملات » • وتنبأ بأن العرب سوف ينول أمرهم الى أن يصيروا « كتلة واحدة ، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة ، أو وطنا كبيرا يتفرغ منه عدة أوطان » • وتساءل : « لم لا يكون ممكنا تنظيم الوحدة العربية على هذه القاعدة ، والأدوات اللازمة للتنظيم موجودة ؟ » ، وقال « ان هذا التنظيم قد بدأ في السنوات الأخيرة، فان العمل لتوحيد الثقافة وتبادل المتاجر والمنافع وعقد المؤتمرات وتبادل الآراء ــ كل ذلك يؤدي الى توحيد الجهود والتضامن العربي العام القوي الأركان المتين البناء ، ويؤدي كذلك الى الاستفادة من الجهاد المشترك الذي يقوم به العرب في كل قطر من الأقطار العربية في سبيل الحرية وتوطيد دعائم الاستقلال » (٤٢) •

خامسا ــ ازدياد التقارب ، على الصعيد الرسمي ،بين الحكومات العربية • ففي ٢٣ مايو ١٩٣٤ وقعت معاهدة الطائف بين العربية السعودية واليمن ، عقب الحرب التي قامت بينهما • وقد أشير فيها الى روابط الأخوة الاسلامية والعنصرية العربية وان أمتهما أمة واحدة • وفي ٢ ابريل ١٩٣٦ وقعت في بغداد معاهدة « أخوة عربية وتحالف » بين العربية السعودية والعراق ، وتنص على الروابط الاسلامية والوحدة القومية والوحدة العربية • وفي ٦ مايو ١٩٣٦ وقعت معاهدة صداقة بين مصر والعربية السعودية • وفي ابريل ١٩٣٧ انضمت اليمن الى معاهدة الصداقة والتحالف التي عقدت بين العربية السعودية والعراق في

٢ ابريل ١٩٣٦ • وفي ٢٣ ابريل ١٩٣٧ عقدت بين سوريا والعراق معاهدة حسن جوار (٤٣) •

وفي أوائل ١٩٣٩ قررت الحكومة البريطانية دعوة الدول العربية المستقلة حينذاك الى مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين • فكان هذا أول اعتراف دولي بالجامعة العربية التي لاحت في الأفق السياسي الدولي قبل أن تبرز الى الميدان حقيقة واقعة ، كما أن اشتراك هذه الحكومات في المؤتمر كان أول اختبار دولي لقوتها ، وقد اشتركت فيه مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن واليمن • وقد أوضح علي ماهر باشا فيما بعد ، وكان عضوا في الوفد المصري ، أن المؤتمر كان فرصة لمصر المستقلة تظهر تأثيرها للدول العربية وتكسب مركزا ممتازا ، « لأنها أثبتت لجميع الدول العربية أنها لم يكن لها مأرب خاص ، ولا مصلحة خاصة ، وانما عملت بدافع من الروابط القديمة التي تربطها بهذه البلاد » • وقال ان العلاقات استمرت بعد ذلك بين مصر وبين هذه الدول العربية جميعها على أحسن حال (٤٤) •

في تلك الظروف ، برز حديث الوحدة على أكثر من لسان عربي • فقد دعا مكرم عبيد الى الوحدة العربية على النحو الذي مر بنا • وفي نفس الوقت طرح فؤاد حمزة ، وكيل وزارة الخارجية السعودية مسألة الوحدة على الرأي العام قائلا : « كيف السبيل الى تحقيق المطامع والآمال ؟ هل يتأتى ذلك عن نشوء محالفات تدريجية بين الأقطار التي تبلغ مرتبة الاستقلال ؟ أم هل يتحقق ذلك عن طريق الفتح والغلبة ووسائل العنف ؟ أم الانضمام بمحض الارادة ؟ وهل هناك من يحلم بايجاد جمعية أمم عربية ؟ » (٤٥) • وكتب عبد الرحمن شهبندر يتساءل : « الامبراطورية العربية : هل يقدر لها العودة الى الوجود ؟ » (٤٦) • وفي عام ١٩٣٨ عقد المؤتمر الأول للطلاب العرب في أوروبا في بروكسل من ٢٧ ـ ٢٩ ديسمبر ، واتخذ ميثاقا قوميا مقتبسا من البحوث التي

أقرها ومن مقرراته ، وينص على أن العرب أمة واحدة حقها المقدس أن تكون كاملة السيادة في تصريف شئونها ، تدفعها قوميتها المتحفزة الى تحرير الوطن العربي واتحاده بكافة أجزائه ، والى تأسيس نظم سياسية واقتصادية واجتماعية أعدل وأصلح من النظم الراهنة فيه » . وقد ناقش المؤتمر أنواع التكتل السياسي ورأى أن الاتحاد Fédération هو التكتل المناسب للبلاد العربية (٤٧) .

بريطانيا ودورها في قيام جامعة الدول العربية

على هذا النحو ، فعندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت هناك قضيتان تشغلان بال الوطنيين العرب في جميع البلاد العربية بدرجات متفاوتة : القضية الأولى ، هي فلسطين ، والقضية الثانية هي الوحدة العربية . وبالنسبة لقضية فلسطين ، فان موقف انجلترا منها كان يدفع الوطنيين الى أحضان ألمانيا وايطاليا . ففي السعودية ، استطاع عدد من زعماء الحركات الوطنية في فلسطين وسورية ولبنان ، ممن لجأوا الى حمى الملك عبد العزيز آل سعود هربا من الملاحقة البريطانية والفرنسية ، أن يقنعوا الملك بمزايا الخروج قليلا من عزلة بلاده العربية والعالمية ، وأن يجري اتصالات مع ألمانيا النازية لعقد اتفاق معها تحصل السعودية بمقتضاه على سلاح ينفع المملكة في حماية نفسها وفي مساعدة عرب فلسطين عند الحاجة وعرب سوريا أيضا الذين كان يتزعم حركتهم الوطنية كبير وكلاء الملك عبد العزيز في سوريا . ومع أن المحاولة لم تثمر كثيرا ، واقتصر اتصال مندوبي الملك مع السلطات الألمانية على مفاوضات مبدئية لم تتطور فيما بعد الى نتائج ايجابية ، فانها قد فتحت في حد ذاتها للسعودية بابا على العالم لم يستطع الملك أن يسده فيما بعد .

أما الملك يحيى ، فقد خرج من عزلته هو الآخر تحت تأثير الوطنيين السوريين

اللاجئين الى اليمن هربا من أحكام الاعدام والسجن التي أصدرها الفرنسيون ضدهم غيابيا ، واتجه الى ايطاليا التي كانت أقرب دول أوروبا اليه لوجودها في الحبشة والصومال وتوسعها في شرق افريقية في أواسط الثلاثينيات • ومع أن اتصالاته أيضا لم تثمر كثيرا ولم تتطور ولم تؤد الى أكثر من ارسال عدد محدود من الأطباء الى بلاده الفقيرة ، الا انه لم يستطع ان يتنصل من واجباته العربية كلية (٤٨) •

وفي العراق ، تجمع في بغداد ، منذ أواسط ١٩٣٩ ممثلون عن كافة الحركات القومية في المشرق العربي ، وكان أكثرهم من الفلسطينيين من رجال الثورة والعمل السياسي والأحزاب ، ممن هربوا الى دمشق وبيروت ومنهما الى العراق • واعترافا من العراقيين بفضل ثورة فلسطين وبحق شعب فلسطين في التحرير ، وايمانا منهم بوحدة النضال العربي ، لم يكتفوا باكرام وفادة الوطنيين الفلسطينيين ، بل شكلوا واياهم لجانا وطنية قامت بالاشراف على العمل العربي اشرافا مباشرا ، فعبأت الشعب، وكونت امتدادات لها في الأقطار العربية (٤٩) • وفي الوقت نفسه أخذت الاتصالات تجري بين ناجي شوكت وفون بابن في أنقرة ، وبين عثمان كمال حداد في وزارة الخارجية الألمانية في برلين (٥٠) •

أما في مصر ، فان موقف انجلترا من قضية فلسطين كان أحد العوامل الهامة في الموقف العدائي الذي وقفته جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة والعناصر الاسلامية الأخرى • كما كان له أثره في تعاطف الشعب المصري نحو المحور •

في ذلك الحين لم يكن في وسع السياسة البريطانية أن تعطي للعرب تنازلات جوهرية بالنسبة لقضية فلسطين بالمقارنة الى ما كان يمكن للألمان أن يعطوه • ففي الوقت الذي كان الكتاب الابيض يلقي المعارضة الشديدة في بريطانيا على الرغم من انه لم يرض العرب تمام الارضاء ، فان انتصار النازية كان معناه بالنسبة للعرب حل القضية الفلسطينية بصفة نهائية •

وعلى ذلك فقد بدا ان ميدان التنازل الوحيد هو في الوحدة العربية •

في ذلك الوقت نشأت عدة عوامل ساعدت بريطانيا علـى اتخاذ قرار في هذا الشأن • ففي ابريل ومايو ١٩٤١ أصيبت بضربات متلاحقة في يوغوسلافيا واليونان وكريت ، كما اخترقت قوات الجنرال روميـر الحدود المصرية واحتلت السلوم • وفي تلك الأثناء تأزمت العلاقات بين حكومة الكيلاني والانجليز علـى النحو الذي تفجر عما عرف بثـورة رشيد عالي الكيلاني ، وقد بدت هذه الحركة أشبه بنداء للدول العربية الأخرى لتحذو حذوها • وأخذت بريطانيا تعد حملتها على سوريا ولبنان بالاشتراك مع قوات فرنسا الحرة • وعندئذ بدا أن الوقت قد حان لاتخاذ موقف صريح في موضوع الوحدة العربيـة ، فألقى وزير الخارجيـة البريطانية خطابا فـي مانشون هاوس Mansion في ٢٩ مايو ١٩٤١ أشاد فيه بالصداقة التي تربط العرب ببريطانيا ، وقال ان العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة بعد التسوية التـي تمت عقب الحرب العظمى . ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن • وان العرب ليتطلعون الى نيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف ، ولا ينبغي أن نغفل هذا الطلب من جانب أصدقائنا » ، ثم أضاف : « ويبدو لي من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بـين البلدان العربيـة وكذلك الروابط السياسية أيضا ، وحكومة جلالة الملك من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لايـة خطة تلقى موافقة عامة (٥١) •

من ذلك يتضح أن التصريح البريطاني قد صدر في لحظات حرجة من تاريخ بريطانيا ، وحين كانت أخطار الهزيمة تحدق بهـا • وهذا ما أفقده في الحقيقة فاعليته المطلوبة • وفي الوقت نفسه ، فان الظروف التى كانت تمر بها بعض البلاد العربية كانت تصرفها عن النظر فيه : فمن ناحية مصر ، فقد كانت مشغولة بالغزو الألماني المقيم في السلوم ، بالاضافة

الى أن الحكومة القائمة لم تكـن ذات سياسة مرسومة بازاء الوحـدة العربية ، اذ كانت خليطا من المستقلين والأحرار الدستوريين • أما مـن ناحية العراق ، فقد كان في ذلك الحين مشغولا باعادة ترتيب بيته بين فشل ثورة الكيلاني ، ولذلك لم يتخذ خطوات ايجابية بالنسبة للتصريح•

وفي الحقيقة أن الاستجابة للتصريح قد صدرت من شرق الأردن وحده • فقد اعتبر التصريح ، مضافا اليه التصريحين اللذين صدرا عـن الجنرال كاترو والسير مايلز لامبسون لسوريا ولبنان قبل الحملة في ٨ يونية ١٩٤١ « اعترافا بجدارة البلاد العربية التي تتألف من سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين ، وتمثل المجموعة السورية العربية التقليدية ــ بالاستقلال والوحدة » • وتقدم مجلس وزرائه في أول يولية ١٩٤١ ، وبايعاز من الأمير عبدالله ، باقتراح لاجراء الاتصال بالحكومات الوطنية في البلاد السورية من أجل هذا الهدف ، على أساس أن البلاد السورية « بحكم وضعها الجغرافي ومواردها الطبيعية لا تتحمل ، وعلى الأخص من الناحية الاقتصادية ، أن تعيش الا كيانا واحدا » • ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذا الاقتراح بوجوب « الإرجاء ريثما تغدو الحالة أكثر استقرارا » ، وقالت ان القضية يرجع أمرها الى تبصر العرب أنفسهم عندما يكون الميدان أكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر » (٥٢) •

وفي ديسمبر ١٩٤٢ ، وكان الخطر الفاشي قـد ابتعد عن الشرق الأوسط بعد معركة العلمين ، وانتهى النظـام في العراق من توطيـد أقدامه ، تقدم نوري السعيد الى المستر كيزي بمشروع يعبر عن مطامح الطبقة الحاكمة في العراق ، وهو المعروف باسم مشروع الهلال الخصيب، ويقوم على انشاء اتحاد فدرالي من العراق وسوريا الكبرى التي تضم سوريا ولبنان وامارة شرق الأردن وفلسطين ، مستبعدا مصر التي ذكر أن مشاكلها الخاصة في السودان لن تجعلها تميـل الى الانضمام الـى الجامعة أو اتحاد عربي ، وقد أطلق نوري السعيد على هذا المشروع اسم

«الجامعةالعربية» وضمنه كتابه الذي عرف باسم «الكتابالأزرق» (٥٣)•
على أن الحكومة البريطانية لم تبد موافقتها على هذا المشروع ، على الرغم من أن نوري السعيد قد أتبعه باعلان الحرب على المحور في يناير ١٩٤٣ • فعندما وجه أحد النواب الانجليز في مجلس العموم سؤالا الى المستر ايدن عن هذا المشروع ، أجاب المستر ايدن في ٢٤ فبراير بان الحكومة البريطانية « تنظر بعين العطف الى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية ، ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم ، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الأن مثل هذا المشروع الذي ينال استحسانا عاما » (٥٤) • وكان واضحا أن هذا التصريح موجه الى مصر ، بعد أن رفضت الحكومة البريطانية النظر في كلا المشروعين الأردني والعراقي • ومعنى ذلك ان الحكومة البريطانية كانت تريد مشروعا للوحدة العربية على مستوى أوسع من مستوى مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب ، وهذا ما أكدته في كلا التصريحين اللذين اصدرتهما في هذا الصدد ، اذ اشترطت موافقة او استحسان الجميع •

وعلى كل حال ، فان هذا الرفض من جانب الحكومة البريطانية للمشروعين الأردني والعراقي ، يعتبر ردا على جمهرة المؤرخين العرب ، ومنهم الدكتور أنيس صايغ (٥٥) الذين يعتقدون أن هذين المشروعين من وحي السياسة البريطانية ، استنادا الى ولاء السلطات الحاكمة في كل من شرق الأردن والعراق لبريطانية • ومن الغريب أن الدكتور انيس صايغ قد أورد نص ما أسماه خطأ : « البرقية المشهورة التي أرسلها الأمير عبد الله في الرابع والعشرين من يونيو ١٩٤١ الى نوري السعيد » ، وقد عارض فيها مشاورات الوحدة العربية ، وقال « ان مسألة ايجاد وحدة عربية او اتحاد عربي مسألة موهومة خطيرة ، ولذلك فمن واجب بغداد وعمان السعي للسير على سياسة هاشمية موحدة مع صرف

المساعي للقضاء على من يريد اخراج القضية العربية عن مبادىء النهضة الأولى بالأخص في القطر السوري الذي قام به تفاهم سعودي سوري لبناني خطير ، وبذل الجهد لاحياء أنصار الثورة مرة أخرى بهذه الديار واعادة الدعوة الهاشمية » (٥٦) •

وفي الواقع أن اغفال الدوافع العربية الذاتية في المشروعات التي لا تتفق مع المصلحة العربية العامة، والاصرار على اتهام الاستعمار البريطاني بتدبير هذه المشاريع ، مما يجافي الموضوعية في البحث العلمي • وفي مثل مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب، فلم يكن ثمة ما يمنع انجلترا من تحقيق أحدهما في اطار الدول العربية الواقعة تحت نفوذهم : العراق وشرق الاردن وفلسطين ، لو أن هذين المشروعين كانا حقا من وحيهم وبايعازهم • وفي الوقت نفسه، فقد رأينا أن طرح فكرة الوحدة العربية من جانب الانجليز على مستوى الدول العربية كلها ، لم يلق ارتياحا من الدولتين صاحبتي المشروعين، كما هو واضح من برقية الأمير عبدالله السالفة الذكر • وقد ذكر «كيرك» أن الرأي العراقي لم يكن ميالا بأي حال ليقبل الزعامة المصرية، وقد وضعت الصحافة العراقية مصر على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى (٥٧) • وفي الحق أن الأمير عبدالله لم يلبث أن اصدر في يوم ٨ ابريل ١٩٤٣ ، أي بعد التصريح البريطاني بشهر ونصف تقريبا ، نداء الى « أهل الشام : حاضرة وبادية ومن خليج العقبة الى البحر الابيض المتوسط الى أعالي الفرات » ، أعلن فيه أنه« أما والدعوة الى اتحاد الأقطار العربية هي اليوم قول فصل ، فان من صلب هذه الدعوة المباركة أن نجهر بوجوب اتحاد الأقاليم السورية » • ثم تحدث عن الدعوة التي وجهتها مصر حينذاك لعقد مؤتمر عربي رسمي، فقال انه « يتوسم أن تؤيد ميثاق اتحاد بلاد الشام لتتمكن سوريا الكبرى من وقوف أمثل الى جانب اتحاد عربي عام » • ثم دعا بدوره « أهل الحل والعقد في بلاد الشام الى مشروع وحدة أو اتحاد سوري شامل

ووطن كامل يناقشون أمره في مؤتمر سوري خاص نرحب بعقده فـي عاصمة بلادنا » (٥٨) •

والسؤال الآن هو : كيف ، وسياسة بريطانيا التقليدية تقوم علـى مبدأ «فرق تسد» ، تقبل بهذه المخاطرة ، وهي توحيد الدول العربية ، ومن بينها مصر واسطة العقد، على الرغم من دور بريطانيا السابق في التقسيم بعد الحرب العالمية الأولى ؟•

في الواقع أن ساسة بريطانيا كانوا يدركون ، بحكم خبرتهم في هذه الشئون ، أن عوامل التفرقة التي بذروها في البلاد العربية قد أصبحت أقوى بكثير من صيحات التوحيد • ففي خلال العشرين سنة السابقة كانت قد نشأت في هذه الدول أنظمة مالية واقتصادية وسياسية متباينة، وتكونت قوى سياسية محلية ترتبط مصالحها بالابقاء على التمزيق، ولم يكن من اليسير على هذه القوى أن تتنازل طواعية عن مصالحها الخـاصة وتقبل بوحدة حقيقية تزول فيها الحواجز والحدود ، وانما كان قصارى جهد هذه القوى أن تردد صيحات الوحدة التي كان الوعي يزداد بها في صفوف الجماهير العربية، في نفس الوقت الذي كانت تتحول فيه الحواجزالورقية الى حواجز من فولاذ •

وهناك أسباب أخرى هامة أوردها الكتاب البريطانيون • فقد ذكر «كيرك» أن الحرب العالمية الثانية بما أوجدته في المنطقة العربية من قوات جرارة للحلفاء، كانت قد جمدت التطور السياسي فيها، وقد أدرك الساسة البريطانيون المسئولون عن ابداء النصح فيما يختص بالسياسة البريطانية، وبخاصة البريجادير كلايتون Brigadier Clayton مستشار الشئون العربية لوزير الدولة البريطاني في الشرق الأوسط ، أن مثل هذا التجمد هـو أمر موقوت، وأنه من الضروري السيطرة على الثورة الطبيعية التي تضطرم بها النفوس في العالم العربي منذ البداية، والابقاء على الحركة الوطنية بعد الحرب في مستوى معتدل معقول • وكان المقصود بالتشجيع الذي

بذل لانشاء جامعة الدول العربية هو تذويب الجليد تدريجيا، أملا في أن تتولى القوى المحافظة في الجامعة فيما بعد أمر الحفاظ على «الحساء» الوطني في درجة الحرارة المناسبة (٥٩) •

ويكشف «كيرك» سببا آخر يتصل بالخطر الشيوعي الذي كانت تتعرض له المنطقة في ذلك الحين وتتوقعه السياسة البريطانية ، فيقول انه طوال فترة شهر العسل الانجليزي السوفيتي فيما بينعامي ١٩٤١ و١٩٤٥، كان الساسة البريطانيون مدركين مدى التحدي الذي كان من المتوقع أن تواجه به السياسة السوفيتية مصالح بريطانيا في منطقة الشرق الاوسط ، ولذلك فان نصيحة كلايتون لانشاء جامعة الدول العربية ربما كانت وثيقة الصلة بعودة السيد زياد الدين طباطبائي الى ايران في عام ١٩٤٣ لمحاولة تنظيم جبهة مناوئة لحزب تودة الذي كان يتمتع بتأييد السوفييت، والذي بدا في ذلك الحين أنه يهيمن على مصائر ايران (٦٠) • ومعنى هذا الكلام أن الغرض من تشجيع العناصر المحافظة في العالم العربي على تأسيس جامعة الدول العربية كان ، الى جانب تدعيم المصالح البريطانية ، أنتصبح هذه الجامعة فيما بعد معقلا ضد «الحركات الجماهيرية الشعبية» • وهو ما أدركه المراقبون السوفييت في وضوح في ذلك الحين (٦١) •

• • •

وعلى كل حال، فمن المحقق أن المبادرة التي قام بها النحاس باشا لتكوين جامعة الدول العربية ، انما كانت استجابة للتصريح البريطاني في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ • وهذا ثابت من البيان الذي أعلنه يوم ٣٠ مارس ١٩٤٣ على لسان محمد صبري أبو علم في مجلس الشيوخ، فقد ورد فيه : «منذ أعلن مستر ايدن تصريحه، فكرت فيه طويلا، ولقد رأيت أنالطريقة المثلى التي يمكن أن توصل الى غاية مرضية هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية • وانتهيت من دراستي الى أنه يحسن

بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي اليه من آمال كل على حدتها، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا، ثم تدعوهم بعد ذلك الى مصر معا في اجتماع ودي لهذا الغرض، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية • فاذا تم التفاهم أو كاد، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات تحقيقا للأغراض التي تنشدها الأمم العربية » (٦٢) •

والسؤال الهام الآن هو : هل كان الوفد وهو يعمل للوحدة العربية يقوم بذلك لحساب الانجليز ، أم أنه كان يعمل لحساب قضية الوحدة ؟• لقد رأينا أن الوفد كان قد أخذ يعترف بوجه مصر العربي منذ مطلع الثلاثينيات على لسان مكرم عبيد ، وأنه نادى بالوحدة العربية عام ١٩٣٩، وكان في أثناء حكمه عام ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ أول من نقل الاهتمام بقضية فلسطين من الصعيد الشعبي الى الصعيد الرسمي، وظل اهتمامه بهذه القضية قائما ومناصرته لها تشتد بعد خروجه من الحكم في شكل فتحه باب الاكتتاب لمنكوبي فلسطين وفي شكل مطالبة حكومات الانقلاب بمساندة الفلسطينيين • ولما تولى الحكم في فبراير ١٩٤٢ ، أفرج عن محمد علي الطاهر ، صاحب جريدة الشورى وجريدة الشباب، وكلاهما، وخاصة الأولى كانت من أكبر المنابر العربية في مصر ــ على الرغم من أن القبض على الطاهر كان بأمر الانجليز • ومعنى ذلك أن الوفد كانت له سياسة عربية مقررة من قبل صدور التصريح البريطاني • فهل كان الوفد مطالبا بنبذ سياسته ورفض العمل من أجل الوحدة العربية عندما سنحت الفرصة لذلك ، لمجرد أن مصلحة الانجليز قد اتفقت في تلك الفترة مع المصلحة العربية في قيام الوحدة ؟

هذه هي القضية • ولقد دار حديث هام بين محمد علي الطاهر

والدكتور محمد صلاح الدين وكيل وزارة الخارجية في حكومة الوفد حول هذا الموضوع يلقي الضوء على ما كان يدور في خلد الحكومة الوفدية في ذلك الحين • فعندما أبدى محمد علي الطاهر للدكتور صلاح الدين تشككه في الانجليز واسترابته في السياسة البريطانية ، رد الدكتور محمد صلاح الدين قائلا : « ان الحكومة المصرية وجدت اعترافا انجليزيا، فهي تريد أن تأخذه على منطوقه وتقوم بالمشروع فعلا ، بدون أن تقيم وزنا لنوايا الحكومة البريطانية » • وعندما قال محمد علي الطاهر : ان شعوب العالم العربي لا تثق بحكوماتها القائمة ، فكلها مؤلفة على هوى الانجليز وباشرافهم وتدريبهم ما عدا الحكومتين السعودية واليمنية ، قال محمد صلاح الدين : « نحن أمامنا حكومات عربية ، فلا بد لنا من دعوتها بقطع النظر عن كونها موجودة برضاء الشعوب أم لا ؟ لأننا لا نستطيع كحكومة أن نقول للحكومات الأخرى انت موثوقة، ونقول لتلك انت غير موثوق بك ــ ولكن الأيام ستصحح هذه الأوضاع، وتتداول المسألة حكومات كثيرة، الى أن تتولاها الحكومات التي ترضى عنها الشعوب، ونكون نحن على كل حال قد كسبنا هذه الجامعة التي ستصبح مع الأيام حقيقة واقعة يحسب حسابها » (٦٣) •

لا نوافق اذن الدكتور انيس صايغ على ما ذكره من أن « مسرحية الجامعة العربية قد تكون ملهاة وقد تكون مأساة » (٦٤) • لأن الدور الذي قامت به، ويعترف به هو نفسه، في تطور الفكر والحس العربي في مصر، بعد أن أصبحت القاهرة مقر الجامعة ، وفي المشاريع السياسية وغير السياسية في خدمة قضية الوحدة العربية ، تشير الى أن قيام جامعة الدول العربية لم يكن لا ملهاة ولا مأساة، لأن الملهاة أو المأساة نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وليس في أثناء الحرب العالمية الثانية ــ حين أقام الاستعمار البريطاني الحواجز والفواصل والحدود السياسية بين أجزاء بلاد الشام، فتكونت داخل كل وحدة سياسية من المصالح والنظم ما ظل

يؤثر على تكوين جامعة الدول العربية وعلى قضية الوحدة العربية نفسها بوجه عام حتى وقتنا هذا •

والمعالجة الموضوعية لموضوع جامعة الدول العربية تؤكد انها، وان ولدت في رعاية الانجليز، الا أنها لم تعمل في خدمة الاستعمار البريطاني ولم تكن تابعا له، وانما عملت في خدمة القضايا العربية• واذا كان دورها في هذا المجال قاصرا أو عاجزا، فان هذا القصور او العجز ليس مستمدا من ظروف مولدها، وانما هو مستمد من بذور الفرقة والتقسيم النامية مع المصالح المحلية داخل كل موطن عربي •

وليس من شأن هذا البحث تتبع المراحل الطويلة التي مرت بها مباحثات الوحدة، منذ صيف عام ١٩٤٣ الى توقيع بروتوكول الاسكندرية يوم ٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، وهو الوثيقة الأولى لجامعة الدول العربية ، أو اقرار ميثاق الجامعة يوم ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وهو وثيقة الميلاد الرسمية • ولكن الحقيقة الهامة التي تبرز من خلال المباحثات، هي ان نزول مصر الى حقل العمل العربي من أجل الوحدة العربية كان هو العنصر الأساسي في ميلاد جامعة الدول العربية ، وهي التي تعد حتى الأن التجسيد الرسمي لفكرة القومية العربية •

واذا كان الامر كذلك، فكيف نقيم دور النحاس باشا في قضية الوحدة العربية ؟ ان دور النحاس باشا التاريخي هو أنه وضع مصر على بداية الطريق الذي تسير فيه الآن : طريق العروبة، طريق القومية العربية• ومع أن الفكرة العربية في مصر قد تعرضت بعد الحرب الفلسطينية لردة عادت بها الى مراحلها الأولى، الا أن مصر، مع ذلك، لم تتنكب الطريق : طريق العروبة، طريق القومية العربية• حتى جاءت ثورة ٢٣ يوليو التي نقلت العمل من أجل الوحدة العربية الى مستوى جديد • لقد كانت القومية العربية قدر مصر ومصيرها ، وكان ميلاد جامعة الدول العربية أخطر المنعطفات التاريخية في حياة مصر •

حواشي الفصل الخامس

١ ـ لمزيد من التفاصيل : انيس صايغ : تطور المفهوم القومي عند العرب (بيروت : دار الطليعة ١٩٦١) ، برنارد لويس : العرب في التاريخ (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٥٤) ترجمة نبيه امين فارس ومحمود يوسف زايد ، بعض اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب ـ جامعة فؤاد الاول : المجمل في التاريخ المصري ، الباب الاول والثاني (القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٢) ، دكتور حسن محمود ، تكوين المجتمع العربي (الباب الثاني من كتاب : المجتمع العربي ، تأليف الدكتور السيد الباز العريني وبعض اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب) ، دكتور عبد الملك عودة : معالم المجتمع العربي (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٦٦) .

٢ ـ المعلم يعقوب ، او الجنرال يعقوب ، اول مصري فهم القضية المصرية بمعناها الحديث . اذ ادرك معنى الصراع الفرنسي ـ الانجليزي على البلاد ، وانه لكي يكتمل استقلال البلاد يجب ان تضمنه الدول الكبرى . وكان اول من خرج على روابط التبعية العثمانية وطالب باستقلال البلاد عنها ، وبرر طلب الاستقلال بالتنويه بمجد مصر ، وبان عظمة الماضي تبعث على الامل في عظمة المستقبل ، وبان مصر بها من الموارد ومن المال والرجال ما يكفي لقيام الدولة المستقلة . وقد تأثر المعلم يعقوب بالفرنسيين وحارب في صفوفهم وآمن بمبادىء الثورة الفرنسية ، فرحل من مصر بعد جلاء الحملة مزمعا عرض قضية الاستقلال عن تركيا على العواصم الاوروبية ، ولكنه مات في الطريق، فقبر مشروعه (دكتور احمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية

ص ٢١ ــ ٢٢ (سلسلة المكتبة الثقافيـــة فبراير ١٩٦١) ، دكتـــور صبحي وحيدة : المرجع المذكور ص ١٣٠ .

اما رفاعة الطهطاوي ، فهو اول من كتب من المصريين المحدثين داعيا الى احياء التاريخ المصري القديم ، ومفاخرا بأمجاد مصر التي كان يسميها « ام الدنيا » ، و « أشرف الامكنة » ، و « ارض الشرف والمجد في القديم والحديث » . وقد تحدث عن الوطن والوطنيـــة ، داعيا الشعب الى ممارسة « الحمية الوطنية » اما علي مبارك فقد كتب الخطط التوفيقية التي تحدث فيها عن تاريخ الفراعنة وعلمهم وديانتهم بلهجة مفاخرة تناقض عادة ترتيب العصر .

اما الشيخ حسين المرصفي فله كتاب بعنوان « الكلم الثمان » طبعه سنة ١٨٨١ ، وهو دراسة في بعض الالفاظ التـي ظهرت على بساط البحث لاول مرة في تاريخ مصر منذ النصف الثاني من القرن الماضي : الوطن والحرية والامة والعدالة والظلم والسياسة والحكومة والتربية . وقد برهن على ايمانه وفهمه للقومية المصرية خلال تعريفه للفظة امة » ، فقد ذكر ان الامة « بحسب المكان هي جملة من الناس تتخذ قطعة ارض محدودة بحدود اربعة تعرفها من علم تخطيط الارض وتسميها اسما يميزها عن غيرها ، كمصر والحجاز ، فيقال الامــة المصرية والامة الحجازية .. » (انيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ص ٦٢ ــ ٦٦ ، بيروت : مطبعة هيكل الغريب ١٩٥٩) .

٣ ــ مصطفى كامل : المسالة الشرقية ص ٤ (مطبعة الآداب بمصر ١٨٩٨)
٤ ــ الاستاذ عدد ١٧ يناير ١٨٩٣ ص ٥١٣
٥ ــ دكتور محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنيـــة في الادب المعاصر ص ٢٤ نقلا عن ديوان شوقي ج ١ ص ٢٦٣ ــ ٢٦٦
٦ ــ نفس المصدر ص ٢٦ نقلا عن ديوان محرم ج ٢ ص ٥٩ .
٧ ــ مصطفى كامل : المرجع المذكور ص ٢٠ ــ ٢٣ .
٨ ــ الجريدة في ٣ اغسطس ١٩١١ .
٩ ــ احمد لطفي السيد : قصة حياتي ص ١٣٧ ــ ١٣٩ .
١٠ ــ الاستاذ ، السنة الاولى ، ج ٢٢ عدد يناير ١٨٩٣ ص ٥٣٢ــ٥٣٣ .
١١ ــ الرابطة الشرقية ، العدد الاول ١٥ أكتوبر ١٩٢٨ ، الهلال ج ٦ سنة ٣٠ اول مارس ١٩٢٢ ص ٥٦٩ .
١٢ ــ دكتور محمد محمــد حسين : المرجع المذكـور ص ١٠٠ ــ ١٠٢ ، ١١٤ ــ ١١٥ .

١٣ ـ الهلال ج ١ سنة ٤٧ نوفمبر ١٩٣٨ ، مقـال للدكتور محمود عزمي بعنوان : « جبهة من الشعوب العربيـة ، ضرورة خلقهـا وكيفية تاليفها » .
١٤ ـ المنار ، مجلد ٢٩ ج ٨ عدد ١٢ ديسمبر ١٩٢٨ .
١٥ ـ ملحق السياسة الادبي الصادر في ١٤ اكتوبر ١٩٣٢ ، ملحق خاص بمؤتمر الطلبة الشرقيين .
١٦ ـ نفس المصدر ، مقال لفريد وجدي بعنوان : « مؤتمر الطلبة الشرقيين، آثاره في بناء وحدة الشرق » .
١٧ ـ نفس المصدر ، مقال لعلي عبد الرازق بعنوان : « الفكرة الشرقية » .
١٨ ـ نفس المصدر ، مقال لعبد الوهاب عزام بعنوان : « واجب الشرقيين اليوم » .
١٩ ـ الهلال في اول اكتوبر ١٩٢٢ (٢٠) السياسة الاسبوعية في ١١ ديسمبر ١٩٢٦ .
٢١ ـ نفس المصدر في ١٩ نوفمبر ١٩٢٧ مقال للدكتور محمد حسين هيكل بعنوان : « مصر وجاراتها الشرقية » .
٢٢ ـ مقال لجمال الديـن حسين بعنوان : « جماعة الرابطـة الشرقية ، الدعوة لوحدة الشرق » (السياسة الاسبوعية في ١٣ سبتمبر ١٩٣٠)
٢٣ ـ مقال لمحمد زكي عبد القادر بعنوان : « توثيق الصلات العلمية بين مصر وجاراتها الشرقية » (السياسة الاسبوعيـة في ١٧ ديسمبر ١٩٢٧) .
٢٤ ـ السياسة الاسبوعية في ٧ سبتمبر ١٩٢٩ .
٢٥ ـ نفس المصدر في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٩ ، وقد ارسل المستر ملزيني ، محرر جريدة « ها أرتس » ، هذا المقـال الى جريـدة السياسة الاسبوعية التي نشرته على صفحات العدد المذكور .
٢٦ ـ السياسة اليومية ٥ اكتوبر ١٩٣٠ .
٢٧ ـ جريدة الاخوان المسلمين في ٨ من ذي القعدة ١٣٥٢ (١٩٣٣) مقال لحسن البنا بعنوان : « قومية الاسلام » .
٢٨ ـ نفس المصدر في غرة جمادى الآخر ١٣٥٢ (١٩٣٣) .
٢٩ ـ حسن البنا : مذكرة الدعوة والداعية ص ٢٢٢ .
٣٠ ـ المؤتمر الاول لطلاب العرب في اوروبا : القومية العربية ، حقيقتها ، اهدافها ، وسائلها ، كما وضعها المؤتمر الاول للطلاب العرب في اوروبا المنعقد في بروكسل من ٢٧ ـ ٢٩ ديسمبر ١٩٣٨ (بيروت :

دار الاحد) .

٣١ ـ نفس المصدر ، انيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ص ٢٤٢ـ٢٤٣ .
٣٢ ـ مجلة الرابطة العربية ، العدد الاول ٢٧ مايو ١٩٣٦ .
٣٣ ـ انيس صايغ : المرجع المذكور ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤ ، ولمزيد من التفاصيل عن «الاتحاد العربي» ينظر كتاب جلال الاورفلي المحامي: الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ، الجزء الاول (بغداد : مطبعة النجاح ١٩٤٤) . وجلال الاورفلي كان عضو نادي الاتحاد العربي في مصر في بغداد ، ولذلك فقد عني بتسجيل نشاط الاتحاد العربي في كتابه.
٣٤ ـ الهلال : ابريل ١٩٣٩ .
٣٥ ـ انيس صايغ : المرجع المذكور ص ١٧٣ .
٣٦ ـ المصور في ٣٠ اكتوبر ١٩٣٦ ، وقد ذكرت المصور ان هذا هو الموقف الرسمي للحكومة المصرية ازاء محنة فلسطين كما تحرته . ينظر ايضا خطاب النحاس باشا في مؤتمر الجزيرة في اول يولية ١٩٣٨ (المصري في ٢ يولية ١٩٣٨) .
٣٧ ـ الاهرام في ١٣ اغسطس ١٩٣٧ .
٣٨ ـ نفس المصدر في ١٩ سبتمبر ١٩٣٧ .
٣٩ ـ نفس المصدر في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٧ .
٤٠ ـ نفس المصدر في ٢٠ سبتمبر ١٩٣٧ .
٤٠م ـ The Killern Diaries, July 24, 1937
٤١ ـ المصري في ١٤ سبتمبر ١٩٣٨ .
٤٢ ـ الهلال في ابريل ١٩٣٩ عدد خاص عن العرب والاسلام ص ٣٢ ـ ٣٣
٤٣ ـ محمود كامل المحامي : عروبتنا ص ١٣٦ ـ ١٤٤ (كتاب الهلال سبتمبر ١٩٦٤) ، فؤاد حمزة : الروابط السياسية بين الاقطار الغربية (الهلال ابريل ١٩٣٩ عدد العرب والاسلام) .
٤٤ ـ محمد رفعت : قضية فلسطين ص ٨٠ ـ ٨١ (كتاب الهلال اغسطس ١٩٤٧) ، بيان علي ماهر باشا في مجلس النواب يوم ٢٢ ابريل ١٩٤٠ (الاهرام في ٢٣ ابريل ١٩٤٠) .
٤٥ ـ فؤاد حمزة : المقال المذكور .
٤٦ ـ نفس المصدر .
٤٧ ـ المؤتمر الاول للطلاب العرب في اوروبا : المرجع المذكور ص ٣ ـ ١٤ ، ٥١ ـ ٥٤ .
٤٨ ـ انيس صايغ : فلسطين والقومية العربية ص ٨٠ ـ ٨١ (بيروت :

مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية اكتوبر ١٩٦٦) ، ويعتبر انيس صايغ المصدر الاول ـ فيما اعلم ـ لهذه الاتصالات السعودية واليمنية بالمحور . ولم اتمكن من معرفة مزيد من التفاصيل عن هذه الاتصالات . اما اسم كبير وكلاء الملك عبد العزيز آل سعود الذي كان يتزعم الحركة الوطنية في سوريا ، فلعله شكري القوتلي .

٤٩ ـ نفس المصدر ص ٧٣ .

٥٠ ـ رشيد عالي الكيلاني : اسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني ص ١٤٥ وما بعدها ، عثمان كمال حداد : المرجع المذكور ص ٢٤ وما بعدها .

٥١ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٣٤ .

٥٢ ـ الكتاب الابيض الاردني : سوريا الكبرى ، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية ص ٣٣ ـ ٣٦ ، وكان الجنرال كاترو قد اصدر بالنيابة عن الجنرال ديجول يوم ٨ يونية ١٩٤١ تصريحا اعلن فيه انه قادم « لانهاء عهد الانتداب ، ولاعلن حريتكم واستقلالكم » . وصدر تصريح آخر من السير مايلز لامبسون اعلن فيه ان حكومته « تؤيد ضمان الاستقلال الذي اعطاه الجنرال كاترو بالنيابة عن الجنرال ديجول لسوريا ولبنان ، وتشترك فيه » (نفس المصدر ص ٢٧ـ٢٩)

٥٣ ـ وقد وجدت نص الكتاب الازرق في كتاب الدكتور حسين فوزي النجار : مع الاحداث في الشرق الاوسط ١٩٤٦ ـ ١٩٥٦ ص ٣٠١ ـ ٣٢٧ (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٥٧) وقد عني الدكتور حسين فوزي النجار في كتابه المذكور بتذييله بـ ١٥ وثيقة تتضمن بعض الكتب الملونة والمشروعات والاتفاقيات العربية .

٥٤ ـ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٣٦ .

٥٥ ـ انيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ص ١٤٣ .

٥٦ ـ نفس المصدر والمكان ، وليس صحيحا ما ذكره انيس صايغ من ان النص الوارد في المتن هو نص برقية مشهورة أرسلها الامير عبدالله الى نوري السعيد في ٢٤ يونية ١٩٤١ . فلم تكن برقية ، ولم تكن مشهورة ، ولم يكن تاريخها ٢٤ يونية ١٩٤١ ، وانما ورد هذا النص في مذكرات الامير عبدالله تحت عنوان : « استعراض الموقف الحاضر في البلاد العربية » ، ويستغرق قرابة عشر صفحات ، وقد صدر له بتمهيد ذكر فيه انه « بالنظر لما يجري اليوم من احاديث

ومحاولات .. فمن واجب الامانـة وضع مبادىء الثورة العربية الكبرى ومبادئها في هذا البيان لاطلاع صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ورئيس وزراء العراق ووزير خارجيتـه ورئيس وزارتـه السابقة » . وقد التبس الامر على انيس صايغ بالنظر الى ان هذا البيان قد أعقب ، في مذكرات الامير عبدالله ، برقية ارسلها الامير عبدالله لنوري السعيد في التاريخ المذكور ، وظن انه تابع للبرقية، وبالتالي اطلق عليه اسم « البرقية المشهورة » . ومن الواضح انه في ذلك التاريخ لم تكن ثمة مشاورات للوحدة العربية وانما بدأت هذه المشاورات في صيف عام ١٩٤٣ ، ولـو مضى انيس صايغ في قراءة البيان قليلا لراى الامير عبدالله يتحدث عـن وجوب « لفت نظر النحاس باشا » الى ان يطلب من الحكومة العربية السعودية ايجـاد ادارة دستورية .. الخ ، ولم يكـن النحاس باشا رئيسا للحكومة في يـوم ٢٤ يونية ١٩٤١ (انظـر عبدالله بن الحسين : مذكراتي ص ٢٣٧ـ٢٤٦) وقد ورد فينفس الصفحة منكتاب انيسصايغ خطأ في تاريخ برقية الامير عبدالله الى المستر تشرشل بعد سقوط دمشق في ايـدي الحلفاء ، فأوردهـا سنة ١٩٤٠ وصحتهـا ١٩٤١/٦/٢٢ (انظر الكتاب الابيض الاردني ص ٢٩ ــ ٣٠) .

٥٧ ــ كيرك : المرجع المذكور ص ٣٣٦ .

٥٨ ــ الكتاب الابيض الاردني ص ٧٧ .

٥٩ ــ Kirk, George, Contemporary Arab Politics, PP. 21, 23

٦٠ ــ نفس المصدر، وغير ما كتبه كاتب معاصر في تحليل الدوافع البريطانية في تشجيع قيام جامعة الدول العربية، هو ان بريطانيا قد ادركـت ان وقوفها في وجه تيار الوحدة العربية سوفيكون اشد خطرا مـن تشجيعها له؛ وان معارضتها لهذا التيار سوف تقويه بأكثر ممـا قد يقويه التأييد المعتدل، فضلا عن ان العالم العربي المنقسم يكـون عرضة للوقوع في يد السوفييت قطعة قطعة، على العكس من العالم العربي الموحد. لذلك فقد ارادت بريطانيا ان «توحد وتسود» ، او تحاول ان تسود ، بعد ان كانت سياستها تقوم على سياسة « فرق تسد» (كيرك : الشرق الاوسط في الحرب ص ٣٤٤ حاشية ٥ نقلا عن Hal dekram, The Nation 14 April 1945, PP. 413-14

٦١ ـ ولتر لاكور : الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ص ١٥٧ الترجمة العربية (بيروت : المكتب التجاري ٩٥٩)

٦٢ ـ مجلس الشيوخ : المرجع المذكور جلسة ٣٠ مارس ١٩٤٣ ص ٣٤٥ـ٣٤٦ ، وقد علق الامير عبدالله على تحرك النحاس للوحدة العربية، في كتاب له الى الامير عبدالاله ونوري السعيد، فقال : « انا على جهل تام من درجة تحقيق اماني الوحدة او الاتحاد، وما يملكه رئيس وزراء مصر عن وعود سرية يعلمها هو من لدن انجلترا او امريكا (عبدالله بن الحسين : مذكراتي ص ٢٤٥ـ٢٤٦)

٦٣ ـ محمد علي الطاهر : المرجع المذكور ص ٥٦٥ـ٥٦٧

٦٤ ـ انيس صايغ : الفكرة العربية في مصر ص ١٦٠

مراجع الكتاب

اولا ــ مصادر اصلية

١ ــ وثائق رسمية

ادارة الشئون العامة : جمهورية مصر في عامها الاول (مطبعة التحرير ١٩٥٤)
الجمهورية العربية المتحدة : القوانين الاشتراكية
جمهورية مصر ، الاصلاح الزراعي : قانون الاصلاح الزراعي من سبتمبر ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٥٤ الجزء الاول (دار النيل للطباعة)
جمهورية مصر : المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي (مطبعة مصر ١٩٥٥)
الحكومة الملكية المصرية : الاتفاق الخاص بالغاء الامتيازات في مصر ، الوثائق الموقعة بمونترو في ٨ مايو ١٩٣٧ (المطبعة الاميرية ببولاق ١٩٣٧)
الحكومة المصرية، وزارة العدل : مجموعة القوانين والمراسيم والاوامر الملكية للثلاثة الاشهر الثالثة من سنة ١٩٣٩
دار الوثائق العمومية : دفتر تقاسيط اباعد عشورية ، سجل ١٣١٣ ج٨٩ (مخطوط)
رئاسة الجمهورية ، قصر القبة ، مكتب حسن يوسف ، ملف ٢٧، ملف حادث ٤ فبراير
قصر عابدين ، مكتبة رياسة الجمهورية : ملف تحت عنوان : «الحكومة المصرية ، ٦١٣٣ ، الجيش ــ تقارير » ، وثيقة بعنوان : « بحث في مجالس الجيش وهيئة اركان الحرب » (مخطوط)

الكتاب الابيض ، بيانات الحكومة وقرارات مجلسي البرلمان بشأن الاسئلة والاستجوابات عما ورد في العريضة المرفوعة الى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا، وما يتعلق بها من مسائل سبق اثارتها في مجلسي البرلمان (القاهرة : المطبعة الاميرية ١٩٤٣)

الكتاب الابيض الاردني : سوريا الكبرى، الوثائق القومية في الوحدة السورية الطبيعية (عمان : المطبعة الوطنية)

لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة (المطبعة الاميرية ١٩٢٤)

لجنة كتب سياسية : الثورة الاجتماعية، قوانين يوليو المجيدة ١٩٦١ (كتب سياسية عدد ٢٣٧)

اللجنة المركزية للاحصاء : مجموعة البيانات الاحصائية الاساسية ، اقليم مصر (المطابع الاميرية ١٩٦١)

لطفي عثمان : المحاكمة الكبرى في قضية الاغتيالات السياسية (دار النيل للطباعة ١٩٤٨)

مجلس النواب : مجموعة مضابط مجلس النواب من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٦

مجلس الشيوخ : (١) الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الاميرية ١٩٣٨)
(٢) قانون رقم ٨٠ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (القاهرة : المطبعة الاميرية ١٩٣٧)
(٣) مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادي التاسع عشر ١٩٤٣-١٩٤٤
(٤) مجموعة ملاحق دور الانعقاد العادي الحادي والعشرون ١٩٤٦
(٥) مجموعة مضابط مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٦

محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر، الجزء السادس الخاص بجميع اعضاء الهيئات النيابية منذ نيف ومائة سنة (القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٩)

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر : النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الاول (٢٨ اغسطس ١٨٧٨ - ١٨ يونية ١٩٥٣) جمع وترتيب فؤاد كرم، مراجعة واشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر (القاهرة : مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)

محكمة الشعب : المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الشعب، المحاكمات التي تمت في المدة من ١٩ الى ١٣ نوفمبر ١٩٥٤ (سبعة اجزاء)

مصلحة الاحصاء والتعداد : الاحصاء السنوي العام ، السنوات الآتية : ١٩٤٥ – ٤٦، ١٩٤٦ – ٤٧ ، ١٩٤٧ – ٤٨ ، ١٩٤٨ – ٤٩ ، ١٩٤٩ – ٥٠ ، ١٩٥٠ – ٥١

مصلحة عموم الاحصاء والتعداد : (١) احصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونية ١٩٤٥ (المطبعة الاميرية ١٩٤٦)

(٢) تعداد سكان القطر المصري سنة ١٩٣٧ ، الجزء الثاني ، جداول عامة .

وزارة الشئون الاجتماعية: الادارة العامة للعمل: تقويم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر (دار الجمهورية للطباعة ١٩٥٦)

نيازي حسب‌الله : مجموعة قوانين الضرائب (الأسكندرية: مطبعة عابدين ١٩٥٠)

يوسف فخري ومحمد بدران ومحمد محمود مكرم : القوانين والقرارات العمالية والاجتماعية في مصر (مطبعة سيد علي حافظ ١٩٤٩)

٢ – وثائق تاريخية

احمد حسين : (١) مذكرة بدفاع المتهمين من السابع الى الخامس عشر في قضية اغتيال المرحوم محمود فهمي النقراشي باشا – الجناية العسكرية رقم ٥/٤٩

(٢) مرافعات الرئيس احمد حسين في عهد حكومة الوفد، من كفاح مصر الفتاة (الطبعة الثانية)

احمد قاسم جودة : المكرميات، خطب وبيانات حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا من فجر النهضة الى اليوم .

احمد لطفي السيد : المنتخبات ، الجزء الثاني (القاهرة : مطبعة المقتطف ١٩٤٥)

البنك الاهلي المصري : مقالات علي صبري، الامين العام للاتحاد الاشتراكي، التي نشرت في جريدة الجمهورية من ٢٣ ديسمبر ١٩٦٦ الى ٣١ مارس ١٩٦٧

لجنة تخليد ذكرى محمد طلعت حرب : محمد طلعت حرب في بعض خطبه ومقالاته ومحاضراته (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٥٧)

محاضرة معالي الاستاذ مكرم عبيد باشا في الجامعة المصرية، بحث مقارن تحليلي للمعاهدة المصرية الانجليزية (القاهرة : دار النشر الحديث)

محمد ابراهيم ابو رواع : الشهيد احمد ماهر، المجلد الاول (القاهرة : مطبعة كرارة بالحسين)

محمد خطاب : المسحراتي (المكتبة السعيدة)

محمد مندور : الدكتور : كتابات لم تنشر (كتاب الهلال، اكتوبر ١٩٦٥)

المؤتمر الاول للطلاب العرب في اوروبا المنعقد في بروكسل من ٣٧ ـ ٣٩ ديسمبر ١٩٣٨ : القومية العربية، حقيقتها ، اهدافها ، وسائلها (بيروت : دار الاحد للطبع والنشر)

المؤتمر الوفدي : مستقبل مصر كما رسمه الزعيم مصطفى النحاس واقطاب الوفد المصري، عدد خاص عن المؤتمر الوفدي سنة ١٩٤٣ اصدرته جريدة الحوادث

اليد القوية ـ خطب واحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا منذ اسندت اليه رياسة الوزارة (مطبعة الاسكندرية ١٩٢٩)

يوسف نحاس ، الدكتور : القطن في خمسين عاما (القاهرة : دار النيل للطباعة ١٩٥٤)

٣ ـ احاديث شخصيـة

حديث شخصي مع الاستاذ محمد صبيح يوم ١٢ ديسمبر ١٩٦٨

حديث شخصي مع محمد كامل البنداري (باشا) بنادي الجزيرة يوم ١٥ ،١٧ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩

حديث شخصي مع محمود سليمان غنام باشا في لقاءات عديدة
اقوال فؤاد سراج الدين (باشا) لمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

٤ ـ مذكرات شخصيــة

احمد حسين : ايماني (القاهرة : مطبعة الرغائب ١٩٣٦) الطبعة الاولى
ايمــاني ، الطبعة الثانية
الدكتور خالد (القاهرة : دار القلم ١٩٦٤)
وراء القضبان (سلسلة كتب للجميع)

احمد لطفي السيد : قصة حياتي (كتاب الهلال فبراير ١٩٦٢)

انور السادات : اسرار الثورة المصرية، بواعثها الخفية واسبابهاالسيكولوجية (كتاب الهلال يولية ٩٥٧)

جلال الدين الحمامصي : معركة نزاهة الحكم، فبراير ١٩٤٢ ـ يوليو ١٩٥٢ (مطابع دار الكتاب المصري ١٩٥٧)

حسن البنــا : مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة : دار الكتاب العربي)

حسن عزت ، قائد السرب : اسرار معركة الحرية (القاهرة : ١٩٥٣)

رشيد عالي الكيلاني : اسرار الثورة العراقية ومذكرات رشيد عالي الكيلاني (دمشق : دار مكتبة محمد حسين النوري)

عبد العزيز فهمي : هذه حياتي (كتاب الهلال ابريل ١٩٦٣)

عبدالله بن الحسين : مذكراتي (القدس : مطبعة بيت المقدس ١٩٤٥)

عثمان كمال حداد : حركة رشيد عالي الكيلاني (صيدا : المكتبة العصرية)

فخر الدين الاحمدي الظواهري ، الدكتور : السياسة والازهر، من مذكرات شيخ الاسلام الظواهري (القاهرة : مطبعة الاعتماد ١٩٤٥)

قليني فهمي باشا : مذكرات قليني فهمي باشا، الجزء الاول (مطبعة المجلة الجدية ١٩٤٣)

كريم ثابت : مذكرات كريم ثابت (نشرت تباعا بجريدة الجمهورية ابتداء من عدد ١١ يونية ١٩٥٥)

كمال الدين رفعت : مذكرات كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤ ، اعداد مصطفى طيبة (القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨)

محمد التابعي : من اسرار الساسة والسياسة، مصر ما قبل الثورة (القاهرة: مطابع دار القلم)

محمد حسين هيكل ، الدكتور : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الاول (القاهرة : مطبعة النهضة المصرية ١٩٥١) ، الجزء الثاني (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٥٣)

محمد زكي عبد القادر : اقدام على الطريق (دار الكاتب العربي ١٩٦٧)

محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية ، الكتاب الاول : من العلمين الى سجن الاجانب
الكتاب الثاني : طريق الحرية (كتاب الشهر)

محمد علي الطاهر : ظلام السجن ، مذكرات ومفكرات (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ١٩٥١)

وسيم خالد : مذكرات وسيم خالد ، الكفاح المسلح ضد الانجليز (مطبعة الشعب ١٩٦٣)

٥ ـ صحف ومجلات

الاثنين ١٩٤١
الاخبار ١٩٦٨
اخبار اليوم ١٩٤٧ ، ١٩٤٨
آخر ساعة ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٦٦
الاستاذ ١٨٩٣
الاهرام ١٩٣٩ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤
البعث ١٩٤٦
البلاغ ١٩٣٧ ، ١٩٣٨

التجـــارة ١٨٧٩
جريدة الاخوان المسلمين ١٣٥٢ ، ١٣٥٤
الجهـــاد ١٩٣٣ ،١٩٣٧
الجماهير ١٩٤٧
الجمهوريــة ١٩٥٦ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٩
الحـــوادث ١٩٤٣
الدستـــور ١٩٣٨
الرابطة الشرقيــة ١٩٢٨
الرابطة العربيــة ١٩٣٦
السياسة ١٩٢٥ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٦
السياسة الاسبوعية ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩
ملحق السياسة الادبــي ١٩٣٢
الصرخــة ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٤
الطليعــة ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩
العـــالم العربــي ١٩٤٧
الفجــر الجديــد ١٩٤٥ ، ١٩٤٦
الفلاحــة ١٩٤٣
الكـــاتب ١٩٦٥
كوكب الشرق ١٩٣٦ ، ١٩٣٧
مصر الفتـــاة ١٩٣٨ ، ١٩٣٩
المصــــــري ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥
المصـــور ١٩٣٦ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٤
المقطـــم ١٩٣٨
المنـــار مجلــد ١ ، ٤ ، ١٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩
الهـــلال ١٩٢٢ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩
الوفــد المصري ١٩٤١ ، ١٩٤٥

ثانياً ـ دراسات

١ ـ تراجم

ابراهيم عبده ، الدكتور ، وعلي عبد العظيم المحامي : تذكار محمد طلعت حرب (مطبعة مصر ١٩٤٥)

سامي الكيالي : مع طه حسين ، جزءان (كتاب الهلال)

صالح علي عيسى السوداني : الاسرار السياسية لابطال الثورة المصرية ، وآراء الدكتور محجوب ثابت (القاهرة : شركة فن الطباعة)

عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة : مطبعة حجازي ١٩٣٦)

عبد الرحمن الرافعي : الزعيم احمد عرابي (كتاب الهلال مارس ١٩٥٢)

: محمد فريد، رمز الاخلاص والتضحية (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي واولاده ١٩٤١)

: مصطفى كامل وباعث الحركة الوطنية (القاهرة : مطبعة الشرق ١٩٣٩)

الياس زخورا : السوريون في مصر ، الجزء الاول (القاهرة : المطبعة العصرية ١٩٢٧)

ماهر حسن فهمي ، الدكتور : قاسم امين (اعلام العرب عدد ٢٠)

الوليلي ، ابراهيم مصطفى : مفاخر الاجيال في سير اعاظم الرجال (المطبعة المحمودية ١٩٣٤)

٢ ـ نشرات اقتصادية

البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، المجلد الاول، العدد الثالث اكتوبر ١٩٤٨ ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ١٩٤٩

نشرة ادارة التعبئة العامة ، ابريل ١٩٦٢

٣ ـ دراسات وبحـوث

ابراهيم عامر : الارض والفلاح (القاهرة : مطبعة الدار المصرية للطباعـة والنشر والتوزيع ١٩٥٨)
: ثورة مصر القومية (القاهرة : دار النديم ١٩٥٧)

الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية : الاقتصاد المصري في عهد الثـورة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧ (القاهرة : دار النشر للجامعات)

ابراهيم زكي : الحالة المالية والتطور الحكومي والاجتماعي في عهدي الحملة الفرنسية ومحمد علي (المطبعة العصرية بمصر)

احمد تيمور باشا : الرتب والالقاب المصرية (القاهرة : مطابع دار الكتاب العربي ١٩٥٠)

احمد الحتة ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشـر (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧)

احمد خير المحامي : كفاح جيل، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فـي السودان (القاهرة : دار الشرق ١٩٤٨)

احمد رشدي صالح : كرومر في مصر ، صفحات من تاريـخ مصر الحديث (القاهرة : دار القرن العشرين)

احمد صادق موسى : تاريخ الدين المصري العام المالي والسياسي (القاهرة: المطبعة الفخريـة ١٩٤٤)

احمد عبد القادر الجمال ، الدكتور : بحوث ودراسات في القانون الدولي العام (القاهرة : النهضة المصرية ١٩٥٣)

احمد عزت عبد الكريم، الدكتور ، ودكتور ابو الفتوح رضوان ودكتور امين عبدالله : التاريخ القومي (القاهرة، دار سعد مصر، الطبعة الاولى)

احمد غنيم واحمد ابو كف : الحياة اليهودية والحركة الصهيونية فـي مصر (دراسة نشرتها مجلة المصور في اعداد ٧، ١٤، ٢١ فبراير ١٩٦٩)

آدمز ، تشارلس : الاسلام والتجديد في مصر، ترجمة عباس محمود (القاهرة: لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية ١٩٣٥)

ارتين ، يعقوب : الاحكام المرعية في شأن الاراضي المصرية، تعريب سعيد عمون (القاهرة : المطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ١٣٠٦هـ)

اسحق موسى الحسيني ، الدكتور : الاخوان المسلمون ، كبرى الحركات الاسلامية الحديثة (بيروت : ١٩٥٢)

البرت شقير : الدستور المصري والحكم النيابي في مصر، وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن (القاهرة : مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٤)

البرت عشم عبد الملك ، الدكتور : التفاوت في الدخول (القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٥٣)

امين مصطفى عفيفي عبدالله ، الدكتور : تاريخ مصر الاقتصادي والمالي فى العصر الحديث (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٤)

انور عبد الملك : مصر، مجتمع جديد يبنيــه العسكريون (بيروت : دار الطليعة ١٩٦٤)

انيس صايغ : تطور المفهوم القومي عند العرب (بيروت : دار الطليعة١ ١٩٦)

: الفكرة العربية في مصر (بيروت : مطبعة هيكل الغريب ١٩٥٩)

: فلسطين والقومية العربية (بيروت : مركز الابحاث، منظمـة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦)

برجر ، مورو : البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة، ترجمة وتقديـم الدكتور محمد توفيق رمزي (القاهرة : مكتبةالنهضةالمصرية١٩٥٩)

جاد لبيب ، الدكتور : بناء الاقتصاد المصري والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وانجلترا (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية)

الجامعة الاميركية : الديموقراطية ، تاريخها ، تطورها ، أثرها في مختلـف نواحي الحياة . سلسلة محاضرات (القاهرة : ١٩٤٥)

جلال الاورفلي : الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ، الجـــزء الاول (بغداد : مطبعة النجاح ١٩٤٤)

جمال الدين محمد سعيد ، الدكتور : التطور الاقتصادي في مصر منذ الكساد العالمي الكبير (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٦)

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع : بحوث العيـد الخمسيني ١٩٠٩ ــ ١٩٥٩ (القاهرة : شركة الاعلانات الشرقية ١٩٦٠)

جمعية المعلمين : ابحاث مؤتمر سياسة التعليم (القاهرة : مطبعة لجنـــة التاليف والترجمة والنشر ١٩٤٥)

حافظ عفيفي باشا : على هامش السياسة ، بعض مسائلنا القومية (القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٣٨)

حسن ابراهيم حسن : المجمل في التاريخ المصري، الفه بعض اعضاء هيئـة التدريس بكلية الآداب بجامعة القاهرة ونشره حسن ابراهيم حسن (القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٩٤٢)

حسن ربيع : مصر بين عهدين ، بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي ، الجزء الاول (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٤)

حسن محمود ، الدكتور : تكوين المجتمع العربي (الباب الثاني من كتــاب : المجتمعالعربي، تأليف الدكاترة: السيدالبازالعريني، وسعيدعاشور، ومحمد انيس، وعبد العزيز كامل، والسيد رجب حراز ومحمـد متولي (القاهرة : الانجلو المصرية ١٩٦٠)

حسين خلاف ، الدكتور : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة : مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٢)

حسين علي الرفاعي ، الدكتور : الصناعة في مصر (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٥)

راشد البراوي ، الدكتور ، ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٤)

راشد البراوي، الدكتور : حقيقة الانقلاب الاخير في مصر (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢)

ريجين برنو : البورجوازية في شتى مراحلها، تعريب انعام الجندي (بيروت: منشورات حمـد)

ساطع الحصري، ابو خلدون : حول القومية العربية (بيروت : دار العلـم للملايين ١٩٦١)

السيد صبري ، الدكتور : مبادىء القانون الدستوري (الطبعة الاولى)

: تحليل نتائج التعداد في مصر، اصدار مصلحة الاحصاء والتعداد (المطبعة الاميرية ١٩٣٥)

سيد مرعي : الاصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري (كتـب قومية عدد ٢٥٨)

شركات بنك مصر (مطبعة مصر ١٩٤٢)

شهدي عطية الشافعي : تطور الحركة الوطنية المصريـة ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ (الدار المصرية للكتب ١٩٥٧)

شوقي ضيف ، الدكتور : الادب العربي المعاصر في مصر (دار المعارف ١٩٦١ الطبعة الثالثة)

صادق سعـد : مشكلة الفلاح (القاهرة : مطبوعات لجنة نشر الثقـافة الحديثة، دار القرن العشرين ١٩٤٥)

صبحي وحيدة ، الدكتور : في اصول المسالة المصرية (القاهرة : مكتبـة الانجلو المصرية ١٩٥٠)

صلاح العقاد ، الدكتور : العرب والحرب العالمية الثانية (القاهرة : معهد الدراسات العربية ١٩٦٦)

عبد الحميد فهمي مطر : التعليم والمتعطلون في مصر (الاسكندرية : مطبعة مدرسة محمد علي الصناعية ١٩٣٩)

عبد الرحمن البزاز : بحوث في القومية العربية (القاهرة : معهد الدراسات العربية ١٩٦٢)

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة ، الجزء الاول (القاهرة : مكتبـة النهضة العربية ١٩٤٧)

: في اعقاب الثورة ، الجزء الثاني (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩)

: في اعقاب الثورة ، الجزء الثالث (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥١)

عبد العزيز الرفاعي، الدكتور : فجر الحياةالنيابية فيمصر الحديثة (القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٤)

عبد العزيز علي جميع وعبد الفتاح عبد العزيز وحسين درويش : قانون الحرب (الانجلو المصرية ١٩٥٢)

عبد العزيز فهمي : الاستعمار عدو الشعوب (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣)

عبد العزيز مرعي ، الدكتور ، وعيسى عبده ابراهيم : النقود والمصارف (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٦٢)

عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨–١٩٣٦ (دار الكاتب العربي ١٩٦٨)

عبد المغني سعيد : العمال وثورة ٢٣ يولية (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية)

عبد الملك عودة : معالم المجتمع العربي (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٦٦)

عزيز خانكي : شئون مصرية (المطبعة العصرية، الطبعة الثانية)

عزيز خانكي وجميل خانكي : المحاماة قديما وحديثا (القاهرة : المطبعة العصرية ١٩٤٠)

عزيز محمد مصطفى، الرائد : موجز العمليات الحربية في شمال افريقيا (القاهرة : الانجلو المصرية)

عمر طوسون ، الامير : مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن (الاسكندرية: مطبعة صلاح الدين ١٩٣١)

عيروط ، الاب هنري : الفلاحون ، ترجمة الدكتور محمد غلاب (القاهرة : مطبعة شركة الاعلانات الشرقية) الطبعة الثانية

عيسى متولي : نهضتنا الاقتصادية (القاهرة : مطابع جريدة الصباح)

فؤاد كرم : الاجانب في مصر : الجنسية المصرية ، الطوائف الدينية (القاهرة: مكتبة عبدالله وهبة)

فؤاد محمد شبل : الدستور السوفيتي، رسالة جامعية (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي واولاده)

فيجودسكي ، س : الاقتصاد الراسمالي ، ترجمة فؤاد عبد الحليم (القاهرة: دار يوليــو للنشر)

كارل ، بــول : ثعالب الصحراء ، تعريب كما عصمت شريف ، ثلاثــة اجزاء (القاهرة : مكتبة الانجلو)

كوهن ، هانز : عصر القومية، ترجمة عبد الرحمن صدقي ، (سلسلــــة الالف كتاب عدد ٥٢٢ سنة ١٩٦٤)

كيرك ، جورج : موجز تاريخ الشرق الاوسط ، ترجمة عمر الاسكندري، مراجعة الدكتور سليم حسن (سلسلة الالف كتاب ١١٤)

لويس ، برنارد : العرب في التاريخ (بيروت : دار العلم للملايين ١٩٥٤)

لويس عوض ، الدكتور : الجامعة والمجتمع الجديد (القاهرة : دار القومية للطباعة والنشر)

مريت غللي : الاصلاح الزراعي (القاهرة : دار الفصول للنشر ١٩٤٥)
: سياسة الغد (القاهرة : مطبعة الرسالة ١٩٣٨)

محمد احمد انيس ، الدكتور : دراسة خاصة عن ٤ فبراير (الاهرام من ٥ الى ١ فبراير ١٩٦٧)

: دراسة فيالمجتمعالمصري منالاقطاع الىالاشتراكية (الكاتب ١٩٦٥)

محمد البهي ، الدكتور : الفكر الاسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربى (مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة)

محمد خيري حربي والسيد محمد العزاوي : تطور التربية والتعليم فــي اقليم مصر في القرن العشرين (اصدار مركز الوثائق التربويةبوزارة التربية والتعليم ـ القاهرة ١٩٥٨)

محمد رفعت بك : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية (القاهرة: دار المعارف ١٩٥٩)

: قضية فلسطين (سلسلة اقرأ اغسطس ١٩٤٧)

محمد زكي عبد القادر : محنة الدستور (كتاب روز اليوسف يناير ١٩٥٥)

محمد شوقي زكي : الاخوان المسلمون والمجتمع المصري (القاهرة : مكتبة وهبة ١٩٥٤)

محمد طلعت حرب : علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين، أو بنك الامة (مطبعة الجريدة ١٩١١)

محمد عبد الباري : الامتيازات الاجنبية (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٠)

محمد عبد الرحيم عنبر : اصلاح اداة الحكم (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٥)

محمد عبد المعبود الجبيلي وشهدي عطية الشافعي : اهدافنا الوطنية (القاهرة : مطبعة الرسالة ١٩٤٥)

محمد كامل مرسي ، الدكتور : الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن (مطبعة نوري ١٩٣٦)

محمد مصطفى صفوت، الدكتور : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥١ (مطابع رمسيس ١٩٥٢)

محمد محمد حسين ، الدكتور : الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ، جزءان (مكتبة الآداب ١٩٥٦)

محمود صالح الفلكي : مذكرة عن مسألة رصيد مصر الاسترليني في مؤتمر النقد الدولي بالولايات المتحدة ، اصدار وزارة المالية (القاهرة : المطبعة الاميرية ١٩٤٥)

محمود كامل المحامي : عروبتنا (سلسلة اقرأ سبتمبر ١٩٦٤)

: مصر الغد تحت حكم الشباب (القاهرة : دار الجامعة للطبع والنشر ١٩٣٩)

مصطفى كامل : المسألة الشرقية (مطبعة الآداب بمصر ١٨٦٨)

مصطفى مؤمن : صوت مصر (دار الكتاب العربي ١٩٥١)

مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادي (القاهرة : مطبعة رمسيس ١٩٢٣)

المؤسسة المصرية العامة للبنوك : مجموعة المحاضرات التي القيت خلال الموسم الثقافي الاول ٩٦٢/٦٣

نهضة الشعب المصري الشقيق (اسم المؤلف لم يرد) ترجمة ابراهيم الخطيب

يوسف خليل، الدكتور : تطور الحركة القومية في مصر من ١٨٨٢–١٩١٩ ، بحث للدكتوراه في التاريخ الحديث (غير مطبوع ١٩٥٧)

يوسف نحاس ، الدكتور : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية (القاهرة مطبعة المقتطف ١٩٢٦)

ثالثاً ــ مصادر ومراجع اجنبية

١ ــ وثائق غير منشورة :

Public Record office, F.O. 407/221 (1937), 407/222 (1938)
407/223 (1939)

٢ ــ دراسات ووثائق منشورة :

Agar — Hamilton and Turner : Crises in the Desert, May — July 1942 (London, 1952)

Artin Bey, Yacoub : La Propriété Foncière en Egypte (Cairo, Imprimerie Nationale de Boulaq 1883)

Baer, G. : A History of Landownership in Modern Egypt (1800-1953) (Oxford University Press 1962)

Bilainkin, George : Cairo to Riyadh Diaries (London, Williams and Norgate LTD 1950)

Cambridge Medieval History Vol. VI (Cambridge at The University Press 1929)

Churchill, Winston : The Second World War, Vol. IV (London, Cassell and Co. LTD. 1951)
: The Second World War (ABRIDGED EDITION) (London, Cassell 1957)

Ciano, Count Galeazzo : Ciano's Diaries (1939-1943) ed Hugh Gibson (New York, Doubleday and Company, Inc Garden City 1946)

: Ciano's Diary (1939-1943)
ed Malcolm Muggeridge
London, William Heinemann LTD.)
: Ciano's Diplomatic Papers
ed Malcolm Muggeridge, Trans. Stuart Hood
(London, Odhams Press 1948)
: Les Archives Secrétes Du Cômte Ciano (1939-1942)
Traduction de Maurice Vaussard
(Paris, Librairie Plon 1949)

Colombe. Marcel : L'Evolution de L'Egypte (1924-1950)
(Paris, G.P. Maison Neuve 1951)

Cromer, Earl of : Modern Egypt
(London, Macmillan and Co. 1911)

Crouchly, A.E. : The Economic Development of Modern Egypt
(London, Longmans, Green and Co. 1938)

Elgood. P.G. : Egypt and The Army
(Oxford, Humphrey Milford 1924)
: The Transit of Egypt
(London, Edward Arnold 1928)

Hurewitz, J. C. : Diplomacy in The Near and Middle East
1914-1956 Vol. II

Hammerton, Sir John : The Second Great War Vol. IV
(London, The Amalgamated Press LTD.)

Killearn : The Killearn Diaries, 1934-1946, ed. T. Evans
(London, Sidgwick & Jackoon 1972)

Kirk, G. : The Middle East in The War 1939-1945
(Oxford University Press 1953)
: Contemporary Arab Politics, Aconcise History.
(London, Methuen & Co. LTD. 1961)

Laqueur. Walter : Communism and Nationalism in The Middle
East (London, Routledge and Kegan Paul 1957)

Lugol, Jean : Egypt and World War II Irans. from the French
By A. G. Mitchill
(Cairo, Société orientale de Publicité 1945)

Marlowe, John : Anglo - Egyptian Relations 1800-1953
(London, The Cresset Press 1954)

Pirenne, Henrie : Medieval Cities
(Prinston University Press)

Rivlin, Hèlin Anne B. : The Agricultural Policy of Muhammed Ali in Egypt
(Harvard University Press, Cambridge Massachusetts 1961)

Royal Institute of International Affairs : Great Britain and Egypt 1914-1951
(London, 1957)

Safran, Nadav : Egypt in Search of Political Community
Harvard University Press 1961)

Sherwood, Robert E. : The White House Papers of Harry L. Hopkins 2 Vol.
(London, Eyre and Spottiswoode)

Shirer, William L. : The Rise and Fall of The Third Reiche, A. History of Nazi Germany
(London, Secher and Warburg 1960)

Storrs R. Orientations
(London, Nicholson and Watson 1949)

Toynbee, Arnold and Veronica M. Toynbee : Royal Institute of International Affairs 1939-1946 ; Hitler's Europe
(Oxford University Press 1954)

Wilson, Lord : Eight Years Overseas 1939-1947
(London, Huchinson and Co. Second Impression)

☆ الكشـــافات ☆

١ـ كشاف الأعلام

٢ـ كشاف الهيئات

٣ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ـ كشاف الحوادث

٥ـ كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذ / سـامى عـزيـز فــرج
والسيدة / استيرة غالى تاوضروس

١ ـ كشاف الأعلام

ـــ ف ـــ

— ك —

— ل —

٢ ـ كشاف الهيئات

ـ ح ـ

- ن -

- ج -

٣ ـ كشاف البلاد والأماكن

٤ ـ كشاف الحوادث

ـ ك ـ

ـ م ـ

٥ ـ كشاف الدوريات

أولا: الجرائد

ثانيا : المجلات

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ – تطـور الحركة الـوطنية فـى مصـر (١٩١٨ – ١٩٣٦) الطبـعة الأولى.
(القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

– تطــور الحـركـة الـوطنيـة فـى مـصـر (١٩١٨ – ١٩٣٦) . الطبـعـة الثانية (مكتبة مدبولى ١٩٨٣) .

– تطــور الحـركـة الـوطنيـة فـى مـصـر (١٩١٨ – ١٩٣٦) . الطبـعـة الثالثة :

الجزء الأول ـ (١٩١٨ ـ ١٩٢٤)

الجزء الثانى ـ (١٩٢٤ ـ ١٩٣٦)

(الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٩٨) .

٢ – تطــور الحــركــة الـوطنيــة فـى مــصــر (١٩٣٧ – ١٩٤٨) – مـجلدان .
الطبعة الأولى (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

الطبعة الثانية :

ـ الجزء الثالث ـ (١٩٣٧ ـ ١٩٣٩)

ـ الجزء الرابع ـ (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ـ **الطبعة الأولى**. (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة).

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٨ – الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٦).

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب

الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (**الطبعة الأولى**) . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٥)

١٣ – مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ ـ ١٩٨١ (**الطبعة الأولى**) (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩)

الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مكتبة الأسرة، ١٩٩٨) .

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤) .

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٨ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ – مصر في عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر في عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثاني» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساي [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية في ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء الثامن، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ – مصر فى عصر مبارك ،الجزء التاسع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ – الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ مصر فى عصر مبارك ،الجزء العاشر، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

مع آخرين :

٥٧ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٥٨ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٥٩ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

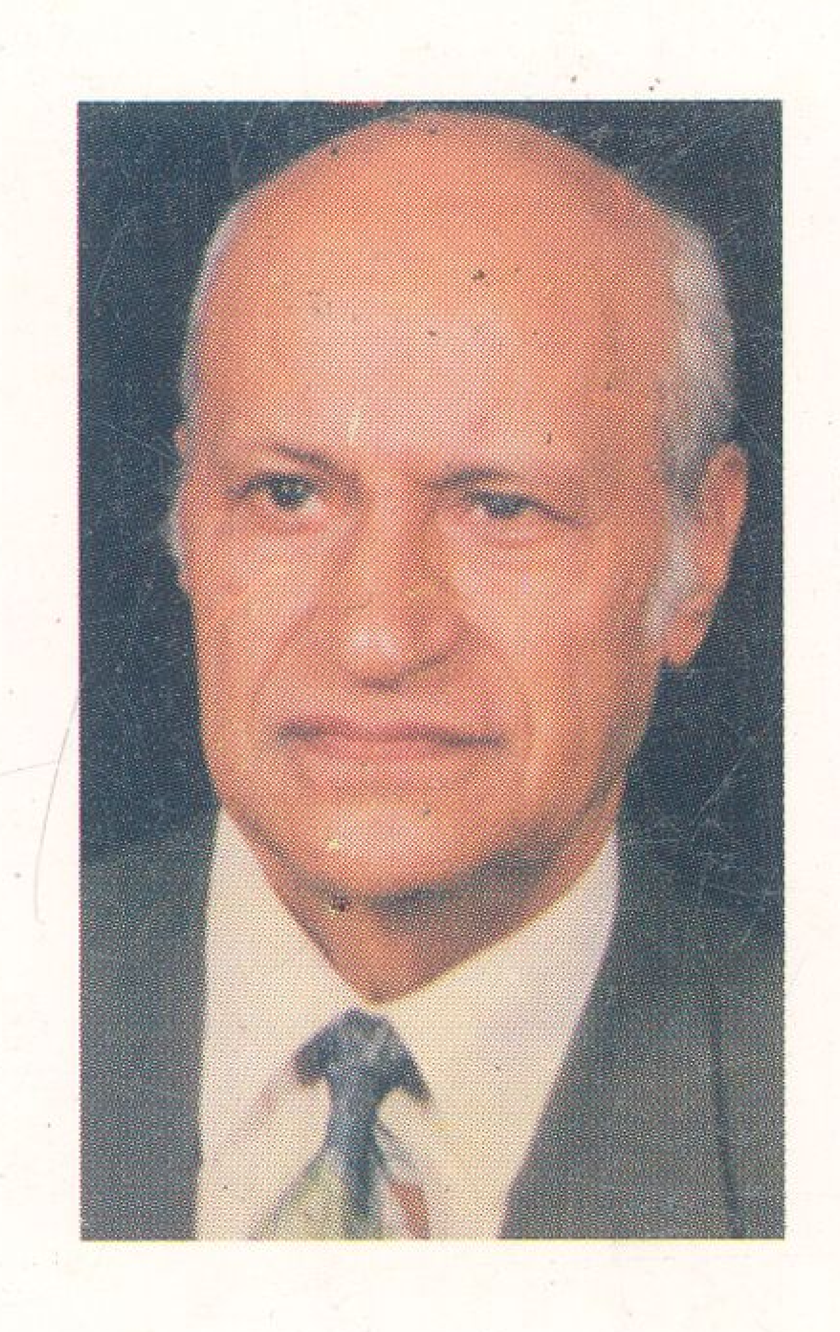
٦٠ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦).

فهرس

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٦٢٧٤/١٩٩٨

I.S.B.N 977 - 01 - 6009 - 1



تعالج هذه الدراسة تاريخ حركة التحرر الوطنى فى مصر من إبرام معاهدة ١٩٣٦ إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وهى مرحلة تاريخية هامة تنفرد بخصائص وسمات تميزها عن غيرها. فهى مرحلة تهادن، أو شبه تهادن، بين مرحلتين ثوريتين: المرحلة الأولى، هى التى بدأت بثورة ١٩١٩ وانتهت بإبرام معاهدة ١٩٣٦، والمرحلة الثانية، هى التى بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية، وانتهت بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وحريق القاهرة وقيام ثورة ٢٣ يوليو التى قوضت العهد القديم كله. وقد شهدت هذه المرحلة استنفاد معاهدة ١٩٣٦ لأغراضها، بتجربة المحالفة أثناء الحرب العالمية الثانية، وبزوال الخطر الفاشى الذى كان عاملاً رئيسياً فى إبرامها، ثم دخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة يحكمها ميثاق الأمم المتحدة وتوازن القوى العالمى الجديد.

Bibliotheca Alexandrina
0706195

١٠٧٥ قرش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب